١٨٥

اليمن

في الصحافة العربية
في
القرن العشرين

١٩٩٨

٤


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٨٥)

اليـــمـــن

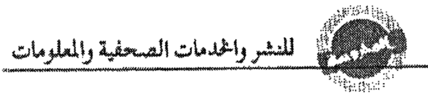
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٨

المجلد الرابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1998

العنوان / المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
السعودية تحتل جزيرة يمنية	اليمن	الكفاح العربى	98-06-10	1
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
صنعاء تنوه بجهود - لجان الحدود اليمنية - السعودية / مراد هاشم	اليمن	الحياة	98-06-10	2
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
الامير نايف - ترسيخ وحدة اليمن مكسب للعرب وللدول المجاورة	اليمن	الحياة	98-06-11	3
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
لا وجه مقارنة	اليمن	الحياة	98-06-11	4
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
الامير نايف ينفى الاشتباك	اليمن	القبس	98-06-12	6
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
البرلمان اليمنى يطالب بضمان امن الاجانب ورجال الامن	اليمن	الحياة	98-06-12	7
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
قلق اميركى من مستقبل النظام فى صنعاء / حسن ناصر السبع	اليمن	الوطن العربى	98-06-12	8
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
جددت رغبتها فى الانضمام الى مجلس التعاون	اليمن	الحياة	98-06-13	12
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
عيون اسرائيل على المدخل الجنوبى للبحر الاحمر	اليمن	اخبار اليوم	98-06-13	13
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
الاحمر : لم اهاجم مصر وما يحصل فى اليمن يضخم / خير الله خير الله	اليمن	الحياة	98-06-14	14
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				
الاحمر تصرف الورقى لشاز وستعالج ظاهرة اسلاميى ابين / خير الله خير الله	اليمن	الحياة	98-06-14	16
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998				

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

رياح الشمال .. فى اليمن
اليمن | الحياة | 98-07-05 | 163
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

اليمن : اجراءات تقشفية لتقليص النفقات بسبب تراجع اسعار النفط
ابراهيم محمود | اليمن | الحياة المصرية | 98-07-06 | 165
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

بحث النزاع اليمنى الاريترى حول حنيش بعد غد بلندن
وكالات الانباء | اليمن | الاهرام | 98-07-06 | 166
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

بدء المرافعات الختامية لترسيم البحريةبين اليمن واريتريا
ابراهيم العشماوى | اليمن | الاهرام | 98-07-06 | 167
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

عدن : احزاب معارضة تدعو الى الاعتصام احتجاجا على رفع الاسعار
خالد السودى | اليمن | الحياة | 98-07-06 | 168
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

مشايخ من الجوف يستنكرون التخريب
اليمن | الحياة | 98-07-06 | 169
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

احزاب المعارضة تعتصم فى عدن احتجاجا على رفع الاسعار
ابراهيم العشماوى | اليمن | الاهرام | 98-07-07 | 170
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

اليمن ينفى انباء عن وقوع اعمال عنف
رويتر | اليمن | الحياة | 98-07-07 | 171
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

اليمن - ازمة مركبة
محمد ابو الفضل | اليمن | الاهرام | 98-07-08 | 172
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

جماعة يمنية متطرفة تشكل جيشا سريا للبيض فى جنوب افريقيا
ا.ش.ا | اليمن | الاهرام | 98-07-08 | 173
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

صدمة النفط تاتى من اليمن
محمد الرميحى | اليمن | الحياة | 98-07-08 | 174
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

صنعاء : اتهامات جديدة لاصلاح بالتورط فى الاضطرابات
فيصل مكرم | اليمن | الحياة | 98-07-08 | 176
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

مصادر امنية باليمن تؤكد تورط حزب اسلامى
رويتر | اليمن | الاهرام | 98-07-08 | 177
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن ـ محطة لتوليد الطاقة بكلفة 710 مليون دولار ابراهيم محمود — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الحياة	98-07-09	178
انباء متضاربة عن تجدد القتال بين الجيش والقبائل اليمنية ابراهيم العشماوى — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الاهرام	98-07-09	179
انغولا : حقل جيراسول سينتج مليون برميل يوميا سنة 2001 اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الحياة	98-07-09	180
الاوضاع فى المدن اليمنية تعود الى حالتها الطبيعية بعد موجة التظاهرات اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الحوادث	98-07-10	181
المؤتمر والاصلاح ينزعان فتيل حرب البيانات قبل ان تشتعل حسام عبد الحميد — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الشعب	98-07-10	184
اليمن : مصدر امنى يتهم ومصدر حكومى ينفى ! فيصل مكرم — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الحياة	98-07-10	185
دراسة تتوقع ان تكسب اليمن قضية حنيش ما لم تقدم دولة وثيقة جديدة جمال خاشقجى — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الحياة	98-07-10	187
صنعاء : هل بدأ البحث عن بديل لصالح ؟! حسن ناصر السبع — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الوطن العربى	98-07-10	188
تفاؤل يمنى بصدور حكم لصالح استعادته جزر حنيش اواخر يوليو الحالى عبد الله عبد السلام — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الاهرام	98-07-11	192
من وراء احداث الشغب والتخريب فى اليمن ؟! اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	اخبار اليوم	98-07-11	193
اليمن تنفى قبولها حلا وسطا فى شان جزر حنيش اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الحياة	98-07-12	195
رجال القبائل اليمنية يفجرون انبوبا نفطيا وكالات الانباء — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الاهرام	98-07-12	196
عبد الله الاحمر : لا دور للاسلاميين فى التظاهرات فيصل جلول — اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الرابع) 1998	الوسط	98-07-12	197

فهرس/ قصاصات الصحف

قدمنا وثائق تؤكد سيادتنا علىجزيز حنيش

ابراهيم العشماوى	اليمن	الاهرام	98-07-12	202

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع) 1998



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٦/١٩٩٨

السعودية تحتل جزيرة يمنية

اكدت صحيفة «الوحدوي» الاسبوعية اليمنية المعارضة امس ان الجيش السعودي يحتل منذ الثالث والعشرين من ايار (مايو) الماضي جزيرة ذو حراب اليمنية في البحر الاحمر.

وأوضحت نقلاً عن «مصادر سياسية وعسكرية في صنعاء» ان «السعودية ترفض الانسحاب من الجزيرة التي احتلت منذ ما يزيد على اسبوعين».

وأضافت ان «السعوديين طالبوا اليمن بالانسحاب من جزيرة (عاشق) المقابلة لنقطة الموسم الحدودية على البحر الاحمر وهو ما رفضه الجانب اليمني باعتبار الجزيرة تخضع لسيادته منذ زمن بعيد».

وصرح مصدر يمني مقرب من اللجنة المشتركة السعودية اليمنية المكلفة ترسيم الحدود عدم ذكر اسمه ان «اللجنة انهت الاثنين اجتماعاتها في صنعاء من دون التوصل الى نتيجة بسبب الرفض السعودي بالانسحاب من ذو حراب». (ا.ف.ب)



صنعاء تنوّه بجهود لجان الحدود اليمنية - السعودية

□ صنعاء - مراد هاشم

■ قال وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشؤون السياسية السيد غالب علي جميل ان الجهود المكثفة التي تبذلها اللجان الحدودية اليمنية - السعودية تستهدف اغلاق ملف الحدود نهائياً في اقرب وقت.

واشار المسؤول اليمني الى ان الخلافات بين الجانبين تتناول «بضعة كيلومترات»، لكنه اكد في تصريح الى «الحياة» ان الجهود المكثفة التي بذلتها لجان الحدود اخيراً «ضيّقت كثيراً هوّة الخلاف».

وكانت اللجنة العسكرية اليمنية - السعودية انهت في صنعاء اول من امس محادثات استمرت ثلاثة ايام، واكد رئيس الوفد السعودي رئيس هيئة الاركان العامة الفريق صالح بن علي المحيا ان المحادثات ركزت على ترتيب الاوضاع في المناطق التي تقع ضمن اختصاص اللجنة، ومتابعة الترتيبات التي اتفق عليها سابقاً.

واجرى وفد يمني قانوني وفني ضم وزير الشؤون القانونية السيد عبدالله احمد غانم ووزير العدل السيد اسماعيل الوزير والامين العام لرئاسة الجمهورية السيد عبدالله حسين البشيري محادثات مكثفة في جدة استمرت اربعة ايام، وانتهت اول من امس، تناولت القضايا المتعلقة بتجديد العلامات الحدودية بين البلدين وفقاً لمعاهدة الطائف.



الأمير نايف: ترسيخ وحدة اليمن مكسب للعرب وللدول المجاورة

□ صنعاء - «الحياة».

■ قال الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي «ان ترسيخ الوحدة في اليمن بعدما تحققت بين شطريه السابقين مكسب ليس لليمن وحده، لكنها مكسب للأمة العربية كلها خصوصاً لاخوانهم المجاورين، ونرجو من الجميع ليس في القيادة والحكومة اليمنية فقط وانما من جميع ابناء الشعب اليمني ان يشدوا أزر بعضهم بعضاً ويكرسوا هذه الوحدة في ما بينهم ويغلقوا الأبواب امام من يريد ان يعبث بوحدتهم». وكان الأمير نايف يتحدث الى صحيفة «٢٦ سبتمبر» الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية التي تنشر الحديث في عددها الصادر اليوم.

وقال وزير الداخلية السعودي في الحديث الطويل «أن من يسيء الى العلاقات اليمنية - السعودية في اي من البلدين انما يسيء الى بلده أولاً». وانتقد بعض الأقلام اليمنية اذ «اننا نقول لبعض الصحف والكتاب في اليمن: تحروا الحقيقة وقولوا الشيء الصحيح لأن التجني من بعض الكتاب هو اساءة لليمن. وفي تصوري الشخصي انه يضر باليمن اكثر مما يضر بالمملكة».

ووصف النغمة التي تقول ان السعودية ضد الديموقراطية في اليمن بأنها «تخالف الواقع لأن ما يجري في اليمن الشقيق شأن يمني وينطبق عليه المثل القائل: أهل مكة ادرى بشعابها».

وتحدث بتفاؤل عن مستقبل المفاوضات الحدودية بين البلدين وقال: «بحكم اطلاعي على ملف الحدود تحت توجيهات وادارة سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز، اعرف ان الأمور وصلت الى نقاط متقدمة جداً والحمد لله وبحسب توقعي فإننا سننتهي قريباً» من قضية الحدود.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٦/١٩٩٨



لاوجه مقارنة

■ السيد رئيس التحرير،

اسمحوا لي بنشر توضيح على ما كتبه المستشار حسن احمد عمر في العدد - ١٢٨٤١ في ١٩٩٨/٥/١ صفحة رقم ٨ (قضايا).

كتب المستشار تحت ما اسماه «الملف القانوني لمصلحة اليمن في حنيش ويتطابق مع ملف طابا» مناصرة منه لليمن ضد اريتريا في نظرة مصر وطابا واسرائيل في المنازعة مصوراً المنازعة وكانها حادثة بين مصر واسرائيل في باب المندب (...). مصوراً اريتريا وكانها وكيلة لاسرائيل في المنطقة (...) لانها اخذت بخياراتها واقامت علاقة عادية جدا مع اسرائيل كغيرها من الدول في المنطقة.

واسال من المتسبب في افتعال المنازعة وإشعال نار الفتنة بين اليمن واريتريا على تلك الجزر اصلاً؟ لا يوجد جواب غير واحد مثال المستشار ومن يدعون خبراء حرب.

اذا كان الخلاف بين اريتريا واليمن على ملكية الجزر في باب المندب فذلك ليس ببدعة بل من الامور العادية تحصل يومياً في العالم بين الدول المجاورة. فالعلاقات الاريترية اليمنية ازلية وهي موغلة منذ القدم وكانا ارضاً واحدة قبل وقوع الزلازل في الطرف الغربي لباب المندب ونزوح الاخوة اليمنيين الى اريتريا من ايام سيدنا و«ماكيدا» سليمان (سبا) ومن بعد ما انهار سد مارب. واختلطوا مع سكانها اختلاطاً فريداً الى وقت قريب ايام بداية الجمهورية اليمنية اذ كان في مدينة عصب وحدها (اكثر من ١٥٠ الف عائلة يمنية) وتبعد عصب ٤٠ كيلومتراً من بر اليمن.

لم يوفق المستشار عندما خلط بين طابا والنزاع على جزر متعددة «ذقر - حانش» في باب المندب فطابا كلها كيلومتر لا اكثر واهميتها لا تقارن بتلك الجزر من كل الوجوه (...).

اما عن اتهامه لاريتريا بانها انتهكت احكام القانون الدولي وزعمه ان اريتريا قامت بالتفاوض مع اليمن بالنيابة عن اسرائيل؟ وانها غيرت الخرائط بالتحايل على القانون الدولي بما اسماه (بالغش والتزوير والتضليل وبقصد سيء السلوك) فهذا اتهام خطير يجيء من طرف غير معني بالامر؟ (...)

ان اريتريا لم ولن تقوم بتغيير خرائط كما زعم والتحايل على القانون فمثل ذلك فوق طاقتها وقدرتها مادياً او فنياً (...).

تسال المستشار كيف اقنعت اسرائيل اريتريا باحتلال الجزر اليمنية؟ وزعم ان اريتريا قامت باحتلالها بمساعدة من اسرائيل وحين نشب النزاع جاءت قوات عسكرية اسرائيلية وحاربت نيابة عن القوات الاريترية.

كيف تحتل اريتريا جزرها فهي دافعت عما تعتبره حقاً من حقوقها بقدر المستطاع فاستردت حانش الكبرى والصغرى لكنها لم تستطع استرداد زوقر الذي نزلت فيه القوات اليمنية لذلك اضطرت للانسحاب عنه وعن حانش الاصغر فيما بعد تفادياً للنزاع وحقناً للدماء. فالاشتباك لم يستمر الا ساعات معدودة وباشتراك كتيبة واحدة لا اكثر. فهذا من باب الاستخفاف باريتريا واستهتاراً بها، عند القول انها طلبت مساعدة اسرائيلية.



زعم المستشار ان الثورة الاريترية تعرفت على تلك الجزر ايام كانت تحارب ضد اثيوبيا وسمحت اليمن لهم باستعمالها لضرب اثيوبيا؟

الجزر معروفة انها اريترية واثيوبيا التي كانت تسيطر على البحر الاريتري كانت ايضاً تسيطر على تلك الجزر ولو كانت الجزر يمنية واليمن يسمح للثوار بضرب اثيوبيا منها فلا شك كانت اثيوبيا احتلت الجزء الكبير من اليمن ناهيك عن الجزر.

بالنسبة لما زعمه المستشار ان اريتريا كانت جزءاً من الدولة المصرية من عام ١٨٢٢ الى ١٨٨٤ فيجب استردادها.

الساحل الاريتري وبعض من اجزاء اريتريا رضخا للحكم العثماني وليست اريتريا كلها. واقصى ما وصل اليه العثمانيون في العمق الاريتري هو ٦٥ كيلومتراً من ساحل مصوع وتوقف الزحف عند منطقة (قورع) وعقد الانسحاب العثماني من الساحل الاريتري والمناطق التي كانت تحت امرتهم من اريتريا تم تسليمها الى الخديويين الذين كانوا جزءاً لا يتجزأ من الحكم العثماني وطلبوا منهم انابتهم في هذه المنطقة. فقامت انتفاضات ومصادمات في كل مكان وفي موقعة (ديباروا) ٤٥ كيلومتراً من ساحل مصوع وهي موقع مناجم الذهب وقعت معركة فاصلة هزم فيها الجيش المصري ومات فيها اكثر من عشرة الاف. ووقع في الاسر نجل اسماعيل باشا (الامير حسن بن اسماعيل) ولم يفرج عنه الا بفدية كبيرة جداً مقدارها ٢٥ مليون ريال من الفضة دفعها اسماعيل باشا.

اسمرا - علي محمد برهان



المصدر : الحياة (السعودية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ / ٦ / ١٩٩٨

البرلمان اليمني يطالب بضمان أمن الأجانب ورجال الأمن

□ صنعاء - «الحياة»

■ بدأ مجلس النواب اليمني امس مناقشة ظاهرة خطف الاجانب في اليمن، والتفجيرات التي تعرض لها بعض المدن اخيراً، وكذلك نزوح اللاجئين الى اليمن، في ضوء تقرير قدمته لجنة الدفاع والامن تناول هذه القضايا وتأثيرها على الاقتصاد والتنمية.

واشار التقرير الى ان ظاهرة الخطف «استهدف الاساءة الى اليمن وحضارتها العريقة»، فيما شدد عدد من النواب على ضرورة ان يتخذ المجلس «قرارات حازمة وسريعة» للحدّ من تفشي الظاهرة ومواجهة التفجيرات ودرس اسبابها ووضع الحلول.

واكد اعضاء المجلس مسؤولية الاجهزة الامنية في الحفاظ على الامن والاستقرار والنظام العام، و«حماية المواطنين والوطن من اي انتهاكات»، اضافة الى حماية الرعايا العرب والاجانب وتامين تنقلاتهم بامان في اليمن.

وتطرق التقرير الى اهمية «حماية رجال الامن من الاخطار والاعتداءات التي يتعرضون لها اثناء ادائهم مهماتهم».

وطلب مجلس النواب استدعاء وزير الداخلية وعدد من الوزراء والمسؤولين الاثنين المقبل للمثول امامه ومناقشة تلك الظواهر علناً.

٠٦٦٠٠٧



جددت رغبتها في الانضمام إلى مجلس التعاون

اليمن تنوه بعلاقاتها مع السعودية

□ الرباط - «الحياة»

■ وصف وزير الإعلام اليمني السيد عبدالرحمن الأكوع العلاقات بين بلاده وبين السعودية بانها جيدة. وقال في تصريح صحافي في الرباط أمس ان مسالة الحدود السعودية - اليمنية في طريقها الى الحل «وإذا كان هناك بعض الاشكاليات فليس معنى ذلك ان هناك توتراً». ورأى ان اعمال اللجان الفنية المشتركة تسير بطريقة مرضية.

وتحدث عن النزاع العسكري بين اثيوبيا واريتريا معرباً عن أسف بلاده للابعاد التي اتخذها، وقال انه «ينعكس سلباً على اليمن وكل دول المنطقة».

واكد اهمية حل النزاع عن طريق الحوار والتفاهم، واعطى مثالاً اللجوء الى التحكيم لتسوية النزاع بين اليمن واريتريا.

ويزور الوزير اليمني المغرب لابرام اتفاقات للتعاون في المجال الاعلامي. وكرر رغبة بلاده في الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، لكنه قال: «لن نصر على ذلك، ولا يمكن فرضه على أحد».

ودعا الى إعداد الأجواء الملائمة لعقد قمة عربية «يسبقها تنسيق محكم»، ونبه الى ان «اي اختلاف يهدد بانهيار العلاقات العربية - العربية».

الى ذلك توقعت مصادر ان يبحث وزير الإعلام اليمني مع نظيره المغربي محمد العربي المساري انعقاد مؤتمر وزراء الإعلام العرب في الجزائر في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، علماً أن مصادر في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اعلنت رفض دول عربية عقد المؤتمر في الجزائر. وقالت مصادر الجامعة ان هذه الدول اعتبرت ان اجتماع مجلس وزراء الاعلام العرب في الجزائر لا يستقيم مع قرارات اللجنة الدائمة للاعلام العربي في دورتها عام ١٩٩٧، والتي تنص على عقد الدورة المقبلة في مقر الجامعة في القاهرة. وكان الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد اطلع مندوبي الدول العربية في ايار (مايو) الماضي على دعوة الحكومة الجزائرية، واعرب عن تاييده لعقد اجتماعات مجلس وزراء الاعلام العرب في الجزائر، وكذلك اجتماع اللجنة الدائمة للاعلام العربي «دعماً لموقف الحكومة الجزائرية». وبحسب مصادر في الجامعة فإن عرض الحكومة الجزائرية استضافة الاجتماع الوزاري «يرمي الى فك العزلة التي تعانيها الجزائر وتخفيف وطأة التقارير التي تشير الى قتل جماعي في هذا البلد». وقالت مصادر جزائرية ان كل الترتيبات اتخذت لاستضافة الاجتماع في العاصمة الجزائرية، في حين ذكرت مصادر عربية مطلعة في القاهرة ان هناك ثماني دول عربية بينها المغرب وافقت على عقد الاجتماع في الجزائر، وباقي الدول العربية لم تدل برايها بعد او ترفض ذلك بحجة انه يعد خرقاً لقرار اتخذته اللجنة الدائمة.

وكان وزير الاعلام الجزائري حمزاوي حبيب صرح بان الجامعة لم تقرر بعد هل ستعقد الدورة العادية لمجلس وزراء الاعلام العرب في الجزائر، ام ستعقد بدلاً منها دورة استثنائية. واشار الى ان موافقة حكومته على استضافة اجتماع وزراء الاعلام تاتي انطلاقاً من «حرصها على لم شمل العائلة العربية».



المصدر : القبس الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

حل ملف الحدود قريب

الامير نايف ينفي الاشتباك او التعبئة العسكرية مع اليمن

صنعاء - أ.ف.ب - توقع وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبدالعزيز حل قضية الحدود بين بلاده واليمن في وقت قريب.

وقال الامير نايف لصحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية اليمنية الناطقة باسم القوات المسلحة ان الامور في ملف الحدود وصلت الى مرحلة متقدمة للغاية.

واعرب عن ثقته بحل هذه القضية «بما فيه خير الشعبين الشقيقين»، وعن ثقته بتحسن العلاقات بين البلدين الى الافضل.

وصرح بانه لا توجد اي مشكلة بين السعودية والنظام السياسي اليمني واعرب عن امله في ان ينجح اليمن في منع وقوع اي اضطرابات في البلاد.

واضاف ان «الاشقاء في اليمن من حقهم اختيار توجههم السياسي والزعامة التي يريدونها، وقال ان المملكة تحترم ذلك وانها لا تشعر باي قلق في هذا الصدد.

ومضى الامير نايف قائلا ان طبيعة الزعامة في اي دولة لا تؤثر على السعودية، لكن ما يؤثر عليها هو وجود مشاكل او اضطرابات لان امن شبه الجزيرة متكامل وكل دولة تتاثر بالاخرى.

نفي التوتر

ونفى وزير الداخلية السعودي في تقارير صحفية تحدثت عن اشتباكات حدودية بين السعودية واليمن وعن تعبئة عسكرية.

وقال الامير نايف ان هناك اوقاتا يحدث فيها سوء تفاهم لكن ما تردده الصحافة اليمنية، وصحف اخرى عن التعبئة العسكرية او حدوث اشتباكات هو امر مبالغ فيه واكد ان ثمة لجانا تتعامل على الفور مع اي خطا او شيء كهذا في حالة حدوثه، وان هناك لجانا مشتركة تتعامل مع قضية الحدود ومن ثم ليس هناك ما يبرر حدوث مثل هذه الامور.

قلق أميركي من مستقبل النظام في صنعاء

اليمن: الثكنات العسكرية "إمارات" مستقلة خارجة عن سلطة "علي صالح"

الكونغرس الأميركي يحذر من العلاقات الغامضة بين بن لادن ورموز النظام اليمني

باريس: حسن ناصر السبع

● دور إيران في «إخراج» الأميركيين من سلطنة عمان!

منذ بداية نيسان «أبريل» الماضي، أخذت تتسرب معلومات عن احتمال توصل واشنطن لاتفاق مع صنعاء حول إنشاء قاعدة أميركية في اليمن. ولم تنف الإدارة الأميركية هذه المعلومات، ولكنها لم تؤكدها. ولم يكن من المتوقع، على أية حال، أن تقوم الإدارة بكشف موقفها في هذا الشأن، لاسيما وأن ذلك يتعلق بمسألة أمنية تتعلق بالتواجد الأميركي العسكري في المنطقة.

ولكن، لاحظت دوائر دبلوماسية أن الأنباء حول المشروع الأميركي تزامنت مع قيام مارتن أنديك، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، والعضو البارز، «صاحب سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق، والسفير السابق في إسرائيل»، في مجلس الأمن



المصدر : الوطن العربي النهار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

القومي الاميركي، بزيارة سريعة إلى صنعاء، لم ينكشف مضمونها ولكن اعتبرها البعض أنها تتعلق في شأن أنباء عن احتمال انتقال أسامة بن لادن إلى جبال اليمن، واعتقد البعض الآخر أنها قد تتعلق بمسألة ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.

أنباء إقامة قاعدة أميركية في اليمن أزعجت الإدارة الأميركية، حسب مصادر دبلوماسية غربية، في أديس أبابا، حيث أن أثيوبيا سارعت إلى طرح أسئلة حول الموضوع، وتبعتها أريتريا، التي دخلت في مواجهة مع اليمن في صراع حول جزر حنيش، التي احتلتها أسمرا ومازال موضوع سيادة كل بلد على هذه الجزر موضع بحث أمام المحكمة الدولية.

مصادر خليجية ويمنية رجحت أن تكون صنعاء، أو أطراف داخل السلطة اليمنية، قد قامت بتسريب المعلومات، لغرض توجيه رسائل إلى دول الجوار، للتأكيد على دور اليمن الجيواستراتيجي. فصنعاء، حسب رأي مسؤول يمني سابق، التي تحاول، الخروج من شبه العزلة التي وجدت فيها نتيجة تأييدها للعراق في العام ١٩٩١، شعرت بالإخفاق مرتين، المرة الأولى في العام ١٩٩٦ حينما طلبت الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ورفض طلبها. والمرة الثانية، حينما رفض طلب انضمامها إلى رابطة الكومنولث في العام ١٩٩٧، لأسباب تتعلق بـ«تعزيز التوجه الديمقراطي وحقوق الإنسان» حسب رد الرابطة.

المعلومات المتوفرة حول موضوع القواعد في اليمن، لها عدة مصادر، منها الدبلوماسي، وأهمها تقرير أميركي وضع قبل زيارة مارتن أنديك إلى العاصمة اليمنية «صنعاء»، وأشارت هذه المعلومات إلى أن المفاوضات حول الموضوع بدأت في تشرين الثاني «نوفمبر» في العام الماضي. وتفيد المعلومات أن تلك المفاوضات بدأت حول إمكانية قيام مناورات مشتركة إلى أن اقترحت صنعاء على المفاوضين الأميركيين استخدام قاعدة عسكرية على بعد ٢٠كلم شمال مدينة عدن، وهي قاعدة كان السوفيات قد أقاموها في إطار اتفاق دفاعي مع «الجمهورية الديمقراطية اليمنية».

من الواضح، يشرح خبير فرنسي في وزارة الخارجية، أن واشنطن اهتمت «الاقتراح اليمني الذي أظهر مدى استعداد الرئيس علي عبدالله صالح «دعم المصالح الإستراتيجية الأميركية في المنطقة»، ولكن اليمن يختلف عن بلدان تواجد القوات الأميركية في المنطقة، إن كان بتركيبته السياسية أو الاجتماعية. ويضيف الخبير، إن الاهتمام



المصدر : الوطن العربي البلد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٧/١٩٩٨

الأميركي يرجع إلى متطلبات المرحلة الراهنة وبالتحديد فيما يتعلق بإعداد واشنطن لترتيبات أمنية جديدة على صعيد هذه المنطقة الحساسة. وتأتي في الدرجة الأولى مسألة المفاوضات مع سلطنة عمان حول تجديد الاتفاقات الخاصة بالقواعد العسكرية أو في استعمال الموانىء العمانية. فمن الواضح أن سلطنة عمان تريد إعادة النظر في هذه الاتفاقات، وربما عدم تجديدها، وهو الأكثر ترجيحاً حسب المصادر الفرنسية. وقد أعلمت القيادة العمانية الإدارة الأميركية بالأمر وبهذه الرغبة.

بالطبع، ليست هناك معلومات دقيقة لتفسير موقف عمان من الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة، لكن مصادر دبلوماسية ترجح أن السلطنة بحكم علاقاتها بإيران، والحرج الذي وقعت فيه أثناء الحشد الأميركي الأخير خلال الأزمة مع العراق، فكرت أولاً بتعديل الاتفاقيات ومن ثم أبدت رغبتها بعدم تجديدها. والأرجح أن السلطنة تشعر بضغوط قوية من إيران، حسب المصادر ذاتها، معتبرة أن الاتفاقية الدفاعية مع بريطانيا توفي في الوقت الحاضر بتأمين أمن السلطنة.

ويؤكد الخبير الفرنسي أن الاهتمام الأميركي بقواعد يمنية سيعزز الموقع والدور الإستراتيجي لليمن، في منطقة خاضعة لتطورات لاسيما في القرن الأفريقي، وسيثير نوعياً من علاقات اليمن مع بلدان الجوار ومنطقة الخليج، مع العلم أن أهداف واشنطن قد لاتتقاطع مع أهداف الرئيس اليمني الطامح لدور، كما يردد ذلك في لقاءاته مع مسؤولين أوروبيين عندما يحرص دائماً على التأكيد على أهمية اليمن الإستراتيجية وعدد السكان. مع العلم أن واشنطن تدرك أن التركيبة السياسية اليمنية والمشاكل التي يواجهها هذا البلد تعتبر بمثابة نقاط ضعف هامة.

تردد في الكونغرس

هذه القضايا أقلقت أكثر من مسؤول أميركي وقد جرى مناقشة موضوع القواعد في لجنة الكونغرس للشؤون الخارجية، وكان هناك تردد واضح، حيث طلب إعداد تقرير مفصل عن البلد لاسيما وأن اللجنة ركزت على هشاشة التحالفات السياسية التي يقوم عليها نظام الرئيس اليمني. لكن الأهم كان قد جاء في تقرير مقتضب تداولته اللجنة بحضور مارتن أنديك وهو التقرير الذي كشف عن علاقات وثيقة للنظام اليمني مع جماعات أصولية متطرفة مرتبطة بأسامة بن لادن الذي بنى علاقاته بفضل الدعم المالي الذي يوفره لمسؤولين سياسيين وعسكريين.

هذه المعلومات التي جاءت في التقرير مبنية على أحداث جرت في باكستان، وذلك في إطار عملية كان يحضر لها هناك لخطف بن لادن. وكانت العملية تحضر من قبل ضباط من الكومندوس التابعة للبحرية الأميركية، كانوا قد ساهموا في الماضي في تدريب الأفغان ضد السوفيات.

ويشارك في العملية عدد من العناصر الأفغانية، ويقال في هذا الصدد إن البعض هم عرب تم «قلبهم» قبل أكثر من عام وهم يعملون كمصادر للمخابرات الأميركية في صفوف الأفغان، وبعضهم كان قد ساهم في تحضير عملية لخطف بن لادن في السودان، وقيل في ذلك الوقت إن بن لادن أصدر أمراً بإعدامهم.

في هذا السياق يشير التقرير إلى أن المجموعة التي كانت موجودة في باكستان على الحدود مع أفغانستان تمكنت من إلقاء القبض على مبعوثين يمنيين كانا في طريقهما إلى بن لادن لتسليمه رسالة من مسؤول يمني، يرجح أن يكون الشيخ عبدالمجيد الزنداني، والتي تشرح لماذا يجب تأجيل مسألة مجيء بن لادن إلى جبال اليمن، لأن «الظروف غير مؤاتية»، في إشارة إلى وجود ضغوط على اليمن، وإلى صعوبة تأمين أمن بن لادن.

وقد تأكد فيما بعد أن هذه الرسالة لم تكن الأولى، وأن بن لادن بقي على علاقة قوية مع مسؤولين يمنيين، وأنه يبعث بدوره بمبعوثين إلى اليمن، إما لبحث موضوع أنصاره في البلد وإما لمتابعة عدد من الأعمال التي مازالت له في اليمن. ومن الواضح أنه يملك استثمارات ويمول عدداً من المشاريع بالمشاركة مع بعض كبار الضباط والمسؤولين السياسيين.

هذه المسائل هي التي كانت على روزنامة المناقشات التي دارت بين أنديك والمسؤولين اليمنيين في زيارته التي قام بها في نيسان «أبريل» الماضي، والتي التقى خلالها برئيس الوزراء الحالي عبدالكريم الإرياني، الذي كان يشغل حينئذ منصب وزير للخارجية والنائب الأول لرئيس الوزراء. والمعروف أن الإرياني يرتبط بعلاقات قوية مع أنديك منذ أن كان هذا الأخير سفيراً لبلاده في تل أبيب إبان «الصفقة» التي جرت حول تسفير اليهود اليمنيين إلى إسرائيل والتي لعب خلالها الإرياني دوراً رئيسياً، انكشف، حسب مصادر يمنية، عن طريق ضابط كبير في الأمن، كان على علاقة بحزب الإصلاح لاسيما بالشيخ عبدالمجيد



المصدر : الوطن العربي (السابق)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ٠٦ / ١٩٩٨

الزنداني، الذي كان في صراع مع الإرياني وحزب المؤتمر الحاكم، وهو الصراع الذي امتد وتطور إلى إنهاء التحالف الحكومي بين الحزبين.

أمراء الثكنات

كانت المناقشات التي دارت بين أنديك والمسؤولين اليمنيين سياسية تطرقت في الوقت ذاته إلى مسألة المفاوضات بين اليمن والمملكة العربية السعودية حول ترسيم الحدود. وقد أبدى أنديك قلقه من تشابك هذه المسألة مع قضية القبائل المجاورة للحدود بين البلدين.. ولشيوخ هذه القبائل حضور قوي في صنعاء، والأكثر نفوذاً هو الشيخ محمد بن شاجع أحد كبار مشايخ قبائل وائلة، الذي بحكم علاقاته ونفوذه، يحمل جوازاً دبلوماسياً ويقيم في الحي الدبلوماسي في العاصمة اليمنية «صنعاء» محمياً بعدد من المسلحين.

هذه المسائل جاءت في التقرير الذي أعده أنديك خلال عودته من صنعاء، وقدمه إلى الإدارة، وتداولته لجنة الكونغرس للشؤون الخارجية. وتقول مصادر أميركية إنه أرفق بالتقرير تقرير آخر كانت قد أعدته المخابرات الأميركية عن الوضع السياسي في اليمن. وهو التقرير الذي يعطي صورة واضحة عن قلق واشنطن من الوضع. فالتقرير يشير إلى أن نظام علي عبدالله صالح قادم على أكثر من احتمال. فالرئيس اليمني يبدو أكثر من أي وقت مضى أسير تحالفاته القبلية وأن العديد من المسائل التي كان متفقاً على حلها أجلت بسبب هذه التحالفات. وهي القضايا التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء فرج عبدالغانم، الذي ليست له علاقات قبائلية قوية، ودهاء عبدالكريم الإرياني، المخطط الفعلي لسياسة علي عبدالله صالح، والذي يظهر دوره في الظروف الصعبة. وقد ازداد الوضع سوءاً في الآونة الأخيرة لأنه يظهر أن الصعوبات الاقتصادية والعجز في الموارد الخارجية، لم تعد تسمح للرئيس اليمني بتوزيع الموارد بالشكل الذي يسمح بالمحافظة على تحالفاته، كما كانت العادة دائماً.

وهو إذ لم يعد يتمكن من توزيع المال على زعماء القبائل التي تعتبر إحدى ركائز الحكم في اليمن لما لها من دور سياسي، فقد إلى حد ما قدرته على المحافظة نسبياً على وحدة الجيش. فالتقرير يؤكد على أن الثكنات العسكرية أصبحت بمثابة «واحات يحكمها أمراء»، يعتمد دخلها على التجارة، والسيطرة على الأراضي لبيعها أو تلزيمها لأصحاب النفوذ في المناطق. إضافة إلى أن أكثر عمليات بيع السلاح مصدرها الجيش، وهي ذات مردود مرتفع جداً، وكانت قد أنتجت مردوداً هاماً بعد العام ١٩٩٤، أي بعد الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، حيث تم بيع السلاح الجنوبي بكثرة داخل البلاد، عدا عن «تصديره» إلى أريتريا والصومال، عن طريق الأفغان العرب تارة وعن طريق مصدرين أجانب متخصصين تارة أخرى.

ويؤكد التقرير الأميركي على أن هناك علاقة واضحة بين انفراط السلطة وضعف نفوذ علي عبدالله صالح وبين ازدياد خطف الأجانب.



المصدر : أخبار اليوم القاهرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٨

عيون إسرائيل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر

اكدت الاشتباكات الأخيرة بين اثيوبيا واريتريا ان منطقة القرن الافريقي وجنوب البحر الاحمر من المناطق الملتهبة في العالم.. وهي تشهد تحركات دولية واقليمية مريبة، خاصة من جانب اسرائيل التي ادركت اهميتها الاستراتيجية عمليا عند اغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وهذا التوتر الشديد عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يصفه البعض بانه بحيرة عربية، ليس بعيدا عن مصالح العرب الكبرى.. ورغم ان الصراع الأخير دار بين دولتين غير عربيتين، هما اثيوبيا واريتريا إلا ان تورط اسرائيل بشكل او بآخر في احداث هذا الصراع يتطلب ضرورة ان يتجنب العرب تماما موقف المتفرج او ان يتابعوا، على الأقل، التطورات في هذه المنطقة بمنتهى اليقظة والوعي.

وهناك حوالي ٣٨٠ جزيرة في البحر الاحمر يوجد معظمها في الجنوب وتسيطر الدول العربية على عدد كبير من هذه الجزر في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولكن معظمها غير مأهول بالسكان، ولذلك فهي هدف يسيل له لعاب الولايات المتحدة واسرائيل التي تحاول استغلال الخلاف بين اليمن واريتريا على جزيرة «حنيش» من أجل دعم علاقاتها بالجانب الاريتري، وخلق مشكلة اخرى للعرب في هذه المنطقة الحيوية بالاضافة إلى ما ترتب على هذا الوضع من تواجد عسكري اسرائيلي في الجزر الاريترية.

والمعروف ان السعودية تسيطر على عدد من الجزر جنوبي البحر الاحمر اهمها جزيرة «فرسان» ومساحتها ٤٠٠ كم مربع. أما اليمن فتسيطر على جزر كمران وبريم ومويلية.

وفي الوقت نفسه، تسيطر اريتريا واثيوبيا على عدد اخر من الجزر الهامة مثل ارخبيل دهلك الذي يضم حوالي مائة جزيرة تستخدم اسرائيل بعضها في اغراض المراقبة والتجسس وتخزين السلاح، نظرا للعلاقة القوية بينها وبين الرئيس الاريتري اسياسي افورقي الذي تلقى تعليمه في اسرائيل.

وهناك جزر هامة أخرى في المنطقة مثل «دوميرا» و«حالب» ومجموعة جزر فاطمة، وتشكل كلها مطمعا لاسرائيل نظرا لعدم سيطرة العرب عليها وتبعيتها لاريتريا واثيوبيا.

والمعروف ان اريتريا احتلت جزر حنيش اليمنية عام ١٩٩٥، وتم تحويل النزاع على هذه الجزر إلى التحكيم الدولي، ولكن اسرائيل تشجع اريتريا بشتى السبل والوسائل على اتخاذ مواقف معادية من الدول العربية في المنطقة وخاصة الصومال واليمن والسودان أيضا.

اما القوى الكبرى، فقد كانت حريصة منذ فترة طويلة على ان يكون لها وجود عسكري في منطقة القرن الافريقي والمدخل الجنوبي للبحر الاحمر.. فالولايات المتحدة تحصل على تسهيلات بحرية وجوية في منطقة «السيب» في خليج عمان وميناء «بربرة» الصومالي. كما تحتفظ فرنسا بقاعدة جوية وبحرية في جيبوتي.. أما روسيا فهي تتمتع بتسهيلات بحرية في جزيرتي سوقطرة وقمران اليمنية وفي عصب ومصوع باريتريا.

وهكذا، فان اعتبارات الأمن القومي العربي تتطلب وضع استراتيجية عربية عاجلة لمواجهة التحركات الاسرائيلية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. ولاشك ان اصابع اسرائيل ليست بعيدة عن المحاولات المتكررة لتفجير الموقف في هذه المنطقة سواء بين اريتريا واليمن او حتى بين اريتريا واثيوبيا او الصومال واثيوبيا، لان اندلاع الصراعات يتيح افضل مناخ للقوى التي تسعى للتواجد العسكري في هذه المنطقة الاستراتيجية لكي تحقق اهدافها المريبة والخطيرة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

اعتبر تولي الارياني رئاسة الحكومة امراً طبيعياً

الأحمر لـ"الحياة": لم اهاجم مصر وما يحصل في اليمن يُضخَم

☐ صنعاء - خير الله خيرالله

■ اعتبر الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ان الرئيس الاريتري اسياس افورقي يتصرف بطريقة «نشاز» مع الدول المجاورة. واستبعد في حديث الى «الحياة» ان يكون هناك تأثير للحرب الاثيوبية - الاريترية على اليمن لكنه لاحظ ان ما يحدث لجارك لا بد ان «يقلقك».

وقلل من اهمية الاحداث التي شهدتها حضرموت وابين والضالع قائلاً انه «مبالغ فيها» اذ ان ما يحصل في اليمن «يضخم ويساء تفسيره ويصبح كأن الدنيا ستسقط فيما الامر بسيط».

ووصف المجموعة الاسلامية التي ظهرت في ابين اخيراً بانها «جماعة بسيطة» مؤكداً ان هذه الظاهرة «ستعالج». ونفى ان يكون هاجم مصر. وهنا نص الحديث:

● ما هو في اعتقادكم السبب الحقيقي لاندلاع الاحداث في القرن الافريقي، وهل سيكون لذلك تأثير على اليمن؟

- افسر اندلاع الحرب بين اثيوبيا واريتريا بالاتفاق الذي تم قبل الاستقلال (الاريتري) بين قائدي الجبهتين (اسياس افورقي وملس زيناوي) لاسقاط نظام منغيستو هايلي مريام. اعتقد ان هذا الاتفاق بين زيناوي، قائد جبهة تيغري وافورقي، قائد الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، لم يكن طبيعياً بل فرضه الاستعجال. ان النصر الذي حققاه جعلهما يقولان هذا لي وهذا لك. وهكذا فان البناء الذي تم على عجل كان خطأ. ان اثيوبيا التي هي دولة الحبشة التاريخية والعريقة والتي هي قائمة من قبل المسيح وقبل الاسلام، والتي لم يكن هناك دولة غيرها في افريقيا السوداء في تلك الايام، اثيوبيا افاقت بين ليلة وضحاها لتجد نفسها معزولة عن البحر. هذا شيء غير طبيعي. ان الشعب الاثيوبي العريق والمتعدد القوميات والذي يبلغ تعداده اكثر من ٥٠ مليوناً اصبح غير راض عما ابرمه رئيس حركة التيغري في معزل عن القوى الاخرى والقوميات الاخرى مثل الامهرة والاورومو. ومعروف ان التيغري هي اصغر القوميات واقلها عدداً.

● لكن الملاحظ ان اثيوبيا هي التي شكت اولاً من هجوم اريتري...



- هنا اريد ان اضيف ان افورقي الذي اعطاه زيناوي هذا المكسب الكبير والنصر العظيم والتنازل الاساسي، لا يزال يطمح في التوسع على حساب الدولة والقوى التي اعطته كل هذا. ان النظام في اثيوبيا صبر عليه صبراً كبيراً الى ان ضاق به ذرعاً. المعروف ان افورقي يتصرف بطريقة نشاز فهو تارة يتحرش بالسودان وتارة بجيبوتي وتارة يحتل جزراً يمنية، انه تصرف غير عقلاني لدولة جديدة صغيرة فقيرة لو لم تكن هناك قوى تستخدمه اداة ومخلباً ضد الآخرين.

● ماذا سيكون تأثير ذلك على اليمن؟

- اعتقد ان ذلك لن يكون له تأثير علينا، لكن ما يحصل لجارك يقلقك. بالنسبة الينا علاقتنا مع اثيوبيا ومع اريتريا، منذ ولدت وقبل ان تولد، كانت جيدة وكان هناك تعاون ونحن نستغرب تنكر افورقي لليمن التي نصرت وايدت ودعمت المطالبة باستقلال اريتريا واعترفت به. انني استغرب ان يكون جزاؤنا اقدام النظام الجديد في اريتريا على احتلال جزر يمنية. ولكن بعدما راينا ما الذي فعله مع السودان التي اصرت الاريتريين ونصرتهم اكثر منا وفتحت ابوابها لهم والتي يعتبر ان لها فضلاً بنسبة اكثر من خمسين في المئة في انتصار الثورة الاريترية، لم نعد

١٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

نستغرب شيئاً. اما عندما اعتدى على اثيوبيا وفجر حرباً معها هو (افورقي) الذي ولدت دولته من ضلعها مع نظامه، وجدنا ان ما حدث معنا لا يقاس بما فعله مع غيرنا.

● لماذا تأجل صدور قرار هيئة التحكيم في قضية جزيرة حنيش؟

- كما فهمنا ان المحكمة طلبت التأجيل وستجد الخبر اليقين عند الأخ الدكتور عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء الذي ملف القضية في يده.

● هل أنتم راضون عن حكومة الدكتور الارياني؟

- الدكتور الارياني هو الامين العام للمؤتمر الشعبي، وهو حزب الاغلبية، ومن حقه ان يكون رئيساً للوزراء. فالحكومة هي حكومة المؤتمر ومن حق الاغلبية تشكيل حكومتها. انني اجد طبيعياً ان يكون الدكتور الارياني رئيساً للوزراء في المرحلة الراهنة.

● هل من جديد على صعيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية؟

- ان العلاقات مع السعودية لم تطرأ عليها اي شائبة او اي شيء يغيرها. العلاقات والترابط الاخوي شيء والحوار من اجل الحدود ومشاكل الحدود شيء آخر.

● لنعد الى قضية الحكومة، لماذا لم تشاركوا فيها؟

- تقصد ان يشارك التجمع اليمني للاصلاح فيها؟ لماذا؟ ان الحكومة الجديدة امتداد للحكومة القديمة (التي كانت برئاسة الدكتور فرج بن غانم).

● ما الدور الذي تلعبونه اذاً بصفتكم الحزب الثاني في البلد؟

- نحن خارج الحكم وخارج السلطة. بعد الانتخابات التي اجريت عام ١٩٩٧، حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على اكثرية كبيرة وكما في البلدان التي فيها تعددية يشكل حزب الاكثرية الحكومة حتى لو حصل على ٥١ في المئة من عدد النواب.

● هناك كلام كثير على تحركات لاسلاميين متطرفين في محافظة ابين. ما صحة ذلك، وكيف يجب النظر الى هذه الأمور؟

- ما في بلد من بلدان العالم الثالث، لا سيما البلدان التي فيها ديموقراطية وتعددية حزبية، الا وفيه تظاهرات ومسيرات ترفع فيها مطالب. في اليمن مثل غيرها.

● هل تريدون القول ان الاحداث في حضرموت او ابين او الضالع مبالغ فيها؟

- مبالغ فيها من ناحية ومن ناحية ثانية اي شيء يوجد عندنا، وهو لا يساوي شيئاً مقارنة مع ما يحصل في البلدان الاخرى، يضخم ويساء تفسيره ويصبح كان الدنيا ستسقط فيما الامر بسيط.

● بصفتك رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، هل تستطيع ان تقول لنا ما اذا كانت هناك تحركات لاسلاميين متطرفين في أبين؟

- انهم جماعة بسيطة، انهم جماعة من الذين اضطهدوا ايام الحكم الثوري في المحافظات الجنوبية، عندهم عقد من جراء ما نالهم خلال ذلك الحكم من تعذيب وسجن... الخ. حصلت عندهم ردود فعل وتكونت عندهم افكار وهم ينظرون الى كل شيء من منظار اسود لانهم عاشوا عذابات وتعرضوا للتنكيل... انهم جماعة بسيطة.

● كيف ستعالجون هذه الظاهرة؟

- ستعالج... ستعالج. هؤلاء ليس لهم وزن ولا يلقون تجاوباً.

● هل صحيح انكم هاجمتم مصر والنظام في تصريحات نسبت اليكم اخيراً؟

- لم اوجه اي اتهامات الى مصر او الى الرئيس حسني مبارك الذي اكن له احتراماً بصفة كونه رئيس اكبر دولة عربية، وانني انفي ما نسب الي جملة وتفصيلاً، وأتحدى من لديه دليل حسي على هذا الكلام الذي لم اتعود قوله كما اتحدى اياً كان من ان تكون اجريت معي مقابلة في هذا الصدد. ولا انسى اضافة الى تقديري للرئيس حسني مبارك ان مصر، وهي الشقيقة الكبرى، معروفة بمواقفها الداعمة لخيارات شعبنا منذ قيام الثورة وحتى اليوم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

الأحمر لـ"الحياة": تصرف أفورقي نشاز وستعالج ظاهرة اسلاميي أبين

□ صنعاء -
خير الله خيرالله

■ قال رئيس مجلس النواب اليمني رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ان الرئيس الاريتري اسياس افورقي يتصرف بطريقة «نشاز» مع الدول المجاورة. وأكد في حديث الى «الحياة» (نصه في الصفحة ٦) ان ظاهرة اسلاميي ابين ستعالج، نافياً ان يكون هاجم مصر.

وشدد على ان الاحداث التي شهدتها حضرموت وابين والضالع «مبالغ فيها» مشيراً الى ان ما يحصل في اليمن «يضخم ويساء تفسيره ويصبح كان الدنيا ستسقط فيما الامر بسيط».



مجلس النواب اليمني يبحث اليوم ظاهرة اختطاف الأجانب

صنعاء ـ مراسل الاهرام : يبحث مجلس النواب اليمني اليوم بحضور وزير الداخليــة ظاهرة إخـتطاف الأجانب والانفجارات الأخيرة في العــديد من المدن اليـمنيـة ونزوح اللاجئين الأجانب من البلاد

وكـان اعضـاء مجلس النواب قـد طالبوا باتخاذ تدابير فعالة لتأمين تنقلات الأجـانب والسـائحين داخل المناطق اليمنية ومعالجة الاضطرابات الامنية وحماية رجال الأمن.

ومن ناحيـة أخرى تشـارك اليمن بوفـد برلماني يراسـه الدكـتور عبـد الوهاب مـحمـود عضـو هيئـة رئاسـة مـجلس النواب في أعـمـال المؤتمر الثـامن للاتحـاد البـرلماني العـربي المقرر عقده في نواكشوط أواخر هـذا الشـــــهـــــر.



المصدر : الأهـــــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

مصرع وإصابة ٢٦
فى انفجار بجنوب اليمن

عدن - ا.ف.ب: ذكر شهود عيان أن ستة أشخاص قتلوا واصيب عشرون اخرون بجروح فى انفجار قنبلة وقع امس فى الحوطة العاصمة الإدارية لمحافظة لحج الجنوبية شمال عدن.

ورفضت الشرطة تأكيد نبأ الانفجار او نفيه.

وقال الشهود إن اثنين من الضحايا لقيا مصرعهما فى مكان الانفجار على الفور فى حين توفى اربعة أخرون فى المستشفى.

واضافوا أن الجرحى فى حالة خطيرة ونقلوا جميعا إلى المستشفيات.



المصدر : الأهـــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/ ٦ / ١٩٩٩

الإريانى يبحث مع عبدالمجيد الخميس المقبل تعزيز أمن البحر الأحمر

كتب ـ نصر زعلوك :

يجرى الدكتور عصمت عبدالمجيد مباحثات مع رئيس الوزراء اليمنى الدكتور عبدالكريم الاريانى يوم الخميس المقبل بالقاهرة تتعلق بسبل احياء التضامن العربى وكيفية تحقيق الحد الأدنى من التنسيق بين الدول العربية المعنية بالنسبة لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

صرح بذلك المستشار طلعت حامد الناطق الرسمى بالجامعة العربية، وقال ان الإريانى سيزور القاهرة لرئاسة اجتماعات اللجنة العليا المصرية – اليمنية المشتركة ولاجراء المباحثات مع الأمين العام، والتى تتناول ايضا بحث العلاقات العربية بصفة عامة والوضع فى الصومال فى ضوء المساعى المبذولة من قبل اليمن والجامعة العربية لدفع جهود المصالحة الوطنية فى الصومال، ووقف القتال بين الفصائل الصومالية، وكذلك سبل تعزيز الأمن والاستقرار فى منطقة البحر الأحمر وسبل تنقية الاجواء العربية فى ظل عودة العلاقات اليمنية – الكويتية لطبيعتها.

وقال طلعت حامد ان الدكتور عصمت عبدالمجيد سيلتقى يوم الاحد المقبل مع رئيس وزراء سلوفينيا خلال زيارته المرتقبة لمصر وذلك لبحث العلاقات العربية – السلوفينية وسبل تطويرها فى شتى المجالات فى إطار تطوير التعاون العربى الأوروبى.



المصدر : أكتوبر القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

وثيقة بنى ضبيان .. والاختطاف

في الأسبوع الماضي . تسلم الرئيس اليمنى على عبد الله صالح وثيقة خطية تقدم بها مشايخ وأعيان قبيلة بنى ضبيان اليمنية . أدانوا فيها جميع أعمال الاختطاف أيا كانت وتعاهدوا على عدم اللجوء إلى خطف الأجانب كوسيلة للضغط على الحكومة . كما أعلنوا تأييدهم للدولة ضد كل من يحاول الاختطاف .. وطالبوا أيضا في الوثيقة ذاتها بأن يكون للدولة وجود في المنطقة وأن تفرض هيبتها من خلال فرض القانون وتطبيق العدالة وإقامة المشروعات الخدمية . لكي يشعر أبناء المنطقة بالمسئولية في حماية الأمن والاستقرار والحرص على سمعة اليمن وعلاقاتها الخارجية .

لقد جاءت خطوة قبيلة بنى ضبيان هذه استجابة لنداء الرئيس اليمنى الذى عبر فيه عن قلقه وقلق الشارع اليمنى تجاه هذه الظاهرة الخطيرة التى تفشت وأثرت بشكل واضح على سمعة الأمن وأضرت بمصالحها مع دول العالم خاصة في المجال السياحى والاستثمارى .. كما دعا أبناء اليمن بمختلف شرائحه السياسية والاجتماعية والقبلية التى تبنى خطوات فعالة للقضاء على هذه الظاهرة الدخيلة . والتعاون مع الأجهزة الأمنية والسلطة القضائية في تسليم مرتكبى هذه الحوادث والامتناع عن حمايتهم لدوافع قبلية، لأن ما يقومون به ضد تقاليد القبيلة وسمعة اليمن ومصالحها الوطنية .

وفى ضوء دعوة الرئيس اليمنى .. بدأت أوساط من المثقفين والسياسيين والشخصيات الاجتماعية والرسمية ومشايخ القبائل والمنظمات الشعبية والطلابية في مناقشة هذه الظاهرة الخطيرة .. للوصول إلى صيغة عملية تؤدى إلى القضاء على أسباب ودوافع هذه الظاهرة .. وتحديد مسئوليات الدولة من جهة ومسئوليات المواطن من جهة أخرى .

وقد بدأت هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع اليمنى عام ١٩٩٢ . وتزامنت مع الخلافات السياسية بين شريكى السلطة آنذاك - حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى - أثناء المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة التى أعلنت بين شطرى اليمن الشمالى والجنوبى في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠ .. ومع استمرار ظاهرة خطف الأجانب واتساع دائرتها وتعدد أهدافها وأسبابها .. ازداد معها القلق الشعبى والرسمى معا .. إلا أن الاتهامات جميعها كانت تشير إلى مسئولية القبيلة .. إذ يعتز غالبية أبناء اليمن بالانتماء إليها.. لأنها جزء أساسى من الانتماء إلى الوطن . لكنها توفر عادة للخاطفين الحماية من السلطات الأمنية حين تعجز عن استخدام القوة أو ملاحقة الجناة قضائيا حيث يؤثر ذلك على أجهزة الأمن في أسلوب التعامل الحازم مع ظاهرة خطف الأجانب التى تحولت إلى ابتزاز للسلطة لتلبية الحد الأدنى من مطالبهم المحصورة في مشاريع خدمية لمناطقهم ووظائف مدنية وعسكرية أو إطلاق سجناء وأموال تقدر بملايين الريالات .. وتضطر السلطات إلى قطع وعود على نفسها من خلال الوسطاء بعدم ملاحقة الخاطفين أمنيا وقضائيا في مقابل إطلاق الرهائن بسرعة وسلام .. وعند هذا المستوى من التعامل تنتهى عملية الخطف لتبدأ عملية أخرى مماثلة .. إما من العناصر نفسها لعدم تنفيذ مطالبهم وإما من أطراف أخرى ترى في الخطف وسيلة أسهل للحصول على ما حصل عليه غيرهم .. وهكذا ..

وقد كشفت التقارير اليمنية أن ٨٣ عملية خطف منذ عام ١٩٩٢ حتى العملية الأخيرة في ٢٣ أبريل الماضى استهدفت ٢٨٠ شخصا بينهم ٢٥٠ أجنبيا و ٣٠ يمنيا .. وأن السياح والخبراء من الفرنسيين كانوا أكثر عرضة لعمليات الخطف إذ وصل عددهم إلى ٨١ سائحا وخبيرا يليهم ٧٦ ألمانيا تم خطفهم بينما تعرض ٢١ سائحا إيطاليا لأربع عمليات خطف .. كما تمت حالات خطف ١٦ خبيرا أمريكيا وثمان أخرى كان ضحيتها ١٤ سائحا وخبيرا بريطانيا .. وست عمليات أخرى استهدفت ١٦٣ سائحا وخبيرا هولنديا .. هذا عدا الحالات الفردية التى استهدفت جنسيات روسية وبولندية ويابانية وكورية وإسبانية وسويسرية وكندية وبلغارية وهندية وباكستانية وصينية .. أما لخطف الجنسيات العربية فلم تنجح إلا حالة واحدة عندما تم خطف سودانى الجنسية بينما فشلت محاولة لخطف السفير القطرى في صنعاء .

وتشير التقارير اليمنية إلى أن قبائل الحداء وجهم وبنى ضبيان في مأرب وصنعاء وذمار تعتبر من أبرز القبائل التى نفذ عناصر ينتمون إليها إلى ما يزيد على نصف عمليات الاختطاف التى تمت .

ورغم تعدد أسباب ودوافع الخطف والخاطفين فإن جميعها انتهت رسميا بسلام دون سقوط قتلى .. إلا أن بعض الضحايا من السياح قد أصيبوا عندما تصدت الشرطة المرافقة لهم .. خلال محاولة الاختطاف ..

أما عن دوافع أسباب الاختطافات في اليمن فقد تنوعت بتنوع المطالب .. فهى إما مطالبة الدولة بمشاريع خدماتية لمناطق الخاطفين أو حل مشكلة معينة كدفع مظلمة عشيرة أو قبيلة كما جرى عند خطف السياح الفرنسيين الأربعة في صعدا نهاية العام الماضى . أو إعادة مسار للطريق إلى أحد مناطق قبيلة من القبائل . أو إعادة منزل لصاحبه كان قد تم تمليكه .. أو إرساء مناقصة تنفيذ مشروع حكومى على مقاول بعينه كما حدث عند خطف نجل وزير الزراعة السابق أبو الروس . أو المطالبة بوظائف حكومية ومعونات مالية من الشركات النفطية كما حدث في مأرب وخولان . أو المطالبة بتحسين أوضاع مادية ومنح رتب عسكرية ومكافآت .. ولهذا كان المخطوفون دائما بمثابة ضيوف لدى الخاطفين .. وما هم



المصدر : أكتوبر القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٨

إلا وسيلة من وسائل الضغط على الدولة ليس أكثر لإحراج السلطات اليمنية وإجبار الحكومة على الإذعان لمطالب الخاطفين ، وهذا ما حدث بنسبة تصل إلى ٩٥٪ فى جميع العمليات .

ومع ذلك نجد أن العديد من مشايخ القبائل الذين لهم قوة النفوذ والتأثير لا يناصرون هذه العمليات .. بل أدانوها .. خاصة بعد أن تفشت بشكل خطير واضرت بسمعتهم وبسمعة بلدهم .. لذا طالبوا الدولة بإجراء حازم ضد العناصر التى ترتكبها .. إذ حمل رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبائل حاشد الشيخ عبد الله الأحمد .. حمل الحكومة اليمنية مسئولية تفشى هذه الظاهرة مادامت تعطى الأموال والوظائف وتغمض الطرف عن الخاطفين فى مقابل إطلاق الرهائن .. بينما اعتبر الشيخ ناجى عبد العزيز الشايف شيخ مشايخ قبائل بكيل « الدولة » مسئولة مسئولية كاملة عنها بسبب غياب العدالة فى توزيع مشاريع الخدمات بين المناطق وقبائل اليمن .. ودعا إلى تقييم حقيقى لهذه الظاهرة وأسبابها حتى تتمكن الدولة والمواطنون معا من القضاء عليها نهائيا .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٨

أوصى بعرض قطاعات النفط الواعدة في مزادات عالمية

مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاق نفطي مع "ترانس غلوب انيرجي" الكندية

□ صنعاء - إبراهيم محمود

■ بعد مداولات استمرت ايام عدة وافق مجلس النواب اليمني أول من امس على اتفاق ابرمته وزارة النفط والثروات المعدنية مع شركة «ترانس غلوب انيرجي كوربريشن» الكندية للمشاركة في انتاج النفط في قطاع «دميس اس ١» بمحافظة شبوة التي تبعد بنحو ٣١٦ كلم إلى الشرق من صنعاء.

وقال وكيل وزارة النفط الدكتور رشيد صالح بارباع لـ «الحياة» إن رئيس الشركة الكندية روس كلاركسون كان وقع في نهاية اب (اغسطس) الماضي منكرة تفاهم مع الوزارة والشركة اليمنية التابعة إلى «مؤسسة النفط والغاز».

واضاف ان الاتفاق يتضمن تنفيذ مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد وحفر ثلاثة آبار استكشافية خلال المرحلة الأولى والتي ستنفق فيها الشركة ١١ مليون دولار كحد أدنى.

وطلبت لجنة التنمية والنفط في مجلس النواب من الحكومة وضع سياسة واضحة للترويج لكل القطاعات النفطية الواعدة التي تتوافر فيها معطيات ايجابية وطرحها في مزادات امام شركات النفط الدولية وفق شروط تامين محددة.

واوصى تقرير اللجنة بالتطبيق الدقيق للنصوص المتعلقة بالاصول الثابتة وكيفية حساب الاهلاك والعمر الافتراضي لها ضمن الاتفاقات النفطية. وحضت لجنة التنمية والنفط على إعطاء الاولوية للمقاولين المحليين ودعوتهم للمناقصات المتعلقة بخدمات النفط.

يذكر أن نحو ٢٣ شركة اجنبية تعمل في مجال الاستكشاف والانتاج النفطي والخدمات في اليمن.

وظهرت في السنوات الأخيرة شركات محلية تعمل مباشرة او بالتحالف مع اخرى او بالوكالة، خصوصاً في اعمال الانشاءات النفطية والتغذية والنقل والشحن.

وقال وكيل وزارة النفط إن شركات اوروبية وكندية عدة طلبت دراسة قطاعات نفطية جديدة ويجرى التفاوض معها تمهيداً لتوقيع مذكرات تفاهم خلال الاشهر المقبلة. وتتوقع وزارة النفط وفقاً لتصريحات سابقة للوزير السيد محمد الخادم الوجيه إبرام ٨ اتفاقات خلال السنة الجارية.

وينتج اليمن حالياً ٣٨٥ الف برميل من آبار مارب والمسيلة في حضرموت وبعض الحقول الهامشية في شبوة ومنطقة جنة، ويتوقع ان يرتفع الانتاج إلى ما بين ٤٠٠ و٤٢٠ الف برميل نهاية السنة الجارية.



اليمن : تأجيل السماح بتأسيس شركات طيران خاصة حتى سنة ٢٠٠١

□ صنعاء - «الحياة»

■ تصاعدت حدة الخلاف بين شركة «الخطوط الجوية اليمنية» الناقل الرسمي لليمن وشركة «سبأ للطيران» ويملكها القطاع الخاص في شأن حق الأخيرة الحصول على امتياز النقل الجوي داخلياً وخارجياً.

وبينما أعلنت شركة «سبأ» انها ستبدأ اعتباراً من الشهر المقبل تسيير رحلاتها الداخلية لنقل الركاب والبضائع الى المدن الرئيسية والى خمس عواصم في منطقة الجزيرة والخليج العربي والقرن الافريقي، قال مسؤول في شركة «الخطوط الجوية اليمنية» ان «سبأ» لا يحق لها او لغيرها العمل إلا بموجب القوانين واللوائح السارية. واوضح أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً يحمل الرقم ٣٩ يقضي بتأجيل السماح بتأسيس شركات طيران جديدة في اليمن سواء لنقل الركاب او لأغراض الشحن حتى سنة ٢٠٠١.

وذكر ان القرار يهدف الى ضمان نجاح عملية دمج شركتي «الخطوط الجوية اليمنية» و«مؤسسة طيران اليمن» وحتى تضطلع بمهامها المحددة كناقل جوي وطني قادر على المنافسة والتشغيل بصورة اقتصادية.

ورأى محللون اقتصاديون ان قرار مجلس الوزراء لم يغلق الطريق تماماً امام انشاء شركات خاصة في مجال الطيران عندما وجه الجهات المختصة ان تتقدم بطلبات او بدائل بخصوص تأسيس شركات طيران جديدة لدرسها واتخاذ اللازم في شأنها مشترطاً الحصول على موافقة مسبقة منه قبل اي خطوة.

وفي تطور لاحق اشار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد محسن محمد اليوسفي في رسالة موجهة الى شركة «سبأ للطيران» الى ان الهيئة لن تمنح اي جهة تصاريح التشغيل إلا اعتباراً من نهاية سنة ٢٠٠١. وطالبت الرسالة بالتقيد بفحوى قرار مجلس الوزراء والالتزام به.



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٨

اليمن: انفجارات أمنية خلفيتها سياسية

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

سيطرت الانفجارات وردود فعلها على اليمن في الايام الاخيرة. بدأت من المسيرة الاولى في المكلا وانتقلت الى محافظتي أبين ولحج، وكانت المواجهة في الضالع قمة الاحداث حيث تدخل الجيش الى جانب قوات الامن ضد من اطلق عليهم «العناصر المخلة بالامن» وسقط قتلى وجرحى ووقعت اضرار في المنازل من آثار القصف الذي شاركت فيه مدافع الدبابات.

وجاءت هذه الاحداث امتداداً لسلسلة انفجارات وقذائف ظلت تتكرر في مناطق موديه وجعار (محافظة ابين) وجحاف وردفان (محافظة لحج) استهدفت ليلاً مرافق حكومية وامنية. ورافق هذه التطورات تعتيم اعلامي رسمي واعتقالات لعناصر مشتبه بها وحظر تجول في بعض المراكز واشتباكات مع «عناصر مجهولة» ومع «متطرفين مسلحين» يقيمون في محافظة ابين معسكرات للتدريب على الاسلحة، حسب مصادر المعارضة، واهتمام بالغ وتوجيهات من القيادة السياسية ومناقشات ساخنة في مجالس النواب والوزراء والاستشاري، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق ومعالجة الاوضاع ووساطات قبلية واجتماعية وبيانات وحملات صحافية حزبية ومحاكمات في صنعاء وعدن.

مسيرة وبيان واطلاق نار

والواقع ان البداية الحقيقية والاسباب الرئيسية للأحداث لم تتضح بعد، وان كان يمكن تحديد البداية بمسيرة المكلا يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي في الذكرى الاولى للانتخابات الاشتراعية التي قاطعها ثلاثة من احزاب المعارضة، استهدفت المسيرة التنديد بحكومة المؤتمر الشعبي العام والاحتجاج على ما اسموه «الفساد والاهمال والممارسات غير القانونية». وكان يمكن للمسيرة السلمية المرخص لها ان تمر بسلام، لكن بياناً صدر عن بعض احزاب المعارضة قالت اللجنة الامنية انه حرّف اهداف المسيرة، ادى الى الخلاف على شرعيتها ثم الى اطلاق نار سقط ضحيته اثنان من المشاركين في المسيرة. وجرت حملة اعتقالات وتحقيقات بين اوساط احزاب المعارضة الداعية الى المسيرة والمشاركة فيها. واختفى اثناءها رئيس منظمة الاشتراكي في حضرموت حسن احمد باعوم المطارد من قبل الامن بتهمة الضلوع في اثارة الاحداث، وذكرت معلومات في ما بعد انه غادر البلاد.

وانتقلت العدوى الى منطقة موديه (بلدة كل من نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ووزير الداخلية اللواء حسين عرب) في محافظة ابين، حيث انطلقت مسيرة مماثلة في ٢٢ ايار (مايو)، وقبلها بيوم واحد حدث انفجاران في عدن نتج عنهما مقتل شخص واصابة ٥ مدنيين، وبعدها في اليوم التالي انفجاران في جعار، وفي مساء يوم المسيرة حدث اطلاق نار على معسكر للقوات المسلحة في ردفان.



ودخل المتطرفون طرفاً في هذه الاحداث، اذ شهد اليوم نفسه اشتباكات بين عناصر اصولية متطرفة تعسكر في منطقة حطاط (٢٥ كلم شمال زنجبار في محافظة ابين) وبين قوات مشتركة من الامن والجيش استخدمت فيها اسلحة خفيفة وثقيلة. وكانت شخصيات اجتماعية من يافع طالبت السلطات المحلية بوضع حد لنشاط هذه الجماعة التي عسكرت في المنطقة قبل ٢ اشهر وبدات تقوم بتدريبات على الاسلحة يشرف عليها مدربون من جنسيات مختلفة حسب الصحيفة المعارضة «الثوري» ولاذت عناصر الجماعة بالفرار الى الجبال.

وتطورت احداث موديه الى تبادل اطلاق النار بين قوات الامن ومتظاهرين في مسيرة نظمها فرع مجلس تنسيق المعارضة في ابين احتجاجاً على استمرار

اعتقال قياديين اثنين احدهما من الحزب الاشتراكي والآخر من الوحدوي اليمني.

ولا شك في ان الأسباب الحقيقية لهذه الاحداث ترتبط بتراكمات ماضية وممارسات متعددة «تشترك فيها السلطة المحلية واحزاب المعارضة» حسب مسؤول سابق عن احد لجان الانتخابات في منطقة الضالع. واتهم المصدر عناصر احزاب المعارضة في المنطقة بانها «تحفز المواطنين وتدفعهم الى الاعمال المناوئة للسلطة وان ممارسات السلطة المحلية توفر الاسباب الكافية للاستجابة».

وفي ظل التعتيم الاعلامي او الصمت الرسمي عن تطورات الحادث وابعاده، قال نائب من كتلة المؤتمر الشعبي العام البرلمانية، ان الحادث يحظى باهتمام كبير من قبل الرئيس علي عبدالله صالح الذي يتابع التطورات ويوجه بسرعة ايقافها والتحقيق الفوري فيها.

وكانت السلطات في صنعاء ابدت منذ اندلاع مسلسل الاحداث، اهتماماً بمعالجتها فشكل مجلس النوب لجنتين من اعضائه لتقصي الحقائق ميدانياً، الاولى في احداث المكلا والثانية في احداث موديه وخصص جلسات لمناقشة ظاهرتي الخطف والتفجيرات. ومن جانبه اقام المجلس الاستشاري الذي يراسه السيد عبدالعزيز عبدالغني مناقشات حول الخطف وشكل لجنة من اعضائه لبلورة اقتراحات لمعالجة الظاهرة، كما شكل لجنة اخرى لمعالجة مسالة الثار حسب توجيهات الرئيس صالح. مع الاخذ بالاعتبار اهمية ما قد تحققه هذه اللجان والمناقشات، الا ان هناك اجماعاً بين مختلف الاوساط على ان الطريقة الصحيحة للمعالجات تبدا بخطوات جادة من جانب الدولة، منها «دعم سلطة القضاء وتنفيذ احكامه وتطبيق القوانين ومحاربة الفساد».

الحكم المحلي والمصالحة

وبقدر ما يتفق الجميع على هذه الخطوات التي تدخل ضمن برنامج الدولة للاصلاح ويمثل كل منها مطلباً شعبياً ملحاً وبنداً من بيانات الاحزاب، تعتبر احزاب المعارضة بحسب تصريحات ٢ من قادتها لـ «الوسط» ان «كل الخطوات والمعالجات مرتبطة بتحقيق نظام الحكم المحلي». وحذر قيادي اشتراكي من خطورة المستقبل «في ظل هذا الواقع وغياب نظام الحكم المحلي ورفض المصالحة الوطنية». وقال ان هذه الاحداث «كشفت عن تصدعات في الوحدة والسلطة». وهذا الراي لم يعد محصوراً في احزاب المعارضة بل ان قيادات من حزب المؤتمر تؤكده وترى ان «ثبات السلطة المركزية اصبح متوقفاً على قيام الحكم المحلي في المحافظات». وكان هذا النظام مشروعاً ثابتاً بنص الدستور وقائماً لدى الدولة في خطابها الرسمي ولدى الرئيس صالح خصوصاً.

وكان مشروع قانون تم اقراره من قبل الحكومة اكثر من مرة ودخل الى مجلس النواب لمناقشته واقراره الا انه تجمد وتعثر منذ حوالي عامين واشيع اواخر العام الماضي ان المشروع تم سحبه من مجلس النواب بينما نفت



المصدر : الوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٨

الحكومة ان تكون سحبته، ولكنه اصبح كما يبدو في حكم الجمد. وحسب ما قاله لـ «الوسط» مصدر مسؤول في الحكومة، فان السبب يتمثل في اختلاف بين جانبين من كبار المسؤولين على نص المشروع على اختيار محافظ المحافظة ومدير المديرية بالانتخاب من قبل المواطنين او بقرار من الدولة، وان اصحاب الرأي الاخير «طرحوا امام الرئيس صالح كثيراً من المحاذير المبالغ فيها في حال انتخاب المحافظ والمدير». وتابع: «ويبدو لي انهم فشلوا في اقناع الرئيس بتعديل المشروع الا انهم نجحوا في اقناعه بالتريث».

ويشار هنا الى ان منطقة الضالع شهدت احداثاً مماثلة تقريباً في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٥ عندما حدثت اشتباكات بين قوات الامن وجماعة من السلفيين من اتباع المدرس الجزائري آدم صلاح الدين وسقط فيها قتيلان من عناصر الامن وقتيلان من الطرف الآخر اضافة الى عدد من الجرحى من الجانبين، ولعل المنطقة اصبحت في الوقت الحالي اكثر حساسية واستعداداً لتكرار مثل هذه الاحداث اذا لم تتحقق خطوات الاصلاح ■



اليمن واليابان يعيدان جدولة ديون حجمها ١٧,٧ مليون دولار

● صنعاء - رويترز - اعلن بيان اصدرته السفارة اليابانية في صنعاء ان اليمن واليابان وقعا امس الاثنين اتفاقاً لاعادة جدولة ديون يمنية يبلغ حجمها نحو ٢,٥٨ بليون ين (١٧,٧ مليون دولار).

وقال البيان ان ٩٦ في المئة من هذا المبلغ ديون يمنية مستحقة لصندوق التنمية الاقتصادية الخارجية وسيتم سدادها على ٤٨ قسطاً نصف سنوي ابتداء من اول تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ٢٠١٥ بسعر فائدة يبلغ واحداً في المئة سنوياً.

واضاف ان الديون المتبقية وهي ديون تجارية تضمنها حكومة اليابان سيتم سدادها على ٦٦ قسطاً نصف سنوي ابتداء من اول تشرين الثاني ١٩٩٩.

وذكر البيان انه تم ابرام الاتفاق بناء على نتائج تم التوصل اليها خلال اجتماع دول «نادي باريس» الدائنة في تشرين الثاني الماضي.

وكانت دول «نادي باريس» وافقت في الاجتماع على اعادة هيكلة ديون اليمن وتخفيف عبء مديونية اليمن بنسبة تصل الى ٦٧ في المئة.

ويأتي اتفاق تشرين الثاني تنفيذاً لافضل نظام اعادة هيكلة متاح بموجب ما يسمى «شروط نابولي» لتخفيف اعباء الديون التي تم التوصل اليها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٤ للتعامل مع بلدان العالم الاكثر فقراً والاكثر استدانة.

واشار بيان السفارة الى ان اليمن حصل منذ عام ١٩٧٩ من اليابان على منحة حجمها ٧,٦ بليون ين لتخفيف عبء الديون.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٨

شملت نقل وترقية نحو ٢٦ قاضياً

الرئيس اليمني يبدأ اجراء اصلاحات في سلطة القضاء والعدل

□ صنعاء - خالد السودي

■ بدأ الرئيس اليمني اجراء حركة تنقلات واسعة في السلطة القضائية اليمنية ذات الاستقلال التام بموجب الدستور والقوانين النافذة، إذ تم نقل وترقية نحو ٢٦ قاضياً في اكبر المناصب القضائية واجهزة وزارة العدل، وذلك باصدار ستة قرارات رئاسية امس. وتعد تلك القرارات بداية الاصلاحات في سلطة القضاء والعدل بعد توجيه انتقادات اليها اخيراً.

وكان معظم النواب المعارضين طالبوا اثناء النقاشات في مجلس النواب لنيل الثقة حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني في ٧ حزيران (يونيو) الماضي بضرورة اصلاح العدل والقضاء.

وركزت تقارير اعدتها وزارة الداخلية اليمنية ولجنة الدفاع والامن في مجلس النواب في شان عمليات خطف الاجانب والسياح في اليمن على ان من اسباب قيام بعض رجال القبائل بتلك العمليات التاخير في بت بعض القضايا لدى اجهزة القضاء. وانتقدت تلك التقارير الامنية عدم تقديم بعض الجناة الى المحاكمة.

ولوحظ نقل السيد محمد البدري الى منصب احد نائبين لرئيس المحكمة العليا. وكان البدري شغل مقعد المدعي العام سنوات عدة وتصدى لقضايا كثيرة اهمها على الاطلاق قضية محاكمة مجموعة الانفصاليين الـ ١٦ التي اثارت جدلاً واسعاً وانتهت بادانة ١٣ منهم في مقدمهم نائب الرئيس اليمني السابق السيد علي سالم البيض. وتولى الحكم في القضية القاضي جسار محمد سيف العدوف الذي عين رئيساً لمحكمة استئناف محافظتي صنعاء والجوف وكان في السابق رئيس المحكمة الغربية في امانة العاصمة.

وعين القاضي محمد اسماعيل الحجي نائباً لرئيس مجلس القضاء الاعلى (اعلى سلطة قضائية) ليتولى رئاسة جلسات المجلس في غياب الرئيس اليمني الذي يرأس المجلس بموجب الدستور.

وكان الحجي رئيساً للمحكمة العليا التي يرأسها منذ يوم امس القاضي زيد الجمرة. ونقل القاضي حمود الضار رئيساً لمحكمة الاستئناف في محافظة ذمار (٩٠ كم جنوب صنعاء) وكان يشغل منصب رئيس محكمة الاستئناف في العاصمة صنعاء.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٨

الإضراب في جامعتي صنعاء وعدن قد يمتد الى غيرهما

فشل المفاوضات بين الحكومة اليمنية وممثلي نقابة المدرسين الجامعيين

□ صنعاء - مراد هاشم

■ فشلت أمس المفاوضات التي تجريها لجنة من نقابة هيئة التدريس في الجامعات اليمنية مع رئيس الحكومة الدكتور عبدالكريم الارياني في شان الكادر المالي لأعضاء الهيئة، وقررت النقابة تنفيذ اعتصامات مفتوحة في جامعتي صنعاء وعدن بدءاً من اليوم.

وعلمت «الحياة» من مصدر مطلع ان المفاوضات فشلت بعدما أصر رئيس الحكومة على ضرورة رفع الاضراب الذي تنفذه النقابة منذ السبت الماضي قبل مناقشة تفاصيل مطالب هيئة التدريس وكذا ضرورة التأكد من تطابق هذه المطالب مع القانون.

وترفض وزارة المال اقرار كادر جديد من شأنه رفع مرتبات اساتذة الجامعات الحكومية والبدلات المالية الأخرى الى المستوى ذاته المقرر للاساتذة العرب والاجانب.

وتنفذ النقابة اضراباً جزئياً في جامعتي صنعاء وعدن منذ السبت الماضي تسبب في توقف أعمال الاعداد للامتحانات النهائية في بعض الكليات وسيؤدي بدء تنفيذ الاعتصامات وتوسيع الاضرابات لتشمل الجامعات الحكومية الخمس الأخرى الى تضرر اكثر من ٧٥ ألف طالب وطالبة تتزامن امتحاناتهم النهائية معها.

وقال مدير ادارة الاعلام في جامعة صنعاء السيد محمد الصبري لـ «الحياة» ان احتمالات توسيع نطاق الاضراب والاعتصامات متزايدة في ضوء التعنت الذي تواجه به الحكومة مطالب أساتذة الجامعات.



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٨

إضراب أساتذة الجامعات باليمن بسبب تدنى رواتبهم

صنعاء. من إبراهيم العشماوى: بدا اعضاء هيئة التدريس باليمن أمس إضرابا شاملا فى جامعتى صنعاء وعدن احتجاجا على تدنى رواتبهم مقارنة بالأساتذة العرب وقال مسئول فى نقابة اعضاء هيئة التدريس ان إجتماعا عقد أمس الأول مع رئيس الوزراء الدكتور عبد الكريم الإريانى ولم يحقق نتائج مرضية لكن الطرفين اتفقا على تشكيل لجنة ثلاثية من النقابة ووزارتى المالية والخدمة المدنية لدراسة مطالب الأساتذة وأوضح المسئول فى تصريحات لـ (الأهرام) ان المفاوضات مع الحكومة فشلت بعد إصرار رئيس الوزراء على ضرورة تعليق الإضراب اولا قبل مناقشة تفاصيل مطالب هيئة التدريس .



اعتصام أساتذة جامعتي صنعاء وعدن

■ صنعاء - «الحياة» - صعّد أساتذة جامعتي صنعاء وعدن احتجاجاتهم، ونفذوا أمس اعتصاماً استمر خمس ساعات للضغط على الحكومة لإقرار مخصصات مالية جديدة لزيادة رواتبهم. وأدى الاعتصام الذي شارك فيه أكثر من ١٧٠٠ مدرس إلى توقف الدراسة في الجامعتين، والتحضير للامتحانات النهائية لليوم الرابع على التوالي.

وكانت نقابة هيئة التدريس في الجامعتين بدأت اضراباً السبت الماضي، وقررت اجراءات تصعيدية اول من أمس، بعدما فشلت المفاوضات التي اجرتها مع الحكومة لإقرار المخصصات.

وتهدد النقابة بتوسيع الاضراب ليشمل الجامعات الحكومية الخمس الأخرى في تعز والحديدة وإب وحضرموت، مما سيؤثر على أكثر من ٧٥ الف طالب وطالبة يستعدون للامتحانات النهائية.



المصدر : الأهـــــــــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٦ / ١٩٩٨

حركة الأحداث

■ اليمن :

ظاهرة خطيرة

ناقش مجلس النواب اليمنى ظاهرة خطف الأجانب، والتفجيرات التى تعرضت لها بعض المدن اليمنية، حيث أكد غالبية النواب مسئولية الأجهزة الأمنية فى الحفاظ على الأمن العام، وحماية المواطنين والأجانب، سواء كانوا دبلوماسيين او سائحين أو مستثمرين. وتأتى هذه المناقشة على خلفية انتشار حوادث أمنية عديدة ومواجهات بين الشرطة والمواطنين، استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وراح ضحيتها عدد من المواطنين ورجال الأمن، كما حدث فى المكلا عاصمة حضرموت فى أبريل الماضى، والضالع مطلع هذا الشهر وابين وغيرها. وكما هو معروف، فإن الظاهرة تعنى ان هناك تكرارا للحدث نفسه فى أكثر من مكان. وبالتالى، فإن هناك أسبابا واحدة تدفع إلى تكرار السلوك نفسه، بغض النظر عن الموقع.

ودون إنكار لحقيقة، ان هناك مسئولية خاصة تقع على الأجهزة الأمنية فى الحفاظ على الأمن والاستقرار فى ربوع البلاد، وما تلعبه من دور مهم فى هذا الصدد، سواء كانت شرطة أو قوات مسلحة، فمن الثابت ان الأمر فى اليمن مرتبط بمجموعة من الأسباب التى تؤدى إلى انتشار ظواهر عدم الاستقرار، ويتطلب معالجتها أكثر من مجرد الأداء البوليسى والأمنى. وهو ما يطرح بدوره التكيف القانونى والسياسى لهذه الظواهر محل الانتشار ومن ثم، النظر إليها بروح وأداء أوسع كثيرا من المواجهة البوليسية المعتادة.

فظاهرة خطف الأجانب، سواء كانوا دبلوماسيين أو سائحين، من قبل أفراد من قبائل فى مناطق قريبة من العاصمة او بعيدة عنها، من أجل لفت نظر الدولة وأجهزتها إلى مطالب معينة، اجتماعية وخدمية لأبناء هذه القبيلة او تلك، يكشف عن قصور كبير فى أداء المؤسسات والأجهزة الإدارية فى كل ما هو بعيد عن العاصمة أو المدن الكبرى. لذا، فإن مطلب بناء الدولة ووجود رموزها المختلفة من صحة وتعليم ومرافق واتصالات، والذى ينادى به ابناء تلك المناطق المهضوم حقوقها، يعبر عن رغبة فى الاندماج فى دولة حديثة تلتزم القانون والصالح العام، وليس فقط مجرد وجود وتعامل أمنى. فمثل هذا التعامل الأمنى او حتى الذى قام فى بعض الأحيان على تسوية قضية الخطف من خلال بذل وعود ـ لم تنفذ فى أى حالة ـ لأبناء قبائل الخاطفين مقابل الإفراج عن المخطوفين، أظهر أن ما يهم الدولة هو إنهاء الأزمة هنا أو هناك، ولكن دون التعامل معها من منظور سياسى واجتماعى أشمل. ومع عدم تنفيذ هذه الوعود، صار أبناء القبائل على يقين انهم يعاملون باعتبارهم مواطنين بدرجات أقل. وترسخ لديهم الشعور بأن الأجهزة الحكومية والإدارية لا يعنيها تنمية مناطقهم أو المساعدة على توفير الحد الأدنى من وسائل الحياة الكريمة. وبالتالى حدث شرخ كبير فى علاقة هؤلاء بالدولة والحكومة ومجتمعات المدن، وصار هدف إحراج الجميع أمرا طبيعيا.

وتزداد الصورة من حيث القتامة والصعوبة معا، بالنسبة إلى تكرار المواجهات بين المواطنين والشرطة. وهنا نجد تفسيرين، أولهما الرسمى الذى يرى ان مثل هذه الحوادث بسيطة ومحدودة ولا تعبر عن أى دلالة سياسية فيما يتعلق بعدم قيام الدولة بمسئولياتها الطبيعية، وان وراءها انفصاليين او جهات خارجية، وانها لا تعدو أن تكون حالة جنائية يجب مواجهتها بالحزم. أما التفسير الثانى فيرى الأمر من منظور أكثر شمولا، إذ بالنظر إلى أسباب كل حالات المواجهة بين المواطنين والأجهزة الأمنية، كما حدث فى الضالع وابين والمكلا وغيرها من المحافظات الشمالية والجنوبية معا، نجد خطا عاما يتعلق بوجود مناخ سياسى ـ اجتماعى عام يفتقر إلى التسامح وإغلاق الأبواب أمام التيارات المختلفة، وإلى ممارسات تتسم بالاستعلاء من قبل جهات أو مناطق على أخرى، وإلى اتباع بعض الرموز الأمنية أساليب غير قانونية. الأمر الذى يقود إلى تهيئة نفوس المواطنين إلى التمرد، مهما يكن السبب تافها، وإلى الميل إلى العنف فى مواجهة رموز الدولة المختلفة، وإلى عدم الاعتداد بإجراءاتها وبقوانينها، ويدعم من حالة التمرد هذه ان الإجراءات التى تتخذها الحكومة او الأجهزة الحزبية التابعة لها لا تعدو أن تكون مجرد ممارسات شكلية، ولا تزيد على ممارسة ضغوط على القادة المحليين هنا وهناك من أجل إصدار بيانات التأييد والولاء، دون العمل على معالجة الظاهرة معالجة حقيقية □

د. حسن أبو طالب



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٨

علي صالح يجدد دعمه رفع الحظر

■ صنعاء - «الحياة» - جدد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وقوف بلاده إلى جانب الشعب العراقي ودعمها «الجهود المتواصلة الرامية إلى رفع المعاناة التي يعيشها شعب العراق في ظل الحصار الجائر المفروض عليه منذ نحو ثماني سنوات».

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس اليمني، مساء أول من أمس، نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان الذي سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين، أكدت مصادر مطلعة أنها «تتعلق بالمستجدات العربية، خصوصاً مسألة القمة العربية التي أكدت اليمن حرصها على أن تعقد موسعة من دون استثناء العراق بما يعزز التضامن العربي».

وتناولت الرسالة أيضاً، العلاقات بين العراق ومجلس الأمن في ضوء الاتفاق الأخير بين بغداد واللجنة الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (اونسكوم).



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٩

مؤتمر المنظمات غير الحكومية في اليمن :

اتهامات بالاختراق وتقاسم النفوذ

□ صنعاء - مراد هاشم

■ اتهم مشاركون في مؤتمر عام للمنظمات غير الحكومية في اليمن الحكومة والاحزاب والتنظيمات السياسية باختراق عشرات المنظمات الاهلية وتقاسم النفوذ فيها والسيطرة عليها مما ادى الى «انحرافها عن اهدافها وتعرضها للانشقاقات والانقسامات».

ووجهت في المؤتمر الذي يشارك فيه مندوبون من ٥٠٠ منظمة يمنية ودولية ويختتم اليوم، انتقادات شديدة الى اكثر من ٣٠٠ منظمة غير حكومية في اليمن، بسبب تبديدها ملايين الدولارات التي قدمتها اليها منظمات دولية ودول مانحة ورجال اعمال يمنيون وبسبب سيطرة «عناصر غير نزيهة ولا تملك الكفاءة» على غالبيتها.

وقال الامين العام للمعهد اليمني لتنمية الديموقراطية السيد حمود منصر ان غالبية هذه المنظمات «لا تزال في دائرة التبعية للحكومة والاحزاب، وتعاني ازمة بسبب غياب الممارسة الديموقراطية والعمل المؤسسي داخلها وسيطرة القيادات الأولى واستحواذها على كل شيء» اضافة الى افتقارها التنظيم بسبب قدم القوانين والتشريعات التي تعمل في اطارها.

ويزيد عدد المنظمات غير الحكومية في اليمن على ٢٠٠٠ منظمة غالبيتها انشئت بعد تحقيق الوحدة اليمنية في ١٩٩٠، وهي اما نقابات واتحادات مهنية او منظمات انسانية متخصصة في الصحة والبيئة وشؤون اخرى، اضافة الى منظمات تعنى بحقوق الانسان وقضايا الديموقراطية والثقافة والدراسات والبحوث.

وشهد المؤتمر خلافات واسعة على مشروع قانون للمنظمات غير الحكومية تعتزم الحكومة اصداره، وعلى شبكة للمنظمات غير الحكومية اليمنية تتولى لجنة المنظمات في المجلس الاستشاري التي يراسها الدكتور عبدالعزيز السقاف، الدعوة الى انشائها فيما تعارض ذلك وزارتا التامينات والشؤون الاجتماعية المشرفة رسمياً على هذه المنظمات.

ويشارك في المؤتمر مندوبون من منظمات غير حكومية من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والدنمارك والمانيا والسويد واليابان.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان الدول والمنظمات المانحة ابدت تشدداً بالنسبة الى تقديم المنح والمساعدات، خلال الاجتماعات التي عقدت في حضور ممثلين عن المنظمات اليمنية.

٠٠٥٠٣٦



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٨

الاكوع يأمل اتفاقا مع السعودية بعد انتهاء عمل اللجان

وزير الاعلام اليمني لـ القبس نرحب بتطوير العلاقات مع الكويت

اجتماع وزراء الاعلام العرب في الجزائر يشكل دعما للسلطة ضد الارهاب

القاهرة - سوسن ابوحسين:

اكد وزير الاعلام اليمني عبدالرحمن الاكوع اهتمام بلاده بتطوير العلاقات مع كل الدول العربية بما يخدم مصالحها وما تتطلبه طبيعة المرحلة الراهنة، وقال في حديث خاص لـ «القبس» ان اليمن يرحب بتطوير العلاقات مع الكويت وهو على استعداد لبذل اي مسعى حول قضية الاسرى اذا ما طلب منه ذلك.

واشار الى ان توقيع اتفاق الحدود مع المملكة العربية السعودية سيتم بعد انتهاء اعمال اللجان وعرض ما توصلت اليه من نتائج على الرئيس علي عبدالله صالح، الذي سيعرضها بدوره على البرلمان اليمني.

وارجع سبب تاجيل النطق بالحكم في قضية جزر حنيش الى طلب المحكمة لايضاحات من الطرفين اليمني والاريتري، واكد ان اجتماع وزراء الاعلام العرب المقرر انعقاده في الجزائر خلال الشهر الجاري ياتي تلبية لطلب الامانة العامة لجامعة الدول العربية و«دعمها للجزائر في مكافحتها للارهاب».

وفي ما يلي نص الحوار:

● هل هناك اتجاه حاليا للبحث عن صيغة لتطوير وتقوية العلاقات اليمنية الكويتية؟

- نحن في اليمن نشدد دائما ونؤكد على اهمية العلاقات مع الاخوة في الكويت، لاننا لم نكن في يوم من الايام ضدها وانما معها ونؤيد تمتين العمل العربي المشترك مع كل الدول العربية، كما اننا نؤكد باستمرار ان قلوبنا وصدورنا مفتوحة لدولة الكويت الشقيقة، اما استئناف الحوار بين البلدين فهذا الامر متروك لهم.

العلاقة بالكويت.. زيارة رمضان

● هل ثمة خطوات ملموسة ستتخذ في القريب بينكم وبين الكويت؟

- ليس لدينا اي تحفظ تجاه العلاقة مع الاخوة في الكويت، ولدينا الرغبة الكاملة في عودة الامور الى طبيعتها.

● الا تعتقد ان علاقتكم مع العراق يبقى لها تاثيرها على العلاقة مع الكويت، خاصة بعد استقبال اليمن لنائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان مؤخرا؟

- اليمن يستقبل كل الاخوة العرب، وعلاقاتنا مع العراق لن تكون ابدا على حساب علاقاتنا باي دولة عربية شقيقة، لاننا نسعى لتعزيز العمل العربي المشترك.

قضية الاسرى

● هل يمكن لليمن، ومن منطلق علاقته بالعراق، ان يبذل مساعيه لانجاز ملف الاسرى الكويتيين والافراج عنهم؟

- اليمن على استعداد لان يبذل اي مسعى يُطلب منه باتجاه ما يمكن ان يؤدي الى تقارب بين الاشقاء العرب، ونحن لن نتردد في القيام بذلك.

دعم للجزائر

● ما دلالة انعقاد اجتماع وزراء الاعلام العرب في الجزائر خلال الشهر الجاري؟

- اولا انعقاد الدورة في الجزائر ياتي تلبية لطلب الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ثانيا الجزائر في حاجة لدعم اعلامي عربي وانطلاقة جديدة للتعاون لمواجهة كل المشاكل والتحديات التي تمر بها المنطقة، كما اننا نعتقد ان هذه الدورة لوزراء الاعلام تاتي عقب التوقيع على اتفاقية مكافحة الارهاب، وضرورة دعم الاعلام العربي لكل القضايا العربية لم يعد من الكماليات وانما اصبح امرا اساسيا، خاصة في مجال التوعية بكافة المخاطر التي تهدد امن واستقرار كل قطر عربي.

الاتفاقية مع السعودية

● في تقديرك متى سيتم التوقيع على اتفاقية الحدود بين اليمن والسعودية؟

- ما توصلنا اليه حتى الآن يسير في اتجاه طيب، وخاصة في تواصل انعقاد اللجان المشتركة في صنعاء والرياض، ونحن في انتظار نتائج هذه الاجتماعات المستمرة ومن ثم اعلان البلدين للنتيجة النهائية واغلاق هذا الملف الذي شغلنا كثيرا في اليمن والسعودية.

● ما طبيعة المشاكل التي تحول دون التوقيع حتى الآن؟

- اي موضوع يخص الحدود بين دولتين لابد ان يكون فيه مشاكل، لكن مع وجود التصميم على ضرورة تجاوزها فحتما سيصل الجميع الى

٠٤٠٠٣٧



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البرلمان البريطاني يناشد علي صالح "تحقيق مصالحة" في اليمن

□ صنعاء، لندن - «الحياة»

■ حض مجلس العموم (البرلمان) البريطاني الرئيس علي عبدالله صالح على فتح حوار سياسي مع المعارضة وتحقيق «مصالحة وطنية» وانشاء منظومة حكم متوازنة في البلاد.

وناشد المجلس في نداء صدر اول من امس في لندن الرئيس اليمني البدء بـ «حوار سياسي مع المعارضة السلمية الديموقراطية التي تحظى بالشعبية حتى يمكن تحقيق مصالحة وطنية شاملة».

وحضه على انشاء «منظومة حكم متوازنة تشمل نظام حكم محلي وقضاء مستقلاً». وطالب بـ «الاعتراف بانه من خلال هذه الاجراءات وحدها يمكن تحقيق الامن والاستقرار والوحدة الوطنية في الجمهورية اليمنية».

واعرب المجلس عن قلقه من «ازدياد العنف في اليمن، خصوصاً الاحداث الاخيرة في الضالع والمكلا وابين واماكن اخرى». ولفت الى ان «العنف والخطف والتفجيرات وازدياد الفقر لن تاتي الا بزيادة عدم الاستقرار وانهيار الحال الاقتصادية في البلاد».

مصدر حكومي طلب عدم ذكر اسمه اتهم المعارضة اليمنية في الخارج بانها وراء تقديم «معلومات مضللة عن الوضع في اليمن للمنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية في اوروبا واميركا»، وقال ان «معارضة الخارج لا تفرق بين المعارضة السياسية لنظام الحكم وبين معارضة الوطن والشعب والاضرار بمصالحهما».



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/١٨

نتائج مرضية، كما ان قضية الحدود ليست بين افراد في الدولة وانما هي ملك للشعب كله، وبالتالي بعد التوصل الى نتائج عمل اللجان المختصة سوف يعرض الرئيس علي عبدالله صالح هذه النتيجة على البرلمان اليمني للموافقة عليها، لكننا نؤكد ان علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية هي علاقات اخوة وتواصل.

● ما اسباب تاجيل النطق بالحكم في قضية جزر حنيش، وكان من المقرر ان يعلن في الشهر الماضي؟

ـ المحكمة الدولية طلبت بعض الاضافة من الجانبين، لكن ليس لدي اية تفاصيل عن هذه الاضافات والايضاحات التي طلبتها المحكمة.

تسهيلات الى الاميركيين

● تردد ان اليمن اعطى تسهيلات للاميركيين في منطقة سوقطرة، ما مدى صحة ذلك؟

ـ هذا غير صحيح، واتهامات لا اساس لها من الصحة، ونحن لا نستغرب مثل هذه الاشاعات لاننا تعودنا عليها.

● ما دور الاعلام اليمني في معالجة ظاهرة الاختطاف من قبل بعض القبائل في البلاد؟

ـ هذه مجرد احداث فردية وتصرفات فردية ولم ولن نعتبرها ظاهرة متاصلة في القبائل وهي لا تشكل خطرا داخل البلاد، وهناك الكثير من الاجراءات التي بدات تتخذ من قبل الجهات المعنية.



المصدر : الحيــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٧

اجتماع للجنة القانونية السعودية - اليمنية

□ صنعاء - «الحياة»

■ بدأت اللجنة القانونية والفنية اليمنية - السعودية في صنعاء امس جولتها الثانية من المحادثات التي تتعلق باستكمال ترسيم الحدود بين البلدين.

ويرأس الوفد السعودي في اللجنة وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مطلب النفيسة الذي صرح الى الصحافيين بأن اللجنة ستستكمل محادثاتها التي بدأت في الجولة الأولى في شأن ترسيم الحدود.

وعقدت الجولة الأولى في جدة قبل ايام ويرأس الجانب اليمني وزير الشؤون القانونية السيد عبدالله احمد غانم.

٠٤٠٠٢٣



المصدر : الأهـــــــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٨

اليمن تنفي انحيازها لإثيوبيا في نزاعها مع إريتريا

صنعاء - من إبراهيم العشماوي:
نفت الحكومة اليمنية تعاطفها او انحيازها مع اثيوبيا فى النزاع الدائر بينها وبين اريتريا . وقال السيد غالب على جميل وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشئون السياسية ان اليمن مقتنعة بانه ليس فى مصلحتها إستمرارية حرب طاحنة فى جوارها الإقليمية واوضح ان اليمن اكدت للوفود الدبلوماسية التى اوفدها طرفا النزاع الى صنعاء انها مع حل الازمة سلميا عن طريق المفاوضات وتجنيب المنطقة مخاطر الحروب .



المصدر : الوطن العربي البيروتية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٨

بعد اتساع معارك الأسلحة الثقيلة بين الجيش والمواطنين

اليمن: هل تتكرر الحرب بين الشمال والجنوب؟!

● «الوضع في اليمن لايطمئن» هذه الملاحظة لمراقب غربي زار اليمن أخيرا تتقاطع مع الكثير من المعلومات الوافدة من هناك والتي تتحدث عن وجود عوامل حقيقية لانفجار شامل. وهذه المعلومات ليست فقط إشارة إلى الأحداث الدامية التي انفجرت في منطقة الضالع، شمال غرب عاصمة الجنوب عدن، بل لأن ما حدث في الضالع بات القاعدة في معظم المناطق الجنوبية، وقد تطورت هذه الأحداث من مواجهات صغيرة بين قوى الأمن ومواطنين إلى مواجهات بالأسلحة الثقيلة بين قوى منظمة والجيش وتجري على مساحات واسعة تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة والمروحيات.

ومن العوامل الأساسية التي يشير إليها المراقبون والتي تنذر بانفجار شامل هو أن القوى السياسية التقليدية المعارضة في الجنوب فقدت السيطرة على الوضع ولم تعد تضبط الأحداث وتديرها في إطار إستراتيجية لتغيير موازين القوى والضغط على صنعاء لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية أو تخفيف سطوة قوى الأمن الشمالية والجيش على الحياة المدنية في غالبية مدن الجنوب.

ومن الواضح، يقول أحد المراقبين، إن المعارضة قامت مؤخرا بعدة خطوات لاسترجاع المبادرة السياسية في الشارع الجنوبي.. فمن جهة تحاول تطويق أحداث ٢٧ نيسان «أبريل» الماضي في مدينة المكلا حيث قتلت قوات الأمن كادرين في الحزب الاشتراكي أثناء مظاهرة ممنوعة. ونظمت المعارضة المنضوية تحت لواء المجلس الأعلى للمعارضة مظاهرة صامتة في ٧ أيار «مايو» الماضي كان على رأسها ولأول مرة صالح عباد مقبل أمين عام الاشتراكي، وطارق الشامي الأمين العام المساعد لاتحاد القوى الشعبية، وعبد الله المخلافي، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

وقد رافق هذا وصول وفود من كبار مشايخ حضرموت إلى صنعاء لمقابلة رئيس البرلمان الشيخ عبد الله الأحمر، بعدما رفض علي عبدالله صالح لقاء الوفد، الذي جاء لفتح ملفات المعتقلين. وتقول المصادر إن هذه المبادرة قامت بالتنسيق مع الأحزاب في خطوة لمنع انفجار الوضع في حضرموت حيث بدأت تظهر تنظيمات مسلحة، معظمها من الشباب الذي أحجم عن متابعة مسيرة الأحزاب، مشيرا إلى أن الوضع تجاوز كل الحدود وأن الحوار السياسي في جو الاحتلال العسكري لم يعد يجدي.

إن ما يجري من أحداث يومية يدل، حسب رأي مصدر غربي، على أن الوضع سيتطور نحو الأسوأ، ويقول المصدر ذاته إن التقارير الواردة من شركات النفط في جنوب اليمن تشير جميعها إلى احتمالات الانفجار، وقد بدأت الشركات تخفف من عدد العاملين فيها تحسبا لذلك. ويضيف المصدر أن هذه التطورات تبدو كاستحقاقات طبيعية لنتائج الحرب الأخيرة التي عرفتها البلاد قبل أربعة أعوام. وقد جاءت الانتخابات التشريعية لتزيد الانقسام في أوساط المواطنين وبالذات في المحافظات الجنوبية والشرقية.

فإحساس أبناء المناطق المذكورة بأنهم يعاملون بدرجة أدنى في إطار دولة الوحدة ربما يكون واحدا من الأسباب المؤدية إلى هذه الحالة من المواجهات التي تقع في هذه المناطق. والبعض يعيد كل هذه المواجهات إلى

٠٠٠٠٤٥



المصدر : الوطن العربي الأسبوعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٨

باريس – سعيد القيسي

العقيد الأحمر يستخدم متطرفي الشيخ الفضلي لإحياء الصراعات القبلية في الجنوب

من يقف وراء التنظيمين المسلحين السريين الناشطين في عدن وأبين والضالع ولحج؟

هذا السبب بحكم تراكم الممارسات السيئة لقوى الأمن والجيش في المناطق الجنوبية والشرقية. وكأن السلطة حددت المواجهة مع المواطنين في هذه المناطق بصورة مبكرة، وذلك عن طريق اللجوء إلى القوات المسلحة لفرض حالة من الحصار. فالمعلومات التي وصلت أخيرا تشير إلى نقل ألوية إلى الجنوب والبدء بقيام تحصينات على المواقع الإستراتيجية تحسبا لأي انفجار على أكثر من جبهة في أبين ولحج وشبوة وحضرموت.

منحى مذهبي وتمرد قبلي

ويقول المصدر الغربي إن اختيار الدكتور عبدالكريم الإرياني رئيسا للحكومة اليمنية الجديدة اعتبر من قبل الجنوبيين على أنه خطوة نحو التصعيد، ودليل بالنسبة للمراقبين الدبلوماسيين في صنعاء على أن الرئيس اليمني أصبح في وضع لايسمح له بالتعاون مع رموز قوى عديدة في البلاد، خاصة في الجنوب. فاضطر إلى الاعتماد على مقربين منه ويحظون بثقته وإن كان اختيارهم مصدر مشاكل له خاصة على المستويين الإقليمي والخليجي. فمنذ استقالة الدكتور فرج بن غانم أكدت مصادر عديدة أنه لم يعد هناك شخص جنوبي يمكن أن يقبل تولي رئاسة الحكومة. القطيعة واضحة، يقول المصدر الغربي، لدرجة أن المواجهة لم تعد فقط بين الجنوب والشمال وإنما أخذت منحى مذهبيا في الآونة الأخيرة. ولم تقم صنعاء بأية خطوة لوقف هذا الانحدار، بل العكس. فبعد أحداث المكلا تم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق برئاسة الشيخ محمد ناجي الشائف، ابن أحد مشايخ بكيل في الشمال، والمعروفة أنها تنتمي إلى طائفة رئيس الجمهورية، واستبعدت عن اللجنة شخصيات محايدة أو جنوبية مستقلة. وقد اشتدت ردود الفعل على ذلك. ففي البرلمان أثيرت ضجة قوية بعد مداخلة للنائب المستقل فيصل بن شملان، ابن محافظة حضرموت حيث قال «إن كلمتي الوحدة والانفصال فقدتا مدلولهما، وإذا كانت أحداث المكلا انفصالية كما قال النظام فإن الانفصال رقم واحد».

وفي الوقت ذاته قامت مظاهرات في تعز إحدى أكبر وأهم المحافظات الشمالية التي غالبيتها ينتمون إلى المذهب الشافعي، وتقدمت عرائض ضد أحداث المكلا وضد الاضطهاد الذي يغرب المحافظة، وطالبوا بتخفيف الوجود العسكري.

ومن الواضح يقول مصدر في صنعاء إن اختيار أحد أبناء مشايخ بكيل رئيسا للجنة التحقيق لم يكن صدفة بل جزءاً من إستراتيجية صنعاء الهادفة للم الشمل بين أبناء الطائفة الواحدة تحسبا لمواجهات. وقد جاء تعيينه في الوقت الذي كان أبوه الشيخ ناجي عبد العزيز الشائف، يهدد بالتمرد إذا لم تعط السلطة بكيل الحصة التي تتناسب مع وزنها على صعيد التمثيل السياسي في وجه سيطرة قبيلة حاشد.



المصدر : الوطن العربي
/ اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٨ - ١٩٩٨

العقيد الأحمر والأصوليون

ويضيف المصدر ذاته بأن العقيد علي محسن الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس اليمني قائد الفرقة الأولى المدرعة، وهو الرجل الثاني في النظام ليس بعيداً عما يجري من تحضيرات. ويؤكد المصدر أن العقيد قام في الآونة الأخيرة بعدة زيارات إلى الجنوب للإشراف على إعادة توزيع الجيش. وقد خص منطقتي أبين وزنجبار بزيارة خاصة حيث التقى في مجلس موسع الشيخ طارق الفضلي زعيم الجهاديين في اليمن وهو المحسوب على أسامة بن لادن الذي يقوم بتمويله مقابل «استضافة» الأفغان العرب.

والمعروف في هذا السياق أن للعقيد محسن علاقة قوية وقديمة مع الفضلي. فالعقيد هو الذي كان ولايزال يحمي الأفغان العرب، وهو الذي ساهم في إنشاء مخيمات لهم في الجنوب. وكان الأفغان برئاسة الفضلي قد ساهموا إلى حد كبير في الحرب لاسيما في منطقة زنجبار، وأبين وقاموا بقطع طرق الإمدادات بين المكلا والعاصمة الجنوبية عدن. بل إنهم هم الذين اخترقوا عدن قبل سقوطها في يد العقيد محسن.

وتقول مصادر يمنية إنه من إحدى المشاكل الرئيسية التي نشبت بين رئيس الوزراء الدكتور فرج بن غانم والرئيس علي عبد الله صالح والتي أدت إلى الاستقالة، كانت ممارسات العقيد محسن الذي يدفع رواتب جماعاته بالدولار، وهو كلما حان وقت الدفع يتوجه إلى مصرف الدولة في عدن حاملاً أكياساً من الريالات ليقوم بصرفها بسعر خاص. وآخر مرة جرى صرف ١٣ مليون ريال بسعر ٥٠ ريالاً للدولار الواحد. أي أقل من سعر السوق الرسمية بحوالي النصف.

ويقال في هذا الصدد إن العقيد قام بجولة لتوزيع المخصصات على مجموعاته بما فيها الشيخ الفضلي، الذي قامت مجموعة تابعة له بعدة عمليات في منطقة أبين ضد المعارضة الجنوبية بالاشتراك مع قوى الأمن العسكري. وقد بنى الفضلي ثلاثة معسكرات في جبال زنجبار.

وتؤكد المصادر اليمنية على أن السلطات تركت للفضلي حرية العمل في منطقة أبين. وأنه منذ ذلك الوقت شهدت مديريات المحافظة اقتتالات قبائلية. ففي مديرية مودية يتجدد القتال يومياً بين قبيلتي آل باكازم وآل قحطان، ونشب قتال قوي بين قبائل آل المراشقة، التي ينتمي إليها طارق الفضلي، وبين قبائل الساحل، ولايزال يحتجز رهائن لديه من قبائل آل الساحل. وتعتبر المصادر ذاتها أن هذه الممارسات تدخل في إطار خطة لإحياء الصراعات والنعرات الثأرية بين القبائل. ومن الواضح حسب المصادر أن هناك تنسيقاً بين العقيد محسن وخال الرئيس اليمني محمد إسماعيل، محافظ حضرموت المهتم من قبل الحضارمة بأنه كان وراء اغتيال شيخ قبائل الحموم والشيخ بن جريتس العلي.

وفي هذا السياق يجري التنسيق بين إسماعيل والعقيد محسن في إطار إعادة صياغة ملكيات الأراضي في محافظة حضرموت وذلك تحت ذرائع سياسية وأمنية، أو لتزوير في أوراق رسمية وتاريخية. ويجري ذلك بهدف تغيير خارطة السكان في المحافظة ودعمها بهيكلية عقارية، بالاستيلاء على الأراضي المملوكة من عائلات عريقة أو شخصيات اجتماعية وسياسية أو رجال أعمال تحت تهم الانفصال والعمالة للخارج. ويتولى هذه المهمة القاضي عصام السماوي الذي تخصص في نبش ملفات ملكيات تعود إلى ٢٠٠ سنة ويقول إن الدولة هي صاحبة الحق، ويقوم بالتعاون مع محافظ حضرموت بإعادة توزيع الأراضي على كبار الضباط وقبائل شمالية، مقابل عمولات يتم تقاسمها مع العقيد محسن.

تنظيمات مسلحة «لتحرير الجنوب»

الأمور ذاتها كانت تحصل في محافظة الضالع ولكن أمام مقاومة القبائل لهذه الممارسات والخوف من اندلاع مواجهات في محافظة قريبة من عدن انتهجت المجموعات الموالية للعقيد محسن ممارسات أخرى مثل دفع الخوة على حواجز يقيمها الجيش على الطرقات. وهو السبب الذي أدى إلى اندلاع مواجهة بين أهالي بلدة زبيدة وقوات تابعة للواء ٣٥ التابع للعقيد محسن، وهذه المواجهة لم تكن الأولى ولكنها كانت الأكثر حدة وتنظيماً حيث تمت مهاجمة ثكنة رئيسية تابعة للواء ٣٥ من قبل مجموعة مسلحة

٠٠٠٠٤٢

ومنظمة، كانت قد أخذت تظهر في الشهرين الأخيرين، عبر عدة عمليات مركزة ضد القوات المسلحة والثكنات. وتقول المصادر إن هذه المجموعة المسلحة لاتنتمي إلى أية جهة معروفة وليست لها أية علاقة بالأحزاب المنضوية في حركة «موج» التي حسب آخر المعلومات جمد نشاطها بسبب انشقاقات داخلية واتهامات موجهة لرئيسها عبد الرحمن الجفري ستخرج قريبا إلى العلن، وقد جرت العادة منذ شهرين أن تقوم المجموعة المسلحة بنشر بيانات عن عملياتها باسم «حركة تقرير المصير» «حتم».

وتشير مصادر موثوقة بأن هذه الحركة توزع نشاطها حاليا على عدة محافظات منها أبين والضالع والشبوة ولحج ويعتقد أنها تنسق في عدن مع مجموعة أخرى أطلقت على نفسها اسم منظمة «جيش عدن - أبين الإسلامي».

وحتى الآن مازالت زعامة التنظيمين سرية، ولاتشير البيانات إلى زعيم معين ولكن يسود الاعتقاد أن التنظيمين هما من الشباب الذي فقد الثقة بالأحزاب التقليدية وأن معظمهم من الكوادر الحزبية سابقا. ولا يستبعد أن تكون تحت قيادة ضباط شباب من الجيش الجنوبي سابقا. ويعتقد مسؤول غربي أن ظهور هذه المنظمات قد يغري العديد من الشباب، وليس من المستبعد أمام نجاح العديد من العمليات وتصاعد المواجهة أن تلجأ بعض الأحزاب السياسية ذاتها، إن لم يكن جميعها، إلى العمل السري إذا ما أخفقت في إقناع صنعاء بإصلاح الأوضاع، وهذا هو المرجح منذ عودة الإرياني.



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٨

في ظل الوحدة وبقيادة الرئيس علي عبد الله صالح

اليمن تخطو بثبات نحو مستقبل الرخاء والازدهار

عملت الاحتفالات الرسمية والشعبية الواسعة جميع مدن ومناطق اليمن، وذلك بمناسبة مرور ثمانية اعوام على اعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

وقد عكست مظاهر الاحتفالات البهيجة «لابناء اليمن مدى ما لهذه المناسبة من مكانة رفيعة في نفوسهم وما تمثله الوحدة بالنسبة لهم من منجز وطني تاريخي عظيم كان بمثابة الميلاد الجديد الذي اعاد اللحمة للجسد اليمني وخلص اليمن «ارضا وانسانا» من ويلات التشطير ومعاناة الانقسام والتمزق.. لتبدأ مرحلة حياة جديدة في حياة شعب اليمن اساسها الحب والوئام والوحدة، وكذلك الديمقراطية، وهي الرديف المباشر والطبيعي للوحدة اليمنية التي جاءت كتتويج لمراحل النضال الطويل التي خاضها ابناء اليمن على مدى عشرات السنين، وقدموا خلال ذلك الكثير جدا من التضحيات الجسيمة، وفي مقدمتها دماء الشهداء الذين وهبوا ارواحهم في سبيل الدفاع عن القضايا المصيرية لشعبهم ووطنهم اليمني وفي سبيل الانتصار للارادة الوطنية في الحرية والوحدة، التي ظل اليمنيون يتطلعون اليها بشغف ولهفة، وراحوا يناضلون بقوة من اجلها من دون ان يعرفوا اليأس او الاستسلام او التراجع.. على اعتبار ان الوحدة في حد ذاتها ظلت على الدوام بمثابة القدر والمصير الحتميين والخيار الذي لا بديل عنه من قبلهم.. ومن ثم فقد كانت الوحدة من ابرز الاهداف والمبادئ التي قامت من اجلها الثورة اليمنية «سبتمبر واكتوبر» عام ٦٢-١٩٦٣م.

كانت تلك المعاناة الكبيرة، وكذلك ما تجرعه اليمنيون من مرارة الانقسام وما عاشوه من مآسي التشطير المظلم، وما كان هناك من الحواجز المصطنعة التي اوجدها الاستعمار البريطاني لما كان يسمى بالجنوب والحكم الامامي المتخلف الظالم في الشمال، وهي الحواجز التي فصلت الشعب الى شعبين والوطن الواحد الى وطنين وزرعت كيانين ونظامين لكل منهما سياسته وايديولوجيته التي تتباين الى درجة كبيرة مع ما لدى الاخر كما عاش ابناء الشعب اليمني في عهد التشطير حالة من البعد والشتات التي باعدت بين ابناء الاسرة الواحدة، ولذلك فقد كان لتحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وقع رائع واثر متميز، بالغ الدلالة والمعنى في نفوس كل اليمنيين، حيث اجتمع الشمل وتحطمت حواجز التشطير وتهاوت الى الابد عروشه، لتتجسد وحدة اليمن «الارض والانسان» حقيقة واقعية ثابتة وراسخة في حاضر الشعب اليمني ومستقبله».

وبعد مرور ثمانية اعوام على تحقيق الوحدة اليمنية التي جاءت عقب سلسلة من الاتفاقيات وبعد سنوات عدة من اللقاءات والمشاورات والحوارات السلمية التي توجت في يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ باعلان دولة الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية.. لا بد من الاشارة الى مايكنه ابناء الشعب اليمني من معاني الحب والاحترام والتقدير والوفاء لشخص الرئيس علي عبد الله صالح الذي وجدوا فيه الانسان المحب لشعبه والقائد الشجاع الغيور على وطنه، والذي كان دوما مؤمنا بقضايا الوطن شديد الحرص على صيانة مكاسبه ومصالحه العليا، ولم يخرج يوما عن الثوابت او يتخلى عن المبادئ والاهداف الوطنية.

واليمنيون كثيرا ما يفخرون بمواقف الرئيس علي عبد الله صالح وما تحقق من انجازات كبيرة وعظيمة في ظل قيادته للوطن اليمني.. وكانت الوحدة واحدا من اهم وابرز تلك الانجازات الوطنية التي سجلها التاريخ للرئيس صالح الذي بذل جهودا كبيرة ومتواصلة منذ اخذ راية القيادة لسفينة الوطن في عام ١٩٧٨ وسار يعمل بخطى حثيثة للوفاء بالوعد الذي قطعه لجماهير الشعب اليمني في تحقيق هذا المنجز، حتى تحقق الحلم وارتفعت راية



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٨

الوحدة في سماء الوطن اليمني في ذلك اليوم من عام ١٩٩٠، وهو اليوم الذي يعتبر من أسعد ايام اليمنيين والشعوب العربية والاسلامية.

واستطاع الرئيس علي عبد الله صالح بحكمته وشجاعته القيادية ومعه ابناء شعبه ان يصون منجز الوحدة والتصدي لكل محاولات النيل منها والوصول بها الى بر الامان لتظل راسخة وقوية وخالدة.. وهو ما عزز من حب جماهير الشعب اليمني لرئيسهم وزاد اكثر في تمسكهم والتفافهم الكامل حول قيادته.

وعلى مدى السنوات الثماني المنصرمة من عمر الوحدة شهدت اليمن العديد من الانجازات الوحدوية وتحققت الكثير من النجاحات والمكاسب على صعيد البناء الداخلي وعلى مستوى العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة.

وحفلت هذه الفترة الزمنية المحدودة بالعديد من التطورات واقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية الستراتيجية في عموم المناطق اليمنية بمئات المليارات من الريالات ومئات ملايين الدولارات، في مجالات الصحة والكهرباء والاتصال والتعليم والمياه وكذلك في مجالات الاستثمارات الصناعية والسمكية وغيرها.. ومن ضمن ذلك مشروع المنطقة الحرة بعدن والذي سيتم افتتاح المرحلة الاولى منه بصفة رسمية في آذار (مارس) من العام المقبل ١٩٩٩، بتكلفة تزيد عن نصف مليار دولار.

ومن هنا يمكن القول ان اليمن في ظل الوحدة ومناخات الديمقراطية السائدة في البلاد وفي ظل التوجهات الجديدة للقيادة اليمنية وفي مقدمتها الرئيس علي عبد الله صالح، تسير اليوم بكل ثقة وعزم نحو احراز المزيد من النجاحات على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، والنهوض الشامل والوصول الى المستقبل المنشود، المفعم بالامن والرخاء والازدهار والتقدم وتحقيق الرفاهية الكاملة لابناء الشعب اليمني.■

صنعاء - عبد المنعم الجابري



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نفت أنباء عن اشتباكات على الحدود وحذرت صحف المعارضة اليمنية

صنعاء: مفاوضات الحدود مع السعودية تسير في شكل "جيد جداً"

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ عقدت اللجنة الفنية والقانونية اليمنية - السعودية المشتركة سلسلة من الاجتماعات في صنعاء امس واول من امس. وقال السيد غالب علي جميل وكيل وزارة الخارجية اليمنية ان الاجتماعات «تسير في شكل جيد جداً»، وأبدى تفاؤله بـ «قرب توصل البلدين الى حلول مرضية للجميع لانهاء ترسيم الحدود بصورة شاملة وكاملة».

وتأتي اجتماعات اللجنة في صنعاء استكمالاً لاجتماعات عقدتها قبل نحو اسبوع في السعودية لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بترسيم ما تبقى من الحدود، بالاضافة الى وضع الخطوات النهائية للمعالم الحدودية.

وكانت صحف للمعارضة اليمنية ذكرت ان الاجتماعات فشلت، واشارت صحيفة «الوحدوي» الناطقة باسم التنظيم الوحدوي الناصري اليمني الى ان هناك حالاً من التوتر على الحدود بين البلدين، ولم يمر سوى يومين حتى ذكرت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي وصحيفة «الامة» الناطقة باسم «حزب الحق» ان اشتباكات بدأت قبل يومين وأثارت هذه الانباء استغراب الجهات الحكومية في صنعاء التي نفت الخبر جملة وتفصيلاً.

وقال مصدر في وزارة الدفاع اليمنية لـ «الحياة» امس ان هذه الانباء لا اساس لها، فيما اكد السيد غالب علي جميل لـ «الحياة» ان ما نشرته صحيفة «الثوري» وصحيفة «الامة» «غير صحيح ويهدف الى الاثارة الاعلامية». وتابع ان «الوضع طبيعي وهادئ على الحدود، والعلاقات اليمنية - السعودية على احسن ما يرام، وفي تطور مستمر».

واضاف ان ما ذكره بعض وسائل الاعلام عن فشل اجتماعات اللجنة العسكرية اليمنية - السعودية في صنعاء «ليس صحيحاً، ووجود خلافات في وجهات النظر امر وارد في مثل هذه القضايا الحساسة، لكن ذلك لا يعني بأي حال فشلاً للاجتماعات، بل على العكس الامور تسير الى امام».

وفي هذا السياق حذر مسؤول في وزارة الاعلام اليمنية الصحافة المعارضة من «تناول الاخبار المثيرة والمختلقة». وقال لـ «الحياة» ان «اخباراً كاذبة مثل حدوث اشتباكات على الحدود اليمنية - السعودية وحدوث اشتباكات قبلية وغيرها من الاخبار المثيرة، هدفها الاثارة الاعلامية لترويج الصحف والاساءة الى حرية الصحافة في البلد». وشدد على ان الوزارة لن تتغاضى عن اي خرق تقوم به الصحف لقانون الصحافة وحرية العمل الصحافي الذي يكفله القانون والدستور، محذراً من ان وزارة الاعلام ستلجأ الى القضاء في حال حدوث اي خرق.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

استئناف حكم باحتجاز سفينتين مصريتين في اليمن

□ صنعاء - «الحياة»

■ طلب محامي مالكي سفينتين مصريتين باستئناف حكم أصدرته محكمة يمنية بمصادرة السفينتين وتغريم مالكيهما ١٣٠ الف دولار.

وكانت محكمة الأموال العامة في محافظتي الحديدة وحجة اكدت في حكم اعلنته اول من امس «ثبوت التهم» الموجهة إلى السفينتين اللتين احتجزتا اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي في المياه الاقليمية اليمنية وهما «تمارسان عدوانهما على الثروة السمكية والأحياء البحرية والشعب المرجاني». واعتقل ستة من طاقمي السفينتين واقرت المحكمة ادانتهم.

وشددت المحكمة على ضرورة «تكثيف الرقابة على كل سفن الصيد ومنعها من ممارسة الجرف العشوائي للثروة السمكية والاحياء البحرية والشعب المرجانية، ومعاودة النظر في بعض الاتفاقات الموقعة مع الشركات الاستثمارية التي تعمل السفن المرخصة لحسابها».

٠٤٠٠٤٧



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/١٩٩٨

زيادة رواتب الموظفين والعسكريين... وخطباء المساجد يندّدون بالبنك الدولي

تظاهرات في اليمن احتجاجاً على رفع اسعار الوقود

□ صنعاء - فيصل مكرم وخالد السودي

■ فرقت قوات من الشرطة اليمنية، امس، تظاهرات صغيرة سارت في العاصمة صنعاء، وعدد من المدن اليمنية قبل صلاة الجمعة وبعدها، احتجاجاً على قرارات للحكومة برفع اسعار السلع والخدمات، واهمها المشتقات النفطية ومادتا القمح والدقيق بالإضافة الى ارتفاع مستوى اسعار الاستهلاك الكهربائي والمياه والهاتف، وذلك في اطار المرحلة الثالثة من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة اليمنية منذ العام ١٩٩٥.

ومنعت الشرطة تجمعات عدة في بعض شوارع صنعاء واحيائها، وحالت دون قيام مسيرات احتجاجية ضد الحكومة. فيما هاجم معظم خطباء المساجد اثناء صلاة الجمعة امس قرارات الحكومة، واعتبروها تهديداً خطيراً للمجتمع وتهدف الى توسيع رقعة الفقر في اوساط الغالبية العظمى من المواطنين ذوي الدخل المحدود. وندد الخطباء بالبنك الدولي ووصفوه بانه يمثل «استعماراً جديداً من نوع مختلف يقتحم البلاد من باب الاقتصاد وتحت مبررات المساعدات والتعاون مع الحكومة لتجاوز حال الانهيار الاقتصادي». واتهم عدد من الخطباء الحكومة بانها «خاضعة وراضخة لمطالب البنك الدولي الذي يمنيها بالنجاح والازدهار في المستقبل، في حين لم تشعر الغالبية العظمى باي تحسن اقتصادي رغم مرحلتي الاصلاحات السابقتين اللتين ضاعفتا المصاعب المعيشية للمواطنين».

وجاءت الاجراءات الاقتصادية للحكومة اليمنية بصورة مفاجئة، اذ بدا تنفيذها ليل الخميس من دون اعلان مسبق عنها، كما في المرات السابقة، ما زاد من صدمة الناس بالارتفاع المفاجئ للاسعار بنسبة ٢٠ الى ٤٠ في المئة للمحروقات وبنحو ٣٠ في المئة للقمح والدقيق.

وترافق الاعلان عن رفع اسعار المحروقات مع اعلان الحكومة اليمنية زيادة في رواتب موظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن بمعدل ١٥ في المئة، بدءاً من الشهر المقبل كإجراء يخفف من معاناة ذوي الدخل المحدود. كما اقرت الحكومة اضافة بدل غلاء المعيشة الى المرتب الأساسي للموظفين بدءاً من آب (اغسطس) المقبل.

وكانت الحكومة اليمنية اتخذت اجراءات امنية احترازية منذ اول من امس، استعداداً لتنفيذ المرحلة الجديدة من الاصلاحات الاقتصادية التي تضمنها برنامج حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني، اذ كثفت الدوريات في المدن الرئيسية وصدرت تعليمات مسبقة بالتصدي لأي تظاهرات او تجمعات احتجاجية خشية تهديدها الحال الامنية. واكدت معلومات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: [illegible]/٦/١٩٩٨

تلقتها «الحياة» امس من الاجهزة الامنية عدم وقوع اي اشتباكات مع المواطنين او اي اصابات، وان بعض التجمعات تم تفريقها لانها تمت بصورة تلقائية عند خروج المصلين من المساجد بعد صلاة الجمعة، لكن هذه الأجهزة لم تخف مخاوفها من تبعات هذه الإجراءات في الايام المقبلة.

وكان سائقو المواصلات الخاصة اعلنوا اضراباً جزئياً شل حركة السير لكنه لم يلفت المواطنين اليه لان امس الجمعة كان يوم اجازة. وياتي هذا الاضراب كرد فعل اول على بدء تنفيذ الدفعة الرابعة من الاصلاحات الاقتصادية.

واكد مصدر مطلع ان الحكومة بدات تنفيذ خطة لرفع اسعار المواد الاساسية التي يقدم لها الدعم. ورفعت اسعار البنزين من ٢٥ ريالاً للتر الى ٣٥ ريالاً بمعدل ٣٠ في المئة، ورفعت اسعار القمح والدقيق بالنسبة نفسها. واكدت مصادر ان ذلك سيوفر نحو ٤ بلايين ريال للحكومة سنوياً، كما رفعت اسعار الكيروسين من ٩ ريالات الى ١٥ ريالاً واسعار قوارير الغاز المستعملة في المنازل من ١٥٠ ريالاً الى ٢٠٠ ريال للواحدة.

واكد قيادي في المعارضة لـ «الحياة» «ان الحكومة تتحجج في رفع الاسعار وبخاصة النفط ومشتقاته بحجج واهية، اذ كانت تدعم النفط ومشتقاته بنحو ٣٧ بليون سنوياً وتريد ان تتنصل عن ذلك بحجة ان اسعار النفط المنخفضة في اليمن تغري بتهريبه الى الاسواق والدول المجاورة».

وكانت الحكومة السابقة برئاسة الدكتور فرج بن غانم اقرّت الدفعة الثالثة من الاصلاحات الاقتصادية ورفعت اسعار القمح والدقيق والنفط ومشتقاته، وتسبب رفع سعر الديزل (يستخدم في الآلات الزراعية) آنذاك بقطع الطرق من جانب المزارعين في محافظات عدة، وبتظاهرات شعبية احتجاجاً على هذا الاجراء، ما اضطر الحكومة للتراجع عن قرارها. ولم تمس حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني الحالية اسعار تلك المادة تجنباً للمشاكل التي قد تحدث مع المزارعين في المناطق البعيدة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

التظاهرات ضد حكومة الارياني تشلّ صنعاء ٥ ساعات

□ صنعاء - فيصل مكرم وخالد السويدي

■ شهدت صنعاء امس تظاهرات قام بها عشرات الآلاف من المواطنين أدت الى حال شلل في المدينة استمرت خمس ساعات. واجتاح المواطنون معظم شوارع العاصمة واحيائها الرئيسية فيما شهدت منطقتا خمر وعمران التابعتان لمحافظة صنعاء، وتقعان شمال غربي العاصمة، تظاهرات مماثلة قطع مواطنون خلالها الطرق المؤدية الى صنعاء. واحتج المتظاهرون على قرارات الحكومة القاضية برفع اسعار الوقود والخدمات الاستهلاكية ومادتي القمح والدقيق بنسبة تراوح بين ٢٠ و٤٠ في المئة في اطار برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية في البلد. وساد هدوء حذر بقية المدن والمناطق اليمنية وعاد الهدوء الى العاصمة بعد الظهر وسط مخاوف امنية وحكومية بعودة التظاهرات اليوم.

واغلق متظاهرون الشوارع بحواجز من الحجار والاطارات المشتعلة كما حطموا واجهات المحلات والبنايات في عدد من الشوارع واحرقوا ست سيارات بينها باصات صغيرة للنقل الجماعي احتجاجاً على رفع اصحابها تعرفة النقل بنسبة تصل الى ١٣٠ في المئة. وندد المتظاهرون بالحكومة ورئيسها الدكتور عبدالكريم الارياني ورددوا شعارات منها «لا ارياني بعد اليوم» ووصفوه بانه ضد الشعب لانه لا يشعر بهموم المواطنين ومتاعبهم المعيشية ولا يهمه إلا تنفيذ إرادة البنك الدولي».

وتصدت قوات الشرطة للمتظاهرين مستخدمة الهراوات وطلقات مطاطية وقنابل مسيلة للدموع واطلقت العيارات النارية في الهواء من الرشاشات المحمولة على السيارات المكشوفة بهدف تفريق المسيرات الاحتجاجية ومنعها من الالتحام ببعضها في نقاط وشوارع العاصمة. واكد مصدر في وزارة الداخلية اليمنية لـ «الحياة» انه لم تقع اية اصابات في صفوف المتظاهرين او قوات الشرطة. واوضح ان التظاهرات جرت بطريقة عفوية دون تنظيم مسبق من اي جهة حزبية او غير حزبية وان المتظاهرين قاموا باعمال تخريب يعاقب عليها القانون إذ احرق عدد من السيارات الخاصة وحطمت واجهات لمحلات ولوحات الاعلانات الدعائية الموجودة في الشوارع واغلق بعض الشوارع، ولم يوضح المصدر ما إذا كانت اجهزة الامن اوقفت متظاهرين يشتبه بارتكابهم اعمال شغب في اثناء التظاهرات. وقال ان اجهزة الامن اتخذت اجراءات لتعزيز النظام والأمن في مثل هذه الحالات.

واضاف ان «وزارة الداخلية اصدرت تعليمات صارمة الى اجهزتها المختلفة بمراقبة حركة السير وجعل سائقي المواصلات الخاصة يحترمون التعرفة الجديدة لاجور المواصلات الداخلية وبين المدن الرئيسية بعدما علمت ان السائقين رفعوا أسعار المواصلات بشكل مبالغ فيه علماً بان الوزارة سمحت برفع اجور المواصلات بمعدل ٢٠ في المئة فقط».

وعلمت «الحياة» ان وزير الداخلية اللواء حسين محمد عرب راس اجتماعاً لمناقشة الحال الأمنية في البلد، وصدرت تعليمات الى قوات الأمن بالجاهزية يوم امس تحسباً لتجدد التظاهرات والغاء الاستحداثات التي اقامها المتظاهرون اذ قطع بعض الشوارع بفواصل اسمنتية كانت توجد كمجسمات جمالية بين

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

الشوارع وازالة آثار بعض اطارات السيارات التي احرقت وتسببت في ارتفاع الدخان والسنة النيران.

الى ذلك، ادت التظاهرات التي شهدتها صنعاء أمس الى اشتعال حدة الخلافات بين اعضاء في مجلس النواب ينتمون الى الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) والتجمع اليمني للاصلاح لدى وصول المتظاهرين الى امام المجلس مطالبين بان تلغي الحكومة فوراً الاصلاحات السعرية (قرارات رفع الأسعار) واقالة الدكتور عبدالكريم الارياني من منصب رئيس الحكومة. ولما اظهر نواب ينتمون الى الاصلاح تاييدهم لمطالب المتظاهرين، تصدى لهم نواب في الحزب الحاكم وتبادل الفريقان الاتهامات والشتائم ما اضطر العميد يحيى الراعي نائب رئيس المجلس الذي كان يراس جلسة امس في غياب الشيخ عبدالله الأحمر الى رفع الجلسة بعد تشكيل لجنة لمتابعة الاحداث من رؤساء لجان الخدمات والنفط والمالية اضافة الى رؤساء الكتل البرلمانية.

وفي هذا السياق سارعت أحزاب المعارضة اليمنية امس الى عقد اجتماعات طارئة للوقوف امام تطورات الأحداث وتحديد مواقفها من التظاهرات التي شهدتها صنعاء في ضوء بياناتها يومي امس وأول من امس التي ادانت اجراءات الحكومة برفع الأسعار.

وادت التظاهرات الى فوضى عارمة في صنعاء استمرت اكثر من خمس ساعات. وشكلت اخطر ازمة تواجهها حكومة الارياني التي لم يمض على تشكيلها اكثر من ٣٣ يوماً خلفاً لحكومة الدكتور فرج بن غانم الذي استقال لأسباب لم تعرف حقيقتها حتى الآن.

وكان الارياني شدد في مقابلة صحافية قبل يومين نشرت في صنعاء على ان الاصلاحات الاقتصادية والادارية والمالية في اليمن ستتم وفق المراحل المرسومة لها وان البنك الدولي هو الطريق الوحيد الى تحقيقها وقال «من يعرف طريقاً غير البنك الدولي فليدلنا عليه» ونفى الارياني في حديثه وجود طبقة وسطى في اليمن وأكد ان تفشي البطالة هو احدى الصعوبات التي تواجه برنامج الاصلاحات الشاملة لحكومته.



المصدر :- الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :- ٢١/٦/١٩٩٨

حرب القرن الافريقي والأمن القومي العربي المفقود

هيثم الكيلاني *

■ اندلعت نار الحرب بين دولتين افريقيتين جارتين، هما اثيوبيا واريتريا. وكان احتمال الحرب بينهما غير وارد في حسبان من يرصد الازمات الاقليمية واحتمالات تطورها. وعلى رغم انقضاء اسابيع عدة على بدء هذه الحرب المحدودة، لا تزال الوساطات والمبادرات والضغوط لوقفها هيّنة غير ثقيلة، ولا تكفي قط لإنهاء النزيف المتدفق من دولتين فقيرتين ومن شعبين يعانيان البؤس والتخلف.

ولعل نظرة يلقيها الانسان على خريطة القرن الافريقي، حيث تقع الدولتان، تظهر ان اريتريا محصورة في شريط ساحلي رقيق، شديد الضيق في نصفه السفلي، في حين يتمتع الجيران، اثيوبيا والسودان والصومال بعمق جغرافي عميق، متسع ومتنوع، اضافة الى الفيض البشري، في مقابل الدولة الاريترية التي لا يزيد عدد سكانها على ٣.٧ ملايين نسمة.

ويبدو ان الزعامة الاريترية لجات، منذ باشرت قيادة الدولة الصغيرة الوليدة في العام ١٩٩٣، الى تبني مفاهيم واساليب محددة:

١ - فهي تبحث، بسرعة وعنف، عن دور اقليمي تقوم به في القرن الافريقي. وتساعدها اطلالتها على نحو ٨٠٠ كلم على البحر الاحمر، ووجود ميناءين تجاريين عسكريين هما عصب ومصوع، ومجموعة من الجزر (١٢٦ جزيرة في البحر الاحمر معظمها غير مسكون) اهمها جزر دهلك وحالب وفاطمة ودوميرا، وفيها مطارات ومراس، كما انها ذات موقع استراتيجي لوجودها في الممر الملاحي جنوبي البحر الاحمر تساعدها على ان تسعى الى حيازة دور تقوم به في البحر الاحمر والقرن الافريقي.

٢ - نجحت القيادة الاريترية في تبني الاسلوب الاسرائيلي بفرض الامر الواقع، ثم معالجة نتائجه وانعكاساته. فهي، حين غزت جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في اواخر العام ١٩٩٥؛ ناورت ودارت حتى احتفظت بها، وقبلت طريقة التحكيم وهي محتلة الجزيرة. وهي اليوم تكرر الاسلوب نفسه، فتوسع حدودها باستخدام السلاح، ولا تمانع بالتفاوض اذا ما احتفظت باحتلالاتها.

٣ - تجد اريتريا الحديثة في اسرائيل النموذج والقدوة في التعامل مع الدول المجاورة، وبخاصة اذا ما تعلق الامر بتوسيع المجال الحيوي واستثمار كل الامكانات المتوافرة للدولة، على رغم حداثة الاستقلال وضعف البنى. انها بذلك تتشبه بإسرائيل في مرحلة التاسيس والتوسع.

٤ - تغتنم القيادة الاريترية لحظة الضعف المناسبة في الدول المجاورة، لكي تحقق هدفها الآني في التوسع. وهي قد فعلت ذلك باليمن، حين احتلت جزيرة حنيش. وكانت اليمن، آنذاك، خارجة من محنة الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب. وهي الآن تغتنم فرصة ضعف الدولة الاثيوبية، التي انحسرت قدراتها العسكرية والسياسية والقيادية انحساراً ملحوظاً، اذ تقلص جيشها من ٤٣٨ الف جندي في العام ١٩٩١ الى ١٢٠ الف جندي في العام ١٩٩٨، وضعفت قيادته، وهشت بنيته، وغلبت عليه الصبغة القبلية، ولم يعد سلاحه مصاناً وجاهزاً للعمل. وقد شكلت هذه المواصفات لحظة مناسبة للعمل العسكري الاريتري.

ولقد كانت الولايات المتحدة تدعم النظامين الاثيوبي والاريتري، باعتبارهما يشكلان سداً في مواجهة الاصولية الاسلامية، وجزءاً من الحزام الذي يلف العالم العربي، وعاملاً اساسياً في محاصرة السودان ودعم التمرد الجنوبي تمهيداً لتفتيت السودان وضم جنوبيه الى مشروع الخريطة الجديدة المنتظرة للقرن الافريقي. ان ذلك كله يلقى التاييد والتجاوب من اسرائيل، التي تظهر كشريكة للولايات المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية الاميركية في القرن الافريقي.

وتبدو الحرب الاثيوبية - الاريترية، في بدايتها على الاقل، وكانها صورة مصغرة جداً للحرب العراقية - الايرانية، التي استمر اوارها مشتعلاً ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨) حتى غدت كانها حرب منسية، طالما ان ثلاثة اهداف رئيسية تتحقق من جراء استمرار الحرب: تدمير القوتين المتصارعتين، واستمرار تدفق النفط واتساع سوق تجارة السلاح.

ومن ملامح هذه الصورة المصغرة جداً، نستطيع ان نقتبس احتمال ان يستمر القتال مدة طويلة من الزمن، نسبياً، وبخاصة ان جبهات القتال قريبة من اسمرا - الطرف الاضعف عسكرياً - وبعيدة من اديس ابابا - الطرف القوي عسكرياً - وان اثيوبيا تقوم بالتعبئة الآن، وتحتاج الى اسابيع عدة حتى تنهي ذلك، اضافة الى ما يتطلبه التسليح والتدريب من وقت.

والى ذلك، فإن اسلوب التعبئة لا يزال بدائياً، وقوامه الاعتماد على القبائل والقوميات، وعلى وسائط نقل قليلة وقديمة، وشبكة مواصلات واتصالات غير مؤهلة لعمليات عسكرية.

فإذا اضفنا الى ذلك ان المذهب القتالي الذي يتبعه الطرفان المتصارعان هو من ادنى بقايا مذاهب الحرب العالمية الثانية، وبوسائل بطيئة ومتخلفة من تلك الحرب، يمكن ان نتبين ان هذه الحرب مرشحة لان تطول زمنياً.

ولا يعدل هذا الاستنتاج - اي ان تقصر مدة الحرب - إلا حالة تدويل الصراع. غير ان هذا الصراع غير مرشح، هذا الآن، للتدويل، ويمكن ان يتجه اليه الاهتمام الدولي، من جانب الولايات المتحدة او بعض الدول الكبرى او مجلس الامن، حينما يتسع ويتطور صعوداً ويمتد، في شكل من الاشكال، الى البحر



المصدر : ... الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... ٢١/٦/١٩٩٧ ......

الاحمر، الممر الحيوي لناقلات النفط من الخليج العربي الى البحر المتوسط.

وليس التدويل ملحوظاً في الافق اليوم، بسبب ان اثيوبيا لم تعد لها اطلالة على البحر الاحمر، بعد ان استقلت اريتريا عنها، ولم تعد لها قوات بحرية نامية، كما كانت الحال عليه قبل العام ١٩٩٣. ولهذا فإن مصادر الموازين العسكرية تشير الى قوة بحرية اثيوبية غير مؤكدة، في حين انها تشير الى قوة بحرية اريترية، على رغم صغرها وضآلة شأنها. ولكن لا نستطيع هنا ان نطوي احتمال احتفاظ اثيوبيا ببعض قطعها البحرية، التي شوهدت في ميناء جيبوتي حاملة العلم الاثيوبي.

واذا ما اريد للحرب الاثيوبية - الاريترية ان تتدول - وهذا عائد بالدرجة الاولى الى تطورات القتال ومواقف الولايات المتحدة والدول الكبرى وتصارع الاستراتيجيات في منطقة القرن الافريقي - فإن إحياء البحرية الاثيوبية وتزويدها بقطع صغيرة بحرية حديثة ليست بالامر العسير. وحينئذاك، يبدو ان ادخال جيبوتي الى دائرة الحرب يصبح امراً وارداً. ولنا هنا ان نشير الى ان في جيبوتي قوة عسكرية مؤلفة من ٣٩٠٠ جندي مع سرب من المقاتلات (ميراج) والهليكوبتر.

ان امتداد دائرة القتال الى البحر الاحمر، وبخاصة جنوبيه، يهدد مسار ناقلات النفط بدءاً من باب المندب. وعلى غير شاكلة الحرب العراقية - الايرانية، حينما تواصلت ثماني سنوات من دون ان تتعرض حركة ناقلات النفط في الخليج لخطر كبير او مؤكد، بسبب اتساع مساحة الخليج وسلوك الناقلات مسارات آمنة، فإن القسم الجنوبي من البحر الاحمر، الذي قد يصبح مسرح عمليات اضافياً، لا يوفر الامان لناقلات النفط، بسبب ضيقه وضحالة ممراته.

ثمة احتمال آخر لوقف هذه الحرب، وإخراجها من نفق النسيان، هو ان تضر بالحصار المفروض على السودان والذي تديره الولايات المتحدة. فإذا ما بلغ الإضرار حداً يعرض المشـــروع الامـــيركي للاهتزاز، فقد تتدخل الولايات المتحدة لفرض وقف الحرب، وبخاصة ان اثيوبيا واريتريا تعتبران من العناصر الضرورية لمحاصرة السودان ودعم حركة التحرير الشعبية بقيادة جون قرنق وقوى المعارضة الاخرى.

وليس مستبعداً ان ينشد الطرفان المتصارعان ودّ السودان، لكي يؤيد احدهما ضد الآخر. واذا ما فعل السودان ذلك، فإنه يكون قد وازن المخاسر والمكاسب، بالنسبة الى التمرد الجنوبي وما يلقاه من دعم مادي ومعنوي من الطرفين المتصارعين. وفي الوقت نفسه، اعتاد الرئيس الاريتري اسياس افورقي ان ينشد عون اسرائيل وان يضرب بسيفها، كما فعل حين احتل الجزيرة اليمنية، وحين اوغلت قواته بضعة كيلو مترات في الاراضي الاثيوبية غير مرة في العام ١٩٩٧. وسيعتمد افورقي في تعاونه مع اسرائيل على حرصها على الموقع الاستراتيجي لاريتريا، وعلى رغبة اسرائيل في ابعاد النفوذ العربي عن المنطقة، وعلى وجودها العسكري في جزيرة دهلك. وبذلك يتوافر لدى افورقي ثقل مضاد للثقل الاثيوبي. غير ان هذا المسطح الاثيوبي ليس بالامر اليسير، اذ ان لاثيوبيا علاقات قديمة ووثيقة مع اسرائيل، التي قد لا ترغب في استعداء اثيوبيا، وبخاصة انها تشكل سوقاً واسعة للتجارة والعمالة الاسرائيلية، اضافة الى ان الهضبة الاثيوبية تشكل منطلقاً رئيسياً لمحاصرة نهر النيل من منابعه.

وعلى رغم تفوق اثوبيا بشرياً (٥٣ مليوناً) وعسكرياً (١٢٠ الف جندي و٨٥ طائرة مقاتلة و١٨ هليكوبتر و٢٠ قطعة بحرية واكثر من ٥٠٠ مدرعة ومصفحة وناقلة جنود) على اريتريا بشرياً (٣.٧٠٠ مليون) وعسكرياً (٤٦ الف جندي و٨ طائرات مقاتلة و٤ هيليكوبتر و٢٠ قطعة بحرية) فإن تجربة حرب التحرير الاريترية التي استمرت ٣٠ عاماً ولّدت في نفس الشعب الاريتري شعوراً بالتفوق زادته الطريقة الحديثة في التعبئة والتدريب نمواً.

لقد انحت قبائل ارومو والامهرة على قبائل التغراي الحاكمة باللوم لإضاعتها ميناءي عصب ومصوع حين وافقت على استقلال اريتريا. وبذلك اصبحت اثيوبيا دولة قارية محاصرة بعد ان كانت دولة بحرية مفتوحة، وغدت رهينة لاريتريا. وربما وجد نظام ملس زيناوي الحرب الحالية فرصة مناسبة لاستعادة ميناء عصب، وضمه بممر الى اثيوبيا، او بالاقل، إجبار اريتريا على ان تجعل ميناء عصب منطقة دولية او ثنائية الادارة.

واذا ما وضعنا الحرب الاثيوبية - الاريترية في اطار صورة القرن الافريقي، واضفنا اليها معالم اخرى، كمثل الحرب الاهلية الدائرة في جنوبي السودان، والحماية الفرنسية لجيبوتي، ورغبة القبائل الصومالية في العيش من دون دولة ولا حكومة، واستمرار احتلال اريتريا جزيرة حنيش اليمنية، والاستراتيجية الاسرائيلية الهادفة الى التغلغل في النسيج الافريقي لمحاصرة النيل من اعاليه حتى حدود السودان. اذا ما فعلنا ذلك، فإن الصورة ترسم خطوط احتمال صوغ خريطة جديدة للقرن الافريقي.

وهكذا يجد الامن القومي العربي نفسه - في حال افتراض وجوده - محاصراً وممسوساً في السودان والبحر الاحمر ومصر ودول الخليج العربي والصومال وجيبوتي واعالي النيل. واذا كانت الحرب الاثيوبية - الاريترية لم تجعل الامن القومي العربي عدواً مباشراً لها، فإنها في جميع الاحوال، ستسعى الى منعه من الحراك والفعل والتأثير.

[redacted]

* باحث سوري في الشؤون العسكرية والاستراتيجية.



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

اعتبر أن أهم انجازاته خلال ٢٠ عاماً كان إعادة الوحدة وأهم أزمة الحرب والانفصال

علي صالح لـ"الحياة": اليمن محايدة وأنصح أريتريا وأثيوبيا بالتفاوض

لا يمكن أن نسمح لأي عنصر يتحمل المسؤولية في المحافظات الجنوبية والشرقية بأن يتعامل مع الآخرين بروح انتقامية.

□ صنعاء - خيرالله خيرالله

■ اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان اليمن محايدة في الصراع الاريتري - الاثيوبي وأنها تامل في حل سلمي لهذا الصراع لأن آثاره السلبية ستشمل البلدين ودول المنطقة ومنها اليمن. ونضح صالح البلدين بالجلوس إلى طاولة مفاوضات.

وقال علي صالح في حديث صحافي الى «الحياة» انه لن تقام احتفالات في مناسبة مرور عشرين سنة على توليه السلطة الشهر المقبل، موضحاً ان اصعب ما واجهه خلال هذه الفترة «إعادة تحقيق الوحدة ومواجهة الانفصال»، وان اهم انجاز تم في عهده هو إعادة الوحدة اليمنية. وفي ما ياتي نص الحديث:

● كيف تنظر اليمن الى الوضع الحالي بين اريتريا واثيوبيا؟

- اليمن دولة محايدة، ونامل بان تحل هذه المشكلة بين البلدين الجارين اثيوبيا واريتريا سلمياً، لأن آثار الحرب ستكون سلبية على البلدين وعلى دول المنطقة، فنتطلع الى الحلول السلمية والى الحل المرضي بين البلدين الجارين، وان تصان الدماء وامكانيات البلدين، اللذين ليسا بحاجة الى الحرب كبلدين جارين وصديقين كانا في خندق واحد وخاضا نضالاً واحداً.

● بماذا تنصح؟

- انصح باللجوء الى الحلول السلمية.

● وهل تعتقدون أن تفاقم النزاع سيكون له تأثير على اليمن؟

- بالتاكيد ان اي نزاع بين دول الجوار ستكون له انعكاسات سلبية على اليمن، فعندما سقط نظام منغستو لجا عدد كبير من الاثيوبيين الى اليمن وهم يشكلون عبئاً كبيراً اقتصادياً اجتماعياً، كما أن الاختلالات في صومال نتج عنها لجوء عدد [كبي]ر من الصوماليين الى اليمن [ش]كلوا ايضاً عبئاً علينا في [الج]انب الاجتماعي والاقتصادي [وال]صحي وغير ذلك من جوانب.

● لقد اجريتم اتصالات مع الفريقين، أو أن الفريقين اجريا اتصالات معكم، فماذا قلتم لهما؟

- نصحناهما بانه طالما لا بد من الوصول الى حل للمشكلة فلا بد من الجلوس الى مائدة المفاوضات، والأفضل ان يتم من الآن التفاهم على حل المشكلة بدل ازهاق الأرواح والدماء.

● وموضوع جزيرة حنيش ماذا سيحل به؟

- قضية حنيش في التحكيم، وكان المفروض ان تنطق المحكمة بالحكم في ٢٢ ايار (مايو) الماضي، ولكن طلبت المحكمة معلومات جديدة من الطرفين، وقد استجبنا لطلب المحكمة، وليس صحيحاً ما تناوله بعض وسائل الإعلام ان اليمن طلبت التاجيل.

● لننتقل من الحدود البحرية الى الحدود البرية. هل من جديد على صعيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية حول مسألة الحدود؟

- الحقيقة... العلاقات مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية جيدة... والجهود تبذل لحل مشكلة ما تبقى من ترسيم الحدود، وقد حققنا نقاط اتفاق يمكن أن تشكل اكثر من ثلثي القضية متفق عليها، ولا يزال الخلاف حول نقطتين:

- النقطة الاولى: اين موقع جبل ثار.

- النقطة الثانية: اين موقع راس المعوج.

راس المعوج على البحر الاحمر، وجبل ثار الذي وضعت فيه المعالم على ضوء معاهدة

٦٣٦٠٥٥



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

الطائف. هذا هو الخلاف المتبقي. الأشقاء في السعودية يدعون بجبل ليس جبل ثار. ونحن نقول ان جبل ثار هو الذي فيه العلامات وهو الجبل الأساسي والمعروف والمحدد في المعاهدة وملحقاتها... واي تغيير في هذا المعلم سينعكس سلباً على حوالى ٢٩٤ علامة من جبل ثار حتى راس المعوج، والحوار مستمر حول حل هذه المشكلة التي إن شاء الله تحل بجهود مشتركة وبتوجيهات سياسية من قيادتي البلدين في ضوء اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم بين البلدين.

● هناك كثيرون يأتون من المحافظات الجنوبية والشرقية ويتحدثون عن حالة سيئة في هذه المحافظات وعن حوادث جرت فيها؟

– مثل هذه الاصوات تظهر من المتضررين من الوحدة وبخاصة اولئك الذين تسببوا في الأزمة والحرب والانفصال. ويرون انفسهم اليوم غير شركاء في السلطة، لا في البرلمان ولا في المؤسسات لانهم ارتكبوا جريمة ازمة وحرب وانفصال، فبالتاكيد انهم يروجون مثل هذه الادعاءات ويلتقون الصحافة والسفراء ويلتقون الأحزاب العربية والاجنبية ويصورون لها ان الوضع غير مستتب في المحافظات الجنوبية وان فيها غلياناً واحداثاً، بينما هم وراء احداث التفجيرات. لكن هذه مسالة تخص القضاء وما يحدث من اعمال تخريبية وتجاوزات لا تؤثر على الوضع العام فهي اعمال فردية من اشخاص كانوا مرتبطين بعناصر الازمة والحرب والانفصال، لكن الشعب في كل المحافظات الجنوبية ينعم بالوحدة ومطمئن ويتمتع الجميع بحرية الراي والصحافة والتعبير ويعيش وضعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً وفي ظل حركة دؤوبة لتحقيق التنمية الشاملة لهذه المحافظات التي حرمت منها سواء قبل الاستقلال او بعد الاستقلال، وقد تحققت لها خلال السنوات الاخيرة مكاسب عظيمة بخاصة في مجال الخدمات.

اما في مجال الإدارة المحلية والشرطة واجهزة الدولة المختلفة في المحافظات الجنوبية فيتولى مسؤوليتها بنسبة ٩٨ في المئة ابناء المحافظات انفسهم في ضوء قوانين وانظمة الجمهورية اليمنية وهذا مكسب كبير جداً، ولا ياتي الغليان والاحداث إلا عندما يكون هناك هضم لحقوق المحافظات او استبعاد لابنائها واستبدالهم بغيرهم.

● لكن الملاحظ انه حتى الجنوبيين الذين يحكمون هذه المناطق يحكمونها بروح انتقامية؟

– انت تعرف ان مآسي الصراعات التي كانت موجودة في المحافظات الجنوبية لا تزال تجر اذيالها. لكن اليوم، ونحن مسؤولون عن الجميع لا يمكن ان نسمح لاي عنصر يتحمل المسؤولية في المحافظات الجنوبية والشرقية بان يتعامل مع الآخرين بروح انتقامية. ولو كان ما يقال صحيحاً لكانوا اخذوا بثارهم عند الانتصار في حرب الردة والانفصال وعندما كانوا في مقدمة الصفوف المدافعة عن الوحدة وخاضوا المعارك ضد العناصر الانفصالية التي اختلفوا معها اثناء احداث ١٣ يناير ١٩٨٦ وكانوا فعلاً قادرين على ذلك.

يمكن ان يكون هناك شيء في النفوس لكن على صعيد التنفيذ لا يستطيع احد ان يضطهد اي شخص من العناصر الانفصالية او الذين اختلفوا معهم عندما انقسم الحزب (الاشتراكي) على نفسه او يمارس اي قمع او ارهاب ضد اي مواطن، ونحن عندما نتكلم عن هذا نتكلم عن كل المحافظات وعن عناصر انفصالية في الحزب بما في ذلك ابناء المحافظات الشمالية الذين ساندوا الانفصاليين واشاروا عليهم وايدوهم، البعض منهم حقداً على النظام ورموزه وعلى الوحدة ومكاسبها كمنجز لم يتحقق في اثناء تربعهم على كراسي السلطة... والبعض الاخر كونه فقد مصالحه لأنه كان مستفيداً من التشطير.

اما بالنسبة الى كل ابناء الوطن في كل المحافظات الجنوبية والشمالية والشرقية فهم يعيشون في امن واستقرار، ويمكن ان تستطلع وتذهب الى المحافظات بحكم معرفتك السابقة لتقف على حقيقة التغيير الذي احدثته الوحدة في حياة الناس، حتى ان الاشتراكيين والانفصاليين منهم لهم كامل الحقوق والامتيازات التي كانت لهم ايام كانوا يحكمون. لكن مشكلتهم انهم يريدون سلطة سواء على المستوى العسكري أو الأمني او السياسي. هذه هي العقدة. ومع هذا ماذا تنتظر من هؤلاء الذين حكموا بقوة الحديد والنار طيلة سبعة وعشرين عاماً كموا خلالها افواه الناس واضطهدوهم وكان الانسان لا يستطيع ان يرفع صوته او يعبر عن رايه، او يمتلك شيئاً. ومن خالف ذلك مصيره الموت او السجون. ومن الغريب انهم الآن يعطون لانفسهم حق الوصاية على المحافظات الجنوبية وكانهم ما زالوا يحكمونها الى اليوم، كما انهم يلجاون الى اساليب الإثارة والتحريض وتضليل الراي العام حتى لا تكتشف مساوئ حكمهم اكثر واكثر امام الناس.

● هل انتم راضون عن التغيير الحكومي الذي حصل؟

– لو لم أكن راضياً لما اصدرت قراراً بتشكيل الحكومة، فانا راض كل الرضا. والحكومة الآن تتحمل كامل المسؤولية وليس لها اي عذر في عدم تحمل مسؤولية الإصلاحات المالية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية. لقد كنا مثاليين وكنا لا نريد ان نكون متعصبين لحزب معين، لكن الطبيعي ان الحزب الحاصل على الغالبية هو الذي يحكم والا فما هي الديموقراطية وما معنى التعددية الحزبية والسياسبة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

● مضت على توليكم السلطة عشرون سنة... وستحتفلون بذلك الشهر المقبل. ما هو اهم انجاز تحقق في نظرك خلال الفترة، وما هي أصعب المواقف التي واجهتها او واجهتك اثناء توليك مسؤولية قيادة البلد خلال عشرين سنة؟

- اولاً ليس هناك احتفال، لكنها ذكرى مثل اي ذكرى لاي حدث في حياة الانسان فاي انسان له ذكريات، فهي ذكرى تحمل المسؤولية وليس لها اي مظهر من مظاهر الاحتفال. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى اصعب ما عرفته خلال العشرين سنة هو صعوبة إعادة تحقيق الوحدة ومواجهة الانفصال. صحيح اننا واجهنا مشاكل اقتصادية ومشاكل اجتماعية ومشكلة عودة المغتربين في اثناء حرب الخليج وآثارها علينا لكن كل الصعوبات تهون امام القضية التي واجهتنا المتمثلة في الأزمة والحرب والانفصال، بعد ان استفتينا على الدستور وبعد ان اجرينا انتخابات نيابية.

● والانجاز؟

- لا يستطيع الانسان في الحقيقة ان يتحدث عن الانجازات وبامكانك ان تسال الآخرين وهي تتحدث عن نفسها. يمكن ان اتحدث عن التعليم كانجاز مهم ويمكن ان اتحدث عن سد مارب وعن استخراج النفط والغاز، وعن اهم كل الانجازات وهو إعادة الوحدة اليمنية. كذلك استطيع ان اتحدث عما تحقق من حرية الصحافة وحرية الراي والتعبير واحترام حقوق الانسان... وعن الديموقراطية، اشياء كثيرة يمكن ان تسمع من الآخرين رايهم فيها.

علي صالح لـ "الحياة": الخلاف مع السعودية محوره نقطتا جبل الثأر ورأس المعوج

□ صنعاء - خيرالله خيرالله

■ قال الرئيس علي عبدالله صالح لـ «الحياة» ان العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن «جيدة» وأن «الجهود تبذل لحل مشكلة ما تبقى من ترسيم الحدود وقد حققنا نقاط اتفاق تشمل أكثر من ثلثي القضية». وحصر الخلاف بنقطتين هما «اين موقع جبل الثار واين موقع رأس المعوج». واضاف: «نحن نقول ان جبل ثار هو الذي فيه العلامات وهو الجبل الأساسي المعروف المحدد في المعاهدة وملحقاتها (معاهدة الطائف) واي تغيير في هذا المعلم سينعكس سلباً على حوالى ٢٩٤ علامة من جبل ثار حتى رأس المعوج». (نص الحديث ص ٤)

وعن الذين يتحدثون عن أوضاع سيئة في المحافظات الجنوبية والشرقية قال: «مثل هذه الاصوات تظهر من قبل المتضررين من الوحدة وبخاصة اولئك الذين تسببوا في الأزمة والحرب والانفعال».

وشدد الرئيس اليمني الذي تحدث الى «الحياة» الثلثاء الماضي في قصر الرئاسة في صنعاء على وقوف اليمن على «الحياد» في النزاع بين اثيوبيا واريتريا.

واعتبر ان أهم انجاز حققه خلال السنوات الـ ٢٠ من توليه الرئاسة اي منذ تموز (يوليو) ١٩٧٨ هو تحقيق الوحدة. وبعدما أكد انه لن تكون احتفالات بهذه المناسبة «اذ انها ذكرى مثل اي ذكرى، أي حدث في حياة الانسان وليس لها اي مظهر من مظاهر الاحتفال»، قال «ان أصعب ما عرفته خلال السنوات العشرين هو صعوبة إعادة تحقيق الوحدة ومواجهة الانفصال».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة (اللندنية)

التاريخ: ٢٠/٦/١٩٩٨

أحزاب المعارضة اليمنية فوجئت برفع الاسعار ورد الفعل الشعبي

□ صنعاء - مراد هاشم

■ فوجئت احزاب المعارضة اليمنية بالمظاهرات التي اجتاحت شوارع العاصمة صنعاء أول من امس احتجاجاً على قرار الحكومة رفع اسعار الوقود وسلع وخدمات اخرى وسارعت الى عقد اجتماع طارئ تمخض عنه بيان يندد باجراءات الحكومة وحرّض المواطنين على استخدام حقهم في التظاهر السلمي.

وقال رئيس الدائرة السياسية في التجمع اليمني للاصلاح (اكبر احزاب المعارضة) السيد محمد قحطان ان «التظاهرات الاحتجاجية اعطت مؤشراً الى ان صبر الشعب اليمني له حدود واذا ما وصلت الامور الى نقطة حرجة فسينفجر الوضع».

واضاف في تصريح الى «الحياة» ان على الحكومة ان تأخذ في حسبانها ان هناك شعباً سيرفض اجراءاتها وان على المعارضة ان تعيد رسم استراتيجيتها وان تأخذ في اعتبارها ان الشارع اليمني ما يزال حياً قادراً على الرفض.

ولفت قحطان الى ان مبادرة رجل الشارع لرفض اجراءات الحكومة سبقت مبادرة احزاب المعارضة التي استطاعت الحكومة ان تضعف من فاعليتها وتؤثر في اولوياتها بالترهيب والترغيب.

وعقد مجلس التنسيق الاعلى لاحزاب المعارضة الذي يتزعمه الحزب الاشتراكي اليمني ويضم ستة أحزاب اجتماعاً طارئاً أول من امس، وقال رئيس الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي السيد جار الله عمر لـ «الحياة» ان المجلس ناقش في اجتماعه تطورات الاوضاع في البلاد وبلور موقفه في بيان يصدر اليوم يؤكد حق المواطنين في التعبير عن رأيهم الرافض للسياسات الحكومية بالتظاهر السلمي ويدين اساليب العنف التي اتبعتها السلطات لتفريق المتظاهرين ويطالب بالتراجع عن الاجراءات الاخيرة وعما وصفه بـ «سياسة التجويع والافقار التي يدفع ثمنها الشعب والتي تسير باليمن حثيثاً نحو الكارثة».

الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري السيد عبدالملك المخلافي قال ان المعارضة فوجئت بالتوقيت الذي اختارته الحكومة لاصدار قراراتها وبرد الفعل الشعبي العفوي العنيف تجاهها. واعتبر ان ما حدث امر طبيعي تجاه سياسات التجويع التي تمارسها السلطة منذ سنوات وحذرت من مخاطرها المعارضة مرات».

وقال لـ «الحياة» ان «رد الفعل العنيف الذي واجهت به السلطة الاحتجاجات السلمية جعلها تتصاعد الى مواجهات عنيفة».

واستنكر عضو اللجنة التنفيذية لحزب رابطة ابناء اليمن «رأي» السيد محمد جسار «اساليب القمع والعنف والارهاب التي واجهت به قوات الامن الموقف والذي أدى الى ازهاق الارواح». ودعا السلطة الى «تحكيم العقل وتغليب مصلحة اليمن بإيجاد معالجات جذرية بعيداً عن نهج الترقيع والمهدئات».

وفسّر عدم امتلاك المعارضة للمبادرة في الاحداث بقوله ان «الشعب حينما يثور يتجاوز حدود التأطير وتتضاءل امام كلمته كلمات سواه».

وكانت احزاب المعارضة وبعض النقابات أصدرت أول من امس بيانات تنديد بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة ورفعت بموجبها الدعم عن مشتقات النفط ومادتي القمح والدقيق وخدمات الكهرباء والمياه والهاتف ما ادى الى رفع اسعارها.

وفشل مجلس النواب اليمني الذي حاصره أول من امس عشرات الآلاف من المتظاهرين في تحديد موقف في شأن اجراءات الحكومة وتطورت خلافات بين كتلتي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح الى مهاترات واشتباكات بالايدي بين بعض اعضاء الكتلتين ورفض نواب المؤتمر اقتراحاً قدمه النائب يحيى منصور ابو اصبع باسم المستقلين لدعوة الحكومة الى المجلس.



المصدر : الوفد القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

اشتعال انتفاضة الخبز في اليمن

آلاف المتظاهرين يتحدون العربات المدرعة للاحتجاج علي زيادة الأسعار

صنعاء ـ وكالات الانباء: استمرت امس انتفاضة الخبز فى اليمن، بالرغم من اعلان السلطات الامنية حالة التأهب القصوى فى مختلف انحاء البلاد لمواجهة مظاهرات الاحتجاج على رفع اسعار الوقود والقمح والدقيق. تظاهر آلاف الطلاب والمواطنون فى مدينة رداع الواقعة على بعد ١٣٠ كيلومترا جنوب شرق العاصمة صنعاء. كما تظاهر آلاف آخرون فى صنعاء. اكدت مصادر يمنية اصابة اثنين على الاقل فى مظاهرات رداع. اتهمت المصادر الامنية عناصر مخربة ومتسللة باطلاق الرصاص على المتظاهرين ونفت مسئوليتها عن الحادث! استخدمت قوات الشرطة اليمنية الهراوات لتفريق مظاهرات جامعة صنعاء. واعلنت السلطات اليمنية تأجيل امتحانات نهاية العام لمدة اسبوع. وتم قطع خدمة التليفون المحمول والرسائل الهاتفية «البيجر» لمنع المتظاهرين من الاتصال ببعضهم. خرج المتظاهرون فى صنعاء بالرغم من انتشار قوات الجيش والامن وعشرات العربات المدرعة فى الشوارع. وكانت وزارة الداخلية قد حظرت مساء امس الاول التجمعات والمسيرات وهددت باتخاذ الاجراءات اللازمة للاعمال المخالفة للقانون. كما أعلن مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني عدم التراجع عن قرار زيادة الاسعار، فى اطار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

شملت الزيادة التى تراوحت بين ٤٠ و ٥٠٪ اسعار البنزين واسطوانات الغاز، والغاء الدعم عن القمح والدقيق. بررت الحكومة اليمنية زيادة الاسعار برغبتها فى حماية محدودى الدخل من التدهور الاقتصادى.



اختطاف ٧ سياح إيطاليين فى اليمن

صنعاء - وكالات الأنباء : أعلن مسئول يمنى امس ان ٧ مواطنين ايطاليين تم اختطافهم قبل يومين ومازالوا قيد الاحتجاز من قبل احد افراد احدى القبائل اليمنية.

واشار المسئول إلى ان الخاطف ويدعى محمد المرزوقى وينتمى إلى قبيلة المرازيق قد قام بعملية الاختطاف بعد رفض الحكومة منحه سيارة كانت قد وعدته بها عقب افراجه عن سياح ايطاليين اختطفهم فى وقت سابق من العام الحالى.

وقد واصلت قوات الشرطة حصارها لمعقل القبيلة بمحافظة شبوه لاجبارها على اطلاق سراح السياح الايطاليين .

كما اعلنت السفارة الايطالية فى صنعاء ان رعاياها الـ ٧ بصحة جيدة وقد يفرج عنهم قريبا.

ومن جانبه هاجم الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى حكومة بلاده وقال ان التهاون وانعدام الحزم لديها شجع عمليات الاختطاف وتقديم الرشاوى لحلها وهو ما زاد من شراهة مرتكبى عمليات الاختطاف، والقى رئيس مجلس النواب اليمنى بالمسئولية على الحكومة فى هذا الشأن.

٠٤٠٠٥٠

مسيرات شعبية في اليمن احتجاجا على رفع الأسعار

صنعاء - من إبراهيم العشماوي:

استمرت المسيرات الشعبية والمظاهرات في شوارع صنعاء لليوم الثاني على التوالي احتجاجا على رفع اسعار الوقود والقمح ونفذ سائقو الاتوبيسات اضرابا جزئيا تسبب في شل حركة المواصلات وامتنع الموظفون عن الذهاب الى مقار عملهم بينما كثفت الشرطة دورياتها داخل العاصمة والمدن الرئيسية تحسبا لوقوع مصادمات واعمال عنف مع المواطنين.

وشهدت شوارع صنعاء احتجاجات عفوية شارك فيها مئات من المواطنين توجهوا الى مقر مجلس النواب وطالبوا بإلغاء قرارات رفع الاسعار ونددوا بالبنك الدولى وسياساته الاقتصادية وأغلقت المحال التجارية ابوابها خوفا من وقوع أعمال شغب ونهب وتخريب كالتى حدثت نهاية عام ٩٢ عندما رفعت الحكومة الأسعار وقال مسئول فى وزارة النفط ان التعديلات فى الاسعار التى جرت لبعض المواد البترولية لاتشمل مادة الديزل وذلك تقديرا من الحكومة لظروف المزارعين والصيادين ودعما للمنتجات الزراعية وأعلنت وزارة النقل امس اللائحة الجديدة لتعرفه أسعار نقل الركاب بين المدن والمحافظات وحددت الزيادة على اسعار النقل بالاتوبيسات الصغيرة والمتوسطة والتاكسي بنحو ٢٠٪ فقط الأمر الذى جعل السائقين يضربون عن العمل بانتظار ما ستسفر عنه الأحداث والتطورات ونفى مصدر أمني انباء ترددت عن سقوط قتلى وجرحى فى اشتباكات بين مواطنين وسائقى الباصات وأكد ان الوضع هادىء وتحت السيطرة تماما وفي خطوة هدفت الى امتصاص غضب الشارع اليمنى اقرت الحكومة منح موظفى الدولة ومنتسبى القوات المسلحة والأمن علاوة غلاء معيشة بنسبة ١٥٪ اعتبارا من اول يوليو القادم. وبرر مسئول رفيع في الحكومة رفع الاسعار بأنه كان ضروريا لانقاذ الميزانية من عجز تفاقم ثمانية مرات عن المخطط له خلال الربع الأول من العام الجاري بسبب انهيار اسعار النفط العالمية.

وقال المسئول ان عدم الاستجابة السريعة لمعالجة تطورات الوضع الاقتصادى يؤدى الى مضاعفة الخلل وخروجه عن امكانات السيطرة والتحكم، بالاضافة الى تراجع الدعم الدولى والقضاء على فرص خفض المديونية.



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

اطلاق سراح سبعة أجانب مختطفين فى اليمن

عدن - أ.ف.ب: أطلق رجال القبائل فى منطقة «شبوة» جنوبى اليمن سراح سبعة سائحين إيطاليين جرى اختطافهم يوم الخميس الماضى.

وأكدت مصادر أمنية يمنية ودبلوماسية فى السفارة الإيطالية بصنعاء النبا صباح امس. وقالت ان السائحين المختطفين بحالة صحية طيبة وأن اطلاق سراحهم جاء بوساطة قام بها عدد من زعماء القبائل فى ا لمنطقة. وكانت عمليات اختطاف الأجانب قد بدات فى اليمن اعتبارا من يناير ١٩٩٣ ووصل عدد الأجانب المختطفين الى ١١٥ مختطفا. وتجرى عمليات الاختطاف بسبب مطالب قبلية بشأن توفير السلطة المركزية للخدمات والدعم المطلوب لمناطق القبائل.



المصدر : الأسبوع القاهرية

التاريخ : ٢٢ / ٦ / ١٩٩٨

التصدى للخارج .. والداخل معا

اليمن: بين اختطاف الأجانب ومحاولة اختطافها من الأجانب

دخلت حكومة حزب المؤتمر حقل الألغام وأصدر عبدالكريم الاريانى رئيس الوزراء اشارة البدء لتنفيذ آخر وصايا البنك الدولى وعلى الجانب الآخر تحركت الجماهير معلنة غضبها من قرارات الحكومة التى رفعت أسعار الوقود والقمح والدقيق، بهدف توفير ٤ مليارات ريال سنويا بالاضافة إلى القضاء على السوق السوداء للبترول التى شجع على قيامها وتضخمها الانخفاض الكبير فى أسعار مشتقات النفط فى اليمن عن مثيلتها عالميا، ولكن روشتة الصندوق التى بدأ تنفيذها الخميس الماضى تضمنت رفع أسعار الوقود من ٢٠ إلى ٤٠٪ وهو ما يستتبع بالضرورة رفع أسعار النقل والمواصلات بنفس النسبة اضافة إلى رفع أسعار القمح والدقيق ٣٠٪ وتمثل تلك الزيادات عبئا ضخما على شعب يوصف بأنه من أفقر شعوب العالم وعلى الرغم من مشاركة حزب الاصلاح الإسلامى فى الموافقة على «روشتة» الصندوق التى بدأ تطبيق مرحلتها الأولى عام ١٩٩٥ إلا أن قيادات الحزب وخاصة خطباء المساجد شنوا هجوما مكثفا على قرارات الحكومة التى وصفوها بأنها تزيد الفقراء فقرا لصالح وهم الازدهار الاقتصادى المزعوم كما صب الخطباء هجومهم على الصندوق الدولى باعتباره رمزا للتدخل الدولى فى شئون اليمن وبات من المؤكد تحمل الحزب الحاكم «حزب المؤتمر» كل تبعات القرارات التى تمس حاجات الناس الضرورية وهو ما أشار إليه بعض المراقبين عندما وصفوا قيادات التجمع الاصلاحى بالذكاء السياسى لأنهم رفضوا المشاركة فى الحكومة التى تكفلت بتنفيذ المرحلة الثالثة ويرى بعض المراقبين أن حزب الرئيس على عبدالله صالح - الحزب الحاكم - قد خصم من رصيده الشعبى لصالح الأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الاصلاح السياسى وذلك على الرغم من محاولات «امتصاص» الغضب التى لجأ إليها عبدالكريم الاريانى بزيادة رواتب موظفى الدولة والقوات المسلحة بنسبة ١٥٪ يبدأ تطبيقها فى بداية يوليو المقبل.

على عبد الله صالح

كما تواجه الحكومة عبئا اضافيا بعد تقليص العمالة اليمنية فى دول الخليج وعودة أكثر من مليون يمنى من بلاد النفط بعد حرب الخليج الثانية كما أدت حوادث اختطاف الأجانب واستخدامهم كرهائن إلى انحسار السياحة على الرغم من انتهاء كل عمليات الاختطاف بتسليم الرهائن دون أذى، ويضيف بعض المراقبين عبئا آخر على حكومة الاريانى وهو رفع الاتفاق العسكرى بعد احتلال اريتريا لجزر حنيش وتعثر مفاوضات الحدود مع السعودية.

روشتة الصندوق الدولى يرى بعض المراقبين ان مسرحها يمكن أن يقلب «المقاعد السياسية»، وقواعد اللعبة والشجاعة الكبيرة التى تحلى بها الاريانى تعكس مفردات الشعب اليمنى باعتباره شعبا مسلحا - اكثر من ستين مليون قطعة سلاح - ووجود تشكيلات مسلحة تقوم بعمليات تتحدى بها الحكومة كان آخرها اختطاف تسعة ايطاليين اضافة إلى بعض الألغام التى مازالت باقية منذ أن زرعها الانفصاليون، كل هذه العوامل قنابل قابلة للانفجار على مسرح الروشتة الدولية التى عصفت بكثير من الأنظمة وآخرها نظام سوهارتو فهل أعد على عبدالله صالح والاريانى بدائلهم لمواجهة آثار الدواء المر وهل تقف أحزاب المعارضة خلف قرارات الحكومة التى يرى المراقبون أن مرارتها قاسية ولكن لابد منها أم انها بداية لقلب المقاعد واعادة اللعب بقواعد جديدة؟

خالد محمد على



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

استنفار حول المنشآت العامة بعد رفض حكومة الارياني التراجع عن زيادة الأسعار

الجيش يتدخل في صنعاء وتبادل للنار في رداع

صنعاء - فيصل مكرم

شهدت صنعاء لليوم الثاني صدامات مع رجال الشرطة تردد انها اسفرت عن اصابة شخصين. وكانت المدينة وبقية المدن اليمنية استفاقت امس على اجراءات امنية مشددة شارك فيها عشرات الآلاف من رجال الشرطة والأمن المركزي ووحدات من الجيش. وزودت قوات الأمن هراوات وبنادق «كلاشنيكوف» وقنابل مسيلة للدموع وطلقات المطاط. واحكمت هذه القوات سيطرتها على كل شوارع صنعاء واحيائها الرئيسية، واتخذت استعدادات قصوى حول مؤسسات الدولة والمنشآت العامة والسفارات تحسباً لأي تظاهرات على غرار التظاهرات التي شهدتها صنعاء اول من امس وتخللتها صدامات مع قوات الشرطة واعمال عنف. وافادت وكالة «فرانس برس» ان مدرعات شوهدت في اماكن في صنعاء.

وشهدت مدينة رداع التابعة لمحافظة البيضاء تظاهرة شارك فيها ٥ آلاف مواطن مسلحين، احرق بعضهم سيارات حكومية وتبادل اطلاق النار مع رجال امن. وكانت حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني اكدت عزمها عدم التراجع عن قرار زيادة أسعار الوقود والقمح، الذي أدى الى التظاهرات والصدامات.

وعلى رغم الاجراءات الأمنية المشددة التي اتخذت في ضوء اعلان وزارة الداخلية منع المسيرات والتجمعات «غير القانونية» نظم مئات من طلاب جامعة صنعاء تظاهرة تردد ان التنظيم الوحدوي الناصري المعارض كان وراءها، وبدأت سلمية وانتهت بصدامات بين الطلاب ورجال الشرطة في شارع وزارة العدل في قلب صنعاء. وذكر ناصريون ان الصدامات اسفرت عن اصابة شخصين، واعتقال اربعة من الطلاب المتظاهرين يعتقد انهم «ناصريون» هم عبدالواحد العزعزي ووضاح عبدالملك وابن العباسي وفارس اليعقوبي.

واضاف هؤلاء ان قوات الأمن فرقت المتظاهرين بعدما رفعوا شعارات منها «نحن والشرطة والجيش يجمعنا الرغيف».

وروى لـ «الحياة» شهود في مدينة رداع التابعة لمحافظة البيضاء (١٥٠ كيلومتراً جنوب العاصمة) ان المدينة شهدت تظاهرة شارك فيها حوالى خمسة آلاف مواطن كانوا مسلحين، وان قوات الأمن واجهت المتظاهرين بعنف مما ادى الى جرح شخصين. وقال شهود ان المتظاهرين في رداع احرقوا ثلاث سيارات تملكها الحكومة وتبادل بعضهم اطلاق النار مع رجال امن. واصدرت محافظة البيضاء قراراً بمنع التظاهرات والتجمعات اليوم. واكدت المصادر ذاتها ان الهدوء عاد الى المدينة ظهراً.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول في الشرطة ان تظاهرة رداع التي فرقت ضمت بضع مئات من الاشخاص، واوضح ان الشخصين اللذين جرحا، واحدهما عمره ١٥ سنة، اصيبا برصاص متظاهرين

٢٣٣٦٤



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

وصفهم بانهم «مخربون» و«عناصر متسللة الى المدينة».

وعلمت «الحياة» ان تظاهرات نظمت اول من امس في مدينة خمر مركز قبيلة حاشد (٧٠ كيلومتراً شمال صنعاء) التي يتزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح، وخلالها اقتحم المواطنون المؤسسات الحكومية وقطعوا الاتصالات الهاتفية والطرق المؤدية الى المدينة واجبروا مدير الأمن واعضاء محكمة المنطقة على مغادرة المدينة معتبرين ان الحكومة لا تعمل إلا ضد المواطنين، وان رفع اسعار الوقود والخدمات والقمح والدقيق يضاعف المتاعب المعيشية للمواطنين.

وكانت الحكومة اليمنية قررت رفع الأسعار في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي. واصدرت جهة غير معروفة حملت اسم «اللجنة الشعبية الديموقراطية» في صنعاء ليل اول من أمس بياناً دعا

التتمة في الصفحة (٦)

المواطنين الى «تنظيم تظاهرات سلمية وممارسة حقهم الدستوري في الضغط على مجلس النواب لتنفيذ مطالبهم».

ولخصت اللجنة تلك المطالب بإقالة حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني والغاء قراراتها المتعلقة برفع الاسعار، وتشكيل «حكومة خلاص وطني» من كل الأحزاب السياسية وحل مجلس النواب والدعوة الى انتخابات مبكرة لمجلس النواب ورئاسة الجمهورية والمجالس المحلية.

وعلمت «الحياة» من مصادر حكومية وبرلمانية ان اللجنة التي شكلها مجلس النواب أول من امس عقدت اجتماعاً في منزل رئيس المجلس الشيخ عبدالله الأحمر بعد ظهر امس مع الارياني واعضاء الحكومة كرس للبحث في التطورات.

وتابعت المصادر نفسها ان مجلس النواب سيحاول الضغط على الحكومة لاتخاذ اجراءات سريعة تحد من تاثير اجراءاتها الأخيرة على الغالبية العظمى من الناس، في حين ابدت الحكومة إصراراً على عدم التراجع عن قراراتها لانها ملزمة بها في ضوء التزاماتها حيال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية المانحة للمساعدات والقروض لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي في اليمن.

وعقد مجلس الوزراء اليمني اجتماعاً استثنائياً مساء اول من امس استمر حتى ساعة متقدمة ليلاً وصدر عنه بيان أكد ان الحكومة اقرت تنفيذ هذه المرحلة من الاصلاحات ورفع الأسعار بناء على برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اقره مجلس النواب. (راجع ص ٩)

ودعا مجلس الوزراء المواطنين الى التزام الهدوء والحذر وممارسة حق التعبير بالطرق المشروعة، مؤكداً ان الحكومة لن تتوانى عن تنفيذ الاصلاحات الادارية والقضائية لأنها «تؤمن بحتميتها وضرورتها لما فيه حماية مصالح المواطنين، الى جانب الاصلاحات الاقتصادية».

وحذر البيان من ان «هناك من يحاول افساد الحياة السياسية والنهج الديموقراطي في البلد» واستغلال «تسامح الحكومة من خلال التوغل بين صفوف المواطنين وتحويل المسيرات السلمية (اول من امس) الى احداث شغب وتخريب يحاسب عليها القانون». ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول في الشرطة ان تظاهرة رداع التي فرقت ضمت بضع مئات من الاشخاص، واوضح ان الشخصين اللذين جرحا، واحدهما عمره ١٥ سنة، اصيبا برصاص متظاهرين وصفهم بانهم «مخربون» و«عناصر متسللة الى المدينة».



المصدر : الأهـــــــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/ ٦/ ١٩٩٨

بيان حكومة الإرياني يؤكد الاستمساك بقرارات رفع الأسعار

الهدوء يعود إلى صنعاء مع انتشار عربات الجيش

صنعاء - من إبراهيم العشماوى ووكالات الانباء - يسود الهدوء الحذر شوارع العاصمة اليمنية صنعاء بعد ان انتشرت قوات الجيش والشرطة على نحو ملحوظ فى انحاء المدينة اعتبارا من فجر امس، وذلك عقب يومين من المظاهرات التى خرجت احتجاجا على رفع اسعار الوقود والقمح وطالبت بإقالة حكومة الدكتور عبد الكريم الإريانى.

وشوهدت العربات المدرعة وجنود الجيش والشرطة فى شوارع صنعاء وأجمعت جميع التقارير الواردة على عودة الهدوء، وذلك باستثناء سماع اصوات طلقات نارية متفرقة ومحدودة.

وانهى سائقو الباصات إضرابا بداوه يوم الجمعة الماضى مما ممكن اهالى صنعاء من الذهاب إلى مقار اعمالهم امس بالصورة المعتادة إلا أن اعدادا محدودة من اليمنيين تجمعوا وانفضوا بسلام فى احد ميادين المدينة بعد ان رددوا هتافات تطالب بسقوط حكومة الإريانى وإلغاء قرارات رفع الأسعار.

وكان مصدر أمنى بوزارة الداخلية قد حذر من اندلاع أحداث الشغب التى شهدتها صنعاء يومي الجمعة والسبت الماضيين وحذر من اندساس عناصر تضر بالوحدة الوطنية، وأكد ان الوزارة لن تسمح بأى تجمعات أو مسيرات تخالف القانون ويستغلها العابثون بأمن البلاد.

وكان مجلس الوزراء اليمنى قد عقد الليلة قبل الماضية جلسة استثنائية برئاسة الإريانى وصدر عقب الاجتماع بيان يؤكد عزم الحكومة عدم التراجع عن قرارات رفع الأسعار واستعدادها للتعامل بحزم مع الاحتجاجات التى وصلت إلى شوارع صنعاء.

واشار البيان إلى ان قرارات رفع الأسعار هى جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع البنك الدولى، والذى بدأ تنفيذه منذ ٨ سنوات.

ومن جانبها انتقدت احزاب المعارضة قرارات رفع الأسعار ودعا مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، الذى يضم احزاب الاشتراكى والوحدوى الناصرى والتجمع الوحدوى اليمنى والحق واتحاد القوى الشعبية إلى استمرار ما وصفه «بالنضال السلمى» حتى تتراجع الحكومة عن رفع الأسعار.

كما هاجم حزب التجمع للإصلاح الذى ينتمى إليه الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب سياسات الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبى العام» وبرنامج الاصلاح الاقتصادى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩٩٨/٦/٢٢

اليمن: إطلاق ٧ سياح إيطاليين

□ صنعاء - خالد السودي

■ تمكن وسطاء امس من اطلاق سبعة سياح ايطاليين خطفوا في اليمن الخميس. واحتجز الخاطف محمد حيدره مشهور الرهائن في خور العوالق بين محافظتي ابين وشبوة. وكانت مصادر اكدت امس ان الخاطف يطالب الحكومة بدفع تعويضات، وانه اطلق ليل أول من أمس امرأتين مسنتين وسائق المجموعة اليمني. وتمكن الوسطاء من اطلاق السياح السبعة الباقين وتوصيلهم بطائرة خاصة الى صنعاء. واكدت المصادر ان السياح في حال صحية جيدة.

واكدت السفارة الايطالية في صنعاء (ا ف ب) اطلاق السياح السبعة وبينهم امرأتان واشارت الى انهم نقلوا الى صنعاء تحت حماية وزارة الدفاع اليمنية. وقال مسؤول امني يمني إن السياح السبعة أطلقوا في منطقة شبوة في جنوب اليمن.

واوضح المصدر ان اطلاق سراح المخطوفين تم بفضل وساطة قام بها وجهاء قبليون وأن قوات الأمن تواصل حالياً ملاحقة الخاطفين. وكان مشهور خطف في آب (اغسطس) ١٩٩٧ عشرة سياح ايطاليين أيضاً.

ودرجت قبائل يمنية على خطف اجانب للضغط على الحكومة لتحقيق مطالب مادية. وخطف في اليمن حتى الآن نحو ١١٥ من الاجانب خلال السنوات الخمس الماضية لكنهم اطلقوا جميعاً سالمين.

وبدأت سلسلة عمليات الخطف في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ بخطف شخص كندي اطلق سراحه بعد ١٩ يوماً. اما آخر عملية خطف فتعرض لها مدرس بريطاني وزوجته وابنه وتم احتجازهم لمدة ثلاثة اسابيع في منطقة ذمار على بعد ١٦٠ كيلومتراً الى جنوب شرق صنعاء.



المصدر : الوسـط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

اليمن يصلح قضاءه

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

بدأت الخطوة الأولى من عملية مواجهة الخطف والتفجيرات في اليمن عن طريق اصلاح الأجهزة ذات العلاقة المباشرة بها. وظهرت البداية في عملية التغييرات الواسعة على صعيد القضاء، إذ اصدر الرئيس علي عبدالله صالح (رئيس مجلس القضاء الأعلى) قرارات بتعيينات ونقل بين اوساط القضاة ومسؤولي النيابة العامة، جاء في مقدمها تعيين القاضي محمد اسماعيل الحجي نائباً لرئيس مجلس القضاء الاعلى، وكان الحجي يشغل هذا المنصب اضافة الى رئاسة المحكمة العليا التي حل محله فيها القاضي زيد الجمره. كما تضمنت القرارات تعيين نائبين لرئيس المحكمة العليا احدهما النائب العام محمد البدري ثم تعيين الدكتور عبدالله العلفي نائباً عاماً وتعيين ثلاثة قضاة اعضاء في المحكمة العليا وتغيير رؤساء المحاكم الاستئنافية (محاكم النقض) في كل المحافظات اليمنية الـ ١٧.

وكان حفيد الحجي تعرض في ٢١ شباط (فبراير) الماضي للخطف من قبل مجموعة من قبيلة الحدا ضمن تطورات قضية اتهام ٤ في ذمار باغتصاب طفل من الحدا حكم على احدهم بالاعدام وطالب الحدا باعدام الأربعة. كما شغل القاضي محمد البدري منصب النائب العام منذ اولى سنوات الوحدة وهو صاحب قرار الاتهام للـ ١٦ (علي سالم البيض ومجموعته) في ٢١ ايار (مايو) ١٩٩٤ وظل يمثل الادعاء اثناء المحاكمات الغيابية التي استمرت من ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ إلى صدور الأحكام في ٢٣ آذار (مارس) الماضي برئاسة القاضي جسار العدوف، الذي قضت القرارات الأخيرة بنقله وتعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف في محافظتي صنعاء والجوف.

في هذه الأثناء دارت مناقشات ساخنة في مجلس النواب حول ظاهرة الخطف والتفجيرات التي كان اكبرها انفجار الحوطة في محافظة لحج الذي اودى بحياة ٦ مواطنين وجرح ٢٣ آخرين، وحمل مجلس النواب الحكومة مسؤولية استمرار هذه الأحداث وطالبها بمحاكمة المتهمين ودعم أجهزة الأمن والتحقيق في الأحداث الأخيرة.

ويشار هنا الى ان هذه التغييرات التي شملت إدارة التفتيش القضائي في وزارة العدل، هي الأكبر من نوعها منذ العام ١٩٩٤، كما انها بداية لتغييرات واسعة في مجال القضاء والنيابة العامة حسب ما قاله لـ «الوسط» مسؤول في وزارة العدل، مؤكداً أنها تاتي ضمن خطة متكاملة لاصلاح القضاء والنيابة وضعت في اعتبارها أمن القضاء والعاملين في سلكه وحقوق المتهمين واوضاع السجون. وأشار المصدر الى ما شهدته السنوات الأخيرة من حوادث اعتداء على القضاة مرة باقتحام مسلحين احدى المحاكم واخرى بشتم وضرب بعض محامي الدفاع في قاعة المحكمة وثالثة باخراج المتهم من المحكمة بالقوة اثناء محاكمته. كما اشتكى متهمون ومحامون مرات كثيرة من ممارسات غير قانونية استخدمها مسؤولون اثناء التحقيقات ضد المتهمين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

اللجنة العليا للحدود بين السعودية واليمن تجتمع الاثنين

□ الرياض- «الحياة»

■ تعقد اللجنة السعودية - اليمنية العليا لترسيم ما تبقى من الحدود بين البلدين اجتماعاً في جدة الاثنين المقبل.

ويرأس اللجنة من الجانب السعودي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز، فيما يرأس رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الجانب اليمني.

وكانت اللجنة القانونية الفنية بين البلدين عقدت في ١٩ الجاري اجتماعاً في صنعاء، كما عقدت اللجنة العسكرية اجتماعها العاشر في العاصمة اليمنية في التاسع من الشهر الجاري برئاسة رئيسي الأركان السعودي واليمني.

وستدرس اللجنة العليا في الاجتماع ما توصلت إليه اللجان المشتركة بين البلدين من توصيات تمهيداً لإقرارها.

الهدوء خيم على كل المناطق بعد الظهر

اليمن: ٤ قتلى في مأرب وتعز ومنع الدخول إلى جامعة صنعاء

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ كثفت قوات الشرطة ومكافحة الشغب التي يساندها الجيش وجودها في صنعاء امس ومنعت التجمعات العامة ودخول الطلاب الى الحرم الجامعي تحسباً لأي تظاهرات او اعمال شغب احتجاجاً على رفع الحكومة اسعار الوقود والقمح يوم الخميس الماضي.

وساد العاصمة اليمنية هدوء حذر لكن ثلاث مدن رئيسية هي مأرب وتعز وإب شهدت تظاهرات حاشدة. ففي مأرب ادت التظاهرات الى اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الأمن امام مبنى المحافظة اسفرت عن مقتل متظاهر وعنصرين من رجال الشرطة كما جرح عشرة اشخاص من الجانبين. وفي تعز تمكنت قوات الأمن من تفريق التظاهرات في عملية اسفرت عن سقوط قتيل وجرح شخصين من المتظاهرين. وسقط عدد من الجرحى في التظاهرات التي شهدتها مدينة إب بينهم ثلاثة من رجال الشرطة وإثنان من المتظاهرين وتخللت التظاهرات اعمال شغب كما اطلقت شعارات تطالب بإقالة الدكتور عبدالكريم الارياني من رئاسة الحكومة والغاء قرارات رفع الاسعار.

وكانت وزارة الداخلية اعترفت امس على

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

لسان مصدر رسمي بالوزارة باعتقال عدد من الاشخاص في اثناء التظاهرات التي شهدتها صنعاء السبت والاحد الماضيين. وقال المصدر نفسه ان هؤلاء الاشخاص اثاروا الفوضى والشغب وتسببوا في احداث بعض الخسائر في الممتلكات العامة والخاصة.

وأكد البيان ان الاجهزة الامنية افرجت عن المعتقلين بعد ضمانهم عدم العودة الى ارتكاب هذه الاعمال المخالفة للقانون. وزاد ان وزارة الداخلية اليمنية باتت تمتلك الحقائق وتعرف من هي القوى السياسية التي تقف وراء «المندسين» في صفوف المواطنين. وطالب المواطنين بالتعاون مع اجهزة الأمن لتوفير الامن والسكينة في البلد.

وقال شهود عيان في مدينة إب ان التظاهرة بدأت سلمية وان احد الجنود اطلق النار في الهواء امام المتظاهرين قرب مبنى المحافظة ما ادى الى حدوث اشتباكات اصيب فيها ضابط في الشرطة العسكرية هو النقيب عبدالصمد الغزالي بجروح ومعه عدد من جنود الأمن. وقدر عدد الجرحى في إب بعشرة.

وفي محافظة مارب قطع المحتجون على قرار الحكومة القاضي برفع اسعار الوقود والقمح الطريق بين المحافظة وصنعاء وبقية المدن ومنعوا صهاريج النفط والغاز التي تتزود من حقول مارب ومصفاتها الرئيسية بما تحتاجه السوق المحلية من وقود من المرور.

وفي هذا السياق تحدث شهود عيان قادمون من مارب عن مقتل متظاهر واثنين من رجال الأمن وجرح عشرة اشخاص على الأقل اثر صدامات عنيفة بين رجال الشرطة والجيش من جهة ومتظاهرين خرجوا بمسيرات احتجاج في المدينة امس.

وفيما تحدثت مصادر مطلعة في مدينة تعز (٢٦٠ كيلومتراً جنوب صنعاء) عن تظاهرات استطاعت دوريات الشرطة تفريقها والسيطرة على الموقف وإعادة الهدوء بسرعة الى المدينة، اشارت الانباء الواردة من بقية المدن اليمنية الى ان الوضع هادئ وطبيعي وسط اجراءات امنية شديدة فيما لا تزال مدينة خمر مركز قبيلة حاشد مقطوعة عن بقية مناطق اليمن بسبب قيام المواطنين منذ يوم السبت بقطع الطرق المؤدية اليها والاتصالات الهاتفية والسطو على المؤسسات الحكومية بينها فرع البنك المركزي اليمني والمؤسسات الاقتصادية والتجارية في المدينة.

وفي تطور لاحق، صدر عن طلاب جامعة صنعاء بيان هاجم سلطات الأمن اليمنية واتهم قوات الشرطة والجيش بالتصدي للمسيرة السلمية التي قادها الطلاب اول من امس في اتجاه شارع العدل وسط صنعاء. وأكد البيان ان قوات الشرطة والجيش فرقت المسيرة السلمية بقنابل مسيلة للدموع واطلاق العيارات النارية في الهواء واستخدام الهراوات واعتقلت مجموعة من الطلاب الذين لم يعرف مصيرهم.

وعلمت «الحياة» من مصادر حكومية وبرلمانية ان الحكومة اليمنية رفضت تغيير موقفها من قرارات رفع الأسعار التي صدرت يوم الخميس الماضي ضمن اجراءات الاصلاحات الاقتصادية للحكومة.



العالم العربي

بن علوي قابل علي صالح

● مسقط، صنعاء – «الحياة» – اكد وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله ان «العلاقات بين عُمان واليمن على خير ما يرام»، وأن التنسيق بين البلدين مستمر.

وكان بن علوي يتحدث قبل مغادرته الى صنعاء أمس في زيارة تلبية لدعوة رسمية. وقال انه سيبلغ الرئيس علي عبدالله صالح رسالة شفوية من السلطان قابوس بن سعيد تتناول المستجدات العربية وجوهر التشاور بين الزعيمين والعمل المشترك الذي من شأنه أن يطور العلاقات بين عُمان واليمن في كل المجالات».

واستقبل الرئيس علي صالح الوزير بن علوي وبحثا في العلاقات اليمنية – العمانية «بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين». وحض الرئيس اليمني على تفعيل نشاط اللجنة الوزارية المشتركة، واتفق الجانبان على أن تعقد اجتماعها المقبل قريباً.

واشار بن علوي في تصريح الى وكالة الانباء اليمنية الى «الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به اليمن وعمان في دعم القضايا العربية، والجهود التي يمكن ان يبذلها البلدان لمصلحة استقرار المنطقة وأمنها».



مصرع واصابة ١٢ شخصا في مظاهرات باليمن

عدن - ا.ف.ب - لقي ٤ اشخاص مصرعهم وأصيب ٨ آخرون في اليمن خلال مواجهات بين قوات الشرطة ومتظاهرين احتجوا على زيادة الأسعار

وأوضح مصدر أمني ان ثلاثة اشخاص من بينهم شرطي قتلوا واصيبوا في المظاهرات التي شهدتها مارب، في حين قتل شخص وأصيب اخر في تعز.



المصدر : الأهرام المسائى القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible]/٦/١٩٩٨

مظاهرات جديدة فى اليمن احتجاجاً على زيادة الأسعار

صنعاء ـ ا ش . ا: فرقت قوات الامن اليمنية امس مظاهرات نشبت فى محافظة «تعز» الواقعة شمال غرب مدينة عدن احتجاجا على زيادات اسعار بعض السلع التى بدات الحكومة فى تنفيذها منذ يوم الجمعة الماضى.

وذكر شهود عيان فى اتصال مع مراسل الوكالة ان قتيلا سقط خلال المظاهرة فى الوقت الذى وقع فيه بعض الجرحى.

وتحدثت بعض اوساط المعارضة اليمنية فى المحافظة حول قيام السلطات باعتقال نحو عشرين شخصا من صفوف المعارضة المسئولة عن عمليات الشغب بالمحافظة.

وذكرت اوساط المعارضة اليمنية ان مظاهرات وقعت اليوم فى مارب الواقعة شرقى صنعا مع وجود انباء عن مظاهرات فى محافظة «حجة» لم تؤكدها اية مصادر قوية حتى الان.

وكانت الحياة قد عادت إلى طبيعتها تماما فى مدينة صنعاء العاصمة اليمنية منذ امس «الاحد» بعد اعمال شغب وعنف شهدتها على مدار يومى الجمعة والسبت الماضيين احتجاجا على زيادات الاسعار الجديدة.

يذكر ان وزارة الداخلية اليمنية كانت قد حذرت منذ امس الاول «السبت» من عدم السماح لاية تجمعات او مسيرات مخالفة للقانون فى نفس الوقت الذى اكد فيه مسئول كبير ان توجيهات القيادة السياسية اليمنية تقضى بعدم اطلاق النار على المتظاهرين تحت اية ظروف



المصدر : الوفد القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨

اشتعال ثورة الخبز في اليمن

صنعاء - وكالات الانباء: اشتعلت امس انتفاضة الخبز في اليمن. استمرت مظاهرات الاحتجاج على ارتفاع اسعار الغذاء والوقود لليوم الرابع على التوالي.

لقى أربعة اشخاص على الاقل مصرعهم واصيب العشرات في مصادمات دامية بين الشرطة والمتظاهرين بمدينتي تعز ومأرب. اتهمت وزارة الداخلية اليمنية المتظاهرين بالقيام باعمال شغب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة ورجال الشرطة.

دعا بيان الوزارة المواطنين للالتزام بقرار منع التجمعات والمظاهرات واستمرت المظاهرات في عدة مدن يمنية وانتشرت في العاصمة صنعاء قوات مكافحة الشغب والمدرعات المسلحة بالاسلحة الرشاشة.

منعت قوات الامن طلاب جامعة صنعاء من دخول الحرم الجامعي عقب صدور قرار باغلاق الجامعة وتأجيل امتحانات نهاية العام إلى ٤ يوليو القادم. يهدف القرار إلى منع الطلبة من التجمع لمواصلة مسيرات الاحتجاج.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨



رئيس الوزراء اليمني يتهم "مندسين" بتحريك التظاهرات

الأرياني يتمسك بالإصلاحات والاشتباكات مستمرة في مأرب

صنعاء - فيصل مكرم

شن رئيس الوزراء اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني في كلمة القاها امس في مجلس النواب هجوماً شديداً على الاحتجاجات التي استهدفت حكومته في الأيام الماضية بعد قرار رفع أسعار السلع والخدمات الأساسية. وقال إن حكومته «لن تتراجع عن قراراتها في أي حال من الأحوال». ووصف التظاهرات التي شهدتها صنعاء ومدن عدة بانها «تخريبية»، حركها «مندسون»، وان قوى سياسية، لم يسمها، «شجعت على هذه التظاهرات». في المقابل، اتهمت احزاب المعارضة في بيان لها السلطات باعتقال قيادات مهمة في الاحزاب في عدن، وطالبت الحكومة بإلغاء اجراءاتها الأخيرة ونددت باعمال التخريب التي رافقت المسيرات الاحتجاجية.

الاحمر يرد

وقال الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب رداً على الارياني انه لم يكن يتوقع من رئيس الوزراء مثل هذا الهجوم على المتظاهرين، لان الهدف من مثول الحكومة امام مجلس النواب كان العمل على تهدئة الوضع وليس توجيه تهم الى الذين تظاهروا. واضاف «كنا نتوقع شيئاً آخر».

وبدات الأوضاع الامنية تعود إلى طبيعتها في اليمن وحلت قوات الأمن مكان الجيش منذ صباح امس في صنعاء وبقية المدن الرئيسية، فيما استمرت الاشتباكات في مدينة مارب (١٧٥ كيلومتراً شمال شرقي صنعاء)

التتمة في الصفحة (٦)

٠٤٠٠٧٦

بين مواطنين وقوات الأمن طوال ليلة اول من امس وحتى صباح امس. وتعرضت مبان تابعة للمحافظة والمجمع الحكومي لهجوم من مسلحين، واصدرت مجموعة من القوى السياسية والمهنية في حضرموت بياناً دعت فيه إلى «مسيرة جماهيرية سلمية كبرى في كل مدن المحافظات اليمنية». وطالبت الاحزاب السياسية والقوى الفاعلة في المجتمع ب «الضغط على الحكومة لإلغاء قراراتها برفع الأسعار حتى يزول سبب احتجاجات المواطنين في كل مناطق اليمن».

وفي هذا السياق، اتسمت كلمة الارياني امام مجلس النواب، حيث مثلت حكومته امس بطابع سياسي، إذ تجنب فيها الخوض في اي تفاصيل تؤدي إلى تراجع الحكومة عن قراراتها الاخيرة والتزاماتها المتعلقة بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي مع المنظمات الدولية المانحة وصندوق النقد والبنك الدوليين. لكنه وعد باسم الحكومة بالعمل على استيراد القمح الاحمر الذي تتناسب اسعاره مع قدرة محدودي الدخل. وقال إن الحكومة «ستبدأ قريباً باجراء مسح وظيفي شامل في إطار اصلاح الجهاز الإداري من الاختلالات القائمة»، واعلن «التزام حكومته عدم رفع اسعار الوقود ومشتقاته حتى عام ٢٠٠٣، كما ان حكومته سترفع الدعم الحكومي نهائياً عن القمح الأبيض مطلع العام المقبل وستبقي على دعمها للقمح الاحمر الذي تستهلكه الغالبية».

وانتقد نواب ينتمون إلى مختلف الاحزاب السياسية، بينها الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) اجراءات الحكومة في تعليقهم على طرح الارياني، ووصفوا هذه الاجراءات بانها «انتقائية»، كونها ركزت على الاصلاحات السعرية وتجاهلت الاصلاحات في الجوانب الإدارية والقضائية.

وشدد هؤلاء النواب على ضرورة اقتحام الحكومة لأوكار الفساد في مفاصلها وتقديم الفاسدين إلى العدالة. وتساءل نواب: «لماذا لم تقدم الحكومة دليلاً واحداً على محاربتها للفساد، ولماذا لم تقدم حتى الآن أيّ عنصر فاسد للمحاكمة او المحاسبة رغم كثرة الفاسدين، وان حديثها اقتصر على وعود فقط».

وعلى الصعيد نفسه، اكد الارياني للنواب ان الاصلاحات السعرية (قرارات رفع الأسعار) التي طبقتها الحكومة «ليست جديدة، بل وردت في برنامجي الحكومة الحالية والسابقة واقرها مجلس النواب، ولا يمكن التراجع عنها باي حال من الاحوال».

وزاد: «ان هناك بعض القوى السياسية تستغل مثل هذه القضايا لإثارة البلبلة والتشكيك رغم ان اجراءات الحكومة عمل واضح كالنهار وليست خيانة»، مؤكداً ان الحكومة ستمضي في برنامج الاصلاحات الشاملة وانها ستبدأ قريباً الاجراءات الإدارية.

وعلى صعيد الاحتجاجات بسبب رفع اسعار الوقود والخدمات والسلع الاساسية، قال شهود عيان قدموا من محافظة الجوف (١٧٠ كيلومتراً شمال صنعاء) ان الاوضاع متوترة بين المواطنين والجهات الأمنية، وان المواطنين يتجمعون بشكل متزايد، ما ينذر بمخاطر اندلاع تظاهرات هناك في حال فشل تدخل عدد من المشائخ والأعيان في المحافظة استعانت بهم الحكومة لتخفيف التوتر.

واكدت مصادر قبلية في محافظة مارب ان عدداً من رجال القبائل فجروا انبوباً للنفط يمر في منطقة وادي حباب في مديرية صرواح في اسوا عملية تخريب، للاحتجاج على قرارات الحكومة برفع اسعار

الوقود. وعززت قوات الامن ومكافحة الشغب المدعومة من الجيش وجودها في المناطق النفطية ومواقع الشركات البترولية في المحافظة، وزادت دورياتها داخل المدينة والمناطق الرئيسية فيها.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت وزارة الداخلية اليمنية اعلنت في تصريح لمصدر مسؤول مساء اول من امس ان ثلاثة قتلى سقطوا وجرح خمسة اشخاص في مواجهات بين رجال الامن، ومن وصفهم المصدر الامني بـ «مثيري الشغب المندسين في التظاهرات» التي شهدتها مارب وتعز وإب وحجة.

واشار المصدر نفسه إلى ان قوات الأمن القت القبض على عدد من العناصر المشتبه بارتكابها اعمال تخريب للممتلكات العامة والخاصة والاندساس في صفوف المواطنين في مسيراتهم السلمية.

ودعت الداخلية الأحزاب السياسية والمواطنين إلى ضرورة الحصول على ترخيص مسبق للقيام باي مسيرة سلمية، وشددت على ما اعلنته عن منع التجمعات والمسيرات غير القانونية.

إلى ذلك، واصل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة امس اجتماعاته في صنعاء لليوم الرابع على التوالي، واصدر بياناً استنكر فيه «إصرار السلطات على تصعيد عمليات القمع التي يتعرض لها المواطنون في مختلف المحافظات وطاولت شخصيات قيادية في فروع احزاب المجلس».

وقال المجلس إن قوات الامن في عدن اعتقلت امس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي السيد عبدالواحد المرادي، كما لا تزال تعتقل اعضاء من التنظيم الوحدوي الناصري منذ اول من امس في محافظة حجة، إضافة إلى عشرات المواطنين في محافظات إب وتعز وصنعاء والبيضاء ومارب.

واضاف ان قوات الأمن في محافظة عدن وضعت سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ورئيس فرعه في عدن السيد عبدالواسع سلام قيد الاقامة الجبرية ومنعته من مغادرة منزله.



المصدر : الأحرار القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨

اليمن تجنى مساوىء صراع القرن الإفريقى

انعكست اثار الحرب الاريترية الاثيوبية بصورة شبه سيئة على الاوضاع الاقتصادية فى اليمن التى تعانى فى الاساس من الانهيار، وفى الوقت الذى تحاول فيه صنعاء جلب مزيد من الاستثمارات يستعين يوميا قوات خفر السواحل اليمنية العديد من اللاجئين فى دول القرن الافريقى مع استمرار الحرب بين اثيوبيا واريتريا والتى دخلت مرحلة خطيرة تهدد بنزوح العديد من المواطنين الى الدول المجاورة.

واوضحت مصادر فى وزارة الخارجية اليمنية انه من المتوقع وصول مالايقل عن نحو ٥٠ الف لاجىء من جراء استمرار الحرب الاثيوبية الاريترية الى السواحل اليمنية القريبة من مياه البحر الاحمر الموازى لمنطقة النزاع خاصة على الجهة الاريترية.

وكانت اليمن قد حذرت من قبل وعلى لسان عبدربه منصور هادى نائب رئيس الجمهورية من ازدياد تدفق عدد اللاجئين اليها من دول القرن الافريقى بصورة متزايدة خاصة فى الاعوام الاخيرة.. وقال ان اليمن يعيش حاليا فيه نحو نصف مليون من لاجئى دول القرن الافريقى..

وتطالب اليمن فى الوقت الحالى بايجاد مساعدات دولية تخفف الاعباء التى تتحملها الحكومة اليمنية من عمليات نزوح اللاجئين اليها من الدول المجاورة والتى تزيد من معاناة اليمن فى توفير الاحتياجات الضرورية اليهم من ماوى وخبز وادوية وغيرها من مطالب الحياة اليومية.

وتعترف منظمة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة فى صنعاء بان اليمن غير قادر على استضافة نازحين جدد اليه من دول القرن الافريقى خاصة فى ضوء المؤشرات الاولية للحرب الدائرة بين اريتريا واثيوبيا وذلك فى نفس الوقت الذى لا تمتلك فيه المنظمة حاليا الامكانيات لاستقبال لاجئين جدد فى اليمن ولكنها ستكون مضطرة فى النهاية لمخاطبة الدول المانحة بهدف مساعداتها فى تنفيذ مهامها الانسانية.

وتحاول الدبلوماسية اليمنية وبجهود حقيقية القيام بدور يساهم فى نزع فتيل التوتر بين اريتريا واثيوبيا حيث استقبلت صنعاء لهذا الغرض وفودا من جيبوتى واثيوبيا ثم اخيرا اريتريا الا ان هذه الجهود لم تؤت ثمارها حتى الان.

وتؤكد اليمن كما ورد على لسان الرئيس على عبدالله صالح مؤخرا ان استقرار منطقة القرن الافريقى يساعد على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المنطقة واليمن وتعتبر ان القرن الافريقى عمق استراتيجى وحيوى لتسويق المنتجات النفطية والزراعية والصناعية الى دول القرن.

وابدت بعض الاوساط الدبلوماسية فى صنعاء اعتقادا بان الرئيس الاريترى اسياسى افورقى قد فتح جبهة قتال مع اثيوبيا قبيل اسابيع من النطق بالحكم لحسم النزاع فى السيادة على جزيرة حنيش والمتنازع عليها مع اليمن واحتلتها قوات اريترية منذ اواخر عام ١٩٩٦.

وترى هذه الاوساط ان اريتريا تخشى من عدم كسب النزاع بالسيادة على جزيرة حنيش فى حالة النطق بالحكم المتوقع صدوره خلال شهر يوليو المقبل لصالح اليمن.. غير ان بعض اوساط المعارضة اليمنية تذهب الى ابعد من هذه التفسيرات وتتهم اسرائيل بتفجير النزاع الاريترى الاثيوبى لضمان ابعاد اهتمام العرب عن امنهم القومى فى جنوب البحر الاحمر والعدول عن انعقاد القمة العربية التى يجرى الاعداد لها فى الوقت الحاضر.

ويقول بعض رموز المعارضة اليمنية ان اسرائيل قصدت من تفجير النزاع فى القرن الافريقى خلق بند جديد من بنود قمة منظمة الوحدة الافريقية المقبلة.



المصدر : الأهالى
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

بعد رفع الأسعار..

المظاهرات مستمرة فى اليمن ضد صندوق النقد الدولى

تواصلت المظاهرات في معظم المدن اليمنية احتجاجا على قرارات الحكومة برفع اسعار البترول والكيروسين والقمح والدقيق بنسب وصلت إلى ٤٠٪ تنفيذا لمطالب البنك وصندوق النقد الدوليين.

تحدى المتظاهرون المدرعات وقوات الجيش التى انتشرت فى شوارع العاصمة صنعاء، ومدينة عدن ورددوا هتافات ضد الحكومة، بينما اعلن عبد الكريم الاريانى رئيس الوزراء ان الحكومة لن تتراجع.

هاجم الحزب الاشتراكى اليمنى واحزاب المعارضة الاخرى قرارات الحكومة، وطالبوا بتجاهل توصيات أعداء الشعب واعتبرت المعارضة ان علاوة الـ ١٥٪ التى اقرتها الحكومة لموظفى الدولة، علاوة هزيلة وتوقعت تفاقم ازمة الفقر والبطالة فى اليمن.. كما هاجم معظم خطباء الجمعة قرارات الاسعار وخرجت مظاهرات من بعض المساجد يوم الجمعة الماضى.

يذكر أن اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولى يتضمن فى مرحلة لاحقة تخفيض أعداد العاملين فى القطاع الحكومى بنسبة ٤٠٪، وان قرارات سابقة لرفع الاسعار عامى ٩٦ و٩٧ ادت إلى مصادمات بين المواطنين وقوات الأمن، اسفرت عن إصابة العشرات ومصرع ٣ مواطنين فى اكتوبر الماضى.



بن علوي غادر صنعاء

■ صنعاء - ق ن ا - غادر السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية صنعاء امس عائداً الى مسقط بعد زيارة لليمن استمرت يومين سلم خلالها الرئيس علي عبدالله صالح رسالة من السلطان قابوس بن سعيد. وصرح الوزير العماني بانه اتفق مع المسؤولين اليمنيين على بدء اعمال اللجنة المشتركة في ايلول (سبتمبر) المقبل للبحث في التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية والعلمية.

ووصف رئيس الوزراء اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني زيارة بن علوي بانها مهمة، وقال انها جاءت في اطار عمل مشترك تجاه الاحداث في منطقة القرن الافريقي.



المصدر : الأهرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٨

نائب الرئيس اليمنى:

مؤشرات لانفراج العلاقات مع الكويت

صنعاء - من ابراهيم العشماوى:
اعلن نائب الرئيس اليمنى السيد عبد ربه منصور هادى ان هناك مؤشرات لانفراج العلاقات اليمنية الكويتية خلال الفترة المقبلة ولكنه لم يحدد طبيعة تلك المؤشرات.

واوضح - فى تصريحات صحفية - ان اليمن سعت بكل الوسائل وأبدت حسن النيات من اجل اعادة مياه العلاقات مع الكويت إلى مجاريها بعد حرب الخليج، وذكر ان التدريبات العسكرية الأخيرة التى تمت بين قوات يمنية وامريكية ليست سوى تمارين روتينية تهدف إلى اكتساب الجيش اليمنى المهارات والخبرة وليس لها اية اهداف استراتيجية أو عدوانية ضد الآخرين، مشيرا إلى ان اليمن ليس لديها مانع من اجراء تدريبات مماثلة مع قوات روسية أو بريطانية أو غيرها.

وقال نائب الرئيس اليمنى ان اليمن والسعودية قطعتا اشواطا على طريق التوصل إلى حل نهائى لمشكلة الحدود ويجرى العمل المشترك للاتفاق على بقية الحدود التى يحول دون ترسيمها بعض الصعوبات والتعقيدات.

وأكد ان اليمن ليس لديها اية اهداف من وساطتها بين الفصائل الصومالية المتناحرة بل على العكس تكبدت استيعاب اكثر من نصف مليون صومالى فروا من الحرب الأهلية عبر السواحل اليمنية ومازالوا يتدفقون حتى الآن.



مصرع واصابة ٨ أشخاص في اعمال شغب بمحافظات يمنية

صنعاء - مراسل الأهرام : اعلن مسئول بوزارة الداخلية اليمنية ان ثلاثة اشخاص لقوا مصرعهم واصيب خمسة بجروح في مواجهات بين الشرطة والمواطنين خلال اعمال شغب وقعت امس الأول في محافظتي مارب وتعز.

وقال المسئول ان بعض العناصر من مثيري الشغب اعتدوا على بعض الممتلكات العامة والخاصة وعلى رجال الامن ووصفهم بانهم من العملاء الذين لايكنون ولاء للوطن. واكد المسئول ضرورة الحصول على ترخيص مسبق للقيام باى مسيرة وفقا للنظام والقانون.

يذكر ان بعض المدن اليمنية تشهد اضطرابات منذ الجمعة الماضي بعد قرار الحكومة رفع اسعار البترول والسلع الغذائية

بعدما انتقد الزنداني الحكومة ودعا إلى التظاهر

المؤتمر يشكك بدور للاصلاح في تحريك الشارع اليمني

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ اتسم الوضع الأمني بالهدوء في صنعاء وبقية المدن امس وباشرت اجهزة الأمن في تخفيف وجود عناصرها بشكل ملحوظ، فيما اغلقت جامعة صنعاء ابوابها لليوم الثالث امام الطلاب تحسباً لتظاهرات ضد الحكومة بسبب قراراتها برفع اسعار السلع والخدمات الاساسية الذي أعلن الخميس الماضي. وأكدت مصادر محايدة في صنعاء، اتصلت بها «الحياة» من لندن، ان عدد القتلى في الأحداث الاخيرة وصل إلى نحو خمسة.

وابدت قيادات مهمة في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) شكوكها في تورط حزب التجمع اليمني للاصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري المعارض في التظاهرات التي شهدتها صنعاء وعدد من المدن اليمنية ضد قرارات الحكومة. ووضع مجلس النواب اليمني حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني في موقف حرج بعد الجلسة العاصفة التي عقدت أول من امس بحضور الارياني والوزراء، وانتهت بإدانة واضحة لقرارات الحكومة برفع الأسعار، من اعضاء المعارضة والحزب الحاكم الذين اجمعوا على ان الحكومة ناقضت نفسها بإصدار قرارات رفع الأسعار بعدما وعدت في برنامجها بتخفيف الأعباء المعيشية عن السواد الأعظم من المواطنين.

ورغم عودة الهدوء إلى المدن اليمنية، إلا ان

التتمة في الصفحة (٦)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٨

مخاوف الحكومة تعززت بعد جلسة مجلس النواب، بخاصة ان التلفزيون اليمني بث وقائعها في اليوم نفسه، ما ادى إلى زيادة حدة معارضة الشارع اليمني لها.

واستندت قيادات في المؤتمر الشعبي العام، مبررة شكوكها في وجود دور للاصلاح في تحريك التظاهرات الاحتجاجية، إلى تحريض عدد من خطباء المساجد ينتمون إلى الاصلاح المواطنين على التظاهر في اثناء صلاة الجمعة وبعدها. وفي مقدم هؤلاء الشيخ عبدالمجيد الزنداني، احد ابرز قيادات الاصلاح ورئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للحزب. وانتقد الزنداني قرارات الحكومة بشدة بعد صلاة الجمعة في احد مساجد صنعاء. ووصف تلك القرارات بانها تهدف إلى إفقار المواطن اليمني وإحداث انهيار اجتماعي، وانها تصب في مصلحة الحكومة على حساب معاناة الناس. ودعا المواطنين إلى مسيرات احتجاجية سلمية للضغط على الحكومة.



المصدر : الأهـــــرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٨

مصرع ١٢ شخصا في اضطرابات جديدة باليمن

دبي - ا . ف . ب: خيمت أجواء التوتر الشديد على محافظة «مأرب» في وسط اليمن أمس بينما أعلنت مصادر المعارضة اليمنية في لندن اثر الاشتباكات التي شهدتها مأرب أمس الأول أسفرت عن مصرع ١٢ شخصا بينهم سبعة جنود تابعين للجيش وقال شهود عيان أن تعزيزات عسكرية جرى إرسالها إلى مأرب للمساعدة على اعادة فتح الطريق بينها وبين صنعاء العاصمة.

وفي تلك الأثناء يسود هدوء حذر العاصمة صنعاء حيث لاتزال قوات الشرطة والجيش تنتشر بكثافة بعد المظاهرات العنيفة التي اندلعت اعتبارا من الجمعة الماضي احتجاجا على رفع أسعار الوقود والقمح وكان عبدالكريم الإرياني رئيس وزراء اليمن قد وصف الليلة قبل الماضية المظاهرات بأنها أعمال شغب مدبرة تهدف إلى المساس بأمن وإستقرار اليمن.

٨٦-٠٠-



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٨

هل هناك "مسألة جنوبية" في اليمن؟

وجهتا نظر متباينتان بعد احداث الضالع

□ صنعاء - «الحياة»

■ هل هناك شيء اسمه «المسألة الجنوبية» في اليمن الموحد؟

السؤال طرح مجدداً في ضوء الاحداث الاخيرة التي شهدتها محافظات حضرموت وابين ولحج. وينقسم الديبلوماسيون الغربيون المعتمدون في صنعاء بين من يعتقد ان الوضع في الجنوب تحت السيطرة وبين تخوف من حصول احداث كبيرة في الاشهر المقبلة.

بعد جولات في مناطق عدة يمكن الخروج بخلاصة هي ان الوضع في المحافظات الجنوبية والشرقية ليس في السوء الذي يصور في الخارج الا انه يمكن ان يصبح سيئاً بالفعل مستقبلاً اذا لم تتخذ اجراءات محددة لازالة اي اسباب للتململ في عدن او ابين او شبوه او حضرموت أو لحج.

اخطر ما شهدته المحافظات الجنوبية اخيراً، بعد التظاهرات التي وقعت في حضرموت وسقط فيها قتيلان كان حادث مديرية الضالع في محافظة لحج. في هذا الحادث قتل مواطن يدعى محمد ثابت الزبيدي عند حاجز لقوى الأمن.

وما لبث ذوو المواطن ان قطعوا الطريق بين صنعاء - عدن التي تمر بالضالع، فتدخل الجيش بقوة لاعادة فتح الطريق. ثمة زاويتان ينظر عبرهما الى الحادث تعكسان الهوة القائمة بين من يعتقدون بان الوضع طبيعي في المحافظات الجنوبية، والذين يتوقعون ان تسوء الاحوال فيها.

وتحدثت «الحياة» الى معظم المسؤولين عن الامن في محافظة لحج ومديرية الضالع تحديداً وهم جميعا من ابناء المنطقة لمعرفة رأيهم في ما حصل والتقت السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الذي زار الضالع للتعزية بالزبيدي يرافقه عدد من الشخصيات المعارضة.

يقول السيد صالح احمد صالح (مدير مديرية الضالع): «الوضع هادئ ولا يوجد اي شيء. حصلت اشكالات بسيطة بين مواطنين ونقطة عسكرية وقتل مواطن، وخرج المواطنون باسلحتهم وطلعوا الى الجبال وقطعوا الطريق. حصلت مشاكل بينهم وبين الجيش. الآن الوضع هادئ، الرئيس (علي عبدالله صالح) شكل لجنة للتحقيق تضم وكيل محافظة لحج ورئيس النيابة. القانون هو الذي سيمشي. بالنسبة الى القتلى هناك قتيل وجريحان (من الأهالي) وثلاثة جرحى من العسكر. الامور طيبة الآن. وأمر الرئيس بسحب القوات العسكرية من كل المراكز وسحبت هذه القوات بالفعل، وعلى اساس ذلك ارسل السيد يحيى الراعي للتاكد من تنفيذ الاوامر، اوامر الرئيس. نفذت الاوامر والعسكر الآن في ثكناتهم وانا الآن امضي اجازة في تعز وهذا دليل على ان الاوضاع مطمئنة. ولو كان الوضع مختلفاً، لما جئت الى تعز».

ويقول العقيد عبدالنبي هادي (مدير امن ردفان القريبة من الضالع): «ما حدث في الضالع بسيط وانتهى كل شيء في اليوم نفسه وعادت الامور الى مجراها الطبيعي».

● من أين انت؟

- انا من ردفان. ولا اتوقع ان تكون للحادث اية انعكاسات في المستقبل.

● هل يرمز الشخص الذي قتل الى شيء.

- كلا لا يرمز الى شيء.

ويقول السيد العبد صالح (مدير امن الضالع): الوضع كويس تماماً. ما في اي مشكل والأمور تمام.

ويقول السيد المنصور عبدالجليل (محافظ لحج وهو من تعز): «ما في مشكلة. هذه مشاكل تحصل في أي مكان. ومشكلة الضالع حصلت عند نقطة مرور وانتهت في وقتها. وسائل الاعلام تخلق من الحبة قبة. في الأمس افتتحنا فرعاً لكلية التربية في الضالع وبعد شهر سنفتتح فرعاً في يافع. الأمور هادئة. وليس هناك ٥ في المئة مما اشيع. هذه الامور تحصل في كل مكان.

المشكلة كانت عارضة انتهت في يومها. هناك امور بسيطة حصلت في الضالع بين مجاميع معينة، ومثل هذه الامور يمكن ان يحصل عند غيرنا. انها امور تحصل في احسن الأسر».

مسؤول آخر تحدث من دون ان يذكر اسمه وكان الى جانب صالح احمد صالح

٠٣٠٠٨٧



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٦/١٩٩٨

قال: «الوضع تمام الآن. الامور بخير. بعض الذين ارتكبوا مشاكل معتقلون. الوضع سيكون افضل مستقبلاً».

لكن السيد جارالله عمر يقول: «زرت الضالع للتعزية بالفقيد. لا اعرف هل كان في الحزب الاشتراكي ام لا؟ الوضع مؤسف لان بيوتاً ضربت. وعندما تضرب البيوت يذهب الناس الى الجبال. هل تريدون ذلك؟ الوضع في شكل عام متازم لانه بدل القبض على الجندي الذي قتل المواطن، جاءت قوات عسكرية وضربت البيوت. اي مشكلة جديدة حتى لو كانت صغيرة ستعيد تفجير الوضع. الذين تصرفوا في الضالع على هذا النحو هم من المعارضة المتطرفة حتى ولو كانوا في الحكومة.

التعبئة في الجنوب هي ضد الشمال. والملفت انه ليس هناك اي هجوم على الجنوبيين المشاركين في الحكومة».

من على حق المسؤولون الامنيون ام المعارضة؟

ربما ساهم كلام سفير دولة غربية في صنعاء في اعطاء صورة افضل عن الوضع تساعد في فهم ما يمكن ان يحصل في المستقبل يقول هذا السفير: «حتى الآن تقع في المحافظات الجنوبية الشرقية حوادث متفرقة لا تزال تحت السيطرة... والخطر قد ياتي يوماً في حال حصول ترابط بين هذه الحوادث... عندئذ سيكون في الامكان الحديث عن وضع خطير في تلك المحافظات».

«موج»: لا أموال ولا خلافات

جاءنا من مكتب الإعلام في الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية «موج» الرد الآتي:

تعودنا من «الوطن العربي».. تحري الحقائق والابتعاد عن الإساءة دون دليل.. ولقد استأنا لما نشر في مجلتكم الغراء من إساءة للجبهة الوطنية للمعارضة «موج» في العدد رقم «١١١٠» بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٢م وتسريبات لا أساس لها من الصحة.. نحن على ثقة من أن تلك التسريبات لا يمكن أن تصدر عن «الوطن العربي».

ونود أن نؤكد لكم أن ما ذكر عن خلافات لا أساس له من الصحة بل إن الجبهة الوطنية للمعارضة «موج» يربط أطرافها الثقة والاحترام. وأن رئيسها عبدالرحمن الجفري يتحلى باحترام وثقة كل الأطراف حتى أن اللجنة التنفيذية للجبهة أكدت تفويضها له في اجتماعها الأخير في أيار «مايو» الماضي وأن سياساتها ومواقفها من كل القضايا تقرها اللجنة التنفيذية التي يشترك فيها ممثلون عن كل أطراف «موج» وهو ما أكده البيان الختامي لاجتماعها الأخير.

أما ما ذكر عن خلافات مالية أو اختلاسات وهمية.. فهو أمر مستغرب.. فالجبهة ليست لديها أموال يختلف عليها أطرافها.. وليس هناك فائض بل العكس.. والجميع يعرف ذلك.. والشأن المالي معروف ومقر بتفاصيله من اللجنة التنفيذية.. ولا توجد أسرار أو خلافات حوله.

إن ما نشر يسيء بدون وجه حق إلى شخصيات يعرف جميع شعبنا نزاهتها ونقاءها وعدم تفريطها لا سياسيا ولا ماليا.. ونستغرب أن يوجد من يبلغ «الوطن العربي» بهذه التسريبات المختلفة جملة وتفصيلاً!



اقرار برنامج مكافحة الفقر

■ صنعاء - «الحياة» - وافقت الحكومة اليمنية برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني على مشروع دعم البرنامج الوطني لمكافحة الفقر تموله الحكومة الى جانب البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومنظمات وجهات دولية اخرى.

وذكر بيان اصدرته الحكومة ان راسمال المشروع يصل الى ٤٠ مليون دولار ويتكون من اعداد اطار للسياسات الوطنية ونظام وسياسات الأمان وتطوير التمويل للصناعات الصغيرة.

وتأتي هذه الخطوة في سياق برنامج الاصلاح الاقتصادي وعقب مظاهرات شهدتها المدن اليمنية بعد رفع اسعار المواد الغذائية والمحروقات بنسبة ٣٠ في المئة.

وأقر مجلس الوزراء اليمني ادراج المشروع ضمن اعمال اللجنة الوطنية لشبكة الامان الاجتماعي وتشكيل لجنة تسيير للمشروع برئاسة وزير التامينات وعضوية ممثلين عن وزارات التخطيط والمال والعمل والصناعة والمجلس الوطني للسكان والمنظمات غير الحكومية.

ويذكر ان البنك الدولي قدر في وقت سابق ان نسبة الفقر في اليمن تمس نسبة تراوح بين ٤١ و٤٦ في المئة من السكان لكن تقديرات حكومية اشارت الى ان النسبة تتجاوز ٢١ في المئة.

وتامل الحكومة اليمنية ان تسهم برامج شبكة الامان الاجتماعي التي رصدت لها ٣٠٥ ملايين دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة في تخفيف اعباء وآثار الاصلاحات الاقتصادية الجارية.

وتتكون برامج شبكة الأمان من برامج في مجال التدريب المهني ومشروع للاشغال ومشروع لدعم المزارعين والصيادين وبرامج دعم مالي للأسر الفقيرة.



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمير سلطان: نقطتان قيد البحث ولا مشاكل بين السعودية واليمن

□ الرياض - تركي الدخيل

■ سئل الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران عن تصريحات الرئيس اليمني قبل ايام بان هناك معوقتين في ترسيم الحدود بين السعودية واليمن، فأجاب: «أولاً بالنسبة الى فخامة الرئيس وما صرح به الى جريدة «الحياة» التي طلبت هذا السؤال منه بحيث ان هناك يعني مشاكل بين السعودية واليمن. فان فخامة الرئيس اجاب ان ليست هناك اي مشاكل والامور تسير على ما يرام، وهناك نقطتان البحث جار فيهما، هما جبل الثار، وهو الحد الجنوبي الشرقي من اتفاقية الطائف، ورأس المعوج وهو الحد الغربي الجنوبي من اتفاقية الطائف. وهناك لجان تعمل في هاتين النقطتين الآن. ونامل ان شاء الله ان نصل الى حل ضمن اتفاقية الطائف».

على صعيد آخر اكد نائب وزير الداخلية السعودي الامير احمد بن عبدالعزيز امس ان تفجير الخبر «نفذه سعوديون ولكن اطرافاً اخرى قدمت لهم المساعدة».

وقال في تصريح نقلته وكالة الانباء السعودية ان وزير الداخلية الامير نايف بن عبدالعزيز «حريص على ان يضع المواطنين في الصورة بعد ان تكتمل التحقيقات ان شاء الله». وأشار الامير احمد الى مغادرة غالبية الحجاج السعودية، وكشف ان اعداد المتخلفين عن المغادرة قليلة وان اكثرية المتخلفين من الاشخاص الذين ياتون للزيارة او العمرة «ويذهبون بعد فترة حتى وان تأخرت مغادرتهم».



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

المعارضة تلقت دعوة للاجتماع مع صالح

الحكومة اليمنية اعترفت بالمواجهات مع عناصر قبلية

صنعاء - أ.ف.ب - أ.ش.أ - اكد وزير الداخلية اليمني اللواء الركن حسين عرب امس للمرة الاولى وقوع اضطرابات الثلاثاء الماضي بين القوات المسلحة اليمنية وعناصر قبلية في مارب في وسط اليمن.

لكن الوزير عرب نفى في تصريح إلى مجلة «٢٦ سبتمبر» الرسمية ان تكون هذه المواجهات ادت إلى سقوط ١٣ قتيلاً كما اعلنت المعارضة، واكد انها لم تؤد سوى إلى سقوط جرحى.

واوضح عرب ان الحصيلة الاجمالية للتظاهرات التي وقعت في اليمن في الايام الاخيرة اثر رفع اسعار الوقود وبعض المواد الغذائية هي خمسة قتلى من المدنيين و١٢ جريحاً.

وكانت المعارضة اليمنية قد اكدت في بيان اصدرته من لندن ان ١٣ شخصاً بينهم سبعة جنود قتلوا في المواجهات التي وقعت الثلاثاء في محافظة مارب.

«تورط» احزاب

واعترف اللواء عرب بان اربعة جنود جرحوا في مواجهات مارب وثلاثة جرحوا في صنعاء حيث جرت تظاهرة كبيرة الاحد الماضي، ووصف عرب المعلومات التي نشرتها الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) التي تتخذ من لندن مقرا لها بانها «لا اساس لها من الصحة» مشيراً إلى تورط بعض الاحزاب السياسية في احداث الشغب والتخريب من خلال الدفع بعناصرها إلى اوساط المسيرات الاحتجاجية.

واتهم هذه الاحزاب بـ «تنفيذ مخطط يهدف إلى زعزعة الامن والاستقرار ومحاولة ادخال البلاد في مشاكل من شانها الاضرار بمسيرة التنمية وعرقلة جهود الاصلاحات».

صالح : لا تراجع

من جهة اخرى اكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا والمتمثلة في الاصلاحات السعرية تاتي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي الذي بدا تنفيذه منذ عام ١٩٩٥.

وذكر ان هذه الاجراءات «كان لابد منها لانقاذ الوضع الاقتصادي ووضع حد لانهيار العملة اليمنية وايقاف التضخم وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة».

واوضح الرئيس صالح خلال لقائه امس بقيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية ان «الحكومة عازمة على مواجهة الفساد ورفع مستوى معيشة المواطنين»، مشيراً إلى انه «على الرغم من احداث الشغب الاخيرة التي اجتاحت البلاد فان اليمن لن تحيد عن منهجها الديموقراطي، ولا تراجع عنه».

وفي تطور اخر، اعلنت احزاب المعارضة انها تلقت دعوة للاجتماع مع الرئيس صالح امس لمناقشة الزيادة في اسعار البنزين والمواد الغذائية، والتي ادت إلى احتجاجات في ارجاء البلاد.

وساد الهدوء امس في العاصمة وهي مركز المظاهرات واعمال الشغب وغيرها من المدن لكن شهود عيان قالوا ان قوات الأمن المدعومة بدبابات لا تزال متواجدة في بعض المناطق.

وذكر المجلس الأعلى للتنسيق بين احزاب المعارضة، الذي شكلته جماعات بارزة مثل الحزب الاشتراكي اليمني وحزب رابطة ابناء اليمن، في بيان له انه تلقى دعوة لاجراء مباحثات مع الرئيس صالح، وان «اللقاء له اهمية كبيرة كونه يتم مع من يملك القرار باعتباره المسؤول الاول في البلد».

واوضح البيان ان ممثلي المعارضة سيبحثون في الاجتماع الغاء زيادات الأسعار وسحب الجيش من الشوارع ووقف استخدام القوة لقمع الاحتجاجات السلمية والافراج عن المتظاهرين المعتقلين.



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

الحكومة رأت فيها الخيار الأوحد

اليمنيون يتساءلون عن جدوى الاصلاحات الاقتصادية

□ صنعاء - إبراهيم محمود

■ اثار قرار الحكومة اليمنية الاسبوع الماضي رفع اسعار القمح والمحروقات بنسبة ٣٠ في المئة في المتوسط وللمرة الرابعة منذ البدء في تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥ جدلاً واسعاً في الشارع اليمني وبدأ المواطن البسيط ينظر الى الاصلاحات على انها ضغوط نفسية على مداخيله المحدودة التي لا تتجاوز ٣٠٠ دولار سنوياً ويتوقع في أي وقت ان ترتفع الاسعار لتربك كل حساباته.

ومع أن نتائج المرحلة الاولى والثانية من الاصلاحات الاقتصادية حققت، بشهادة خبراء صندوق النقد والبنك الدولي، نتائج وصفت بأنها طيبة وايجابية إلا ان التقويم انتقل من بين أيدي الخبراء الى ساحة الشارع اليمني بشقيه المؤيد والمعارض.

وقد تكون تبريرات الحكومة اليمنية منطقية في بعض الجوانب المالية التي تستدعي تحركاً سريعاً لانقاذ الموازنة من خطر محقق نتيجة ازمة النفط التي ضاعفت العجز فيها الى ثمانية اضعاف خلال الربع الأول من السنة الجارية. لذلك فهي (الحكومة) تدافع باستماتة عن برنامج الاصلاح وتعتبره خياراً وحيداً إذا لم ينفذ فإن البلاد كانت على حافة كارثة فعلية وانهيار اقتصادي كامل.

وقال السيد أحمد محمد صوفان وزير التخطيط والتنمية: «ان فكرة الاصلاحات الاقتصادية بدأت قبل اعوام وبالتحديد منذ عام ١٩٩٢ وكانت محل اجماع من القوى السياسية كلها غير ان المزايدات الحزبية اجلت التطبيق الفعلي الى عام ١٩٩٥ مما جعل الأزمة تتفاقم وتدهورت الادارة وازداد التسيب والفساد».

وأضاف: «كان اليمن امام خيارين لا ثالث لهما، اما التفرج على الوضع الاقتصادي والمالي والاداري وهو ينهار وتنهار معه السكينة والسلام الاجتماعي ويتحول الوضع اكثر حدة من الصومال وافغانستان او ان تبادر الدولة الى تحمل مسؤولياتها التاريخية في التعامل الجاد مع القضايا الحاسمة بنظرة علمية وأسلوب منهجي».

وكان حزب «التجمع اليمني للاصلاح»، المعارض حالياً، شريكاً في ائتلاف حكومي بدأ مسيرة الاصلاحات الاقتصادية، وهو لا يختلف مع «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم من حيث المبدأ على اهمية الاصلاحات، لكنه يرى أن البرنامج ينفذ بشكل جزئي انتقائي مما جعله لا يحقق النتائج المرجوة منه. ويؤكد «حزب الاصلاح» ان البرنامج اختزل الى مشروع جباية يقوم على زيادة اسعار السلع والخدمات ويحمل الفقراء ومحدودي الدخل كامل الأعباء، ويترك الفاسدين والعابثين بالمال العام يمرحون.

وبات واضحاً ان احزاب المعارضة التقطت الزيادة في الاسعار لتشن حملة واسعة ضد الحكومة وسياساتها الاقتصادية وضد البنك الدولي الذي تعتقد أن اليمن إنصاع لنصائحه وشروطه من دون أدنى مقاومة تذكر.

وحذر السيد محمد جسار عضو الهيئة المركزية لحزب «رابطة ابناء اليمن» مما اسماه «الانفجار الشعبي» لأن كاهل المواطن اثقل بأزمة معيشية امسكت بخناقه. وأكد ان حل الأزمة الاقتصادية لا يكون عبر استخدام المهدئات والترقيع ومعالجة الأعراض الظاهرة. وشكك جسار في امكانية نجاح اصلاحات اقتصادية تتم من وريد المواطن ولقمة عيشه، بل لا بد في نظره من حل شامل يستهدف اجتثاث الفساد السياسي والاقتصادي.

وحرصت الحكومة اليمنية نفسها على استخدام مصطلح «محاربة الفساد» لدى تبريرها رفع الأسعار عندما قالت ان برنامج الاصلاح الشامل يتضمن اصلاحات ادارية ومالية وقضائية وقانونية من اجل القيام بتنزيه الادارة من العابثين والعمل على اجتثاث بؤر الفساد التي تبرز من جراء استفادة عدد محدود من الناس من فروقات الأسعار.

وعزز وزير المال علوي السلامي هذا الرأي بقوله: «ان من ايجابيات الاصلاحات السعرية فتح المجال للمنافسة بين التجار والقضاء على الاحتكار وازالة بؤر الفساد المالي والاداري وتفويت الفرصة على المهربين. ويعتبر السلامي أن الحكومة لم تغفل معالجة الآثار الجانبية المترتبة على الاصلاحات السعرية، إذ اعتمدت ١٥ في المئة علاوة غلاء معيشة لجميع الموظفين تقدر قيمتها بنحو ١٢ بليون ريال.

وفي الوقت الذي يعتقد فيه مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، الذي يضم خمسة احزاب أبرزها الحزب الاشتراكي، ان برنامج الاصلاح الاقتصادي أدى الى افقار وتجويع الناس، أكد وكيل وزارة المال احمد غالب ان اليمن تخلص من معظم ديونه بسبب تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، كما أن هناك موارد خارجية تتدفق كدعم للبرنامج الذي نجح في معالجة الاختلالات ووقف انهيار الوضع الاقتصادي بل والسعي الى تحقيق النمو المستدام.

ولم يلمس رجل الشارع اليمني في الأعوام الثلاثة الماضية نتائج واضحة للاصلاح الاقتصادي لأنه كان موجهاً الى تصحيح هيكل النظام المالي وخفض العجوزات.

غير أن الصبر في نظر المراقبين لا يجوز ان يطول حتى تجنى ثمرات النجاح الذي تتحدث عنه الحكومة والمؤسسات الدولية. بالاضافة الى أن أعباء وكلفة الاصلاحات يجب ان توزع بالتساوي حسب قدرات الافراد وأوضاعهم المالية داخل بنية المجتمع.



المصدر : الشعب القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

استقرار الأوضاع في صنعاء

عادت الحياة بصورة طبيعية إلى العاصمة اليمنية صنعاء بعد اضطرابات استمرت أربعة أيام من بداية هذا الأسبوع، احتجاجاً على قرار الحكومة برفع أسعار مشتقات البترول والخدمات والسلع الأساسية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠-٤٠٪ وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تنفذه الحكومة اليمنية منذ عام ١٩٩٥، وباتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد أصيبت الحياة العامة بالشلل التام خلال أيام التظاهرات التي تخللتها بعض أعمال العنف، والتي طالت اللوحات الإعلانية والسيارات العامة والخاصة وراح ضحيتها ما لا يقل عن عشرة أشخاص، وجرح العديد بالإضافة إلى عشرات المعتقلين الذين أفرج عن بعضهم في وقت لاحق.

من ناحية أخرى، التقى أمس الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالأمناء العامين للأحزاب السياسية اليمنية لمناقشة التطورات الأخيرة التي شهدتها معظم المحافظات اليمنية، إثر إعلان الحكومة زيادة الأسعار وما ترتب عليها من مظاهرات احتجاجية.

وبينما تؤكد الأوساط السياسية أن المظاهرات اتخذت طابعاً عفوياً، قال رئيس الوزراء اليمني د. عبدالكريم الإرياني إنها تعمل مخطط ومدروس ويعدها المندسون والموتورون، وأن إجراءات الحكومة لم تكن إلا ذريعة لتنفيذ ما حصل.

وأضاف رئيس الوزراء في جلسة عاصفة أمام مجلس النواب أن الحكومة تباطأت في تنفيذ الإصلاحات السعرية مما تسبب في تنامي عجز الموازنة العامة، وأن الحكومة عازمة على الاستمرار في برنامج الإصلاحات الاقتصادية مما يعني رفع الدعم نهائياً عن القمح اعتباراً من بداية العام القادم، إلا أنه أكد أن سعر البنزين لن يتغير من الآن وحتى عام ٢٠٠٢.

وقد أثارت هذه الكلمة الكثير من أعضاء مجلس النواب الذين وجهوا انتقادات حادة لسياسة الحكومة تجاه الإجراءات السعرية وطالبوا الحكومة بالعدول عن قراراتها.

ووصف نواب المعارضة الاجراءات الحكومية في مواجهة المظاهرات بأنها إجراءات قمعية وتخالف الدستور والقوانين التي تكفل للمواطنين حق التعبير عن آرائهم وأدانوا في نفس الوقت أعمال العنف التي وقعت أثناء المظاهرات.

من ناحية أخرى انحسرت المظاهر المسلحة من شوارع المدن بعد أن تواجدت قوات الأمن والشرطة بشكل مكثف على مدى أربعة أيام متتالية- من بداية هذا الأسبوع- وذلك تحسباً لاندلاع المظاهرات في أي وقت.

وكانت محافظة مارب من أكثر المحافظات التي شهدت توتراً كبيراً بين القبائل ورجال الشرطة، حيث اشتبك الجانبان في مواجهة مسلحة راح ضحيتها سبعة أشخاص من رجال الشرطة، إلا أن الأمور هدأت بعد تدخل عدد من الوسطاء بين الجانبين.

وعلى صعيد آخر أغلقت جامعة صنعاء أبوابها وأعلنت عن تأجيل الامتحانات النهائية للطلاب حتى الرابع من الشهر القادم.

٠٠٦٦٠٩٠



المصدر : الحوادث اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

اليمن: التظاهرات لم تسفر عن وقوع ضحايا



الرئيس علي عبد الله صالح

■ اكد مصدر امني مسؤول في اليمن ان التظاهرات التي شهدتها العاصمة صنعاء وبعض المناطق الاخرى خلال الاسبوع الجاري لم تسفر عن وقوع ضحايا سوى بعض الاضرار او الخسائر في الممتلكات.

واوضح المصدر في تصريح لـ«الحوادث» بأن اجهزة الامن بذلت كل ما في وسعها من اجل ان تمر تلك المظاهرات بسلام من خلال حرصها على حماية المواطنين المشاركين في المسيرات السلمية وفقاً للقانون والحيلولة دون ان تتمكن بعض العناصر التي اندست في صفوف المواطنين بعد ان دفعت بها بعض القوى السياسية المعروفة بمواقفها المشبوهة من تحقيق اهدافها وتحويل المسيرات الى مواجهات واعمال مخلة بالامن والاستقرار.

واضاف المصدر ان اجهزة الامن تعاملت مع الموقف بصورة سليمة ومسؤولة.. مشيراً الى ان الاوضاع الامنية في عموم المناطق اليمنية طيبة وعلى خير ما يرام.

وكانت صنعاء وبعض المدن الاخرى قد شهدت مسيرات احتجاج من قبل المواطنين على الخطوة التي اتخذتها الحكومة اليمنية باقرار بعض الاصلاحات السعرية للسلع المدعومة، واعلنت عن خفض الدعم الذي تقدمه لمادة البنزين والغاز والكيروسين وكذلك القمح والدقيق بنسبة وصلت الى ٣٠ بالمائة وهو ما ادى الى ارتفاع في الاسعار تراوح بين ١٠ و٤٠ بالمائة

واكد مجلس الوزراء في اجتماع استثنائي ان الاصلاحات السعرية الاخيرة ليست الاّ تنفيذاً لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدأ تنفيذه مطلع العام ١٩٩٥.. واوضح المجلس بأنه سيتم الاهتمام بظروف الفئات الاجتماعية المتضررة من هذه الاصلاحات والعمل بما من شأنه ضمان مستوى معيشة لائق لهذه الفئات، مشيراً الى ان الحكومة عازمة على اجراء اصلاحات ادارية وقضائية شاملة والعمل على اجتثاث ما تبقى من الفساد.■

صنعاء - عبد المنعم الجابري



المصدر : الشعب القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

حكومة الأرياني والاختبار الصعب

أحداث العنف تشمل ست محافظات يمنية بسبب الأسعار

في الوقت الذي مازال الدكتور عبدالكريم الأرياني -رئيس الوزراء اليمني- يتلقى رسائل التهنئة من الخارج بمناسبة تعيينه رئيسا للحكومة اليمنية تلقى رسالة احتجاج عنيفة من الداخل وذلك إثر القرارات التي اتخذها برفع أسعار الوقود والخدمات الاستهلاكية والقمح والدقيق بنسب تتراوح بين ٢٠-٤٠٪ في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تتبناه الحكومة منذ عام ٩٥م تمشيا مع وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين.

فقد شهدت العاصمة اليمنية صنعاء السبت الماضي تظاهرات قام بها عشرات الآلاف من المواطنين اجتاحوا غالبية شوارع العاصمة وأحيائها الرئيسية فيما شهدت العديد من المدن اليمنية الاخرى تظاهرات مماثلة إلا أن العاصمة صنعاء نالت النصيب الأكبر من أعمال العنف التي تخللت هذه المظاهرات حيث قام المتظاهرون بإغلاق الشوارع الرئيسية وحرق عدد من السيارات الخاصة وتكسير لوحات الدعاية التجارية المثبتة على الجزر التي تفصل بين أرصفة الشوارع دون أن تطال أعمال العنف لوحات المحلات التجارية والتي دائما ما تكون عرضة لمثل هذه الاعمال، وكان المتظاهرون يرددون هتافات ضد الحكومة ورئيسها الجديد.

واستمرت هذه المظاهرات لليوم التالي إلا أن الاجهزة اليمنية كانت قد استكملت استعداداتها الامنية حيث انتشرت قوات الامن المركزي في كل شوارع العاصمة وحول إشارات المرور وفي النقاط الأمنية حول مداخل العاصمة صنعاء وقام رجال الامن بتفريق المتظاهرين واطلقوا عليهم الغاز المسيل للدموع كما أطلقت أعيرة نارية وترددت أنباء عن سقوط قتلى وجرحى إلا أن بيانا رسميا لم يصدر بذلك.

وقد بدأت أعمال التظاهر يوم الجمعة الماضي وهو اليوم التالي لصدور قرارات زيادة الاسعار إلا أن يوم السبت الماضي كان الأعنف سواء من جانب المتظاهرين أو من جانب قوات الامن التي فرقت المسيرات الاحتجاجية ومنعتها من الالتحام مع بعضها البعض في شوارع العاصمة.

وكان أهم ما يمكن أن توصف به هذه المظاهرات أنها جرت بشكل عفوي ودون تنظيم مسبق من أي جهة حزبية أو غير حزبية والدليل على ذلك انها جاءت متفرقة ولم تنطلق من مكان واحد كما انها كانت غير منظمة ولا تسودها شعارات موحدة وشارك فيها الصبية وصغار السن. كذلك لم يتقدم هذه المظاهرات منظمون محترفون بل كانت تسير بشكل عشوائي ثم ينضم إليها المشاركون، وجرت في ست محافظات يمنية أبرزها صنعاء ومارب وأبين وتعز.

كما أن هذه المظاهرات اتسمت بطابع «الوقتية» إذ أنها لم تستمر سوى ساعات قليلة ثم ما لبثت أن انفضت.

ولم يصدر أي بيان رسمي حتى كتابة هذا التقرير ينهم فيه أي جهة بمسئوليتها عن هذه التظاهرات، بل إن الحكومة لم تعلن اعتقالها لبعض متسببي أحداث الشغب ومازالت قوات الامن ترابط في الشوارع متخذة كل الاحتياطات الامنية التي لم تكن مألوفة لدى الشارع اليمني من قبل باستثناء ما حدث في ديسمبر عام ٩٢ عندما قامت مظاهرات في شوارع العاصمة صنعاء احتجاجا على رفع الاسعار ايضا وتخللها أعمال عنف طالت واجهات المحلات التجارية واتهم وقتها الحزب الاشتراكي بتدبير هذه المظاهرات.

طوارىء في الحكومة!!

وإزاء هذا الوضع المتفجر عقد رئيس الوزراء د. عبدالكريم الارياني اجتماعا طارئا مع عدد من الوزراء والمسئولين البارزين لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الموقف، وصدر عن هذا الاجتماع بيان أشاروا فيه إلى أن هذه الزيادات في الأسعار ليست شيئا جديدا وإنما تدخل ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف مصلحة الشعب والذي أقرته الحكومات السابقة والبرلمانين السابق واللاحق، كما طالب البيان المواطنين بحماية الديمقراطية والمؤسسات الدستورية والحفاظ عليها وعدم السماح بالإخلال بها محذرا أولئك الذين يحاولون أن يفسدوا حياتنا السياسية ونهجنا الديمقراطي وتسامحنا الاجتماعي على حد قول البيان.

صرح مصدر مسئول بوزارة الداخلية بأنه بسبب ما رافق بعض التجمعات والمسيرات من اندساس لعناصر لا تهمها الوحدة الوطنية ولا تثبيت مبادىء الديمقراطية فإن الوزارة لن تسمح بأي تجمعات أو مسيرات مخالفة للقانون ويستغلها العابثون بأمن الوطن والمواطن.

وكان لهذه التحذيرات أثرها البالغ في فض هذه التظاهرات وعودة الهدوء إلى شوارع العاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية الاخرى وإن كان هذا الهدوء مازال حذرا يشوبه الخوف والترقب من عودة هذه التظاهرات مرة أخرى إلا أن المؤشرات وحديث الناس يؤكدان أنها كرد شحن غضب تجاه هذه القرارات تم التنفيس عنها.

ومن جانبه وقف مجلس النواب «البرلمان» ضد الإجراءات الحكومية التي رفعت الاسعار وبعد مداولات مستفيضة



لإبعاد هذا الإجراء أقر المجلس تكليف رؤساء عدد من اللجان المتخصصة ورؤساء الكتل البرلمانية بدراسة قرار الحكومة من جميع جوانبه وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس في جلسة قادمة لكن يستبعد أن يتخذ المجلس قرارا مهما بهذا الشأن إذ أن حكومة المؤتمر الشعبي العام التي يرأسها د. عبدالكريم الارياني وهي خامس حكومة بعد الوحدة وأول حكومة يشكلها المؤتمر الشعبي العام منفردا تتمتع بأغلبية الثلثين مما يجعل موقفها قويا عند اتخاذ أي قرار.

كما أنه من المستبعد أن تتراجع الحكومة عن قراراتها لأنها تعتقد أنها اتخذت في المقابل قرارا آخر يخفف من الآثار السلبية لقرار زيادة الأسعار وذلك عندما أعلنت عن زيادة الرواتب بنسبة ١٥٪ ابتداء من شهر يوليو القادم، كما أن أي تراجع سيعني إسقاط هيبة الحكومة وعجزها عن المضي في تنفيذ برنامج الإصلاح الذي يستمر حتى عام ٢٠٠١ وهو ما أكد عليه الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في أول اجتماع عقدته الحكومة برئاسته حيث قال: «حرصنا على أن تستمر الحكومة كما هي دون تعديل نظرا إلى ما تقتضيه المصلحة العليا وحرصا على تنفيذ برنامج الإصلاح من دون إرباك.

وإزاء هذا القرار الذي لم يكن مفاجئا عقدت أحزاب المعارضة اليمنية والمنظمات المهنية والجماهيرية اجتماعات طارئة للوقوف أمام تطورات الأحداث وتحديد مواقفها من التظاهرات التي شهدتها المدن اليمنية.

وتكاد تجمع بيانات هذه الأحزاب على إدانة أعمال العنف إلا أنها في نفس الوقت تدين الإجراءات السعرية التي اتخذتها الحكومة متهمة إياها بالإعراض عن مطالب الشعب وقواه السياسية في بناء دور المؤسسات ومعالجة الاختلالات والاستمرار في سياسة التجويع والإفقار.

أما الصحافة الرسمية فقد اهتمت بالدفاع عن قرار الحكومة باعتباره امتدادا للقرارات السابقة التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والذي أقرته الدورات البرلمانية السابقة منذ قيام الوحدة وأثبتت التطبيقات للمراحل السابقة أن نتائجه وفوائده على قوة الاقتصاد الوطني واستقرار الوضع المعيشي للمواطنين أكبر بكثير من أعبائه المادية القليلة!!

وفي نفس الوقت أدانت أعمال الشغب والتخريب واصفة إياها بأنها ذات أهداف سياسية وستضيف على كاهل المواطنين عبئا جديدا يضاف إلى عبء الإصلاحات الاقتصادية.

تحديات صعبة

بعد نحو شهر من توليه رئاسة الوزارة وجد الدكتور الإرياني وهو السياسي المحنك نفسه مقاتلا على الجبهة الاقتصادية وهي مهمة شبه مستحيلة إذ يتعين عليه أن يجري إصلاحات اقتصادية جذرية لإرضاء البنك وصندوق النقد الدوليين ولتامين الأموال اللازمة لإنقاذ اقتصاد ضعيف وأن يعمل في الوقت نفسه على تفادي مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه الإصلاحات، وهي مرحلة خطيرة بدأت تخطوها اليمن ولم تكن مألوفة من قبل.

وسيجد د. الإرياني نفسه في وضع لا يحسد عليه ففي الوقت الذي تعتقد الحكومة أن الكارثة ستحل ما لم تتخذ بعض الإجراءات وخصوصا فيما يتعلق بالأسعار ورفع الدعم عن المواد الأساسية فإن قوى المعارضة الضاغطة ترى أنه بالإمكان مجابهة هذه الصعوبات عن طريق القضاء على الفساد في أجهزة الدولة وهي معادلة صعبة في بلد يعد من أفقر بلدان العالم الثالث ويعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والهيكلية وتتفشى فيه البطالة بنسبة تزيد على ٤٠٪ من حجم القوة العاملة ويرتفع معدل التضخم ليصل إلى ١٠٠٪.

هذه المعادلة تضع الدكتور الإرياني أمام تحديات صعبة واختبارات عسيرة كان أولها هذا الاختبار، وإذا كان الدكتور الإرياني قد نجح في هذا الاختيار -على ما يبدو- من خلال استخدام القوة فهل سينجح في الاختبارات القادمة ويكون قادرا على تنفيذ برنامجه سواء بقيت وزارته إلى أكتوبر ١٩٩٩م وهو موعد الانتخابات الرئاسية أم استمرت إلى ما بعد عام ٢٠٠٠؟

صنعاء: حسام عبدالحميد



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

علي صالح يطلق المعتقلين والإصلاح يؤكد حق التظاهر

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ امر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس باطلاق جميع المعتقلين الذين اوقفتهم الاجهزة الامنية في اثناء التظاهرات ضد قرارات الحكومة برفع الاسعار في الايام الماضية. واقترح في لقائه مع قادة احزاب المعارضة اجراء حوار بين رئيس الحكومة واعضائها من جهة واحزاب المعارضة من جهة اخرى، للوصول الى تفاهم على قرارات الحكومة برفع اسعار بعض السلع والخدمات الاساسية في اطار تنفيذ مراحل الاصلاح الاقتصادي في البلد.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان قوات من الامن يساندها الجيش تمكنت في الساعات الاولى من صباح امس من إعادة فتح الطريق الرئيسية التي تربط محافظة مارب النفطية (١٧٥ كيلومتراً شمال شرقي صنعاء) بالعاصمة وبقية المدن اليمنية، بعدما اقامت مجموعات قبلية مسلحة حواجز تفتيش على طول الطريق ومنعت صهاريج الغاز والوقود التي تتزود من مصافي مارب من العبور الى بقية المحافظات بهدف اشعال ازمة وقود وغاز في البلد. وكانت هذه القبائل نصبت مكامن مسلحة للدوريات الامنية التي تحرس



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

الطريق وفجرت اول من امس اربع سيارات واشتبكت مع هذه الدوريات ما ادى الى سقوط ستة قتلى و١٨ جريحاً بين الجنود.

الى ذلك اكد علي صالح امام قادة الاحزاب «ان من حق المواطنين والأحزاب التعبير عن الراي وفقاً للدستور والقانون بالطرق السلمية وبما لا يخل بامن الوطن والمواطن واستقرارهما، ويضمن الحفاظ على سلامة الممتلكات العامة والخاصة». وقال: «إن العنف والشغب بكل انواعهما يشكلان سلوكاً مرفوضاً كما ان الفوضى التي تضر بمصلحة الوطن وتسيء الى سمعة النهج الديموقراطي لليمن امر مرفوض تماماً»، مؤكداً «اهمية تكريس الديموقراطية على أساس انها خيار وطني لا رجعة عنه ووسيلة حضارية لتنظيم المجتمع ومعالجة قضاياه» واشار الى «صعوبة الحديث عن تظاهرات سلمية مع وجود شغب مسلح ما يعني ان مثل هذه التظاهرات يحتاج الى اجراءات امنية مسبقة ولهذا نجد ان من الأهمية الحصول على ترخيص مسبق للقيام بمسيرات سلمية».

وجدد «التزام الحكومة ان تتزامن الاصلاحات الاقتصادية مع الاصلاحات الادارية ومكافحة الفساد والمفسدين والاهتمام باوضاع الناس بتحسين معيشتهم في اطار برنامج شامل للتنمية» ووعد احزاب المعارضة بان يوجه رسالة الى الحكومة في شان كل هذه القضايا قريباً.

وفي اللقاء اعلن السيد محمد اليدومي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح (المعارض) امام الرئيس اليمني ان من حق الحكومة ان تتمسك بقرارات رفع الاسعار، ولكن من حق حزبه ان يتظاهر سلمياً ضد قرارات الحكومة حتى تلغى القرارات او تسقط الحكومة وذلك وفقاً للدستور والقانون.

اما احزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة التي يتزعمها الحزب الاشتراكي اليمني، فقد طلبت من الرئيس اليمني الافراج عن المعتقلين وإلغاء قرارات الحكومة برفع الاسعار وسحب الجيش من شوارع صنعاء وبقية المدن، وإيقاف اعمال العنف والقمع للاحتجاجات السلمية وإحالة من أطلقوا النار على المتظاهرين على التحقيق، وإلزام وسائل الاعلام التغطية الموضوعية للاحتجاجات والتظاهرات والمسيرات السلمية.

وكانت احزاب المعارضة المنضوية في المجلس الوطني للمعارضة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، بعثت برسالة الى الدكتور عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء اكدت فيها رفض القرارات الاخيرة برفع الاسعار. وجاء في الرسالة «ان من عوامل الهيجان الجماهيري الرافض للقرارات الاخيرة برفع الاسعار ان برنامج الحكومة لا يركز على الاصلاح الاداري والمالي الشامل لاجهزة الدولة والاجهزة الامنية والقضائية ومحاربة الفساد، مقدار تركيزه على الاصلاحات الاقتصادية التي تزيد من الاعباء على كاهل المواطنين». وقالت الرسالة ان «الفساد يضرب جذوره في اعماق مؤسسات الدولة ومفاصلها الهشة بصورة تظهر عجز الدولة عن تطبيق سيادة القانون وإنصاف المظلوم وحماية السائح والمستثمر الاجنبي وتامين الخائف ومعاقبة المجرمين بشكل عام (...) ان كل هذه الاختلالات جاءت من خلال الأسلوب العقيم الذي اتخذته الحكومة لتنفيذ برنامج الاصلاحات الشاملة في البلد وهو السبب في اثارة موجة الاحتجاجات الأخيرة في عدد من المدن والمحافظات».

٠٤٤٠٩٩



المصدر : الأهرام المسائى القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

مصرع وإصابة ١٧ خلال مصادمات بين قوات الأمن اليمنية والمتظاهرين

صنعاء - اب : لقى خمسة اشخاص مصرعهم واصيب ١٢ اخرون فى المصادمات التى جرت بين قوات الامن والمتظاهرين منذ ارتفاع اسعار الوقود فى اليمن.

وصرح وزير الداخلية اليمنى حسين عرب بأن هناك احزابا سياسية بعينها وراء احداث العنف لأنها اثارت المتظاهرين نحو احداث القلاقل وزعزعة الامن والوقوف امام الاصلاحات الاقتصادية.

ونفى وزير الداخلية اليمنى ما اعلنته المعارضة بأن اجمالى عدد الضحايا ١٣ شخصا ، سبعة جنود وستة مدنيين مشيرا الى اجمالى الضحايا خمسة فقط كلهم من المدنيين.

كان الرئيس اليمنى على عبد الله صالح قد اجتمع مع احزاب المعارضة امس واتهم منها بالتورط فى احداث الشغب والعنف التى شهدتها البلاد.

وقد طالبت المعارضة الحكومة بخفض اسعار الوقود بنسبة ٢٥ الى ٥٥٪ إلا ان رئيس الوزراء عبد الكريم الاريانى اعلن رفضه.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٨

صنعاء: تعزيزات حول المساجد ... لكن التظاهرات لم تحصل

□ صنعاء – فيصل مكرم

■ عززت قوات الأمن اليمنية وجودها امس قرب المساجد الكبيرة في صنعاء وبقية المدن تحسباً لأي تظاهرات يقوم بها المصلون بعد صلاة الجمعة، لكن النهار مرّ بسلام ولم تحصل اي تظاهرات. ولوحظ ان قوات الجيش لم تعد موجودة في الشوارع والاحياء العامة، فيما عادت الأوضاع الى طبيعتها في البلد وسط ترقب شعبي واسع لما ستقوم به الحكومة في الايام المقبلة في ضوء ما شهدته اليمن من تظاهرات احتجاج على قراراتها برفع اسعار بعض السلع والخدمات الاساسية. واسفرت تلك التظاهرات عن احداث شغب وحملات اعتقالات وسقوط ضحايا في صفوف مدنيين وامنيين بسبب هذه الاحداث التي بدات السبت الماضي.

وكانت اجهزة الأمن اليمنية اتخذت ترتيباتها امس على اساس انها تتوقع اندلاع تظاهرات احتجاج ضد الحكومة بعد صلاة الجمعة. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث رغم ان معظم خطباء المساجد هاجموا قرارات الحكومة برفع الاسعار. واتهم عدد من الخطباء حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني بالعمل على إفقار المجتمع اليمني وإرضاء البنك الدولي على حساب الأوضاع المعيشية الصعبة عند السواد الأعظم من الناس. وندد خطباء في الوقت نفسه باعمال التخريب والشغب وطالبوا المصلين بممارسة حقهم الدستوري في التظاهر السلمي والضغط على الحكومة واجبارها على إلغاء قراراتها برفع الاسعار والتصدي لإعمال الشغب والتخريب.

الى ذلك، علمت «الحياة» ان احزاب المعارضة اليمنية تحفظت عن دعوة الرئيس علي عبدالله صالح الى حوار بين الحكومة وهذه الاحزاب وذلك في لقاء مع زعماء الاحزاب عقد اول من امس لمناقشة التطورات الأخيرة التي نتجت عن قرارات الحكومة برفع الاسعار.

وقال قادة الأحزاب المعارضة لـ «الحياة» امس انهم يعتقدون ان اي لقاء مع الحكومة لن يؤدي الى نتيجة بخاصة ان رئيس الحكومة وبقية الوزراء رفضوا الانصياع لمجلس النواب ولم يعر رئيس الوزراء ما طرحه اعضاء مجلس النواب واجماعهم ضد قرارات الحكومة اي اهتمام، بل اعلن ان الحكومة تصر على تنفيذ قراراتها.

وفي هذا السياق، تحاول حكومة الارياني العمل من اجل اتخاذ

٠٦٠٦٠٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة الدولية

التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٨

قرارات عاجلة تستهدف اصلاح الاختلالات الادارية والقضائية وملاحقة اوكار الفساد في ضوء ما اعلنه الرئيس علي صالح امام قادة احزاب المعارضة من جهة وسعياً الى امتصاص غضب الشارع اليمني والتخفيف من موجة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد منذ يوم السبت الماضي ضد قرارات الحكومة من جهة اخرى. وكان المتظاهرون طالبوا بإلغاء القرارات وهاجموا حكومة الارياني ما جعل الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» في موقف حرج على الصعيد الشعبي بخاصة ان البرنامج الانتخابي لحزب المؤتمر الذي حصل على غالبية مريحة في مجلس النواب العام الماضي يؤكد رفع المعاناة المعيشية عن كاهل الناس واصلاح الاوضاع والاختلالات الاقتصادية والمالية والإدارية والامنية والقضائية...

واعتبرت الاوساط السياسية في اليمن موجة الاحتجاجات الشعبية ضد قرارات الحكومة برفع الاسعار بمثابة هزة قوية لحكومة المؤتمر الشعبي العام التي يراسها الدكتور الارياني، الأمين العام للمؤتمر الذي يحظى بشعبية كبيرة على مستوى الشارع.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨

الشايف يتهم الاحزاب والمتشددين بتهديد وجود اليمن

١٦ قتيلاً معظمهم عسكريون في الجوف ومأرب

□ صنعاء - فيصل مكرم ومراد هاشم

■ قالت مصادر مطلعة في صنعاء ان الاشتباكات التي وقعت يومي امس واول من امس بين قوات من الأمن والجيش وعدد من افراد القبائل في محافظتي مأرب والجوف شمال شرقي صنعاء توقفت ظهراً وان الوضع هادئ. لكن المصادر ذاتها اكدت وقوع ضحايا في صفوف الجانبين بلغت ١٦ قتيلاً و٢٢ جريحاً معظمهم من الجنود.

وحذر الشيخ ناجي عبدالعزيز الشايف شيخ مشايخ بكيل اكبر القبائل اليمنية، في تصريح هاجم فيه الاحزاب اليمنية والمتشددين من خطورة الاحداث الاخيرة على اليمن وشعبه.

وكانت السلطات اليمنية ارسلت حملة عسكرية الى هذه المناطق بعدما تحولت التظاهرات فيها ضد قرارات الحكومة برفع الاسعار الى اعمال تخريب قام بها مسلحون ينتمون الى قبائل المنطقة. وقطع هؤلاء الطرق الرئيسية ومنعوا ناقلات النفط والغاز من المرور وهاجموا دوريات الجيش والأمن ما أدى الى مقتل ستة جنود وجرح ١٨ آخرين قبل أيام اضافة الى تفجير انبوب النفط الذي يمر من مناطقها والذي يصل حقول مارب بميناء التصدير الرئيسي في محافظة الحديدة. كذلك هاجم هؤلاء مباني المؤسسات الحكومية ونهبوا ممتلكاتها وحاولوا الاعتداء على مسؤوليها.

وتؤكد هذه المصادر ان قوات الأمن والجيش تحكم السيطرة على مناطق الاشتباكات وانها تنفذ عمليات تمشيط واسعة لتامين الطرق والقبض على الاشخاص الذين تعتبرهم السلطات متورطين في هذه الاحداث.

وفي هذا السياق بدأت النتائج السياسية لحركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها اليمن الاسبوع الماضي في الظهور كما توقع المراقبون اذ تشهد الساحة السياسية حالياً بوادر ازمة بين المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) وأحزاب المعارضة.

ويتهم المؤتمر الشعبي العام بعض احزاب المعارضة (التجمع اليمني للاصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري) بانها تقف وراء التظاهرات وأعمال الشغب التي اندلعت على مدى أربعة أيام الاسبوع الماضي في مناطق عدة من البلاد.

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٨

وفوجئت احزاب المعارضة امس بتصريح لمصدر مسؤول في وزارة الداخلية يتوعد فيه باحالة كل من شارك وحرض على التظاهر على المحاكم بعد ان كان الرئيس علي عبدالله صالح وجه بالافراج عن جميع المعتقلين في المسيرات بمن فيهم ناشطون من احزاب المعارضة وذلك عقب لقاء عقده مع قيادات هذه الاحزاب الخميس الماضي.

وقال المصدر الامني في تصريحه ان الاجهزة الأمنية استكملت التحقيقات وجمع الوثائق والمستندات والادلة المرتبطة باحداث الشغب وستحال على النيابة التي ستستدعي كل من نفذ وحرض ودعا وتسبب في تلك الاحداث بطريقة مباشرة او غير مباشرة تمهيداً لتقديمهم الى المحاكمة.

وتشن الصحف الرسمية منذ الاسبوع الماضي حملة منظمة على احزاب المعارضة تتهمها فيها بالافلاس وعدم امتلاك البدائل واللجوء الى التحريض على الشغب والعنف وتعمد تجاهل ما حققته الحكومة على صعيد الاصلاح الاقتصادي والاداري.

ويرى مراقبون ان الحكومة تمارس بذلك ضغوطاً على المعارضة لثنيها عن تنظيم تظاهرات سلمية تنوي تسييرها هذا الاسبوع في محافظات عدة والايحاء في الوقت ذاته بان التظاهرات التي استهدفتها وطاولت رموزها لم تكن بادرة عفوية لرجل الشارع بقدر ما كانت «مؤامرة دبرها في الظلام بعض احزاب المعارضة».

واللافت ان حركة الاحتجاجات احدثت ايضاً ازمة داخل احزاب المعارضة فالتجمع اليمني للاصلاح عارض في خطابه الرسمي اجراءات الحكومة واعتبرها انتقائية ونفى تهمة التحريض على التظاهر، معتبراً المسيرات والتظاهرات «عفوية امتلك فيها رجل الشارع زمام المبادرة». وفي الوقت نفسه برز اتجاه آخر يتزعمه رئيس مجلس الشورى في الحزب الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي نقل عنه دعوته الناس الى التظاهر للاحتجاج على اجراءات الحكومة التي اعتبر انها تستهدف افقار الشعب.

وكانت السلطات اليمنية منعت تداول أشرطة كاسيت بصوت الشيخ الزنداني يحرض فيها الناس على اتخاذ مواقف لرفض قرارات الحكومة وان يخرجوا في تظاهرات احتجاجاً على هذه القرارات، وان يتجهوا في هذه التظاهرات إلى مجلس النواب، وان يطالبوا المجلس بارغام الحكومة على التراجع عن قراراتها او اسقاط الحكومة. (راجع ص٥)

وفيما يرى قياديون في التجمع اليمني للاصلاح ان الشيخ الزنداني حين دعا إلى الاحتجاجات السلمية ضد قرارات الحكومة، فإنه لم يكن يعكس موقفاً رسمياً للاصلاح ومع ذلك يؤكد هؤلاء القياديون ان منطلق دعوة الزنداني هو الحق الذي يخوله الدستور لكل مواطن. لكن الحزب الحاكم، المؤتمر الشعبي، اعتبر ما قاله الزنداني موقفاً صريحاً ضده ما دام يستهدف حكومته.

تحذير الشايف

إلى ذلك، دعا الشيخ ناجي بن عبدالعزيز الشايف ابناء القبائل والمواطنين إلى «تجنب الزج بأنفسهم في الفوضى واعمال الشغب والفتن».

وقال في تعليق له على الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين افراد من القبائل وقوات الجيش والامن في محافظتي الجوف ومارب: «إن أية فوضى او فتنة لا تخدم مصلحة احد وسوف تكون عواقبهما غير محمودة في حال استمر بعض التوجهات التي تهدف إلى القضاء على اليمن دولة وشعباً».

٠٦٣٠١٠٤



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / / ١٩٩٨

واستنكر اعمال الشغب والتخريب والنهب والقتل التي وقعت خلال المسيرات الإحتجاجية التي خرجت الاسبوع الماضي. وقال: «إن تلك الاعمال لم تكن بدافع الغلاء وارتفاع الاسعار وإنما دافعها بعض الاحزاب التي تعتبر ان لها ثار، والمتشددون الذين يحملون في رؤوسهم اموراً خيالية لن تتحقق».

وانتقد قيام الشيخ الزنداني بتوجيه خطبة تحرض على الاحتجاج على قرارات الحكومة قبل اندلاعها بيوم واحد من المسجد الذي بناه الشايف في صنعاء. وقال: «لقد كان إرسال خطيب إلى مسجدنا الأسبوع الماضي ليدعو منه إلى اعمال الشغب بالتفاهم مع حزبه (الاصلاح) وبقية الأحزاب الاخرى للقيام باعمال التخريب واتخاذ مواقف تضر اليمن ولا تفيده، وهو مرسل من جهة مجهولة تعودت على التلاعب والامساك بالحبلين لتحقيق مصالحها الشخصية. إن هذا الامر يثير الحفيظة في النفوس. ما هكذا يا صاح تورد الإبل وهؤلاء تركوا وراء ظهورهم قادة اليمن التاريخيين واصحاب الحل والعقد ومنعوهم من تقرير مصير اليمن على مدى تاريخه. هؤلاء القادة الذين حموه من كل كارثة وضحوا بمئات الآلاف من ابنائه الشرفاء لمحاربة الباطل ومناصرة الحق القائم على كتاب الله وسنة رسوله بالطريقة الصحيحة وليس كما تعود عليه المتشددون واصحاب الفكر الماركسي من الشيوعيين والبعثيين والناصريين وحزب الحق». واتهم الشايف هذه الأحزاب وفي مقدمها المتشددون الإسلاميون بانها «تزج القبائل في فتنة خدمة لمصالحها». وقال: «إن وجهة نظري هي ان الاحزاب كلها فاسدة وان بقاءها من اكبر الجرائم وقد صرحت بذلك اكثر من مرة، إذ قلت إن القرار السياسي والمرجع الشرعي هما الدولة والشعب فقط وما سواهما لا معنى له إلا الفساد والخراب».



دعا في خطابات له الى ضرورة التصدي لاجراءات الحكومة

التحقيقات في مواجهات اليمن تشير الى دور تحريضي للزنداني

□ صنعاء - «الحياة»

■ افادت مصادر امنية ان التحقيقات التي اجرتها وزارة الداخلية اليمنية بشأن احداث العنف الاخيرة كشفت ان بين المحرضين على العنف واعمال الشغب كان الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى للتجمع اليمني للاصلاح وعضو مجلس الرئاسة سابقاً.

واظهرت التحقيقات انه قبل ان تنشب احداث العنف الاخيرة التي تزامنت مع بدء تنفيذ الحكومة للاصلاحات السعرية الجديدة كان الشيخ الزنداني انزل الى الاسواق شريط كاسيت يحوي اكثر من خطاب له يتحدث فيها عن ضرورة رفض اية اجراءات حكومية تنفذ بالاتفاق مع البنك الدولي ويوضح في هذه الخطابات ان «المواطنين المسلمين يجب ان يثوروا على حكومتهم لانها سبب ما يعانون من ظروف اقتصادية صعبة». وتضمنت خطابات واحاديث الشيخ الزنداني في هذا الكاسيت ما يمكن اعتباره «تحريضاً على ممارسة العنف ضد الحكومة وضد القوات المسلحة وقوات الأمن».

ومن المعروف في اليمن ان مثل هذه الدعوات تجد صدى واسعاً لدى قطاعات واسعة في المجتمع اليمني المعروفة بانتشار الجهل والتأثر بما يقوله اناس في مستوى الشيخ الزنداني.

قرائن وأدلة

واكدت مصادر مطلعة ان كاسيتات الشيخ الزنداني كانت بين القرائن التي قدمتها اجهزة وزارة الداخلية الى النيابة العامة كقرائن وأدلة على من قاموا بالتحريض على اعمال الشغب والعنف التي شاركت فيها مجموعات من انصار الشيخ ومؤيدوه، تعتبر السلطة انهم اندسوا في المسيرات الاحتجاجية على رفع الاسعار ما ادى الى اعمال قتل واعتداء وقطع طرق وجعلت عددا من المحافظات اليمنية مسرحا لمواجهات بين قوات الأمن وبين محدثي الشغب والعنف الامر الذي حمل معظم المواطنين الذين تظاهروا سلمياً على استنكار اعمال العنف والوقوف مع قوات الأمن ضد المشاغبين والخارجين على النظام والقانون.

وكانت وزارة الداخلية اعلنت مساء اول من امس انها سلّمت كل ما لديها من ادلة وقرائن وتحقيقات الى النيابة العامة وفقاً للقانون. وعلّق مراقبون على ذلك بقولهم ان النيابة العامة ستجد نفسها مضطرة الى استدعاء الشيخ عبدالمجيد الزنداني للتحقيق الجنائي باعتباره محرّضاً على استخدام العنف.

ويذكر ان القانون اليمني يضع المحرّض على العنف في منزلة من يرتكب اعمال العنف والعقوبة في الحالين واحدة.

٠٣٠١٠٦



الحكومة اليمنية تحذر المعارضة من تنظيم مظاهرات

صنعاء - ابراهيم العشماوي ووكالات الانباء :

حذرت الحكومة اليمنية المعارضة من تنظيم مسيرات جماهيرية بدون إذن مسبق . وجاء هذا التحذير علي لسان عبدالله أحمد غانم وزير الشئون القانونية عقب ساعات من انتقاد أحزاب معارضة لقرار صدر الخميس الماضي بحظر المسيرات دون إذن مسبق نظرا للاضطرابات التي شهدتها اليمن منذ الجمعة قبل الماضي احتجاجا علي رفع أسعار الوقود والقمح .



المصدر : الأحرار القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨





انتفاضة الخبز فى صنعاء

اذا دخل صندوق النقد الدولى دولة فى العالم الثالث افسدها، وتسبب فى انهيار اقتصادياتها وساهم فى خلق بؤر توتر اجتماعية هذا مايمكن ان نرصده بوضوح من خلال متابعة مظاهرات الجوع التى اندلعت فى صنعاء وانتقلت بسرعة الريح الى مدن وقرى يمنية اخرى، واضطرت الحكومة الى الاستعانة بقوات الجيش لردع المتظاهرين ووقع اشتباك فى المفاهيم داخل مجلس النواب (البرلمان) بين الحكومة والنواب لان الحكومة لم تتراجع عن قرار رفع اسعار الدقيق والبنزين بل واصلت تحدى ارادة المواطنين لانها واقعة تحت ضغوط صندوق النقد الدولى.

وفشل رئيس الحكومة اليمنية د. عبدالكريم الاريانى فى اقناع اعضاء البرلمان بان المظاهرات حركها مندسون، ومخربون الى اخر تلك المسميات التى تلجأ لها الحكومات الضعيفة لكى تبرىء نفسها وقد اثار بيان الاريانى غضب النواب حتى ان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ابدى اعتراضه على ما قاله رئيس الحكومة.

من جهتها تحملت احزاب المعارضة القسط الاكبر من الحملة الاعلامية الحكومية المناهضة للمظاهرات، وشنت اجهزة الامن حملة اعتقالات ضد كوادر التنظيم الوحدوى الناصرى، وضد اعضاء الحزب الاشتراكى وحزب (راى) بينما واصلت احزاب المعارضة مطالبتها الحكومة بالغاء قرارات رفع اسعار السلع التى يحتاجها المواطنون، وعدم الاذعان لشروط صندوق النقد الدولى.

ومن الواضح ان الحكومة اليمنية وقعت فى خطر كبير عندما راحت تطبق اجراءات الجرعة الرابعة من برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى وضعه صندوق النقد الدولى دون ان تراعى الظروف المعيشية فى البلاد وهى واصلت منذ عام ٩٥ تطبيق شروط الصندوق القاسية، والتى يدفع ثمنها الفقراء فى اليمن. ولو كان رجال الحكومة اليمنية قراوا تجارب الدول لما وقعوا فى هذا الخطأ الكبير، ولعل تجربة مصر فى هذا المجال تمثل درسا هاما يقابله درس اندونيسيا الرهيب.

ففى مصر وقعت انتفاضة ١٨و١٩ يناير عام ١٩٧٧ عندما رضخت الحكومة لشروط صندوق النقد الدولى وقامت برفع اسعار السلع - فجأة - وبدون مقدمات فكان طبيعيا ان يخرج الفقراء الى الشوارع وقتها وصف الرئيس السادات التظاهرات بانها (انتفاضة حرامية) وهى محاولة طريفة منه - الله يرحمه - للتخفيف من اثر نزول الناس الى الشوارع، واضطر الى ان يدفع بقوات الجيش لمنع كارثة كانت تهدد مصر، والمهم ان الحكومات المصرية المتعاقبة استوعبت الدرس. وادركت ان صندوق النقد لايهمه الوضع الاجتماعى لكن يهمه فى الاساس ضبط ميزان المدفوعات مهما كانت النتائج.

وقد وصف الرئيس مبارك شروط صندوق النقد الدولى بانها «وصفة الموت» ويتندر السياسيون ويصفون الصندوق نفسه بانه «صندوق النكد الدولى» وقد اتبعت مصر فى عهد



المصدر : الأحرار القاهرة
التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك منهجا وسطيا فى التعامل مع الصندوق فهى لم ترفض كل شروطه، ولم تقبلها ايضا، وانما راحت تتعامل مع هذه الشروط بمقياس مايقبله الواقع لا مايفرضه الامريكيون.

اما الدرس الصعب فهو ماحدث فى اندونيسيا، وهو معروف للكافة، لقد قبل سوهارتو شروط صندوق النقد، ورفع الاسعار فكان ان طار خارج السلطة، من هنا نرى ان مأزق الحكومة اليمنية هو فى قبولها تنفيذ شروط صندوق النقد الدولى بغية ضبط الموازنة ولكن الحقيقة المرة هى ما اشار اليه رئيس الوزراء من انه لايجادل احدا فى انتشار الفساد المالى والادارى فى البلاد هذا الفساد هو الذى يأكل الميزانية، وهذا الفساد كان سببا فى استقالة رئيس الوزراء السابق د. فرج بن غانم، مع انه خبير دولى مشهود له بالكفاءة فى الاوساط الدولية، لكن لان الفساد يعشش فى كل مكان اثر بن غانم ان يستقيل ووصفته صحيفة يمنية معارضة بانه اول الرجال المحترمين.

وفى الواقع ان الاصلاح الاقتصادى فى اليمن لابد ان يتواكب مع اصلاح سياسى يحقق التوازن فى المجتمع، فليس طبيعيا ان يحتكر حزب واحد السلطة فى البلاد، ويهمش باقى الاحزاب ولا من الطبيعى ان تستمر حالة العداء مع القيادات الجنوبية التى كانت شريكا اساسيا فى تحقيق الوحدة ولا معقولا ان يحكم على قيادة بارزة مثل على سالم البيض بالاعدام، وهو كان رئيس دولة يمتلك السلطة والنفوذ والشرعية الدولية وهو تخلى عن كل هذا من اجل الوحدة فاذا به يلقى جزاء سنمار، وليس من الحكمة ان يستمر مئات النازحين خارج البلاد لانهم لايجدون منابر حقيقية، ولايجدون مشروعا واضحا للنهضة وبناء اليمن الحديث.

ولايختلف اثنان من المراقبين للشان اليمنى على مهارة الرئيس على عبدالله صالح فى ادارة التوازنات داخل بلاده ولديه خبرة طويلة تمكنه من دعوة جميع ابناء اليمن الى مؤتمر الوحدة الوطنية اتساقا مع دعوته فى شهر رمضان الماضى الى اغلاق ملفات الماضى، وهى الدعوة التى تم اختصارها فى اغلاق ملفات ماقبل الوحدة اليمنية، فى حين ان ملف الحرب التى وقعت فى صيف ٩٤ لايزال مفتوحا لان الاحكام التى صدرت فى حق ١٥ قياديا جنوبيا لم تلق اى ارتياح لا فى صفوف النخبة السياسية ولا فى صفوف المواطنين.

وبطبيعة الحال فان تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والسياسية بين المناطق اليمنية امر حيوى سوف يساهم فى تقليل ظواهر خطف السياح والخبراء الاجانب التى انتشرت بصورة مزعجة فى اليمن خلال العامين الاخيرين، وسوف يؤدى الى وقف موجات العنف فى مجتمع متخم بالاسلحة فهناك ٦٠ مليون قطعة سلاح فى يد اليمنيين، بواقع ٣ قطع لكل شخص، وعندما نتحدث عن المناطق نتكلم بواقعية شديدة لان عمليات الخطف والعنف تكثفت فى مناطق محرومة من الخدمات الصحية والتعليمية وبات مدهشا ان تقوم قبيلة بخطف بعض الاجانب لمجرد رغبتها فى الحصول على اتوبيس او محطة مياه من الدولة، وفى الواقع ان ماتحتاجه اليمن هو مشروع نهضوى كبير، ولست ادرى سببا واحدا يجعل الحكومة تتجاهل الاجتهادات التى قدمتها المعارضة، فهناك ورقة عن الحكم المحلى قدمتها رابطة ابناء اليمن (رأى) بزعامة عبدالرحمن الجفرى، وهناك اوراق قدمها قياديون فى الحزب الاشتراكى فالحكومة الرشيدة هى التى تطلع على افكار الاخرين ولاتعتقد انها وحدها تمتلك الحقيقة او الحكمة فالحاصل هو ان اليمن تحتاج الى عقول الجميع، والى سواعد الجميع، بدون استبعاد او تهميش وتحتاج اكثر الى مشروع للنهضة والتحديث يدفع الوحدة خطوات الى الامام.



المصدر : أكتوبر القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨

مظاهرات الخبز اليمنية .. من يقف وراءها!

عاشت صنعاء كما عاشت العديد من المدن اليمنية الكبرى مثل تعز ومأرب وإب ورداع وخمر وعمران .. طوال الأيام الماضية سلسلة من المظاهرات الشعبية العارمة .. شارك فيها عشرات الآلاف من اليمنيين .. حطموا خلالها واجهات المحلات والبنايات وأحرقوا العديد من السيارات الحكومية والباصات .. كما أطلقت شعارات تطالب بإقالة الدكتور عبد الكريم الإيرياني من رئاسة الحكومة .

مريم روبين

وذلك احتجاجا على الإجراءات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة بصورة مفاجئة من دون تمهيد أو إعلان مسبق عنها كما في المرات السابقة . وذلك تنفيذا لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قررها صندوق النقد الدولي .. والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود والمياه والكهرباء والقمح والدقيق .. وقد ترافق الإعلان عن رفع الأسعار مع قرار الحكومة بزيادة رواتب موظفي الدولة والقوات المسلحة ورجال الأمن بمعدل ١٥٪ كإجراء يخفف عن معاناة ذوي الدخل المحدود .

ورغم الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الحكومة بتكثيف الدوريات الأمنية في المدن الرئيسية لتفريق المظاهرات والتصدي لها حفاظا على استقرار الأمن .. فإن المظاهرات امتدت من صنعاء العاصمة إلى المدن اليمنية الكبرى حيث شاركت فيها عشرات الآلاف من اليمنيين مما حدا بمضاعفة الإجراءات المشددة التي شارك فيها سلاح المدرعات بجانب عشرات الآلاف من رجال الشرطة والأمن المركزي المزودين ببنادق الكلاشنكوف والقنابل المسيلة للدموع والطلقات المطاطية لحماية مؤسسات الدولة والمنشآت والمصارف والسفارات .. ومع ذلك لم يتراجع المواطنون عن التعبير عن سخطهم واحتجاجهم بكل الوسائل .. إذ هاجم معظم خطباء المساجد قرارات الحكومة واعتبروها تهديدا خطيرا للمجتمع وتوسيعا لرقعة الفقر في أوساط الغالبية العظمى من المواطنين ذوي الدخل المحدود . كما ندد الخطباء بالبنك الدولي ووصفوه بأنه يمثل استعمارا جديدا يقتحم اليمن من باب الاقتصاد بحجة المساعدات والتعاون مع الحكومة لتجاوز حالة الانهيار الاقتصادي .. كذلك قام آلاف الطلاب بما فيهم طلاب جامعة صنعاء بمظاهرة طافوا الشوارع الرئيسية في صنعاء وانتهت بصدامات دموية مع رجال الأمن أسفرت عن إصابة البعض واعتقال العشرات .. كما شهدت مدينة رداع التابعة لمحافظة البيضاء مظاهرة مماثلة شارك فيها حوالي خمسة آلاف مواطن قاموا بإحراق العديد من السيارات الحكومية . وقد حاولت قوات الأمن إيقافها بإطلاق النار مما أدى إلى سقوط العديد من الجرحى . أما في مدينة خمر .. مركز قبيلة حاشد التي يتزعمها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمد زعيم التجمع اليمني للإصلاح ورئيس البرلمان .. فقد اقتحم المواطنون المؤسسات الحكومية وقطعوا الاتصالات الهاتفية والطرق المؤدية إلى المدينة .. كما أجبروا مدير الأمن وأعضاء محكمة المنطقة على مغادرة المدينة تعبيرا عن سخطهم للإجراءات الحكومية التي ضاعفت من متاعبهم المعيشية !

وتفيد الأنباء الواردة من اليمن أن المظاهرات التي شهدتها صنعاء والعديد من المدن اليمنية قد أدت إلى مقتل أربعة من المواطنين وجرح العديد .. علاوة على الفوضى العارمة التي تخيم على البلاد حيث وضعت حكومة الإيرياني التي لم يمض أكثر من ٣٣ يومًا على تشكيلها في أحرج الأزمات ، كذلك زادت حدة الخلافات بين الأعضاء في مجلس النواب ، خاصة بين نواب الحزب الحاكم وهو (المؤتمر الشعبي العام) وبين نواب حزب التجمع اليمني للإصلاح) . وذلك [illegible] اء وصول آلاف المتظاهرين



المصدر : أكتوبر القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨

إلى مقر المجلس مطالبين بإلغاء قرارات حكومة الإيرياني الخاصة برفع الأسعار وإقالته من منصب رئيس الحكومة .

وقد كشفت التقارير التي خرجت من مجلس النواب اليمني أن المناقشات بين الكتلتين قد تطورت إلى مهاترات واتهامات وسباب وصلت إلى اشتباكات بالأيدي بين الأعضاء .. مما اضطر العميد يحيى الداعي نائب رئيس المجلس الذي كان يرأس الجلسة في غياب الشيخ عبد الله الأحمد إلى رفع الجلسة بعد تشكيل لجنة لمتابعة الأحداث من رؤساء لجان الخدمات والنفط والمالية إضافة إلى رؤساء الكتل البرلمانية . وذلك بعد ما رفض النواب اقتراحا من المستقلين بدعوة وزراء الحكومة إلى المجلس .

ومن ناحية أخرى أصدرت (اللجنة الشعبية الديمقراطية) بيانا دعا المواطنين إلى تنظيم مظاهرات سلمية وممارسة حقهم الدستوري في الضغط على مجلس النواب لتنفيذ مطالبها . ولخصت اللجنة تلك المطالب بإقالة حكومة د . عبد الكريم الإيرياني وإلغاء قراراتها المتعلقة برفع الأسعار وتشكيل حكومة خلاص وطني من كل الأحزاب السياسية وحل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات مبكرة لمجلس النواب ورئاسة الجمهورية والمجالس المحلية !!

وللخروج من هذه الأزمة الحرجة التي تعيشها اليمن عقدت في صنعاء عدة اجتماعات على جميع المستويات .. الحكومية والحزبية أهمها كان في قصر الشيخ عبد الله الأحمد رئيس مجلس النواب الذي لوحظ أنه لم يشارك في الاجتماع الأخير للمجلس .

وتضيف التقارير اليمنية أن الاجتماع في قصر الأحمد قد شارك فيه د . الإيرياني وأعضاء حكومته وأعضاء اللجنة البرلمانية التي شكلها مجلس النواب لمتابعة الأحداث . والذين حاولوا إقناع أعضاء الحكومة بإتخاذ إجراءات فورية لامتصاص غضبة الشارع اليمني .. لكن د . الإيرياني وأعضاء حكومته أصروا على عدم التراجع عن القرارات لأنها ضرورية في ضوء إلتزام الحكومة حيال صندوق النقد الدولي . والبنك الدولي والمنظمات الدولية المانحة للمساعدات والقروض لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن .

وتقول التقارير أيضا إن مجلس الوزراء اليمني قد عقد اجتماعا استثنائيا استمر حتى الصباح أصدر بعده بيانا أكد فيه أن الحكومة أقرت تنفيذ هذه المرحلة من الإصلاحات ورفع الدعم بناء على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أقره مجلس النواب مؤكدا أن الحكومة لن تتوانى عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والقضائية لأنها تؤمن بحتميتها وضرورتها لما فيه حماية لصالح المواطنين . كما اتهمت حكومة الإيرياني في الوقت نفسه (بعض العناصر التي تسللت في صفوف المواطنين لتحويل المسيرات الشعبية إلى تخريب ودمار وحرائق في محاولة لإفساد الحياة السياسية والنهج الديمقراطي التي تؤمن به اليمن مستغلة تسامح الحكومة) .

أما بالنسبة للمعارضة التي فوجئت أيضا بتوقيت إعلان تلك القرارات الحكومية .. فقد هاجمت أحزابها جميعها بلا استثناء هذه الإجراءات التي رفعت الحكومة بموجبها الدعم عن مشتقات النفط والقمح والدقيق والكهرباء والمياه والهاتف مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ..

واعتبرت المعارضة أن المظاهرات الشعبية العفوية التي اندلعت في ربوع المدن اليمنية من أدناها إلى أقصاها .. ما هي إلا رد فعل طبيعي يؤكد أن الأمور قد وصلت إلى نقطة حرجة لإنفجار الأوضاع التي ستسير باليمن نحو الكارثة .. كما دعت الأحزاب المعارضة السلطة اليمنية إلى تحكيم العقل وتغليب المصلحة اليمنية بإيجاد معالجات جذرية بعيدة عن نهج الترقيع والمهدئات ..

والتساؤل .. الذي يفرض نفسه حاليا .. هو لمصلحة من هذه الأحداث العنيفة التي شهدتها اليمن ؟

ومن هي الأصابع الخفية التي إندست في المظاهرات بهدف التخريب والإطاحة بالنهج الديمقراطي .. كما أعلن الإيرياني ؟؟

وهل تنفيذ القرارات الاقتصادية فقط هو العامل الرئيسي لهذه الأزمة ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى ؟؟

والإجابة باختصار شديد أسمعها من العميد عبد الكريم عبد الإله الملحق العسكري اليمني في مصر .. الذي أوضح أن هذه الأحداث التي تعيشها اليمن حاليا تعتبر أحداثا طبيعية .. لمن يقفون وراءها والذين لا يريدون الخير لليمن .. فعلى اليمن أن تدفع ثمن الديمقراطية والتعددية السياسية التي اختارها الشعب منهجا له . □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسـط
الدولية

التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

رئيس الوزراء اليمني تحدث الى «الوسط»

الارياني: الاصلاحات صعبة والقسوة لازمة ومستعد لدفع الثمن من شعبيتي

اكد الدكتور عبد الكريم الارياني رئيس الوزراء اليمني الجديد أن الاوضاع الداخلية في اليمن اصعب بكثير مما ورد في بيان حكومته الوزاري وأنه لن يتراجع عن الاجراءات الواردة في البيان لان هامش المناورة محدود امام الوضع الاقتصادي اليمني. وقال في حديث لـ «الوسط» ان حكومة فرج بن غانم السابقة تباطأت في تنفيذ الاصلاحات السعرية واعتبر ان قضية الامن تحتاج الى جهود حقيقية وقلل من خطورة وحجم خاطفي الاجانب واشار الى حكومته تعد لاجراءات سريعة للخلاص من هذه الظاهرة واوضح أن يحضر نفسه لخسارة شعبية خلال ٢٤ ساعة بسبب «الجراحة» التي يزمع القيام بها للوضع اليمني.



يربط الشارع اليمني بين تجربتك في حكومة الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ومن ضمنها القرارات الزراعية الشهيرة، وتجربتك في وزارة الخارجية من جهة، وبين التجربة الحالية التي بدأتها رئيساً للحكومة خلفاً للرئيس السابق فرج بن غانم. ويقول المعارضون انك تغيرت وأن الظروف تغيرت ولن تجترح المعجزات في ظل أوضاع شديدة الصعوبة، ألا تخشى من أن يصاب الشارع بإحباط من جراء القرارات الصعبة التي وردت في البيان الوزاري، وأن يؤثر ذلك في سمعتك؟

- اعتقد بان الوضع على الأرض أصعب بكثير مما قاله البيان الوزاري، وتفيد تجربتي خلال الأسابيع الماضية ان الأوضاع ليست بالسهولة التي يعتقدها بعضهم. كان البيان الوزاري صريحاً. ولشدة صراحته قال عنه البعض إنه يتضمن قدراً من الازعاج للناس. باختصار اكرر القول إن التحدي المطروح اكبر مما ورد في البيان، وانا اعرف أن الاصلاح المطلوب لا يمكن ان يكون شعبياً، وان كانت لديّ شعبية ما، فانا احضّر نفسي لأن افقد شعبيتي خلال ٢٤ ساعة، واقول هذا الكلام بصراحة تامة. إن الذين يعتقدون بأن هناك عصا سحرية تعطيهم العلاج المر مع العسل سيفقدون املهم بسرعة. فلا بد من القسوة ولا بد من تحمل القرارات الصعبة، ولا بد من الصراحة في التعامل مع القضايا المطروحة. وفي ضوء ذلك اقول إن الذين يقارنون بين اوائل الثمانينات واواخر التسعينات، يجدون مقارنة تعسفية. ففي العام ١٩٨٣ لم يكن حجم المشاكل يساوي ٢٠ في المئة من حجمها في العام الحالي، وكان حجم البلاد مختلفاً والاندماج الكلي لاجهزة الدولة في كيانات منسجمة وغير متنافرة كان قائماً. اما اليوم فالحالة صعبة جداً وليست سهلة ابداً. لكن على رغم ذلك كله، انا اراهن على وضع العربة في الاتجاه الصحيح كي تسير نحو الهدف المرسوم لها، وهذا اقصى ما اتطلع إليه.

● يقول المعارضون صحيح أن الظروف تغيرت، لكن الارياني تغير أيضاً؟

- طبعاً. كيف يمكن ان تقارن شخصا كان عمره ٤٨ سنة في العام ١٩٨٣ وعمره اليوم ٦٢ سنة. لقد تغيرت كثيرا وهذا شيء طبيعي.

● يقصدون ان حماسك للتحديث كان أكبر من الآن؟

- لا. قضية التحديث هذه مسالة فيها نظر. معنى التحديث عندهم غير معنى التحديث عندي. ومفاهيمهم غير مفاهيمي.

الأمن والموازنة

● ورد في البيان الوزاري حول القضية الأمنية أن الأمن يجب أن يصون دماء الناس وأعراضهم كواجب شرعي وملزم، فهل هذا يعني أن الدماء والأعراض كانت مباحة حتى الآن؟

- لا، ليس بهذا المفهوم. لا اذكر كلمة دماء في البيان. لكن اقول إن غياب الأمن يؤدي إلى إباحة دماء الناس واعراضهم وفقدان ممتلكاتهم، ومهمة الأمن هي صيانة الدماء والأعراض والممتلكات وكيف تكون غير ذلك. الأمن واجب ديني واخلاقي ويجب أن تقول للناس انا مسؤول عن صيانة الأمن والدماء والأعراض. والحكومة تحمل نفسها المسؤولية لكن ذلك لا يعني انها تستطيع ضمان عدم حصول شيء، فهي تعمل ما ينبغي عمله من اجل الوقاية والمحاسبة.

● لكن حجم المشاكل الأمنية يحتاج إلى وسائل معالجة ضخمة وإلى تكاليف كبيرة، في حين نرى أن موازنتك، كما عبر عنها البيان الوزاري، شحيحة للغاية؟

- أعرف ان الناس يلومون الأمن واجهزة الامن



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

في اليمن، لكن لننظر في الواقع عدد سكان اليمن ١٦ مليون نسمة ولدينا نظام اجتماعي يقتضي تعيين حراس واشخاص محسوبين على شخصيات معينة في مناطقهم، ولا يؤدي هؤلاء مهاماً أمنية عامة. هؤلاء لا يمكن ادخالهم في حساب القوات الأمنية، وفيما عداهم عندنا فقط ٣٠ الف رجل امن لاكثر من ١٦ مليون نسمة، في حين ان في لبنان ١٠٠ الف رجل امن لحوالي ٤ ملايين نسمة، لذا فإن قياس حجم السكان بالحجم الفعلي للقوة الأمنية يظهر خللاً كبيراً في التوازن، وانا ما زلت اصلي لأن اليمن من اقل الدول تعرضاً للجريمة إذا ما اخذنا في الاعتبار المعطيات المذكورة.

● هل يشمل رقم ٣٠ ألفاً الأمن المركزي أيضاً؟

– لا، الأمن المركزي عدد افراده ١٥ الفاً وهم موجودون في ثكنات ومعسكرات ثابتة ولا يضطلعون بمهام يومية. يتدخلون فقط في الحالات الاضطرارية والاستثنائية.

● كيف تفسر إذن انحسار مستوى الجريمة؟

– الشعب اليمني يؤمن نفسه بنفسه والدولة لا توفر كل الامن. ولو كان مجتمعنا متنافراً وينتمي إلى مذاهب واعراق مختلفة لكان حجم الجرائم مضاعفاً بالقياس إلى حجم القوى الأمنية. لكن من حسن الحظ ان الانسجام الاجتماعي وسيلة قوية جداً من وسائل الوقاية الأمنية.

● يتحدث البيان الوزاري عن ربط القضاة بالأمن وضرورة اصلاح القضاء وإعادة تأهيله لاستقبال ما ينجم عن التطبيقات الأمنية، هنا أيضاً ستحتاج الحكومة إلى وسائل مالية وتكاليف جديدة، فكيف ستحل المشكلة؟

– حقق القضاء في اليمن نقلة نوعية غير عادية لم تستفد منها كفاية حكومة الاخ عبدالعزيز عبدالغني، اعني بذلك ان موازنة القضاء صارت في حينه رقماً واحداً بدلاً من ارقام متعددة من قبل، وصارت هذه الموازنة بتصرف وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى.

لقد حصل التغيير من دون ان يكون جهاز القضاء مهيئاً لاستيعابه. اما الجانب المالي في اصلاح القضاء فإنه اقل من تكاليف الأمن، والموارد متاحة. ولا شك اننا نحتاج إلى موارد إضافية، لكن في الحدود المطروحة لعلاقة الاصلاحات القضائية بالاصلاحات الأمنية، فإن الموارد متاحة.

● عندما تتحدث عن القضاء، هل يشمل ذلك أيضاً القضاء العرفي؟

– لا. نحن نتحدث عن الشرع والقانون. القضاء العرفي يهتم بالمصالحات بين الناس والمشايخ وهو معترف به لكنه لا يدخل قنوات الشرع والقانون.

● هناك ظواهر أمنية لا يمكن معالجتها بحلول أمنية، كما يتبين من تجربتكم خلال السنوات الماضية، لأنها ناتجة عن النفوذ القبلي. اقصد بذلك ظاهرة خطف الأجانب، فهل تعتقدون بأن حل هذه الظاهرة ممكن بالوسائل الامنية؟

– نعم لهذه الظاهرة حل لا أريد ان اتحدث عنه الآن. والحكومة تعد ترتيبات لمعالجة هذا الموضوع وسترون النتائج في الوقت المناسب لاننا نعد الآن الترتيبات اللازمة لمعالجتها. واؤكد لك ان الحل سهل لان خطف الاجانب ليس ظاهرة عامة ومحصور فقط في ثلاث بؤر جغرافية لا أريد تسميتها وان رغبت في الاطلاع على اسمائها يمكنك العودة الى الصحافة اليمنية.

● ما هو حجم تأثير ظاهرة خطف الاجانب على السياحة؟

– هذه القضية هي العائق الحقيقي امام تقدم الاستثمار السياحي، اما الظواهر القبلية والسياسية فهي ليست عائقاً على الاطلاق. واعترف ان ظاهرة الخطف صارخة وينفر منها المجتمع الدولي والراسمال الاجنبي ومعالجتها امنياً غير مستحيلة لكن دعنا نترك للأيام تبيان وسائل المعالجة.

● من المظاهر الامنية الاخرى ايضاً قضية الثأر. وما يدعو للاستغراب ان صنعاء مثلاً كانت مقراً محايداً لا ترتكب فيه جرائم الثأر. أما اليوم فإن حوادث الثأر ترتكب فيها وكفّت عن ان تكون مكاناً محايداً؟

– نعم. كانت صنعاء «مهجّرة» من قبل وهذا التعبير موروث من فترة ما قبل الاسلام حيث كانت تنتشر الاماكن «المهجّرة» وتحترمها القبائل فلا ترتكب فيها اعمالاً ثارية. لكن صنعاء «المهّجرة» كانت داخل السور فقط، اي في حدود صنعاء القديمة فقط، اما خارج السور فكانت الجرائم الثارية تقع دورياً. لكن صنعاء اليوم صارت كبيرة جداً وتكاد تتصل بالجبال المحيطة بها وبالتالي لا يمكن مقارنتها بالمدينة القديمة.

اما الثار فهو ظاهرة عربية منتشرة من اعالي صعيد مصر حتى جبل لبنان، وهي غير محصورة باليمن. وقد لا تصدق ان قلت لك ان هذه الظاهرة محصورة في اليمن بـ ٦ – ٧ اسر فقط. ونحن نعدّ لمعالجة هذه الظاهرة بصورة فعالة. فقد وجه الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رسالة في هذا الخصوص وستبدا اللجنة المكلفة إيجاد الحلول، اعمالها ابتداء من اول تموز (يوليو) المقبل وانا على يقين ان بوادر الحل ستظهر قريباً.

● تضمن برنامجك الوزاري ملاحظة واحدة نقدية صريحة للرئيس السابق فرج

٠٣٠١١٤



بن غانم تتعلق بالبطء في تطبيق سياسة الاسعار الجديدة؟

– طبعاً، لأن الاسعار الجديدة كان يجب ان تطبق في كانون الثاني (يناير) الماضي. ولو طبقت لما كنا اليوم نعيش هذا الوضع الذي نعاني منه. وكان لعدم التطبيق اسباب وروايات. ويبدو ان لكل شيخ طريقة على ما يقال

● كنت عضواً في حكومة بن غانم ونائباً لرئيس الوزراء فهل طالبت بتطبيق الاسعار الجديدة؟

– انا مشهور بالتطرف في هذه القضية، لكن مع ذلك اعترف بوجود كوابح سياسية. كنت اعبّر عن رغبتي في مجلس الوزراء حول هذه القضية وغيرها. وقد اتهمتني احدى الصحف بانني لا احب الفقراء، مع ان العكس هو الصحيح، فعدم اصلاح الواقع الاقتصادي يزيد الفقراء فقراً، لكن هناك مشاكل اجتماعية وسياسية لا بد من الاعتراف بها وبالتالي الابتعاد عن التصرف الارعن.

في الواقع اتفقنا على تفاصيل برنامج الاصلاح مع صندوق النقد الدولي، وحصلنا على شروط جيدة، ولم يفرض الصندوق علينا شروطاً قاسية كما فعل مع دول عربية اخرى، حين طرحنا إلغاء الدعم عن المواد الاساسية في يوم واحد، اعطانا الصندوق مهلة حتى العام ٢٠٠١ لأنه يعرف ان ظروفنا واوضاعنا مختلفة. وهناك محاولة لاعادة النظر بالاجراءات اللاحقة بالبرنامج ابتداء من آخر الشهر الجاري، نظراً الى تقدير الصندوق لأوضاعنا الصعبة.

● المشاكل التي تحتاج الى معالجات ملحة كثيرة، لكن تظل مشكلة المياه في صنعاء في طليعتها. ويقال ان العاصمة ستواجه كارثة مياه حقيقية ان لم تتم معالجة الموضوع واستدراك النقص خلال العقدين المقبلين؟

– المياه في اليمن اخطر قضية تواجه المجتمع والدولة ولا تواجه الدولة وحدها كما يتراءى للبعض. لأن المجتمع عنصر اساسي في إهدار المياه ولأن المجتمع يعتمد طريقة في الري تتضمن اهداراً كبيراً للمياه. وايضاً من خلال حفر الآبار وتقاربها وطرق الاستخدام المنزلي. لذلك اقول ان الشعب بحاجة الى توعية وتوجيه حول استخدام المياه، ويجب ان يشعر المجتمع بالمسؤولية في هذه القضية الخطيرة. ولا بد من تحديد كلفة المياه للمستهلك لمعرفة ما يصرف منها بالقياس الى المخزون والا فاننا سنتعرض فعلاً لمشكلة خطيرة جداً. هل تعرف ان الآبار في قبرص تتضمن عداداً للمياه في الحقول الزراعية، علماً ان قبرص عندها مشكلة مياه اقل لأنها في البحر المتوسط ونحن حول البحر الاحمر. المشكلة اذن ليست محصورة في الدولة، انها متصلة بالمجتمع لذا لا بد من اجراءات رادعة لتفادي المخاطر، وهذه الاجراءات تبدأ بتحديد كلفة المياه، وتجنب الهدر والتصرف العبثي في الزراعة اكثر من مياه الشرب والاستخدام المنزلي.

لن نمنع الناس من استخدام المياه في زراعة العنب وحتى في زراعة القات لكن المياه التي تخصص لزراعة القات يجب ان تكون كلفتها اكبر من المياه المخصصة لزراعة العنب. اعرف ان العملية غير سهلة لكن لا بد من تنظيمها ووضع حد للهدر فيها. وان كانت هناك كارثة فالوقاية منها مسؤولية تقع على الدولة والمجتمع معاً لان الدولة لا تستطيع حل هذه المشكلة بمعزل عن المجتمع.

● يتضح من «البيان الوزاري» ان رهانك الاصلاحي يرتكز اساساً الى المساعدات الخارجية؟

– هذا صحيح. لأنه من دون الدعم الخارجي لا يمكننا الحفاظ على التوازن في موازنة الدولة. ولا يمكننا ان نجتاح المعجزات من خلال آلية وموارد الدولية. ولا نستطيع مواصلة المرحلة حتى تبدأ الديناميكية الداخلية بالعمل في اطار الموازنة وتنمية الموارد والتنمية الاجتماعية. المساعدات تنقل الموازنة وتساعد على تحريكها. طبعاً لا اتحدث عن القطاع الخاص فهو له اهمية كبرى. اتحدث عن التنمية الاجتماعية وهي تقع ضمن مسؤولية الدولة، فلا احد يتحمل عنك مسؤولية التعليم والصحة والخدمات ولا احد يأتيك بمياه الريف. انت مضطر للعون الخارجي.

● هل منحك الرئيس صالح كل الصلاحيات لتطبيق كل بنود البيان الوزاري؟

– نعم. ولم يتحفظ عن اي بند من بنوده. ولعلمك فمعظم البنود هي اقتراحات الرئيس. فبعد تعييني وزيراً اول، طلب مني ان يتضمن البيان الوزاري افكاراً ومعالجات فهو رئيس الجمهورية وهو المسؤول عن رسم السياسة العامة ■



المصدر : العربي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

الرئيس اليمنى يدعو إلى حوار وطنى بين الحكومة والمعارضة

فى بادرة لافتة لاحتواء الاجواء السياسية المتازمة فى اليمن من جراء رفع اسعار بعض السلع الرئيسية، قرر الرئيس على عبدالله صالح الإفراج عن كل المعتقلين فى التظاهرات الاحتجاجية التى عمت اكثر من مدينة مهمة، وبصفة خاصة العاصمة صنعاء، وينتمي معظم المعتقلين المفرج عنهم إلى التنظيم الوحدوى الناصرى، الذى تتهمه السلطات الامنية بانه كان المحرك الرئيسى لهذه الاحتجاجات، ودعا الرئيس اليمنى فى لقاء خاص جمعه مع رؤساء وامناء عموم احزاب المعارضة الحكومة بكامل تشكيلها إلى إجراء حوار وطني مع قادة المعارضة الذين طالبوا الرئيس بإلغاء القرارات الاقتصادية التى اثارت التظاهرات والاحتجاجات، بشان هذه القرارات للتوصل إلى تفاهم بشان خطوات «الإصلاح الاقتصادى».. ومن جانبهم اكد قادة المعارضة أن رفع الأسعار بنسب عالية دون تمهيد او إعلان مسبق، او إجراء اى حوار عبر المؤسسات يضع «الاعتبارات الاجتماعية» على الأجندة السياسية هو السبب المباشر للتأزم السياسى.. وكان الحوار العربى بين الحكومة والمعارضة يمكن أن يسهم بصورة فعالة فى تصحيح الموقف برمته.

على عبد الله صالح



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

الشارع لم «يهضم» بسهولة جرعات الاصلاحات

اليمن: ثأر سياسي أم انتفاضة فقراء؟

تحقيق وحوار من صنعاء
بقلم فيصل جلّول

يحلو لليمنيين استخدام تعابير محلية، لمصطلحات ومفردات واردة من الخارج. فيطلقون على النقود والعملة اسم «زلط» وعلى انقطاع الكهرباء وعودتها «طفي - لصي» وعلى كوب الماء «قلص» وعلى سيارة التويوتا التي تستخدم للنقل الخاص «دبة» وعلى سيارات «الرانج روفر» الفخمة اسم «ليلى علوي» للاشارة الى وجه ما من التشابه.

ولا يقتصر تقليد التسميات المحلية للظواهر والاشياء على العامة، ففي اللغة السياسية والاقتصادية ايضاً، تستخدم تعابير محلية بدلاً من التعابير الاصلية ومثال ذلك ابدال «المرحلة الرابعة للاصلاحات السعرية» بـ «الجرعة الرابعة» وكلمة «الجرعة» تفيد تناول الدواء المر الطعم او السم او ما شابه ذلك، اما ترتيب «الجرعة» في التسلسل الرقمي فمرده الى تجرّع اليمنيين ثلاث جرعات سابقة، هي جزء مما اوصى به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المفاوضات مع الحكومات اليمنية المتعاقبة ضمن خطة للاصلاح الاقتصادي الشامل يقدر لها ان تجعل السوق اليمنية، سوقاً راسمالية حرة شانها شان نظيراتها في العديد من بلدان المعمورة.

وكما في المرات السابقة، عبّر اليمنيون عن امتعاضهم عندما قدمت لهم حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني «الجرعة الرابعة» واكدت لهم ان الشفاء سيتلوها سريعاً، لكن الشارع منشغل الآن بآثار «الجرعة» و«طعمها» المر وهو غير عابئ بآثارها الايجابية الموعودة التي تظل بنظره افتراضية حتى يثبت العكس.

وعلى خلاف الجرعات السابقة التي ادت الى ردود فعل سلبية في المدن سرعان ما هدات في اليوم نفسه، فان الجرعة الرابعة، تاخرت عن موعدها ستة اشهر، وكان على «دكتور» آخر، وهو فرج بن غانم ان يقدمها الى مواطنيه، قبل ان يقبل رئيس الجمهورية استقالته ويعهد للدكتور الارياني تشكيل وزارة جديدة، وعليه تجنب بن غانم اثار «الجرعة الرابعة» وترك لخلفه تحمّل نتائجها وطعمها المر.

وفعل الصدمة الذي احدثته «الجرعة الرابعة» ليس ناتجاً عن تاخر موعدها فحسب، وانما ايضاً عن حجمها، فهي تضمنت الغاء الدعم الرسمي عن مواد استهلاكية اساسية شان بعض مشتقات المحروقات والقمح والكهرباء والمياه التي تعتبر من ضروريات الدورة الاستهلاكية اليومية في اليمن وفي العديد من بلدان العالم.

الا ان صدمة «الجرعة الرابعة» فاقت التوقعات فقد تظاهر مواطنون في العاصمة لأيام متتالية، وقطع آخرون الطرق في «خمر» و«صنعاء» وتعز وإب ومارب. ونتج عن التظاهرات سقوط قتلى وجرحى بين المواطنين ورجال الامن الامر الذي ادى الى تدخل الجيش والامن المركزي في بعض الحالات للحفاظ على الهدوء والنظام.

واذا كانت الحكومة قد بذلت جهوداً حثيثة لاقناع اليمنيين بان بلادهم مريضة اقتصادياً وبانها تحتاج الى «الجرعة الرابعة» كي تتعافى، فان الشارع والمعارضة يخالفانها الراي، ويعتبران ان الحكومة هي العليلة وليس الاقتصاد الوطني، وعن هذا التناقض في التشخيص الايجابي والسلبي، نتج التوتر واندلعت التظاهرات، لكن ما هو التشخيص الحقيقي وهل يستدعي فعلاً «جرعة» بهذا الحجم؟

في «بيان» الحكومة الذي حظي بثقة البرلمان اوائل الشهر الجاري وصفٌ للحالة الاقتصادية لا يشيع التفاؤل ويحظى بموافقة عدد من الخبراء المحليين والاجانب فالبيان يلاحظ ان «الانخفاض المفاجئ والكبير في اسعار النفط وما ترتب عليه



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

من آثار سلبية بالنسبة الى بعض بنود الايرادات ذات العلاقة بالاضافة الى التباطؤ في اتمام الاصلاحات السعرية (في عهد فرج بن غانم) في وقتها المحدد، ادى الى تنامي عجز الموازنة بشكل خطير جداً حيث بلغ ٣٦,٢ مليار ريال يمني في نهاية شهر نيسان (ابريل) الماضي ومعنى هذا ان العجز الفعلي هو ثمانية اضعاف العجز المرتقب» وان العجز انعكس بقوة على المؤشرات الاقتصادية الاخرى.

وفي تفصيل هذا العجز ترى الحكومة ان انخفاض اسعار النفط ادى الى تراجع للواردات مقداره ١٤,٥ مليار ريال، فتراجعت الايرادات الجمركية ٢,٤١ مليار ريال وادى التباطؤ في تنفيذ الاصلاحات السعرية الى اعباء اضافية تقدر بـ ١٦,٢ مليار ريال، فاذا اضفنا الى ذلك تأثر اليمن بالازمة التي شهدتها الاسواق الآسيوية وتأخر تنفيذ مشروع الغاز واسباب اخرى ثانوية، نخلص الى نتيجة مفادها أن عدم مواجهة هذه المشاكل يمكن ان يطيح بآثار الجرعات الثلاث السابقة ويخلق ازمة حقيقية مع المؤسسات النقدية الدولية ومع الدول المانحة للمساعدات. لذا رات حكومة الارياني ان التراجع او التباطؤ او الخروج عن مسار الاصلاح الاقتصادي يمكن ان يؤدي الى الكوارث الآتية:

- تدهور متسارع في كل المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية.
- تدهور متسارع في سعر صرف الريال.
- زيادة معدلات التضخم ومعدلات نمو عرض النقد نظراً الى الاضطرار للتمويل بالعجز.
- تراجع مستويات الادخار والاستثمار ومعدلات النمو للدخل الحقيقي.

ولكي تتجنب الدخول في هذه «السراديب» بادرت الحكومة الى تقديم «الجرعة الرابعة» لليمنيين، مع علمها التام انها ستخلف مضاعفات سلبية، وان الشارع اليمني لا يتظاهر فيه اختصاصيون في الاقتصاد وخبراء في الارقام وعلماء مستقبليون وانما اشخاص يهتمون بتكاليف الحياة اليومية ولا يعباون الا بارتفاع الاسعار او انخفاضها في الاسواق. ورفضت الحكومة التراجع عن الاجراءات المتخذة لأنها تدرك ان هذا التراجع يقود مباشرة نحو هاوية بلا قرار.

ولعل الصدمة التي نتجت عن «الجرعة الرابعة» لم تترك حتى فسحة صغيرة للوقوف عند مبادرة ايجابية اتخذتها الحكومة قبل يوم من تطبيق الاسعار الجديدة، وقضت بزيادة رواتب الموظفين والاجراء بنسبة ١٥ في المئة ابتداء من مطلع شهر تموز (يوليو) ١٩٩٨.

اما المعارضة اليمنية فانها ترى الامور بعين مختلفة، اذ يعتقد الحزب الاشتراكي اليمني بـ «ضرورة وقف اجراءات رفع الاسعار وتامين رقابة فعالة للحد من الانفاق العبثي واهدار المال العام وتوزيع اعباء الاصلاح الاقتصادي والمالي بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتامين ظروف مناسبة للاستثمار والانتعاش الاقتصادي، وتحفيز المستثمرين وتصحيح اوضاع البنوك واتباع سياسة علنية واضحة تجاه قضية الخصخصة، وتوسيع مظلة شبكة الأمان الصحي والاجتماعي ومحاربة الفقر...». وبديهي ان بعض هذه المطالب يحتاج الى انفاق وتكاليف كبيرة لا تغطية لها في الموازنة التي تعاني اصلاً من صعوبات وتنحصر اهتماماتها بالحد الادنى.

ويكاد سيناريو الاصلاحات الاقتصادية اليمنية ونظرة المعارضة الى هذا السيناريو، ان يكون شبيها الى حد التطابق مع السيناريوهات التي اعتمدت في كل الدول والبلدان التي عقدت اتفاقات مشابهة مع المؤسسات الدولية والعالمية، حيث كانت الحكومات تتحمل مسؤولية معالجة اوضاع متراكمة واقتصاديات ضعيفة بنيوياً، وكانت المعارضات ترفع مطالب ترمي الى معالجة الفساد واجراء اصلاحات جذرية في انظمة الحكم ومطالبة الحكومات بتحميل الاغنياء والفقراء، بالقدر نفسه النتائج والاعباء التي تترتب على الاصلاحات المذكورة، وهذه المهمة في غاية الصعوبة لأن خلق اسواق ليبيرالية وجذب المستثمرين لا يتناسب تماماً مع اجراءات ضريبية مرتفعة على الرساميل ومنخفضة على ذوي الدخل المحدود، في حين ان معالجة القضايا المزمنة كالفساد والاهدار، تتطلب اصلاحات جذرية طويلة المدى، الامر الذي لا يتناسب مع الطابع الملح للاصلاحات الاقتصادية التي تتم برعاية المؤسسات الدولية، علماً بان المعارضة والموالاة في اليمن تتفقان مبدئياً على مكافحة الفساد والهدر وضرورة توفير ضمانات اجتماعية، لكنهما تختلفان على الاسلوب ونوع الاجراءات الواجب اتخاذها فضلاً عن تفسير اسباب نشوء مثل هذه الظواهر، وطرق التصدي لها.

من نافل القول ان المعارضة لن تذرف دموعاً سخية ولن تشفق على الحكومة اليمنية التي بدات عهدها باتخاذ اجراءات جراحية وغير شعبية، ولن تراف بها، لكنها غير قادرة على التحرك من اجل اسقاطها ونزع الثقة عنها، فهي لا تحتفظ في البرلمان اليمني الا ببضعة نواب يمكنهم ان يرفعوا اصواتهم عالياً، لكن صدى هذه الاصوات ينحسر عند الاقتراع على الثقة.

اما «التجمع اليمني للاصلاح» وهو ينتمي الى المعارضة وله ٦٤ نائباً في البرلمان، فانه لا يتفق تماماً مع المعارضين اليساريين، وينتهج معارضة انتقائية متصلة ببعض سياسات الحكومة وليس



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

بكلها، ناهيك عن ان ٤٠ نائبا «اصلاحيا» لم يعترضوا على برنامج الحكومة واقترعوا لمصلحة بيانها العام ومنحوها ثقتهم في اوائل الشهر الجاري، ما يوحي بان انخراط «الاصلاح» في معارضة الشارع مستبعدة على الاقل في ضوء المعطيات الراهنة.

خلاصة القول ان امتعاض الشارع اليمني من «الجرعة الرابعة» وتعبيره عن ردود فعل سلبية، من شانه ان يلحق الاذى بشعبية الحكومة، لكنه لن يصل الى حد اجبارها على التراجع او نزع الثقة عنها في البرلمان، ما يعني ان الاصلاحات التي وردت في هذه الجرعة ستدخل، وان بصعوبة، في دورة الحياة اليومية كما دخلت الجرعات الثلاث السابقة من قبل.

وعلى رغم احتلالها صدارة المسرح السياسي خلال الايام الماضية، فان الاصلاحات الاقتصادية والآثار السلبية الناجمة عنها ليست المظهر الوحيد للانخراط اليمني الواسع في نظام السوق وليست المظهر الوحيد للاقبال اليمني المتزايد على الراسمالية الحرة والدخول في عالمها الواسع وتذليل العقبات المحلية امام تدفق الرساميل والاستثمارات.

ويلاحظ زائر صنعاء هذه الايام عوارض الراسمالية في مختلف نواحي الحياة اليومية. ومن بينها المضاربات العقارية، فالاراضي التي كانت قبل عقدين تستاثر باهتمام محدود وتشهد دورة تبادل طويلة المدى، باتت اليوم رهاناً كبيراً ومصدراً لخلافات ومنازعات تشبه الى حد كبير تلك القائمة في بلدان تكثر فيها الاستثمارات العقارية، مع فارق اساسي يكمن في موقع صنعاء الجغرافي المحصور بين عدد من الجبال المحيطة بها ما يعني ان توسع المدينة سيصطدم قريباً بالحواجز الجبلية، وسيؤدي الى ارتفاع متزايد في اسعار العقارات في المنخفض الصنعاني.

ولا تقتصر حمى المضاربات العقارية والخلافات المترافقة معها التي تتخذ احياناً شكل تجاوزات او تحديات، على العاصمة وحدها، فهي تشمل المدن الاخرى وان بدرجات اقل، غير انها تحمل معاني خاصة في عدن المصنفة عاصمة اقتصادية لليمن، حيث لا تقف الموانع الجغرافية امام توسع المدينة، وانما عقبات من نوع اخر، شان محدودية البنية التحتية وانتقال ملكية الاراضي من القطاع العام الى القطاع الخاص، واعداد سجلات عقارية تتحرر فيها نهائياً ملكية الارض من الملكية العامة التي كانت سائدة في العهد الماركسي الى الملكية الخاصة الراسمالية، ويؤدي هذا الانتقال الى بروز مشاكل معقدة ناجمة عن حق التملك واولوياته وقوانينه بين نخب تعاقبت على الحكم في عدن، ونخب جديدة تكونت وتجمعت في ترتيب جديد للسلطة بعد الوحدة، ومن البديهي أن تزداد اهمية الرهانات العقارية في سياق الاستعدادات الجارية لبناء المنطقة الحرة في المدينة، وفي سياق الاقبال المستمر للسفن الاجنبية على ميناء عدن للراحة والتبضع والاقامة الموقتة.

ويكشف التوسع المفاجئ والسريع للعاصمة اليمنية اعراضاً اخرى من بينها صعوبات الاندماج بين الوافدين والمدينيين وتدني مستوى الخدمات والانبثاق الصعب لطبقة وسطى صنعانية ...الخ. ويمكن للذين يترددون بانتظام على هذه المدينة ان يلاحظوا الفارق الكبير بين حجمها السكاني والعمراني اليوم وما كانت عليه قبل ١٥ سنة، وتشير احصاءات تقديرية الى ان عدد السكان يقارب المليون نسمة اليوم في حين انه لم يتجاوز الـ ١٠٠ الف نسمة قبل عقدين.

وتسبب هذا التوسع بحدوث اضطرابات في بعض الوظائف التقليدية التي كانت تلعبها المدينة القديمة، فالسوق الحرفي الصنعاني كان قادراً على دمج الهجرة الريفية المحدودة وادخال المهاجرين في النظام الاقتصادي المديني من دون صعوبات تذكر، اما اليوم فان حركة الهجرة طافت على السوق نفسه وخلقت انشطة جديدة تتمحور عموماً حول الخدمات، وحول مراكز ناشئة بدلاً من المركز الرئيسي في العاصمة القديمة.

غير ان الظاهرة الاهم في هذا التوسع تتمثل في اندماج القبائل المديني وانخراطهم، ربما للمرة الاولى في تاريخ اليمن في علاقات السوق الراسمالية واقبالهم على الاستثمار والعمل في الخدمات، ويثير هذا الاندماج حفيظة العائلات الراسمالية الصنعانية التقليدية التي باتت مضطرة الى خوض منافسة حرة مع وجوه قبلية نافذة.

والمفارقة المدهشة في الانخراط القبلي في علاقات السوق الصنعانية تكمن في ذلك التناقض الناتج عن مطالبة العائلات المدينية ونخبها بتحديث البلاد وعن امتعاض العائلات نفسها من دخول القبائل واندماجها في السوق، اي تحديثها، غير ان هذا الامتعاض سرعان ما سيخلي المكان لانتظام في علاقات السوق قد يشكل الانخراط القبلي ضمانة له، لانه يحمي، التطور الاقتصادي الصنعاني من التهديد القبلي الخارجي.

والراجح ان النخبة الصنعانية لا تواكب هذا التحول ولا تساعد على بلورته، فملاحظاتها الاحتجاجية ما زالت محصورة في التعبير عن



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

الامتعاض من بعض المظاهر المسلحة ومن سعي بعض الوجوه القبلية للحصول على وكالات للسلع الاجنبية والاستثمارات التي تبذلها وجوه اخرى في الخدمات والسياحة بصورة خاصة، وانخراط البعض الثالث في تجارة الترانزيت والاستيراد والتصدير.

في المقابل بدات زعامات قبلية نافذة ومنخرطة في السوق، تتصدر المطالبين بضبط السلاح وتنظيم حمله في المدن، واعتقال خاطفي الاجانب وضبط اعمال الثار وتعميم الخدمات وتنظيمها، وباتت تطالب بحضور اكبر للدولة في الريف لضبط التدخلات القبلية في علاقات السوق المدينية، وهي في ذلك امينة لدورها الجديد ومصالحها الجديدة.

اما اعراض الراسمالية الصنعانية الاخرى، فيمكن للزائر ان يلاحظها في تفاصيل الحياة العامة، حيث تكثر مظاهر الثراء في العمران والاثاث ووسائل النقل الخاصة، والاحتفالات، والسعي الحثيث للحصول على الخدمات العصرية، كاجهزة الهاتف النقال والانترنت والتجهيزات المنزلية الحديثة... الخ. وإذا كان هذا التوجه مرشحاً للاندفاع الى الأمام بوتيرة متسارعة فانه سيضغط بقوة على السلطة لاحداث اصلاحات جدية في البنى التحتية وتوسيع الخدمات العامة في بلد يحتفظ بـ ٢٠٠ الف خط هاتفي لحوالي ١٦ مليون نسمة وبـ ٢٠ الف شرطي وبشبكة مجار محدودة، وشبكة كهربائية متخلفة... الخ.

وتصل الاحتجاجات على الأداء الركيك للبنية التحتية الى الصحف الرسمية نفسها، وتخصص صحيفة «الثورة» باباً يومياً في صفحتها الاخيرة للتعبير عن استيائها من التدهور المستمر في نظام الخدمات حيث ورد في عدد (١٦/٦/١٩٩٨) حول انقطاع التيار الكهربائي «... يوم امس انطفات الكهرباء في بعض احياء صنعاء لفترة طويلة جعلت الناس يتوجسون خيفة... خيراً اللهم اجعله خيراً!!».

وورد في عدد (١٢/٦/١٩٩٨) حول المجاري الصحية «... يحتار سكان العاصمة بين الرغبة في استقبال المطر وبين مخاوف من ازدياد وباء المجاري بهطول الامطار». وحول النظافة ورفع النفايات من الشوارع (١١/٦/١٩٩٨) «... يشكو المواطنون في عدن من تكدس القمامة وتسرب مياه المجاري الى الاحياء بصورة تهدد بانتشار الامراض في مناخ حار يساعد على انتشار الاوبئة والقمامة في جوار مصنع الغزل في صنعاء مكدسة منذ عام». وحول تطبيق قوانين المرور (١٨/٦/١٩٩٨) «... الدراجات النارية لا تخضع لقواعد المرور ويحق لها وفق القاعدة المحلية ان تكسر الاشارة الحمراء امام نظرات الاعجاب من شرطي السير» وعندما تصل الاحتجاجات الى هذا المستوى في الصحيفة الناطقة باسم الدولة فلنا ان نتخيل حجم وقوع الاحتجاجات الواردة في صحف المعارضة.

وتبقى ظاهرة اختطاف الاجانب العارض الأهم من عوارض اصطدام الراسمالية بالمجتمع التقليدي اليمني. وعلى رغم التاكيد الرسمي اليمني ان المسؤولين عن اختطاف الاجانب محصورون في عائلات ونواح معينة، وعلى رغم تلميح مسؤولين يمنيين الى ادوار ما في هذا المجال، فان ذلك كله لا يغير شيئاً في النتائج الكارثية لهذه العمليات، التي حملت بلداناً كايطاليا على الطلب الى مواطنيها تجنب السياحة في اليمن.

ولا يدافع يمني واحد عن هذه الظاهرة، ولا يبررها مسؤول يمني واحد على رغم اشارات محدودة الى حرص الخاطفين على توفير سلامة المخطوفين، ويشترك الجميع في ادانتها ولفت الانتباه الى آثارها السيئة على الصعيد الاقتصادي عموماً وليس على السياحة وحدها.

وتفيد شركات سياحية محلية ان تزايد عمليات الخطف ادت الى تراجع قياسي في اقبال السياح على اليمن خلال هذا العام، والى خسائر كبيرة ليس فقط في النقص في الارباح المتوقعة، وانما ايضاً في الاستثمارات، وانعكس انحسار حركة السياحة على انشطة عملية كثيرة تتمحور اصلاً حول السياحة كالفنادق والمواصلات وبعض الصناعات الحرفية، ناهيك عن النقص في الايرادات التي تستوفيها خزانة الدولة من هذا القطاع، فضلاً عن تجميد المشاريع السياحية المستقبلية.

وبلغ سوء حظ اليمن هذه السنة مع عمليات الخطف درجة قياسية ففي اواخر العام الماضي افتتح معهد العالم العربي في باريس معرضاً تاريخياً عن الحضارة اليمنية جذب عشرات آلاف من الزائرين، وكان يقدر لهذا المعرض الذي انتقل الى بلدان اخرى، ان يجذب مئات الآلاف من السياح الى اليمن، غير ان المعرض اليمني ترافق مع تصاعد اعمال خطف الاجانب الامر الذي ادى الى حرمان البلاد من فرصة ذهبية للحصول على عائدات بالعملة الصعبة تقدر بعشرات وربما بمئات الملايين من الدولارات.

ولا تقتصر الآثار السلبية لخطف السياح الاجانب على القطاع السياحي وحده، فهي تشيع مناخاً طارداً للاستثمارات على اختلافها الامر الذي يكشف حجم الاضرار الذي تسببه قبضة من الخاطفين التي تضحي من دون ان تدري بمصالح



المصدر : الوسط
المدينة
التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

عامة هائلة من اجل تحقيق مطالب صغيرة تقدر بعشرات الدولارات!!

غير ان حجم الاضرار الناتج عن خطف الاجانب، بدا منذ بعض الوقت يحرك قوى مهمة في البلاد ويدفعها للمطالبة بوضع حد للخاطفين الهواة منهم والمحترفين، ويبدو ان الحملات التي تشهدها وسائل الاعلام اليمنية ضد هذه الظاهرة والتصريحات الرسمية المتكررة الشاجبة لها، تمهد لاجراءات قاسية تعمل حكومة الارياني على اتخاذها وتنفيذها بصورة مباغتة وفي الوقت الملائم.

ويصطدم تحرير السوق اليمنية من العقبات القانونية واجراءات الحماية بمظاهر تقليدية اخرى شأن حمل السلاح وانتشاره في المدن والارياف، وهنا ايضاً تسعى الحكومة الجديدة، كما سعت الحكومة السابقة الى اعتماد وسائل واساليب متعددة لضبط وتنظيم هذه الظاهرة في المدن اولاً وفي العاصمة بصورة خاصة، حيث بات السلاح غير المرخص والظاهر ممنوعاً بقوة في الادارات والمؤسسات الرسمية ويمنع التجول بالسلاح غير المرخص في الشوارع العامة. ويبدو ان تطبيق اجراءات حظر التجول بالسلاح تستند الى ارادة جدية لدى السلطات العليا وذلك على رغم الخروقات التي تسجل بين الحين والآخر والناجمة عن "اطقم" ووحدات المرافقة التابعة لبعض المشايخ والاشخاص النافذين والذين تعودوا على التجول برفقة مسلحين كمظهر من مظاهر الجاه والنفوذ، غير ان حصر الخروقات وتنظيمها من شأنه ان يرتبها في نظام حمل السلاح وبالتالي يحيلها من ظاهرة لاقانونية الى ظاهرة واقعية قاهرة ويمكن تطبيعها.

لا تظهر هذه العوارض الراسمالية وغيرها، في مجال يمني عفوي وفوضوي فهي تترافق مع خطاب رسمي يشدد اكثر من اي وقت آخر على ضرورة تنظيم الدولة واصلاحها واجراء عملية جراحية في الادارة وتحريرها من اثقالها المتراكمة عبر العهود وتوفير الضمانات اللازمة لنمو القطاع الخاص.

يمكن لزائر صنعاء هذه الأيام ان يصطدم بالعوارض الناتجة عن الهجوم الراسمالي والعلاقات الوافدة معه والاحتجاجات والمظاهر الرافضة له ويمكن للزائر ايضاً ان يقف على التعاطي البارع مع هذه العوارض ومحاولات استقبالها والتكيف معها وخلق الاطر والآليات المناسبة لاستقرارها ونموها وتقدمها، ويمكن للزائر ايضاً وايضاً ان يلاحظ اليوم بدايات التغيير الكبير الذي يحمله معه اقتصاد السوق الى هذا الموقع النائي في شبه الجزيرة العربية، ما يعني انه من الآن فصاعداً لكي نفهم ما يجري في صنعاء لا بد من الوقوف على ما يجري في اسواقها وليس في جبالها، فمن هذه الاسواق ينبعث سحر الراسمالية الخفي الذي يعد بتغيير شامل هو الثاني من نوعه بعد تحقيق الوحدة ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

اللجنة السعودية -اليمنية لترسيم الحدود تجتمع اليوم

□ الرياض - «الحياة»

■ تبدأ مساء اليوم في جدة اجتماعات اللجنة السعودية - اليمنية العليا المشتركة لترسيم ما تبقى من الحدود بين البلدين، لدراسة ما توصلت اليه اللجان المشتركة من توصيات تمهيداً لإقرارها.

ويرأس الجانب السعودي في اجتماعات اللجنة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران الامير سلطان بن عبدالعزيز، كما يرأس الجانب اليمني رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر. وكانت اللجنة القانونية الفنية بين البلدين عقدت في ١٩ الجاري اجتماعاً في صنعاء، كما عقدت اللجنة العسكرية اجتماعها العاشر في العاصمة اليمنية في التاسع من الشهر الجاري برئاسة رئيسي الاركان السعودي واليمني.

اليمن : الاحزاب تنظم مسيرتين في حضرموت ولحج

□ صنعاء - مراد هاشم

■ تنظم احزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة، اليوم وغداً، في محافظتي لحج وحضرموت مسيرتين سلميتين للاحتجاج على قرارات الحكومة في شأن رفع الدعم عن النفط ومشتقاته وسلع وخدمات اخرى، وذلك رغم حظر التظاهر الذي فرضته لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية. وكانت لجنة شؤون الاحزاب اعتبرت في بلاغ اصدرته قبل يومين، ان مشاركة الاحزاب والتنظيمات السياسية في مسيرات وتظاهرات او الاعداد لها او التحريض على قيامها «عمل يتنافى مع القانون»، وهو ما رفضت الانصياع له احزاب المعارضة.

وعلى رغم ذلك اذن محافظ محافظة لحج منصور عبدالجليل، امس، اثناء لقائه مع رؤساء فروع احزاب مجلس التنسيق في المحافظة، بالمسيرة ووافق على توفير الحماية الامنية لها بعدما ابلغ باهدافها ومسارها ومضمون اللافتات التي سترفع فيها، وتلقى ضمانات وتأكيدات من الاحزاب بعدم اللجوء الى العنف والشغب او ترديد هتافات ضد الحكومة.

ووزع امس بيان لمجلس التنسيق على المواطنين في مدينة الحوطة عاصمة المحافظة (٣٦ كلم شمال عدن) اوضح فيه ان هدف المسيرة هو «المطالبة بالغاء قرارات الحكومة في شأن الاصلاحات السعرية وإعلان قائمة بالمطالب المعيشية الملحة لمواطني المحافظة».

وقال مصدر في مدينة الحوطة لـ «الحياة» ان السلطات الامنية بدأت منذ عصر امس اتخاذ اجراءات امنية احترازية وانها كثفت وجود قواتها في الشوارع وتقاطعات الطرق في المدينة. ويشارك في المسيرة ايضاً انصار حزب رابطة ابناء اليمن (راي) ويتغيب عنها التجمع اليمني للاصلاح الذي رفض المشاركة.

من جهة اخرى تنظم فروع الاحزاب في حضرموت مسيرة سلمية غداً الثلثاء في مدينة المكلا (٦٢٠ كلم شرق عدن) للاحتجاج على قرارات الحكومة، وابلغت امس بذلك رسمياً محافظ المحافظة والاجهزة الامنية ووُعدت بتلقي الرد اليوم.

وتوقع مصدر في الحزب الاشتراكي اتصلت به «الحياة» في المكلا ان يؤذن للمسيرة. وقال ان بياناً يحض المواطنين على المشاركة وزع علناً امس في شوارع المدينة وفي مدن الشحر وغيل باوزير من دون ان تعترض قوات الأمن على ذلك.

واستنكرت لجنة تنسيق فروع احزاب المعارضة في محافظة شبوة ما وصفته بـ «محاولة السلطات الحجر على حرية الجماهير في التعبير عن رأيها الرافض لاجراءات الحكومة».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨

١٣ عسكرياً في اجازة قتلوا في مكمن

تشييع ٢١ جندياً في صنعاء وتفجير خط لأنابيب النفط

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ اكدت مصادر مطلعة في صنعاء ان وزارة الدفاع اليمنية شيعت امس في العاصمة ٢١ من افراد الجيش سقطوا في المواجهات الاخيرة بين القبائل والقوات المسلحة في محافظتي مارب والجوف، وسار في مقدم المشيعين وزير الدفاع اللواء محمد ضيف الله، في غضون ذلك عاود رجال القبائل تخريب انابيب النفط التي تمر في مناطقهم وفجروا امس انبوباً للنفط في حادث هو الثاني من نوعه خلال يومين والرابع منذ اندلاع الاشتباكات بينهم وبين قوات الامن والجيش في محافظتي الجوف ومارب قبل اسبوع. وتزامنت هذه المواجهات مع الاحتجاجات على قرارات الحكومة برفع الاسعار في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي في البلاد، ولجأت بعض القبائل التي اعترضت على هذه القرارات الى قطع الطرق ومنع ناقلات النفط والغاز من مغادرة محافظة مارب او دخولها، الامر الذي تسبب في ازمة كبيرة في الغاز، وراح المواطنون يصطفون في طوابير طويلة في انتظار الغاز. وكان رجال القبائل

التتمة في الصفحة (٦)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

فجروا انابيب للنفط تمر في مناطقهم اربع مرات منذ اندلاع الاحداث، اخرها انبوب يمر في منطقة بين خولان ومارب شمال شرقي صنعاء. كذلك نصبوا مكامن للدوريات العسكرية والأمنية ونقاط التفتيش. وواجهوا هذه القوات باسلحة متنوعة اسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٧ جندياً وإصابة اكثر من ٢٥ اخرين بجروح اضافة الى عدد من المدنيين.

وكانت الانباء الواردة من مارب اكدت سقوط خمسة قتلى في صفوف الجيش والامن امس إثر هجوم مباغت نفذته عناصر قبلية فجراً. كما قتل ثلاثة من العناصر المهاجمة. وقالت مصادر امنية ان ١٣ جندياً من الذين شيعوا امس قضوا في مكمن نصبه عدد من رجال القبائل عندما كان الجنود في شاحنة عسكرية في طريقهم الى مناطقهم لقضاء اجازتهم، ولم تكن في حوزتهم اي أسلحة. ووقع الهجوم الأخير في وقت توصلت السلطات المحلية مع عدد من مشائخ القبائل الى اتفاق على حل المشاكل العالقة وتجاوز اثار الأحداث بالطرق السلمية والقانونية.

وفي هذه الاثناء، اكدت مصادر في السلطات المحلية في محافظتي مارب والجوف «ان الصعوبات التي كانت تواجه قوات الأمن والجيش لإحكام سيطرتها على الاوضاع الامنية في هاتين المحافظتين زالت وأن الوضع طبيعي ولا تشوبه سوى حالات طارئة لا تشكل خطراً».

توضيح الشايف

الى ذلك، اوضح الشيخ ناجي بن عبدالعزيز الشايف شيخ مشائخ قبائل بكيل اليمنية لـ «الحياة» امس ان دعوته التي وجهها اول من امس عبر وسائل الاعلام الى القبائل اليمنية من اجل عدم الزج بنفسها في فتنة وصراعات لا تخدم اليمن «هي دعوة خالصة باسمه شخصياً وباسم كل مشائخ اليمن إدراكاً للمسؤولية الوطنية والتاريخية حيال امن المجتمع والوطن واستقراره وطمانينته» وجدد تاكيده «ان عناصر غير مجهولة عرفت بالمراوغة وتجاوز اصحاب الحل والعقد في البلاد تحاول الاصطياد في الماء العكر». ولم يستبعد الشيخ الشايف «دور الاحزاب المتشددة من الاسلاميين واليساريين في تاجيج الاوضاع في البلاد وتهديد الكيان الشعبي المتماسك لليمن». ودعا الى «الحكمة والتعقل من الجميع واظهار النيات الحسنة لتجاوز الأوضاع الراهنة».

من جهة اخرى، اكدت مصادر في المعارضة اليمنية ان احزاب المعارضة تخطط للخروج في مسيرات سلمية احتجاجاً على قرارات رفع الاسعار التي اتخذتها الحكومة والمطالبة بالغاء تلك القرارات. وقالت هذه المصادر ان احزاب المعارضة تعد لمسيرة سلمية كبرى غداً في محافظة حضرموت شرق البلاد اضافة الى مسيرات أخرى في عدد من المدن الرئيسية، في حين اكدت الحكومة ان عدولها عن قراراتها الاخيرة برفع الاسعار امر غير مقبول لأن ذلك سيؤدي الى انهيار سريع للاقتصاد. اضافة الى فقدان ثقة المؤسسات الدولية في نيات الحكومة اليمنية وقدرتها على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية اياً تكن الصعوبات.



«ربط» الأحزمة في اليمن يهدد باشتعال حرب الكلاشينكوف

طالب مجلس التنسيق الأعلى الذي يضم خمسة احزاب يمنية بالغاء المرحلة الثالثة من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تطبقه حكومة حزب المؤتمر والذي رفع اسعار الوقود والدقيق والقمح بنسب تتراوح ما بين ٣٠ و٤٠٪ وقال بيان مجلس التنسيق الذي يتزعمه الحزب الاشتراكي ان الشعب اليمني لم يشعر بنتائج المرحلتين الأولى والثانية وانه لم يؤد الا الى افقار وتجويع الناس

وقالت مجموعة المجلس الوطني بقيادة حزب البعث الاشتراكي ان الحكومة مطالبة بمحاربة الفساد في الجهاز الاداري للدولة قبل البدء في «تجويع الناس».

ومن جهة أخرى نجحت قوات الحكومة في تأمين طريق مارب صنعاء الذي يمد العاصمة بالنفط.

وكانت مجموعات من قبيلة الجدعان قد احتجزت صهاريج النفط التي تمد العاصمة واشتبكت مع قوات الجيش مما ادى الى سقوط ١٣ قتيلا ، وعلق الرئيس اليمني علي عبد الله صالح محذرا من «صوملة» اليمن وقال اننا لا نرفض الاحتجاجات السلمية ولكن كيف نتحدث عن مظاهرات سلمية في وجود شعب مسلح «اكثر من ٦٠ مليون قطعة سلاح ما بين الخفيف والثقيل في ايدي الشعب» واذا كانت حكومة الارياني قد رفضت الاستجابة لاقتراح رؤساء الكتل البرلمانية بمجلس النواب والتي تقضي بتأجيل زيادة الاسعار حتى عام ٢٠٠١ الا ان المراقبين يصفون زيادة الاسعار «بطوق النجاة» الأخير لقارب اليمن الذي اشرف على الغرق فقد تسبب انهيار أسعار النفط في مضاعفة عجز الميزانية بمقدار ثماني مرات ، كما ان تقديرات خبراء الصندوق الدولي وضعت ٤٦٪ من ابناء الشعب اليمني تحت خط الفقر وزيادة الاسعار تعطي الحكومة عائدا قدره اربعة مليارات ريال سنويا ، كما ان تطبيق الحكومة لتوصيات الصندوق سيفتح الباب الدولي لمساعدة الاقتصاد اليمني وقد بدأت حكومة الارياني بالفعل في تطبيق مشروع لمكافحة الفقر بتمويل من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وبلغ تمويل البرنامج ٤٠ مليون دولار كما بدأت الحكومة في تعميم شبكة الأمان الاجتماعي على صغار المزارعين والصيادين والاسر الفقيرة

وتضاعفت المبالغ التي رصدتها الحكومة للشبكة لتصل الى ٢٠٥ ملايين دولار وكانت حكومة الارياني قد رفعت مرتبات موظفي الحكومة والجيش بنسبة ١٥٪ بداية من يوليو القادم وتأتي جميع هذه الاجراءات في اطار البحث عن «صيغة» تجمع بين طبيعة الشعب المسلح الذي لم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه ٢٠٠ دولار سنويا واجراءات تقشف وافقت عليها بعض القوى السياسية في الماضي ولكنها تحاول استغلالها اليوم لتحقيق مكاسب على حساب حزب الاغلبية الحاكم «حزب المؤتمر» الا ان احداث مأرب الأخيرة وضعت احزاب المعارضة في مأزق كبير خاصة بعد تعرض «هيبة» الدولة لاختبار «قاس» عندما شكل رجال القبائل نقاط تفتيش مسلحة حلت محل قوات الأمن وقطعت امدادات النفط عن العاصمة وهو ما وضع رجال المعارضة عند مفترق طرق بين الدولة وهيبتها وكيانها وتجزئتها خلف يافطات قبلية يمكنها ان تعيد تكرارا تجربة غياب الدولة في الصومال ويخشى بعض المراقبين من هروب الدولة من الانهيار الاقتصادي الى الانهيار السياسي وان كان الرفض العلني والقاطع لاعمال التخريب من قبل قيادات في حزب الاصلاح ثاني اقوى احزاب اليمن .. يمكن ان يساهم في تجرع أهل اليمن لجرعات الصندوق دون ان تضغط اصابعهم على «زناد» الكلاشينكرف.

علي عبد الله

عبد الله الأحمر

خالد محمد علي



الأمير سلطان يشيد بالعلاقات السعودية - اليمنية

□ جدة -
عبدالعزيز نجم الدين

■ عقدت اللجنة السعودية - اليمنية المشتركة اجتماعها مساء امس في قصر الأمير سلطان في جدة. وراس الجانب السعودي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز، فيما راس الجانب اليمني رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

ورحب الأمير سلطان في كلمة القاها في افتتاح الاجتماع بالوفد اليمني، ونقل اليه تحيات الملك فهد وولي العهد الامير عبدالله وتمنياتهما واعرب عن امله «بان تكلل هذه الاجتماعات بالنجاح، وان نتمكن سوياً من تعزيز وتدعيم العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين».

واشار الامير سلطان «بالمستوى المتميز في علاقات البلدين»، وقال ان ذلك «اثمر عن توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين البلدين، اضافة الى ما انجز على الصعيد الأمني». واكد ان «انهاء ترسيم ما تبقى من الحدود وتعيين الحدود البحرية بين البلدين، سيكون له اكبر الأثر في تعميق الترابط بين الشعبين الشقيقين». ولفت الى ان الشعب السعودي والشعب اليمني «يتطلعان الى استمرار اللقاءات بين المسؤولين لتطوير العلاقات».

وقال الامير سلطان ان اعضاء الجانب السعودي «يؤكدون ان ما يجمع بين شعبينا الشقيقين من رابطة العقيدة واواصر القربى والجوار والمصالح المشتركة، يوجب علينا جميعاً الاستمرار في تكريس الجهود والتعاون المبني على الثقة المتبادلة للوصول الى ما يتطلع اليه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، وفخامة الرئيس علي عبدالله صالح».

وقال الشيخ عبدالله في كلمة له ان اللجان المشتركة بين البلدين «انجزت الشيء الكثير مما كلفت به، انطلاقاً من مذكرة التفاهم التي اتفق عليها في الليلة المباركة بجوار الكعبة المشرفة».

واكد الاحمر ان «من اهم اعمال اللجان العمل على وضع صيغة وتصور لترسيم ماتبقى من الحدود، الذي لم يشمله اتفاق الطائف، من جبل ثار الى الحدود المشتركة مع عمان»، وقال ان «هذا هو العمل الكبير» الذي يعود الفضل في انجازه الى الأمير سلطان والرئيس علي عبدالله صالح واصفاً هذه المهمة بانها «كبيرة».



المصدر : الأهـــرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٨

المعارضة اليمنية تقود مسيرة احتجاج اليوم فى «المكلا»

استمرار الاضطرابات.. والقبائل تحاول تفجير أنابيب النفط

صنعاء. من إبراهيم العشماوى

ووكالات الأنباء ـ دعت احزاب مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة اليمنية التى يقودها الحزب الاشتراكى إلى مسيرة سلمية اليوم بمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت احتجاجا على قرارات الحكومة الأخيرة برفع أسعار القمح والوقود.

ووجه مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة نداء إلى الجماهير اليمنية يناشدها المشاركة فى المسيرة التى ستنطلق من أمام مقر البنك العربى فى حى العمال.

وقال السيد على الصرارى سكرتير دائرة الثقافة والإعلام بالحزب الاشتراكى اليمنى إن السلطات الأمنية احبطت أمس مسيرة سلمية نظمتها المعارضة واعتقلت ٢٢ شخصا على الرغم من الحصول على إذن مسبق من الجهات الرسمية.

وفى غضون ذلك صرح مسئول بوزارة الداخلية اليمنية بانه تم الافراج عن جميع الذين اعتقلوا امس فى المظاهرات التى شهدتها محافظة لحج، وأشار الى ان هناك توجيهات من الرئيس علي عبدالله صالح بعدم بقاء اى مواطن داخل السجون أوفى المعتقلات بسبب المظاهرات التى تخشى وزارة الداخلية من تحولها إلى اعمال عنف وتخريب للممتلكات العامة والخاصة.

وقال الصرارى لـ «الأهرام» إن السلطات الأمنية أفرجت عن قيادات الحزب الاشتراكى فى محافظة عدن بعد احتجازهم لعدة أيام.

فى الوقت نفسه استمرت الاضطرابات امس فى محافظتى مأرب والجوف بعد محاولات قام بها رجال القبائل لتفجير انابيب النفط وقال عائدون من المحافظتين إن القبائل تحاول قطع الطريق للمرة الثانية خلال أسبوع غير ان التعزيزات العسكرية تحول دون ذلك.

ونصب رجال القبائل كمائن لدوريات عسكرية وأمنية أسفرت عن مقتل وإصابة ما لا يقل عن ٥٠ شخصا معظمهم من الجنود

من جهة أخرى اتهمت مصادر مقربة من الحكومة اليمنية حزب التجمع اليمنى للإصلاح بالضلوع فى أعمال التخريب والشغب التى لا تزال مستمرة فى عدد من المدن اليمنية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر: السياسة الكويتية

التاريــخ: ٢٠/٦/١٩٩٨

ارتفاع ضحايا الاسعار الى 50 قتيلا

اليمن: الشرطة تفرق ثلاثة الاف متظاهر في لحج

■ صنعاء - رويترز، استخدمت الشرطة اليمنية الهروات امس لتفريق نحو ثلاثة الاف شخص تظاهروا احتجاجا على ارتفاع الاسعار فيما ذكرت انباء صحافية ان نحو خمسين شخصا قتلوا في مظاهرات الاسعار التي قررتها الحكومة منذ عشرة ايام بناء على طلب صندوق النقد الدولي للمساعدة في اصلاح الاقتصاد اليمني.

وقال متحدث باسم وزارة الاعلام ان جميع المحافظات اليمنية هادئة ولم يبلغ عن وقوع اضطرابات اليوم «امس» لكن شهود عيان في بلدة الحوطة في محافظة لحج قالوا ان الشرطة احتجزت ٢١ شخصا على الاقل بعد قيامهم بمسيرة احتجاج ضد الغلاء وعلى الصعيد ذاته قالت مصادر جامعية ان الطالبات في جامعة صنعاء يخططن لتنظيم مسيرة احتجاجا على رفع الاسعار.

ومنعت الحكومة احزاب المعارضة التي طالبت الدولة بالعدول عن قرار رفع الاسعار من الاشتراك في المظاهرات. كما اعلنت وزارة الداخلية انها تعتزم محاكمة المشاركين في احداث العنف لكن المعارضة اكدت اصرارها على التظاهر في حضرموت اليوم



مسؤول يمني: صادرات النفط تسير كالمعتاد

■ صنعاء - رويترز. قال مسؤول في وزارة البترول اليمنية امس ان عمليات تصدير النفط تسير كالمعتاد رغم تقرير جاء فيه ان رجال قبائل الحقوا اضرارا بخط انابيب بين حقول مارب وميناء الحديدة على ساحل البحر الاحمر.

وقال المسؤول لرويترز تليفونيا «عمليات الضخ مستمرة ٢٤ ساعة يوميا. وكل خطوط الانابيب على ما يرام ويجرى تصدير نفس الكميات المعتادة.

وقالت صحيفة الحياة اللندنية امس ان رجال القبائل خربوا خط الانابيب خلال اشتباكات مع القنوات الحكومية قرب مارب الاسبوع الماضي احتجاجا على زيادات في الاسعار.

وقال المتحدث «لو ان شيئا حدث لسمعنا به. ولكن حتى اذا كان شيء قد وقع فإنه لا يستحق القلق. ما يهمنا هو الصادرات وهي تسير كالمعتاد».

وامتنعت شركة هنت اويل الاميركية التي تدير حقل مارب مع شركة اكسون عن التعقيب على هذا التقرير.

٠٦٠١٣٠



المصدر : الأحرار القاهرية

التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٨

مقتل ٥٠ جنديا فى اشتباكات بين الجيش والقبائل باليمن

صنعاء- وكالات الانباء

تجددت امس المظاهرات الشعبية فى اليمن. ذكرت مصادر صحفية ان أكثر من ٥٠ جنديا قتلوا فى الاشتباكات التى اندلعت بين الجيش ورجال القبائل شمال البلاد. واندلعت المظاهرات الشعبية بعد ان قررت الحكومة رفع اسعار الوقود وبعض السلع الغذائية الاساسية بنسبة ٤٠٪ تبعا لشروط صندوق النقد الدولى.

اكد شهود عيان أن جثث القتلى وصلت الى العاصمة صنعاء وسط اجراءات امنية مشددة وتم دفنها فى جنازة حضرها وزير الدفاع. وقالت صحيفة يمن تايمز ان عدد القتلى بلغ ٥٢ قتيلا وأكثر من ٢١٤ مصابا واتهمت الصحيفة ومسئولون سياسيون اطرافا خارجية بإشعال فتيل الثورة الشعبية.

من ناحية أخرى دعت اتحادات العمال اليمنية امس الى تسيير مظاهرة فى مدينة المكلا فى جنوب اليمن اليوم على الرغم من حظر الحكومة ذلك.

وذكر راديو لندن.. ان الاشتباكات مستمرة فى شرق اليمن بين قوات الحكومة وبين القبائل المحلية التى تحتج على الزيادات الكبيرة فى الاسعار.

السلطة تسمح بمسيرة في حضرموت اليوم

منع تظاهرة في لحج وفتح طريق مأرب - صنعاء

□ صنعاء - مراد هاشم

■ منعت قوات الأمن اليمنية امس مسيرة كانت فروع احزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في محافظة لحج تنوي تنظيمها، واعتقلت اكثر من ٢٠ شخصاً من قيادات هذه الاحزاب واعضائها ساعات عدة ثم اطلقتهم. في غضون ذلك اعيد فتح الطريق بين صنعاء ومارب وخفت حدة ازمة الوقود في العاصمة اليمنية.

وقال شهود عيان اتصلت بهم «الحياة» ان قيادات واعضاء فروع احزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وعشرات المواطنين تجمعوا في التاسعة صباحاً امام مبنى ثلاجة الاسماك في مدينة الحوطة،وهو المكان المتفق عليه لانطلاق المسيرة التي اعد لها منذ ايام. وقبل ان تتحرك المسيرة طوقها عشرات من عناصر الامن واعتقلوا اكثر من ٢٠ شخصاً غالبيتهم من قيادات الحزب الاشتراكي واحزاب مجلس التنسيق الأخرى.

وكانت اجهزة الأمن سيرت مساء اول من امس دوريات للشرطة في شوارع مدينة الحوطة واحيائها حذرت المواطنين عبر مكبرات الصوت من المشاركة في المسيرة. وقالت ان تحرياتها كشفت عن نية مجموعة من «المندسين» القيام باعمال عنف وشغب في اثناء المسيرة وهو ما سيعرض كل من يشارك فيها للخطر.

وافرجت اجهزة الأمن عن جميع المعتقلين بعد ظهر امس وعقدت فروع احزاب مجلس التنسيق بعد الافراج عن قياداتها اجتماعاً طارئاً، واصدرت بياناً دانت فيه «نهج قمع الحريات وحرمان المواطنين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن رأيهم».

وكان محافظ لحج اذن لاحزاب مجلس التنسيق بتنظيم المسيرة بعدما التقى قيادات هذه الاحزاب اول من امس.

وشهدت مدينة الحوطة منذ مساء اول من امس اجراءات امن شديدة اذ انتشرت عناصر من الشرطة والأمن في الشوارع الرئيسية ومداخل المدينة واقامت حواجز ونقاط تفتيش.

وتقول مصادر المعارضة ان اجهزة الأمن اعتقلت ناشطين في احزاب المعارضة فجر امس، كما دهمت مقر الحزب الاشتراكي واعتقلت من فيه.

من جهة اخرى، اذنت الاجهزة الامنية في محافظة حضرموت لأحزاب المعارضة والنقابات المهنية فيها بتنظيم مسيرة عصر اليوم في مدينة المكلا بعدما تم توقيع محضر اتفاق بين الطرفين، تضمن الاجراءات والخطوات التنفيذية للمسيرة والتي تضمن عدم تحولها الى احداث عنف وشغب وتضمن توفير الحماية لها من قبل اجهزة الأمن.

وعقد صباح امس اجتماع بين ممثلي هذه الاحزاب والنقابات توصل فيه الحاضرون الى اتفاق ووقع المحضر. وتلا ذلك بدء التحضيرات لتنظيم المسيرة. وتهدف احزاب المعارضة من تنظيم المسيرة مطالبة الحكومة بإلغاء قرارات رفعت بموجبها الدعم عن النفط ومشتقاته وسلع اخرى ما أدى الى ارتفاع الأسعار، وهي القرارات التي ترفض الحكومة التراجع عنها وأدت الى احداث عنف وشغب في مدن ومناطق عدة الاسبوع الماضي.

على صعيد آخر، فتح طريق صنعاء - مارب مجدداً امس بعدما كان اغلق اياماً عدة بسبب الاشتباكات الدامية التي شهدتها محافظة مارب بين مواطنين وقوات من الأمن والجيش، وخفت حدة الأزمة في وقود الغاز في صنعاء بعدما وصلت امس اعداد كبيرة من ناقلات الغاز قادمة من مارب.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٨

السلطة قررت الحسم بالوسائل المتاحة

هدنة مأرب لم تدم طويلاً ومجموع القتلى وصل إلى ٥٢

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ ذكرت مصادر مطلعة في صنعاء امس ان الحصيلة النهائية لعدد ضحايا الصدامات والمكامن المسلحة التي نصبها رجال القبائل لقوات الجيش والشرطة بلغت ٥٢ قتيلاً و٢١٤ جريحاً معظمهم من الجيش، اضافة الى تدمير سيارات. لكن مصدراً قبلياً في محافظة مارب قال لـ «الحياة» ان الرقم مبالغ فيه واكد ان العدد الدقيق للقتلى لا يزيد على ٤٣ كما ان عدد الجرحى لا يزيد على ١٥٠. في غضون ذلك فرقت السلطات الامنية تظاهرة جرت امس في مدينة الحوطة في محافظة لحج

وعزت هذه المصادر سقوط معظم الضحايا في صفوف الجيش والامن الى المكامن المسلحة التي نصبها رجال القبائل لهذه القوات على الطرق التي تربط بين صنعاء ومحافظتي

(راجع ص ٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٦/١٩٩٨

مارب والجوف. وكشفت مصادر في محافظة مارب امس ان الهدنة التي تم التوصل اليها اول من امس بين الدولة وقبائل الجدعان خرقت صباح امس. وقالت ان الاشتباكات العنيفة بين الطرفين عادت بقوة وضراوة منذ الخامسة بعد الظهر. واكدت ان عدداً من رجال القبيلة المذكورة تعرضوا للدوريات العسكرية بوابل من الرصاص صباح امس قبل مضي ٢٤ ساعة على الهدنة، فيما قررت السلطات اليمنية حسم القضية واخماد الاضطرابات واعمال التخريب بالوسائل المتاحة وفي مقدمها القوة العسكرية. وقبل خرق الهدنة ساد الحذر مناطق مارب في ضوء

اتفاق بين السلطات وقبيلة الجدعان لمدة اسبوع وقبيلة عبيدة لمدة اربعة ايام. كما اعيد فتح الطريق امام ناقلات النفط والغاز ولكن بحذر شديد، اذ رافقت الناقلات حراسات من الجيش فيما تبذل جهود اخرى للتوصل الى هدنة مماثلة بين السلطات وقبائل نهم. غير ان هذه الجهود لم تسفر عن تقدم يذكر حتى مساء امس.

واشارت هذه المصادر الى ان الوساطات التي تستهدف وقف النزيف في مناطق مارب والجوف يقوم بها النائبان سلطان العراده وينتمي الى حزب التجمع اليمني للاصلاح، وعلي بن شطيف وينتمي الى حزب المؤتمر الشعبي العام، وهما من زعماء قبائل مارب والجوف.



٥٢ قتيلا و٤٠٨ جرحى حصيلة الاضطرابات فى اليمن

صنعاء - من إبراهيم العشماوى الرياض صالح خيرى : ذكرت معلومات غير رسمية أن حصيلة اعمال الشغب والاضطرابات التى تشهدها اليمن بلغت حتى يوم امس ٥٢قتيلا و٤٠٨ جرحي معظمهم من رجال الجيش والشرطة وفى وقت لاحق قال مصدر مطلع إن ستة جنود لقوا مصرعهم وأصيب اربعة اخرون بجروح فى كمين نصبه رجال القبائل فى محافظة الجوف التى تبعد عن صنعاء بحوالى ١٧٠كم. ونقل المصدر عن مسئولين محليين قولهم ان ٢٩ من العسكريين لقوا حتفهم فى مواجهات مع القبائل خلال الأيام الماضية.

من جانبها نفذت احزاب المعارضة اليمنية عصر أمس مسيرة سلمية حاشدة فى مدينة المكلا بحضرموت اقصى جنوب البلاد شارك فيها الاف الأشخاص من الاحزاب والنقابات والقوى الاجتماعية احتجاجا على رفع الاسعار.

وقال شهود عيان ان المسيرة بدات من امام مقر البنك العربى فى حى العمال ورفعت شعارات تطالب بالغاء قرارات رفع الاسعار وسط تعزيزات امنية واجراءات مشددة.

وكان مجلس التنسيق الاعلى للمعارضة قد حصل أمس الاول على إذن من السلطات الأمنية بتنظيم المسيرة بعد التعهد كتابيا بعدم اللجوء إلى العنف أو التخريب.

وتأتى مسيرة حضرموت استمرارا لسلسلة من الاحتجاجات الشعبية على قرار الحكومة برفع أسعار القمح والمحروقات بنسبة ٣٠٪ اعتبارا من مطلع الاسبوع الماضى

وفى الرياض اكد الشيخ عبدالله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى عدم وجود اى علاقة للسعودية بالاحداث التى وقعت فى اليمن خلال الايام الماضية. وقال الأحمر فى تصريحات له أمس عقب اختتام اعمال لجنة ترسيم الحدود السعودية اليمنية أن مايثار فى هذا الشأن لا أساس له من الصحة واضاف أن الوضع الداخلى فى اليمن طبيعى وأن ماحدث كان نتيجة الاعلان عن زيادة الاسعار كما اكد الامير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودى ماقاله الاحمر.



المصدر : الجمهورية القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ١٢ / ١٩٩٨

اتهام عمدة طهران السابق بالإهمال «بدون سوء نية» !!

اتهم الادعاء امس عمدة طهران غلام حسين كرباتس بالاهمال في إدارة العاصمة لدي استئناف محاكمته التي تذاع جلساتها علي الهواء مباشرة.

جاء الاتهام علي لسان وزير الداخلية الايراني الاسبق علي محمد بشاراتي غير انه اوضح ان هذا الاهمال لا يعني بالضرورة توفر «سوء نية» لدي المتهم.



المصدر : الأهـــالـــى القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٨

الرئيس اليمنى يحذر من "صوملة" اليمن والمعارضة تدعو إلى حوار وطنى

ذكرت مصادر يمنية ان الرئيس على عبد الله صالح قد حذر فى لقائه مع قيادات احزاب المعارضة اليمنية إثر اندلاع الانتفاضة الجماهيرية احتجاجا على رفع الأسعار، من تحويل اليمن إلى صومال اخرى، واتهم دولة عربية مجاورة بالمسئولية عن إثارة القلاقل وتصعيد التوتر الداخلى فى اليمن، محذرا المعارضة من استغلال الأزمة لتحقيق مارب سياسية.

وتشير مصادر المعارضة اليمنية إلى ان أحزاب المعارضة اعتبرت ان تفسير السلطات اليمنية للأزمة "باسباب خارجية" لا يساعد فى تجاوز الأسباب الحقيقية الناجمة عن اندلاع حركة الاحتجاج الجماهيرى الواسعة. وذكرت المصادر ان ارتفاع اسعار سلع كالبنزين والكيروسين والقمح والدقيق إلى نسب وصلت إلى ٤٠٪ تنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولى فى ظل تدهور مستويات المعيشة والتفاوت الهائل فى توزيع الثروة هو المفجر الحقيقى لانتفاضة الجماهير، واضافت المصادر انه بدون ان يتدخل اجنبى تعرضت اندونيسيا ودول عديدة لحركات احتجاج مماثلة.

وأكدت المصادر أن إصرار رئيس الوزراء اليمنى على عدم التراجع عن القرارات التى فجرت الغضب، واستخدام العنف بدلا من الحوار قد ساعد على تفاقم الوضع.

وطالبت أحزاب المعارضة بحوار وطني واسع حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى اليمن يقوم علي أساس المشاركة المتكافئة ويمكن ان يؤدى إلى تعديل مسار السياسات الراهنة، هو الطريق الحقيقى لتجاوز الأزمة وإجهاض اية محاولة لاستغلالها من قوى عربية أو أجنبية. ومما يذكر أن المظاهرات كانت قد اندلعت فى معظم المدن اليمنية فور الإعلان عن رفع الأسعار.



المصدر : الحياة / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٩

لدرس كيفية الخروج من الازمة التي سببها انهيار اسعار النفط

اليمن يسعى الى عقد مؤتمر دولي ثالث للجهات المانحة قبل نهاية السنة الجارية

□ صنعاء - ابراهيم محمود

■ علمت «الحياة» ان الحكومة اليمنية تسعى الى عقد مؤتمر دولي للمانحين في احدى العواصم الاوروبية قبل نهاية السنة الجارية، لدرس كيفية الخروج من الازمة التي سببها انهيار اسعار النفط عالمياً وفي ضوء التنفيذ الدقيق لخطوات برنامج الاصلاح الاقتصادي المتفق عليها مع المؤسسات الدولية.

ومن المتوقع ان يدعو اليمن الى المؤتمر البنك الدولي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة بعد اجراء مشاورات موسعة مع الاطراف المانحة.

وكان اليمن استفاد من مؤتمرين سابقين الاول عقد في لاهاي عام ١٩٩٥ وتعهد فيه المانحون بتامين ٥٥٠ مليون دولار، والثاني في بروكسيل العام الماضي وتعهد فيه المانحون بتقديم قروض ومساعدات قيمتها ١,٨ بليون دولار.

من جهة ثانية وقع اليمن واليابان امس مذكرة تفاهم في شان تقديم منحة قيمتها ٣,٢ بليون ين (٢٣ مليون دولار).

وقال وزير التخطيط والتنمية احمد محمد صوفان، الذي وقع المذكرة مع سفير اليابان في صنعاء اكيرا هوشي، لـ «الحياة» ان المنحة ستستخدم في شراء معدات واجهزة طبية واجهزة توسيع البث التلفزيوني في المناطق الريفية واجهزة مراقبة التلوث.

وقال بيان للسفارة اليابانية ان الحكومة اليمنية تلقت منذ عام ١٩٧٩، بعد سدادها قروضاً تتعلق بمشاريع للتزود بالمياه وبناء محطة راس كتنيب الكهربائية ومرسى السفن في الحديدة، نحو ٢٥ منحة لتخفيف اعباء الديون بلغت قيمتها الاجمالية ١٠,٨ بليون ين.

وقال المدير العام للتعاون العربي والاسلامي في وزارة التخطيط السيد خالد احمد جابر عفيف ان الصندوق الياباني لما وراء البحار، يمنح الدول النامية ومنها اليمن قروضاً طويلة الاجل بفوائد نسبتها واحد في المئة تعاد لاحقاً الى الحكومات في صورة مساعدات.

وذكر ان اليابان اوقفت قروضها الى اليمن بعد الاتفاق مع نادي باريس، كما تفعل مع بقية الدول لكنها تنفذ برامج تعاون جيدة لدعم الاقتصاد اليمني. وتقدر ديون اليمن المستحقة لليابان بما يقارب ٣٠٠ مليون دولار.

ووقع البلدان الشهر الماضي اتفاقاً لاعادة جدولة الديون وشطب ٦٧ في المئة منها حسب شروط نادي باريس.

واوضح المدير العام للتعاون الدولي في وزارة التخطيط والتنمية السيد هشام شرف عبدالله لـ «الحياة» ان اليمن يستعيد ٩٦ في المئة من ديونه الى اليابان في اطار التسهيلات التي تقدم لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية.

وقال ان المجتمع الدولي يبدي تعاطفاً كبيراً لمساعدة بلاده في تجاوز مصاعبها الاقتصادية بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وذكر المدير العام للتعاون الدولي ان اليابان ستقدم منحة عامة غير مرتبطة بمشاريع قيمتها ١١,٥ مليون دولار للسنة الجارية، وكانت ٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٧.

كما تساهم في برنامج لتشجيع انتاج الغذاء بقيمة خمسة ملايين دولار سنوياً ولديها اهتمام بدعم المشاريع الصحية والفنية بقيمة ١٥ مليون دولار سنوياً.

٠٣٠١٣٨



تفجير خط أنابيب فى اليمن

انقلبت الانتفاضة الشعبية على قرارات رفع الأسعار في اليمن إلى تمرد قبلى واسع فى محافظة مارب وأدت الاشتباكات إلى قطع الطرق وتفجير خط أنابيب بترولى وسقوط ما يزيد على ٥٠ قتيلا ومئات الجرحى، وأكدت المصادر أن قبائل الجدعان هى التى تقود التمرد القبلى وذكرت مصادر رسمية فى اليمن أن السعودية دخلت على الخط فى محاولة لاستغلال أجواء التوتر بإثارة منازعات قبلية فى المناطق الشرقية لليمن لترجيح موقفها من المناطق المتنازع عليها على الحدود اليمنية - السعودية وكانت أنباء قد ترددت قبل ذلك عن احتلال القوات السعودية لجزيرة يمنية .



المصدر : الجمهورية القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/٧/١

المعارضة اليمنية:

مائة قتيل في احتجاجات القبائل

عدن - رويتر:
ذكرت جماعات المعارضة اليمنية امس ان ما لا يقل عن مائة شخص لقوا مصرعهم خلال موجة الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد بسبب ارتفاع الاسعار بينما تؤكد الحكومة ان الضحايا عشرون فقط.

اكد بيان للمعارضة التي تتخذ من لندن مقرا لها ان السلطات اليمنية استخدمت الطائرات وقذائف المدفعية والصواريخ لاخماد احتجاجات القبائل في محافظة مارب منذ رفع الاسعار بنسبة ٤٠٪ في الشهر الماضي.

وأعلن اللواء عبدالواحد البخيتي محافظ مارب ان عشرين من قوات الامن واثنين او ثلاثة من رجال الأمن لقوا مصرعهم في الاشتباكات واكد أن مارب هادئة وان الحياة عادت الى طبيعتها وقوافل الوقود عادت الى الطرق وقال في حديث بالتليفون لوكالة رويتر ان الموقف في اليومين الماضيين لم يكن بالسوء الذي وصفته وسائل الاعلام الاجنبية.

وكان شهود العيان قد ذكروا ان القوات اليمنية اشتبكت مع رجال القبائل المزودين بالأسلحة الثقيلة الذين اغلقوا طريق صنعاء - مارب. وقالت شركة هانت أويل الامريكية التي تعمل في مارب إن خط انابيب البترول المتد الى البحر الأحمر اصيب وتسرب منه البترول في موضعين لكنه لا يزال يعمل.

وذكرت صحيفة «الشرق الاوسط» الصادرة في لندن ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تفاوض مع زعماء قبائل مارب من أجل التوصل الى هدنة.



المصدر : الحيـــاة - لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٩

رسمياً: ٣٤ قتيلاً في احداث الجوف ومأرب

مسيرة حضرموت مرت بسلام

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ انتهت بسلام مسيرة شارك فيها بعد ظهر امس الاف المواطنين في مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت اليمنية (٧٠٠ كلم شرق صنعاء)، ولم تقع اعمال شغب او صدامات مع رجال الأمن. وطالب المشاركون في المسيرة التي نظمتها احزاب المعارضة بالغاء قرارات الحكومة الاخيرة برفع اسعار بعض السلع والخدمات الاساسية في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وانتهت المسيرة بمهرجان خطابي امام «قصر ١٤ اكتوبر» الذي وصلت إليه التظاهرة بعد انطلاقها من ميدان عام أمام مبنى البنك العربي. وطاف المتظاهرون في شوارع المدينة ورددوا شعارات وهتافات تندد بالاجراءات الحكومية الاخيرة وطالبوا بالغائها لأنها توسع دائرة الفقر في البلد.

وقالت مصادر في مدينة المكلا لـ «الحياة» امس انه القيت كلمتان الاولى باسم المنظمات الجماهيرية والمهنية واحزاب المعارضة والثانية على شكل نداء موجه الى الرئيس علي عبدالله صالح يدعوه الى التدخل فوراً لالغاء الاجراءات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني «لأنها أدت الى خلق حال من التذمر الشعبي في اوساط الناس في عموم اليمن».

وكانت أحزاب المعارضة في محافظة حضرموت حصلت في وقت سابق على ترخيص من السلطات المحلية بتنظيم المسيرة.

على صعيد اخر اوضح مصدر رسمي في وزارة الداخلية اليمنية ان الاوضاع الامنية في الجوف ومأرب مستتبة وان «الاعمال التخريبية» في المحافظتين «كانت من فعل عناصر مخربة ماجورة دفع لها ثمن ما قامت به من اعمال تخريبية ولا صلة لها ابداً بالاحتجاجات على رفع الاسعار».

واوضح المصدر ان ضحايا كل تلك الحوادث بلغ ٣٤ قتيلاً و١٠٠ وجريحين.



المصدر : الأهــــــرام القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

انهيار الهدنة بين القبائل والجيش فى اليمن واستئناف القتال

صنعاء - من ابراهيم العشماوى:

اكد مسئول فى وزارة الداخلية اليمنية ان الأوضاع فى محافظتى مارب والجوف شمال البلاد اصبحت مستتبة وهادئة بعد سلسلة من الأعمال التخريبية استمرت اسبوعا، واتهم المسئول ما اسماه بالعناصر المخربة التى قبضت ثمن ما قامت من اعمال شغب وعنف وانها لا صلة لها بالاحتجاجات على رفع الاسعار. واوضح المسئول فى بيان وزع مساء امس الاول ان ضحايا جميع احداث الاضطرابات الامنية بلغوا ٢٤ قتيلا و١٠٢ جريح مشيرا الى ان الارقام التى تداولتها بعض وسائل الاعلام فى هذا الشأن مبالغ فيها وليس لها اساس من الصحة واشارت انباء واردة من مارب والجوف إلى ان الهدنة التى ابرمتها القبائل مع الجيش لوقف القتال لمدة اسبوع لم تصمد اكثر من ٢٤ ساعة وان القتال استؤنف مجددا بعد رفض الحكومة الاستجابة لطلبات القبائل.



المصدر : الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ /٧/١٩٩٨

تواجه فيها أنصار وزير ورجل أعمال

صنعاء: إطلاق عشرات شاركوا في معركة بالأسلحة الثقيلة

■ صنعاء - «الحياة»، أ ف ب - أطلقت سلطات الأمن اليمنية امس عشرات من الاشخاص اوقفتهم عقب اشتباكات بالاسلحة الثقيلة انطلقت اول من امس بسبب نزاع على قطعة ارض.

ووقعت الاشتباكات بين عناصر مسلحة تابعة لوزير النقل الحالي وزير الدفاع السابق العميد عبدالملك السياني واخرى تابعة لرجل الاعمال السيد محمد علي الرويشان، على قطعة ارض يتنازع الرجلان ملكيتها وتقع في حي حدة غرب القصر الرئاسي في صنعاء.

واستمرت الاشتباكات ساعات عدة اول من امس واستخدمت فيها اسلحة خفيفة وثقيلة ومنها قذائف «ار.بي.جي»، مما ادى الى تضرر منازل قريبة من ارض المعركة وامتناع سكان الحي عن مغادرة منازلهم. ونفت مصادر امنية وقوع اي اصابات.

وتوقف القتال بعدما تدخلت قوات الأمن واعتقلت غالبية المشاركين في الاشتباكات وافرجت عنهم امس على ان تواصل التحقيق معهم في وقت لاحق.

وتقع الأرض المتنازع عليها قرب منزل للعميد السياني الذي يوجد حالياً خارج البلاد. وأصيب المنزل باضرار بالغة في الاشتباكات. ويقول الرويشان الذي يعد من رموز قبيلة خولان ان لديه وثائق تثبت امتلاكه الارض منذ ٢٠ عاماً.

على صعيد اخر، اعتقلت اجهزة الامن في محافظة الحديدة مساء اول من امس رئيس فرع التنظيم الوحدوي الناصري في المحافظة السيد محمد مسعد الرداعي وعضو اللجنة المركزية للتنظيم الدكتور حسن الحرد.

وعلمت «الحياة» ان فرع التنظيم الوحدوي كان يعتزم تنظيم مسيرة سلمية في مدينة الحديدة احتجاجاً على قرارات الحكومة اخيراً رفع الدعم عن النفط ومشتقاته ومادتي القمح والدقيق.

وطالب بيان اصدره مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة امس بالإفراج عن المعتقلين واعتبر أن «اعتقالهما عمل مخالف للدستور والقوانين ويأتي في اطار حملات الاعتقالات التي استهدفت قياديين وناشطين في المعارضة ما يؤكد حالة الطوارئ غير المعلنة».



المصدر : الشعب القاهرة
التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توتر الأوضاع فى محافظة مأرب اليمنية وارتفاع عدد القتلى والجرحى

صنعاء -حسام عبد الحميد:

شهدت محافظتا مارب والجوف اليمنيتان -على مدى الأسبوعين الماضيين- مواجهات مسلحة بين وحدات من القوات المسلحة والقبائل، استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين.

وبينما لم تصدر الحكومة بيانا رسميا بعدد القتلى والجرحى، أشارت مصادر المعارضة اليمنية إلى أن عدد القتلى يزيد على مائة قتيل وأكثر من ٢٥٠ جريحا، بالإضافة إلى الممتلكات التى تضررت أو تعرضت للنهب وتقدر بعدة ملايين من الدولارات.

وكان الشيخ سلطان العراوة -أحد مشايخ قبيلة عبيدة- قد توصل إلى هدنة بين الطرفين لوقف القتال، إلا أن الجانبين خرقاها أكثر من مرة على الرغم من سريانها، ومازال المشايخ يبذلون جهودهم الحميدة لنزع فتيل الحرب الأهلية فى المحافظتين.

من ناحية أخرى نظمت أحزاب المعارضة اليمنية مظاهرة سلمية فى محافظة حضرموت وإحدى المحافظات الجنوبية، شارك فيها أكثر من ثلاثة آلاف متظاهر، وذلك احتجاجا على رفع أسعار الوقود، والدقيق، والقمح، إلا أن قوات الأمن لم تسمح لها بالاستمرار.

وقد شيعت وزارة الدفاع يوم الأحد الماضى ٢١ عسكريا لقوا حتفهم فى الصدامات الأخيرة.

وأكدت أحزاب المعارضة وفى مقدمتها حزب التجمع اليمنى للإصلاح والحزب الاشتراكى اليمنى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب القاهرية

التاريخ: ٢ / ٧ / ١٩٩٨

أثناء اللقاء مع الرئيس اليمنى على عبد الله صالح على حق الاحزاب والمواطنين فى التظاهر سلميا ضد قرارات الحكومة حتى تلغى إجراءات رفع الأسعار او سقوط الحكومة وكذلك سحب الجيش من الشوارع، وإحالة من أطلقوا النار على المتظاهرين إلى التحقيق.

من جانبها أعلنت لجنة شئون الاحزاب حظر المسيرات والمظاهرات إلا بعد الحصول على ترخيص لها من وزارة الداخلية بحجة أن القانون المنظم لإجراءات قيام المسيرات والمظاهرات لم يصدر حتى الآن.

وقد اعتبرت أحزاب المعارضة هذا الإجراء محاولة من جانب الحكومة للحد من الديمقراطية وتقليص هامش الحريات.



المصدر : الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

هدنة "نهائية" في مأرب بين الجيش والقبائل

□ صنعاء - مراد هاشم

■ ابرمت قبائل الجدعان في محافظة مارب وقوات الجيش والامن امس هدنة «نهائية» لوقف الاشتباكات. واعلن طريق صنعاء - مارب طريقاً «امناً» للمرة الأولى منذ اندلاع الاشتباكات بين الطرفين قبل نحو عشرة ايام.

وقال عضو مجلس النواب الشيخ سلطان العراده الذي بذل جهوداً للتوسط لدى الطرفين إن جهوده ادت إلى التوصل إلى الهدنة التي شملت، إضافة إلى الاتفاق على وقف الاشتباكات نهائياً، تشكيل لجنة للتحقيق في الظروف والملابسات التي اندلعت معها الاشتباكات وتحديد البادئ فيها وحصر الأضرار البشرية والمادية لدى الطرفين وتأمين الطرق في المحافظة.

واضاف الشيخ سلطان، وهو احد مشائخ مارب، في تصريح إلى «الحياة» انه لمس في اثناء بذل مساعي الوساطة رغبة حقيقية لدى الطرفين في وقف الاشتباكات وإعادة الأوضاع في المحافظة إلى طبيعتها، لكنه لم يستبعد حدوث مفاجاة وتجدد الاشتباكات في اي وقت.

واوضح ان «الدولة تتمسك بشدة بمطالبها وبخاصة ضرورة تسليم المتسببين بما تعتبره اعمال تخريب. وفي المقابل تصر

٤٠١٤٦



قبائل الجدعان على ضرورة تعويضها جراء الخسائر الفادحة في الأرواح والمنازل والممتلكات، وهي اشكالات يمكن حالياً معالجتها بعد إبرام الهدنة». وزاد العراده الذي تحدث إلى «الحياة» عبر الهاتف من منزل في مدينة مارب: «نستطيع القول إن الامور عادت إلى طبيعتها في حال اعاد كل طرف ما سلبه من ممتلكات الآخر واستمر فتح الطرق وتامينها مع عودة قوات الجيش والامن إلى مواقعها السابقة». وتابع: «مشائخ الجدعان من جهتهم اكدوا ان قطع الطرق ليس هدفاً في حد ذاته لقبائلهم».

وفي شان الحصيلة النهائية لعدد ضحايا الاشتباكات، قال عضو مجلس النواب: «من اتصالاتي بالطرفين واطلاعي على الوضع، يمكنني القول إن الحصيلة النهائية لا تزيد على ٣٥ قتيلاً من الطرفين ومثلهم تقريباً من الجرحى، اما الارقام التي رددتها وسائل الاعلام في هذا الشان في اثناء الأحداث فهي مبالغ فيها إلى درجة كبيرة».

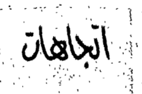
ولفت إلى ان التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها محافظة مارب كانت عادية ولم تختلف عن تلك التي شهدتها مناطق اخرى من البلاد بسبب ارتفاع الأسعار، ولكن في مارب ثمة من حاول استغلالها لتحقيق مارب اخرى.



المصدر : أخبار اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٧/١٩٩٨

اتجاهات



● في اليمن :
والت الصحف الرسمية اهتمامها بالعمل على كشف المحرضين للمظاهرات واعمال الشغب والتخريب التي اندلعت في عدد من المدن اليمنية خلال الأسبوعين الماضيين والتي وقعت بعد قرار حكومة الارياني برفع اسعار البترول والغاز والقمح والدقيق.
وقد اتهمت غالبية هذه الصحف بعض القوى المجهولة بوقوفها وراء إثارة الفتنة في البلاد ووصفت هذه القوى بأنها تستغل معاناة الناس وتبحث عن مصلحتها الخاصة بالحصول على عوائد مادية كبيرة نظير جهودهم في تنفيذ عمليات الشغب والتخريب.

● وفي السودان:
بدأت مسألة احتمالات عودة الاحزاب لممارسة نشاطها تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الصحافة حيث بدأ الحديث عن صدور قانون الاحزاب وهل من حق الاحزاب ان تبدأ في تنظيم نفسها وممارسة نشاطها طالما تم توقيع رئيس الجمهورية على الدستور دون انتظار صدور قانون الاحزاب.
وقد كثرت الآراء وتعددت الافتراضات والتأويلات وخاصة حول وضع المؤتمر الوطني وهو الذي يعتبر هيئة حكومية ممثلة بقوة في البرلمان ويضم ممثلين عن كافة الولايات السودانية ويرأسه رئيس الدولة.

● أما الصحافة اللبنانية:
فقد تابعت اهتمامها بالدعوة التي وجهها الرئيس اللبناني الياس الهراوي للرئيس السوري حافظ الأسد لزيارة لبنان قبل شهر تشرين الاول من هذا العام وقبول الرئيس الاسد لهذه الدعوة.
وقد تفاوتت تفسيرات الصحافة اللبنانية لهذه الزيارة حيث اتفق الكثير من الآراء على انها تأتي في اطار محاولة اعادة تزكية الرئيس الهراوي للبقاء في الحكم خاصة بعد الانجازات الكثيرة التي في اطار ترسيخ العلاقات بين سوريا ولبنان.
وهناك جانب اخر يرى انها قد تكون زيارة توديعية للرئيس الهراوي بمناسبة انتهاء ولايته.

● في الكويت:
اهتمت صحافتها بمتابعة ردود فعل الاحكام القضائية التي صدرت ضد صحيفتي القبس والسياسة ورئيسي تحريرهما وابرزت مواقف الكثير من الهيئات والشخصيات تجاه هذه الاحكام التي طالب الكثيرون بالغائها تدعيما لحرية الصحافة وكذلك الغاء عقوبة الحبس من قانون المطبوعات والنشر الكويتي.
وكانت المحكمة الكلية قد قضت بحبس رئيس تحرير جريدة القبس محمد جاسم الصقر ستة اشهر مع الشغل والنفاذ واغلاق الصحيفة لمدة اسبوع لنشرها رسما كاركاتيريا اعتبرته المحكمة مسيئا للذات الالهية.. كما حكمت المحكمة بتغريم رئيس تحرير جريدة السياسة احمد الجار الله مع اغلاق الجريدة لمدة اسبوع لنشرها رسما كاريكاتيريا اعتبرته المحكمة فاضحا.
هذا وقد استأنف رئيسا تحرير الصحيفتين الحكم كما انتقدا قانون المطبوعات والنشر.



المصدر : الأهرام الهاي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٨

المرافعات الختامية في قضية حنيش يوم الأربعاء القادم

صنعاء - من ابراهيم العشماوي: صرح عبدالله أحمد غانم وزير الشئون القانونية وشئون مجلس النواب اليمني بأن لجنة التحكيم الدولية المكلفة بالنظر في النزاع بين اليمن واريتريا حول السيادة على جزيرة حنيش الكبرى ستعقد جلسة يوم الأربعاء القادم لاستكمال المرافعات الختامية المقدمة من الطرفين.



المصدر : الكفاح العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٧/١٩٩٨

اليمن: من وصايا البنك الدولي الى الاضطرابات الدموية

ربما من حق الحكومة اليمنية، بل من واجبها أن تقوم بإصلاحات جذرية لاقتصادها، في بلد عانى ولا زال يعاني الكثير بفعل تخلف بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

وربما لا خير أن تلجأ الحكومة الى خطوات قاسية وغير شعبية، لأن كل اصلاح يستهدف استئصال أمراض والقضاء على ظواهر، تستفيد منه قوى يصعب حصرها في اطار اجتماعي محدد دون غيره.

ولكن الذي ليس من حق الحكومة اليمنية، هو أن تهدر دروس التجارب ولا تتوقف عندها وتبدأ من نقطة الصفر، وليس من حيث انتهى الآخرون.

المعنى بذلك، هو اعلان الحكومة اليمنية الصريح، ان الاجراءات التي قامت بها جاءت بوحي من البنك الدولي وترجمة لشروط وضعها، ولتصورات يصر عليها. ذلك ان وصفات البنك الدولي برهنت أولاً، على وجود مصالح سياسية بل وحتى ايديولوجية تقف وراء صفاته، مصالح سياسية تعبر غالباً عن رغبات تحركها الولايات المتحدة دون غيرها من الدول، بفعل هيمنتها على أجهزة البنك الدولي، ومصالح ايديولوجية تعبر عما يسمى «الالترا ليبرالية» أي الليبرالية المتطرفة، التي اتخذت أبعاداً جديداً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتصار منطق اقتصاد السوق. وبرهنت ثانياً، على أن هذه الوصفات غالباً ما تعدها وتقف وراءها بيروقراطية اكاديمية جامدة لا تأخذ الواقع الملموس بعين الاعتبار. ويتسبب كل ذلك ليس فقط في إحداث المزيد من الاضطرابات التي تملك شرعية الحكومات التي تقوم بتنفيذ وصايا البنك الدولي، بل وعلاوة على ذلك بإثارة أجواء من الاضطراب المتواصل الذي يؤثر في خطط التنمية ويقود الى نتائج عكسية، غير تلك التي توخاها واضعو مخططات البنك الدولي.

ان الاقرار بخطأ وصفات البنك الدولي، جرى الاعتراف بها أخيراً في وثيقة أعدها موظفون جدد في البنك احتلوا مراكز مرموقة فيه، وقد جاءت هذه الاعترافات في الوثيقة التي تحاول رسم استراتيجية جديدة لسنوات ما بعد ٢٠٠٠.

وأهم ما جاء في هذه الوثيقة، ان وصفات البنك الدولي التي قدمت في السابق كانت على خطأ في غالب الأحيان، ووضعت الحكومات في مآزق كثيرة، ورتبت نتائج سلبية، ودعت الوثيقة الى الحذر، وأكدت ان المسؤولين الذين هم على تماس مباشر مع الواقع الوطني في كل بلد على حدة، هم أكثر قدرة على تحسس المشكلات من الاكاديميين «الخبراء الذين يقدمون وصاياهم واقتراحاتهم مستندين الى أساليب بيروقراطية هي أكثر بعداً عن الواقع من البيروقراطيات الوطنية ذاتها.

واذا كان البنك الدولي، لم يتح له بعد مراجعة استراتيجيته السابقة من الناحية العملية، وربما لا تتاح الفرصة أمام هذه المراجعة لتبصر النور، بفعل الاعتبارات السياسية والايديولوجية التي مر ذكرها، فإن الأمر المستغرب ان لا تثير هذه الوثيقة، التي نشرت على نطاق واسع، وقدمت الصحافة العربية اختزالات وافية عنها، اهتمام المسؤولين اليمنيين وتحفزهم على التريث والتحسب في الاستجابة لشروط ووصايا البنك الدولي.

ان هذا التجاهل غير المفهوم وغير المبرر الذي طبع مسلك الحكومة اليمنية وهي تقر اجراءاتها الأخيرة، قاد الى النتائج التي حذرت منها الدراسة النقدية التي قومها اصلاحيو البنك الدولي، بمعنى أن هذه الاجراءات أثارت ردود فعل على المستويين الشعبي والسياسي، وتركت



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٧/١٩٩٨

آثارا وتفاعلات ستؤثر سلباً في ظروف ومناخ التنمية في اليمن. فكما هو معروف، فإن الدولة المركزية في اليمن طريّة العود، وقصيرة العمر، وان البنى القبلية لا تزال قوية في ظل انتشار السلاح على نطاق واسع. واذا ما أخذ بعين الاعتبار وجود قوى اقليمية تتطلع الى اثارة الاضطراب وزعزعة الاستقرار في اليمن، فإن الاجراءات التي أسفرت عن مواجهات مسلحة وقطع طرق، وسقوط قتلى توحي باندلاع موجة من الاضطرابات، التي من شأنها هز سيطرة السلطة المركزية وضعضعت الاستقرار. وبديهي أن يقود ذلك الى خلق مناخ غير مواتي لتنفيذ خطط تنموية جدية. ذلك انه في ظل هذه الأجواء القلقة، والمناخات غير المستقرة، لن تتشجع الاستثمارات على التوجه الى اليمن. وخطط الحكومة ستكون عرضة لهزات وتقطع، ناهيك عن الاستنزاف الذي سوف تتسبب به حالة الاضطراب لموارد البلاد، واستنفار القوات المسلحة، والقوى الأمنية لاستعادة النظام والحؤول دون امتداد الاضطرابات وتواصلها.

ربما تكون معظم الدول التي طبقت وصفات البنك الدولي والتي شهدت ردود فعل مماثلة، تمكنت أخيرا من احتواء الموقف وحصر الأضرار، ولكن مما لا شك فيه ان ظروف اليمن تختلف عن ظروف تلك الدول، وهذه حقيقة تدركها الحكومة اليمنية جيداً، ويذكرها بها باستمرار عمليات خطف الأجانب العاملين في الولايات والمؤسسات الدولية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. ولكن ورغم معرفة الحكومة اليمنية لهذا الواقع، فقد تصرفت على نحو ومكان اليمن هو بلد آخر، بل انها أقدمت على تنفيذ سلسلة من الاجراءات ودفعة واحدة، وبطريقة فجائية، مما عظم الخطأ المرتكب وبين عجز الحكومة عن التحسس بالواقع القائم، وادراك خصوصياته.

ليس من حق أحد ان يشمت أو يفرح لما جرى. ولكن نتمنى ان نكون متشائمين أكثر من اللازم، ونحن نخشى أن تكون الشرارة التي انطلقت دقت اسفيناً في استقرار اليمن، لن يكون في مصلحة شعبه ولا حكومته، ولا خطط التنمية والتحديث، بل فرصة لخلق ظروف للقوى المتربصة باليمن والمتطلعة لبسط الوصاية عليه وما أكثرها.

حمدى العبد الله



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٧

انفجاران في عدن استهدف احدهما انبوباً للنفط

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ وقع فجر امس انفجار في انبوب للنفط يربط مصفاة عدن الصغرى (البريقة) بميناء عدن الرئيسي في منطقة القواهي. وقال شهود عيان ان الانفجار احدث فجوة في الانبوب الذي ينقل النفط المكرر في المصفاة الى الميناء ما احدث تلوثاً بيئياً في محيط الانفجار. وعالجت المؤسسات المختصة التلوث فيما طوقت اجهزة الامن والشرطة المنطقة والقت القبض على نحو ٢٠ شخصاً كانوا في مكان الانفجار بينهم صيادون.

واضاف هؤلاء الشهود ان انفجاراً وقع في الوقت نفسه في حي كريتر ولم يكن ممكناً التعرف على طبيعته والاضرار التي اسفر عنها.

الى ذلك، اكدت مصادر قبلية في محافظتي مارب والجوف شمال شرقي صنعاء ان عدداً من مشائخ القبائل في المحافظتين عقدوا مؤتمراً تحالفياً اول من امس لمناقشة الاضطرابات الاخيرة التي شهدتها مارب والجوف اخيراً وصدر بيان في ختام المؤتمر الذي حضره نحو ٤٠ شيخاً من مشائخ ووجهاء القبائل اكد التضامن الدائم بين القبائل وتوحيد صفوفها والمواقف في ما بينها لمواجهة ما وصفه البيان «الظلم بكل اشكاله ومن اي جهة كانت». واعتبر «اي اعتداء على احدهم اعتداء على الجميع انطلاقاً من كتاب الله وسنة رسوله».

ووقع الحاضرون وثيقة عهد تطالب الحكومة باسم كل ابناء الشعب بالعدول عن قرارات رفع الاسعار للخدمات والمواد الغذائية الاساسية واقروا فتح باب الانضمام الى هذه الوثيقة امام



الراغبين من ابناء القبائل والمحافظات الاخرى.

وناشدت الوثيقة الرئيس علي عبدالله صالح التدخل لالغاء قرارات الحكومة. ودعت الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الى الوقوف ضد «سياسة التجويع والافقار والاذلال والاضطهاد ورفض هذه السياسة».

ودان المؤتمرون في بيانهم قصف المنازل بالأسلحة والطائرات (في الاضطرابات الأخيرة) وأكدوا «رفضهم مصادرة حرية المواطنين ومنعهم من التعبير عن رايهم بالطرق السلمية». واستنكروا «اعمال السلب والنهب للمال العام والخاص في الاضطرابات وتظاهرات الاحتجاج ضد قرارات الحكومة برفع الأسعار».

واوصى المؤتمرون في بيانهم بتوجيه رسالة الى الرئيس اليمني تناشده التدخل لالغاء قرارات الحكومة «ومنع سياسة الحكومة الهادفة الى افقار المجتمع وتجويع الشعب اليمني والمتمثلة بقرارات رفع اسعار الوقود والقمح والدقيق والمواد الغذائية والخدمات الاساسية».



المصدر: الأهرام القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ٤/٧/١٩٩٨

ماذا بعد «أحداث العنف» في اليمن؟

اسبوع ساخن عاشته اليمن فى اعقاب قرارات الحكومة برفع اسعار القمح والمحروقات المظاهرات والقلاقل لم يهدأ رمادها بعد، والقتلى والجرحى بالعشرات والأسئلة مفتوحة فى كل اتجاه..

ماذا وراء الاحداث التى اجتاحت عدة مدن يمنية بما فيها العاصمة؟ هل الجوع وسوء الأحوال المعيشية التى ربما ساهمت فيها عوامل ومتغيرات دولية واقليمية دفعت الناس الى التظاهر والتدمير والعنف؟ ام ان هناك مخططا تنفذه بعض القوى السياسية وبعض رجال القبائل لاسقاط حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني وتغيير الخريطة السياسية التى يحكم قبضته عليها حزب المؤتمر الشعبى الحاكم صاحب الأغلبية فى البرلمان؟

التفسير الرسمى لما حدث يتلخص فى عدة نقاط أبرزها ان الاصلاحات الاقتصادية بما فيها رفع الأسعار ليست فكرة جديدة ولا هى بدعة بل تضمنها برنامج شامل بدأ الحديث عنه منذ عام ٩٢ ونفذ بالفعل اعتبارا من مارس ٩٥ وبمشاركة حزب الاصلاح الاسلامى الذى يتزعم حاليا جبهة الرفض لقرارات رفع الأسعار.

ويرى عبدالعزيز الكميم وزير التموين والتجارة أن عملية الاصلاح الاقتصادى كانت امرا لامفر منه سواء جاءت الحكومة من ائتلاف او من حزب واحد. فلم يكن هنالك خيار ثالث فاما الاصلاحات او التدهور الكامل للاقتصاد.

وفى سياق التفسير الحكومى للأحداث قالت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى العام «المكتب السياسى» بعد اجتماع رأسه الرئيس على عبدالله صالح ان احداث الشغب سببت قلقا للأمن والاستقرار والحقت اضرارا بالمصالح العامة وأساءت للتجربة الديمقراطية.

واعتبرت اللجنة العامة ان ماحدث لم يكن سوى «ممارسات عملية وحاقدة تستهدف بدرجة اساسية النيل من الديمقراطية والاساءة للوحدة اليمنية وجر البلاد إلى انفاق مظلمة» وفيما أكدت الحكومة اليمنية عدم تراجعها عن قرارات رفع الأسعار لمواجهة التدهور الكبير فى موارد العملات الصعبة بعد انهيار اسعار النفط خرجت احزاب المعارضة من هول الدهشة التى فجرها تحرك الشارع وسعت الى توظيفها سياسيا واستخدامها كورقة ضغط فى التأثير على مصداقية الحكومة. فالصورة السوداوية والغامضة فى الأحداث لم تتوقف عند تخريب المنشآت العامة او تدمير السيارات والاعتداء على رجال الشرطة والأمن، بل تعدتها إلى تفجير انابيب النفط فى محافظتى مأرب والجوف لاكثر من ثلاث مرات وقطع الطرق من قبل رجال القبائل الذين نصبوا كمائن حصدت ارواح العشرات من العسكريين دون سبب مقنع.

الجميع يحمل السلاح فى اليمن

واشتم المحللون فى هذا التطور روائح اخرى لا صلة لها بالاحتجاجات السلمية او السلوك الديمقراطى وربما كان الهدف زعزعة الأمن والاستقرار واشاعة الفوضى واظهار الحكومة بمظهر العاجز عن عمل شئ وهو هدف يشكك فى صدق الأطراف المتعاطفة مع الديمقراطية ويجعلها كما تقول الحكومة فى خانة الخصوم والأعداء.

ويعرب دبلوماسى غربى فى صنعاء عن ارتياحه لأسلوب معالجة الاختلاف السلمى فى الرأى فى بلد نام كاليمن يعتبر افراده من الأقل دخلا فى العالم ويرجع اعمال العنف إلى عوامل ورواسب قديمة وتعقيدات مركبة تحكم بنية مجتمع يحمل معظم ابنائه السلاح، ولايزال عوده طريا فى مضمار الديمقراطية والممارسة الصحيحة. رجل الشارع اليمنى متألم بلا شك من رفع الأسعار التى لن تعطيه الفرصة الكافية للتفكير فى تدبر أمره، وهو لديه الاستعداد لمزيد من الصبر اذا رأى جدية وعدلا فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية خصوصا فى جانب القضاء والادارة والقضاء على بؤر الفساد الكبيرة فى جسد الدولة وفى توزيع الأعباء بالتساوى على الطبقات الميسورة والقادرة على تحمل تكاليف الاصلاح الاقتصادى.

وفيما يبدو فان المعارضة وخطابها السياسى يدور فى حلقة مفرغة وغير مقنعة ويعتمد على الهجوم الشرس على الحكومة واظهار عيوبها دون تقديم حلول او خيارات منطقية تنقذ المواطن من عاصفة الاسعار والغلاء الطاحنة.

وعموما فان ثورة الفقر فى اليمن ربما يسندها واقع صعب وتراكمات جمة خلفتها صراعات قاسية وحروب تجعل النظرة الخارجية والحلول النظرية شيئا سطحيا دون التوغل بعمق فى مسببات هذا الوضع الشائك.

وتبقى معالجة التجاوزات بروح شفافة وديمقراطية وتسامح امرا ضروريا لاستعادة الاستقرار والسلام الاجتماعى فى اليمن.

صنعاء - ابراهيم العشماوى

٠٤٠١٥٤



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٧/١٩٩٨

هل تنزلق اليمن إلى الديكتاتورية؟!

حسن العديني *

■ شهدت اليمن الاسبوع الماضي تظاهرات واعمال شغب احتجاجاً على قرار الحكومة رفع اسعار بعض السلع والخدمات ضمن المرحلة الثالثة والاخيرة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي ينفذ منذ آذار (مارس) ١٩٩٥.

وبسبب طابعها العنيف ونطاقها الجغرافي الواسع، فإنها فجرت اسئلة عديدة تدور اغلبها حول مستقبل النظام السياسي وبشكل خاص مستقبل الديموقراطية التي اختطت اليمن طريقها منذ اكثر من ثماني سنوات. والواقع ان تجربة اليمن في الممارسة الديموقراطية صاغت نموذجاً يتصف بالجراة والديناميكية، إذ بلغت في فترة قصيرة مستوى يفوق امكانات الواقع بكل ما يعتمل فيه من مواريث الاستبداد وكوابح التقدم، بل انها في كثير من الوجوه تفوقت على تجارب الديموقراطيات العربية الناشئة في ظروف ارقى وتجارب اكثر ملاءمة. ولا شك ان هذا النجاح يرجع بدرجة اساسية إلى إرادة وتصميم النخبة السياسية واستعدادها لتحدي المخاطرة والتضحية.

غير أن الحوادث الاخيرة عكست صورة مفزعة لحجم المخاطر التي ما زالت ثقافة الماضي تحملها وبالتالي فرضت التساؤل حول مدى قدرة الديموقراطية على الصمود والاستمرار، ام انها على العكس يمكن ان تخسر معركتها وتخلي مكانها لنوع من انواع الاوليغارشية العسكرية او الفاشية الحزبية.

إن حصيلة تجربة الاسبوع الماضي تقدم إجابة مطمئنة من زاوية موقف السلطة الحاكمة، إذ تعاملت مع موجة العنف بكثير من الحكمة من دون أن تتخلى بالطبع عن عنصر الحزم. لقد حدثت اشتباكات بين قوات الشرطة والقائمين باحداث الشغب والعنف، اسفرت عن ضحايا من الجانبين، لكن الانصاف يقتضي الاعتراف بان الحكومة لم تفقد اعصابها ولم تسرف في العنف، بل تطرفت بقدر كبير من ضبط النفس. وللقياس يمكن للذاكرة ان تستدعي احداث لوس انجليس في الولايات المتحدة منذ سنوات قليلة، حيث كان المشهد عنيفاً ودامياً تبدو معه الحكومة اليمنية جديرة بالاحترام.

إذاً ومن هنا يكون الاطمئنان في محله من جهة ان الحكم في اليمن ما زال قادراً على ان يستوعب ازمات الديموقراطية من دون ان يضحي بها كمنظومة قيمية ونظام للحكم. مع ذلك يجب ان نقرر ان هذا السلوك ما برح مرتبطاً بشخصية الرئيس علي عبدالله صالح الذي برهن في الامس واليوم على كفاءة عالية في إدارة الازمات وميل كبير للتسامح، فضلاً عن قناعة وإصرار على انجاح التجربة الديموقراطية. ويصبح الخوف من انبعاث ديكتاتورية عسكرية في اليمن على انقاض الديموقراطية الحديثة النشاة ذا علاقة باي مفاجآت قد تؤدي إلى غيابه من الموقع الاول في السلطة قبل ان تستقر الحياة السياسية على تقاليد ثابتة وراسخة للممارسة الديموقراطية.

لكن اخطر المخاوف تاتي من ناحية احتمال نجاح قوة استبدادية متربصة في استغلال المتاعب الاقتصادية والرواسب الاجتماعية لتحقيق انتصار يدفع بها إلى سدة الحكم. وتعتبر الجماعات الإسلامية المنضوية في التجمع اليمني للاصلاح المرشح الاول، ولعلها المرشح الوحيد في المدى المنظور، لقيادة الارتداد على الديموقراطية. فإذا صحت الاتهامات بان بعض اجنحة الاصلاح هي التي قادت اسبوع الاضطرابات، فإن ذلك مؤشر إلى قدرة مؤكدة على تحريك الشارع ودفع البلاد إلى المجهول والمحذور. لقد بدات الموجة الاولى للحوادث عقب صلاة الجمعة التي صادفت اليوم الاول لتنفيذ قرار الحكومة برفع الاسعار، وبدا واضحاً مفعول شحنة التحريض من ائمة المساجد المنتمين للاصلاح، وفي تلك الظهيرة القائظة استطاعت قوات الامن السيطرة في مواجهة نظيفة لم تستخدم فيها القسوة.

صباح السبت طافت تظاهرات اغلب الظن انها تحركت بعفوية بضعة شوارع في العاصمة، ولاح في الساعات الاولى ان هناك نوعاً من الوئام والتفاهم مع قوات الشرطة التي رافقت المتظاهرين بسلام إلى ساحات المباني الحكومية المقصودة، إلا ان التلقائية اكتسبت لوناً صارخاً من الإصرار والغضب مع ساعات الظهيرة، وبدا التخريب واطلت الفوضى براسها وظهرت بوادر العنف.

على ان الاحداث اتخذت في اليوم التالي (الاحد) مساراً اشد غضباً وتنظيماً، ولم يعد الهيجان قاصراً على صنعاء وحدها، فقد استيقظت المدن النائمة بصورة قدمت قرائن تؤيد ادعاءات الحكومة على الاصلاح، لكن القرائن لا تكفي وحدها لليقين،

وقصارى ما تفعله هو الارشاد إلى الوجهة التي ينبغي ان يسير فيها التحقيق. وتبقى الحقيقة ملفوفة بإطار كثيف من الضباب حتى يتم التاكد من صحة الاسانيد والادلة التي تقول الحكومة إنها تمتلكها. فهي تقول بالتلميح وليس بالتصريح ان اجهزة التحقيق حصلت على اعترافات من بعض من جرى التحفظ عنهم اثناء الاحداث، وهو ما يقدر القضاء وحده ان يستوثق منه ويتاكد من صدقه، ويتداول في الاوساط السياسية والحزبية ان التلميح مقصود به الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي استبق قرارات الحكومة والقى خطباً صاعقة حرض بها المواطنين على رفض الجرعة الرابعة والاحتجاج بكل الوسائل، خصوصاً ان خطب الزنداني نسخت في اشرطة كاسيت جرى توزيعها من قبل عناصر حزبية نشطة تمهيداً وتحضيراً للاحداث.

والحق ان حكاية اشرطة الكاسيت كانت معروفة وذائعة قبل اندلاع الحوادث، ولكن توزيعها على نطاق واسع وضمن خطة مقصودة ومدبرة ليس مؤكداً كلية. والتفسير البريء انها مجرد نزوة طيش لخطيب يعشق الشهرة وتستهويه هتافات العامة وتصفيقهم لكلماته. فالمعروف عن الزنداني افتتانه بذاته وانبهاره بالاضواء، ومع ذلك تبقى الشكوك قائمة من زاوية كونه قائداً كبيراً في حزب غير عادي، وذلك يستوجب بلا جدل ان تكون خطواته محسوبة، فضلاً عن كلماته. ومهما يكن من اعجاب بنفسه، فإنه لا يستطيع ان يتصرف بمعزل عن إرادة قيادة حزبه وبما يخالفها، خصوصاً عندما يكون واضحاً ان للتصرف تداعيات وعواقب سيدفع ثمنها الحزب كلهُ.

في كل الأحوال يصعب تجاهل الشواهد والقرائن التي تضع التجمع اليمني للاصلاح في مرمى التهمة مع عدم اغفال القاعدة القانونية القائلة بان المتهم بريء حتى تثبت ادانته.

ومع هذا، فإن للتحليل السياسي قواعده الخاصة والمختلفة تماماً عن القواعد القانونية الجامدة. والعنف ظاهرة سياسية رغم دلالاته وابعاده الاخرى، كما ان الاصلاح قوة سياسية يمكن التنبؤ بتصرفاتها وافعالها من خلال الملاحظة التاريخية والايديولوجية الحاكمة.

فمن هو إذاً التجمع اليمني للاصلاح؟ من الناحية الشكلية والقانونية نشا حزب الاصلاح عام ١٩٩٠ من توليفة معقدة جمعت الكتل القبلية ورجال اعمال وبعض المثقفين المرتبطين بالبنوك والشركات واضافتهم إلى الاخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتشددة. وداخل هذا التركيب الذي زاوج بين جاذبية العقيدة والسلطة ونفوذ القبلية تجمعت مفاتيح السيطرة بيد القوة الديناميكية الادق تنظيماً والاكثر حركة وهي قوة الاخوان المسلمين. ولا سرية في ان علاقة جماعة الاخوان المسلمين بالعنف علاقة وثيقة واصيلة وإن كان الوضع في اليمن يبدو اكثر تعقيداً منه في الاقطار الاخرى، خصوصاً مصر، حيث مركز القرار والتوجيه. في اليمن ولدت الحركة من رحم الجماعة الأم، لكنها عاشت فترة طويلة في كنف السلطة ورضعت من حليبها. فهي نشات من الناحية الفعلية في الستينات وظل تاثيرها هامشياً امام تصاعد قوة حركة اليسار (القومي والإسلامي) الذي كانت شعاراته اقرب إلى ثقافة الثورة السائدة والرائجة. ثم ادى الصدام بين قوى اليسار والسلطة إلى اعتماد الاخيرة على الاخوان المسلمين كقوة مساندة.

كانت السلطة في مازق خطير جعلها تفتح الابواب والخزائن امام الاخوان المسلمين. وكانت شهية هؤلاء مفتوحة واستعدادهم مبذولاً لاي مهمة واي تكليف. ومع تطاول الازمات والمشاكل تطاول شهر العسل وبلغ التحالف منتهاه في ذروة الازمات التي اعقبت قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ لم يتردد الاصلاح في مشاركة الرئيس علي عبدالله صالح في الحرب ضد الانفصال رغم تحفظاتهم السباقة عن الوحدة، وبهذا اتيح لهم ان يتقاسموا معه غنائم النصر وجوائزه وكانت امجاد الوحدة هي اهم واغلى الجوائز.

كان الاصلاح قد غدا شريكاً رسمياً في الحكومة منذ الانتخابات النيابية في نيسان (ابريل) ١٩٩٣ في إطار ائتلاف ثلاثي ضم إلى جانبه المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وبعد انسحاب الاشتراكي من الوحدة ومن الحكومة، اصبح الائتلاف ثنائياً فارتفع نصيب الاصلاح من الحقائب الوزارية وبالتالى من مصادر القوة.

وقد كانت تجربته في الحكومة متوحشة وشديدة القسوة على الناس، فهو قام بعملية ازاحة واسعة لكبار الموظفين وصغارهم واستبدلهم بعناصر حزبية موالية، ثم انه غرق في الفساد حتى اذنيه، إذ احتكر تجارة المواد الاساسية والادوية والأسماك واحل عناصره ومؤسساته الحزبية محل التجار التقليديين، وبالتالي فرض اسعاراً مضاعفة على المستهلكين، واصبح الحصول على السلع مرهوناً بكرم المتنفذين من قياداته واعضائه، وفاحت روائح الفساد والصفقات من وزارات التموين والتجارة والصحة والثروة السمكية والكهرباء والمياه والوزارات والهيئات الأخرى التي سيطر عليها الاصلاح، الأمر الذي ساهم في هزيمته في الانتخابات النيابية الأخيرة في نيسان ١٩٩٧.

انتهى شهر العسل بين الاصلاح والمؤتمر في منتصف ١٩٩٥ عندما ارتفعت بقوة صيحات الموظفين والمواطنين من الاجراءات التعسفية للمسؤولين الاصلاحيين، لكن الطلاق النهائي لم يحدث بعد، وربما كان تورط الاصلاح في الاحداث الأخيرة، إذا ثبت، بداية اجراءاته، عند ذلك يبقى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا للاصلاح شوكة الميزان وحجر الزاوية في العلاقة الحساسة بين الحزبين، ولعله ينجح في احتواء الأزمة الحالية، لكن نجاحه غير مؤكد في منع انفلات الجناح الديني العقائدي الذي قد يفجر ازمات مستقبلية.

ويبقى بعد ذلك السؤال حول موقف الاصلاح (جناحه المتطرف) من العنف.

من الواضح ان ممارسة الاصلاح يوم كان في الحكومة تشير إلى ايديولوجية استئصالية لا تقبل بالآخر، ومؤدى هذا ان وسائل الاستئصال قد تتعدد بحيث تشتمل على العنف كاداة اخيرة عند فشل الادوات الأخرى.

وإذا كان نمو الإسلاميين في كنف السلطة قد جعل ممارساتهم البطاشة غير ظاهرة حيث كانوا يقومون بها



المصدر : الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٧

باسم السلطة، إلا ان العنف واضح في ايديولوجيتهم ومن غير المستبعد طغيانها بعد ان فقدوا كثيراً من مصالحهم. كما ان موقفهم من الديموقراطية ما زال موضوع ارتياب، فهم يقبلون بقواعدها من الناحية التكتيكية، إلا ان لجوءهم للطغيان والإلغاء والازاحة في النقابات التي يسيطرون عليها تعكس قناعتهم الأصيلة وما زالت استراتيجيتهم تقوم على استثمار المناخ الديموقراطي للبناء والتوسع الحزبي في انتظار ظروف ملاءمة لهبة عنيفة يسيطرون من خلالها على السلطة ويلغون الديموقراطية. لهذا تبدو المخاوف قائمة من خطر الانقلاب على الديموقراطية في اليمن وقيام فاشية حزبية على غرار النموذج السوداني.

إن الخطر قائم وليس مؤكداً بالضرورة. فمن المؤكد أن الرئيس علي عبدالله صالح استطاع خلال العلاقة الطويلة ترويض قطاعات واسعة داخل التيار الإسلامي ولكن قطاعات اخرى ما برحت تراوح في موقع التشدد، والعملية كلها مرهونة باستمرار التحديث وتقوية بنى الديموقراطية وتصاعد الانجاز على الجبهة الاقتصادية، فذلك هو الطريق المرشح تاريخياً لإزالة اسباب العنف والتوتر وسحب الأبسطة من تحت الجماعات التي تنمو في اوضاع التخلف والفاقة.

إن مساعدة اليمن على التغلب على متاعبها الاقتصادية ومشاكلها الاجتماعية مسؤولية مشتركة يجب ان ينهض بها كل الحريصين على استقرار وامن المنطقة، ولا ينبغي ان تتغلب الحسابات الآنية على النظرة البعيدة بما تفرضه من تصرف حصيف ومواقف محسوبة ومتوجهة نحو المستقبل.

* كاتب وصحافي يمني، وعضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري.



المصدر : الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٧/١٩٩٩

الاصلاح يهدئ مع الحكومة بادانة اعمال العنف في اليمن

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ دان حزب التجمع اليمني للاصلاح امس قرارات الحكومة برفع اسعار السلع والخدمات الأساسية كما دان في الوقت نفسه في ما اعتبر موقفاً هادئاً اشكال العنف التي رافقت الاحداث والاحتجاجات عقب القرارات الحكومية. واكد الاصلاح في تصريح صحافي لمصدر مسؤول في امانته العامة «الحق الدستوري لكل مواطن في التعبير عن رايه بكل الوسائل السلمية والمشروعة» في اشارة الى قرار لجنة شؤون الاحزاب السياسية بمنع المسيرات والتظاهرات حتى يصدر قانون بذلك. وكانت احزاب المعارضة اعلنت في حينه رفض القرار واعتبرته تجاوزاً للحقوق الدستورية. واعتبر الاصلاح ان قرارات الحكومة برفع الاسعار (في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي) «ادت الى زيادة معاناة المواطنين». وقال ان «احداث العنف التي رافقت الاحتجاجات مخالفة للدستور والقانون». ولم يوضح المصدر ما يعنيه باحداث العنف لكنه اعرب عن «أسفه لتلك الاحداث التي نتج عنها سفك للدماء وازهاق للأرواح وزعزعة للأمن والاستقرار». وقال انه «يدعو الجميع الى التمسك بالوسائل السلمية والمشروعة في معالجة الخلاف والاختلاف».

ولوحظ ان حزب الاصلاح اراد على لسان المصدر المسؤول ان يخفف من اللهجة التي اعتمدها في بيان سابق في اثناء الاحداث الاخيرة تجاه حكومة الدكتور عبدالكريم الارياني. ولم يستخدم الاصلاح مصطلحات مثل «توسيع دائرة الفقر في البلد» او ان «هدف قرارات الحكومة افقار المجتمع اليمني» اضافة الى تخليه عن تاكيد حقه الدستوري الذي اعلنه في وقت سابق امينه العام السيد محمود اليدومي امام الرئيس علي عبدالله صالح في رفض قرارات الحكومة والاحتجاج سلمياً حتى تسقط تلك القرارات او تسقط الحكومة. وكان هذا الموقف ازعج الدوائر السياسية الرسمية كما ازعج الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وادى الى اتهامات متبادلة بين الحزبين اعتبر فيها المؤتمر الشعبي ان للاصلاح دوراً اساسياً في تاجيج الشارع اليمني وتحريضه على الحكومة من خلال رموز اصلاحية في مقدمها الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي تعرض لحملة قوية من الحكومة والمؤتمر الشعبي بسبب خطبته في صلاة الجمعة عشية الاحتجاجات ضد الحكومة. ووصل الامر الى اتهام الزنداني بتحريض الناس والتلويح باستدعائه امام النيابة العامة ومساءلته في شان ما ورد في خطبته تلك التي كانت السلطات الرسمية منعت تداولها في الاسواق. لكن دوائر سياسية ربما



المصدر : الحيـــــــاة / المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ /٧/ ١٩٩٩

في المؤتمر الشعبي العام او قريبة منه نسخت خطبة الزنداني ووزعتها على الصحافة الداخلية والخارجية على اعتبار انها وثيقة ضد الزنداني رغم ان مراقبين يعتقدون انها لم تتضمن اي تحريض على العنف او الشغب او التخريب. وانما حرض فيها الزنداني المواطنين على ممارسة حقهم الدستوري والتعبير عن رايهم من خلال مسيرات سلمية يكون هدفها مقر مجلس النواب الذي يمثل الشعب ويفترض انه يعبر عن ارادته.

ويبدو ان التجمع للاصلاح يحاول تهدئة الموقف مع حليفه السابق (المؤتمر الشعبي العام) بخاصة ان الاحتجاجات على قرارات الحكومة اخذت ابعاداً خطيرة في بعض المحافظات في طليعتها مارب والجوف حيث حصلت اضطرابات واشتباكات مسلحة مع قوات الامن والجيش ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الجانبين. ولا يزال الموقف في المحافظتين متوتراً حتى الآن.

-٠١٥٩٠



المصـدر : الأهرام القاهرية

التاريـخ : ٥/٧/١٩٩٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على ٢٠ يمنيا بتهمة تفجير خط أنابيب مصفاة عدن

صنعاء ـ ا.ش.ا : قال مصدر يمنى مسئول انه تم احتجاز نحو عشرين شخصا اتهموا بتفجير احد انابيب ضخ البترول فى مصفاة عدن الذى يربط بين مصافي البريقة والميناء الرئيسى فى منطقة النواهى.

واشار المصدر إلى ان هذا الانفجار لم يسفر عنه اية اضرار فى الأرواح ولكنه الحق اضرارا مادية كبيرة فى المصفاة.

وتربط بعض اوساط المعارضة اليمنية بين هذا الانفجار واحداث العنف والاضطرابات التى شهدتها بعض المدن اليمنية فى الاسبوعين الماضيين بعد قرار الحكومة رفع اسعار بعض السلع الغذائية ومشتقات النفط.

ويعتبر هذا الانفجار الاول من نوعه الذى تشهده مدينة عدن الجنوبية منذ عدة اشهر وكانت مصفاة عدن التى وافق مجلس الوزراء اليمنى على خصخصة جزء منها قد اصيبت باضرار خلال الحرب الأهلية التى جرت فى اليمن فى صيف ١٩٩٤ وتكلف اصلاحها نحو ٨ ملايين دولار.

وتبلغ الطاقة اليومية للنفط الذى يتم تكريره بهذه المصفاة نحو ٨٠ الف برميل يوميا غالبيتها من الانتاج المحلى وجزء اخر من خارج البلاد.



المصدر : الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٩

٢٥ ألف "موظف شبح"

اليمن: مؤتمر وطني يبحث في شؤون الاصلاح الإداري وتشجيع الاستثمار

□ صنعاء - إبراهيم محمود

■ تستعد وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الإداري في اليمن لتنظيم المؤتمر الوطني الأول عن الاصلاح الاداري نهاية الشهر الجاري تحت رعاية رئيس الوزراء عبدالكريم الارياني.

وقال وكيل الوزارة حسين الأهجري: «ياتي عقد المؤتمر في سياق اهتمام الحكومة بتنفيذ اصلاحات واسعة في مجال الإدارة ومعالجة اوضاع العمالة الفائضة والمزدوجة بالتزامن مع تحقيق اصلاحات مالية واقتصادية».

واضاف: «ان خبراء من البنك الدولي والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة سيشاركون في اعمال المؤتمر باوراق عمل تناقش ستة محاور اهمها اصلاح الإدارة اليمنية وافاقها المستقبلية والإدارة وتشجيع الاستثمار».

وتسعى الحكومة اليمنية إلى ربط الاصلاحات السعرية التي رافقتها الشهر الماضي احتجاجات واسعة باصلاحات إدارية وقضائية ناجعة تقلص مظاهر الفساد والبيروقراطية.

واشارت نتائج المرحلة الأولى من المسح الوظيفي إلى ان اجمالي موظفي وحدات الجهاز الإداري ووحدات القطاعين العام والمختلط بلغ في ايار (مايو) الماضي ٤٠٤.٦٥ الف موظف منهم ١١٥٧٧ موظفاً متعاقداً غير مثبت.

وقدرت دراسة اعدها المعهد الوطني للعلوم الإدارية حجم العمالة الفائضة في ١١ مرفقاً حكومياً بحوالى ١١٤٩١ عاملاً تصل كلفة رواتبهم وحوافزهم السنوية إلى ٧٢٧ مليون ريال.

واوضحت الدراسة ان عدد الموظفين ارتفع بين عامي ١٩٩٠ و١٩٧٠ بمعدل ١٥٠ الف موظف سنوياً وبمتوسط زيادة ٨.٦ في المئة في السنة. وتنفذ الحكومة سياسات تستهدف الحد من التوظيف الجديد وقصره على قطاعي التعليم والصحة واحياناً الخدمات في وقت الضرورة وتشجيع التقاعد المبكر عبر شراء الخدمة لمدة عشر سنوات فضلاً عن اتخاذ تدابير فاعلة للتخلص من العمالة الفائضة وإلغاء الأسماء الوهمية والمزدوجة.

وكانت تقارير دولية اشارت إلى وجود ٢٥ الف «موظف شبح» في اليمن غير موجودين إلا في سجلات الرواتب فقط.

وتمثل رواتب الموظفين اكثر من ٤٥ في المئة من نفقات الموازنة العامة للدولة.

وكشفت دراسة اخرى اعدها المعهد الوطني للعلوم الإدارية بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية أن ٦٠ في المئة من العاملين في الجهاز الإداري للقطاعين العام والمختلط يتركون أعمالهم ويزاولون اعمالاً اخرى.



المصدر : الأخبار القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٨

بالعربى

عدد قتلى وجرحى احداث المظاهرات فى اليمن بالعشرات وجاءت فى معظمها ردود فعل متوقعة بعد رفع اسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية. ولابد ان حكومة عبدالكريم الاريانى كانت تتصور غضباً شعبياً عندما خاطرت برفع الاسعار. فهذا ما حدث فى اندونيسيا التى فاضت شوارعها بالمتظاهرين بعد انخفاض قيمة العملة وهبوط مداخيل المواطنين مقابل ارتفاع الاسعار. بسبب الاقتصاد سقطت حكومة سوهارتو وليس بسبب سوء الادارة السياسية كما قيل، وان كان ذلك عاملا مساعدا.

هذا ما حدث ايضا لحكومة النميرى فى السودان التى عطلتها المظاهرات بعد تدهور الاوضاع الاقتصادية والامثلة كثيرة التى تشابه احداث اليمن.

اذا لابد ان رئيس الوزراء كان يدرك كل الاحتمالات خاصة انه اكثر اعضاء الحكومة معرفة بالشؤون الخارجية.

لهذا لا اعتقد ان الحكومة فوجئت بحالة الاستياء التى تحولت الى مظاهرات عنف وقد يكون بين المتظاهرين صاحب حسابات متاخرة يريد تصفيتها وسط الغضب والفوضى الجماعية لكن لابد ان الاغلبية ليسوا ضد النظام لكنهم ضد رفع الاسعار.

واتهام هؤلاء بانهم عملاء ومخربون لا يجيب عن المشكلة لان عامة اليمنيين متضررون من القرارات الاخيرة وان لم يكونوا مؤيدين للعنف. والاغلبية - كما شرح احد اليمنيين الموالين للحكومة - غاضبة من القرارات لانها اكثر من قدرة المواطن العادى على تحمل تبعاتها. ثم ان الحكومة عندما كانت تخطط لرفع الاسعار لم تهتم بتهيئة الشعب للآتى فجاء رد الفعل عنيفا جدا.

وتهيئة عامة الناس لمثل هذا الحدث ليس خيارا بل من واجبات الحكومة الناس هم الذين سيدفعون ثمن الزيادة كل يوم من جيوبهم. وحتى بعد اعداد الناس ذهنيا ونفسيا للقرارات الخطيرة فسيكون هناك استياء من زيادة الاسعار لكنه استياء بدون نقمة يمكن التعامل معه. اما زيادة الاسعار دون تبريرات مسبقة ودون نقاش يسبقها ففيه استهانة بمشاعرهم. رغم ان الزيادات لها ما يبررها اقتصاديا.

عبدالرحمن الراشد

جريدة «الشرق الاوسط»



المصـدر : الحيـــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

رياح الشمال... في اليمن

يدخل اليمن اسبوعاً حاسماً. ذلك ان استمرار الاشتباكات في محافظتي مارب والجوف، في حال لم يوضع حد له، سيعني ان نظام الرئيس علي عبدالله صالح يتعرض لأخطر تحد يواجهه منذ ٢٠ عاماً.

والتحدي الجديد يحمل في طياته خطورة كبيرة نظراً الى انها المرة الاولى التي يواجه النظام، وفي شكل واسع، اضطرابات ذات طابع قبلي ومناطقي في الشمال منذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠... فرياح الازمة المتوقعة من الجنوب، جاءت هذه المرة من الشمال.

في الاسابيع التي سبقت اشتباكات مارب والجوف، كانت هناك مخاوف من مخطط يستهدف إحياء «المسألة الجنوبية» في اليمن، ذلك ان سلسلة من الاحداث في المحافظات الجنوبية والشرقية اوحت بأن الوضع في الجنوب ليس على ما يرام وان غير جهة تسعى الى استغلال هذا الوضع. ففي حضرموت هناك توتر جراء مقتل مواطنين إثر تظاهرة غير مرخصة قمعتها قوى الامن، وفي الضالع حادث مقتل محمد ثابت الزبيدي على يد رجال الامن، والزبيدي لم يتوقف عند حاجز اقيم قرب قريته للقبض عليه. وادى ذلك الى اضطرابات واسعة ادت الى تدخل الجيش. وفي ابين تحرك للحزب الاشتراكي فضلاً عن وجود مجموعة متطرفة تضم نحو ٨٠ عنصراً (٧٠ يمنياً و١٠ عرب من جنسيات مختلفة) تحصنت في الجبال. ويتدرب افراد هذه المجموعة وهم من الافغان العرب على استخدام المتفجرات خصوصاً.

اذا اخذ كل من هذه الحوادث بمفرده، فانه يبدو من النوع الذي يمكن السيطرة عليه، بالمقاييس اليمنية طبعاً، لكن الخوف كان من وجود رابط بين كل تلك الحوادث في مرحلة ما يؤدي الى انفجار واسع في الجنوب. وظل هذا الهاجس قائماً الى ان حصلت احداث مارب والجوف التي كشفت ازمة سياسية عميقة بين حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، الذي تتنازعه تيارات عدة منذ انتقاله الى المعارضة بعد الانتخابات الاخيرة التي أجريت في نيسان (ابريل) ١٩٩٧.

كان على «الاصلاح» ان يستغل رفع الحكومة اسعار بعض المواد الضرورية للمواطنين ليستعيد شعبيته في الشارع وليظهر انه معارض بالفعل، وانه ليس كما يصفه منتقدوه الوجه الآخر للسلطة، بدليل ان زعيم «الاصلاح» الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر يشغل منصب رئيس مجلس النواب.



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٠٧ / ١٩٩٩

مارس «الاصلاح» لعبة المعارضة في الشارع بعدما كان متهماً بممالأة السلطة لحماية اعضائه الذين شغلوا مواقع في الجهازين الاداري والحكومي عندما كان شريكاً في الحكم. الا ان هذه اللعبة خرجت عن نطاق السيطرة بعدما اخذت بعداً مختلفاً خصوصاً بعدما تبيّن ان للجناح الديني المتزمت في الاصلاح اجندة خاصة به. فالدعوات التي اطلقها ائمة الجوامع الموالون للحزب الاسلامي لقيت صدى واسعاً وبدت بمثابة محاولة جدية هي الاولى من نوعها لاختراق التركيبة القبلية للبلاد. وكان ابرز دليل على محاولة جناح معيّن اختراق هذه التركيبة الدعوات الى التظاهر التي انطلقت من المسجد الذي بناه في صنعاء الشيخ ناجي عبدالعزيز الشايف شيخ مشائخ بكيل، الذي رد فوراً على التحدي بتصريحات هاجم فيها الاسلاميين المتطرفين والاحزاب...

لكن البعد الاخطر للاحداث كان المواجهات في مارب والجوف، وإذا قدر للاشتباكات بين القبائل والجيش ان تستمر في تلك المناطق التي يتدفق منها النفط، سيكون على الحكومة اليمنية ان تستقيل وان يدفع الدكتور عبدالكريم الارياني ثمن ما يسمى في اليمن «القرارات السعرية».

واستقالة الارياني تريح اولاً الشيخ الاحمر الذي يفضل اي شخص آخر في موقع رئيس الحكومة، كما تريح الارياني نفسه الذي يعتبر ان سنه لم تعد تسمح له بممارسة مسؤوليات كبيرة وكثيرة ترتب عليها اعباء لم يعد قادراً على تحملها، ذلك انه اضافة الى رئاسة الحكومة، يتولى الارياني منصب الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام. والذين يعرفون رئيس الحكومة اليمنية عن قرب ينقلون عنه انه يفضل استمرار الاصلاحات الاقتصادية على استمراره في رئاسة الحكومة.

وهو يعطي مثلاً على ذلك انه عندما تولى رئاسة الوزارة للمرة الاولى مطلع الثمانينات، جاء الى الرئيس علي عبدالله صالح وقال له ان لديه قراراً سيتكفل اسقاط الحكومة. ولما ساله الرئيس عن القرار اجابه انه يريد منع استيراد الفواكه والخضر. وبالفعل سقطت الحكومة. لكن رئيس الحكومة الذي خلفه التزم القرار وهناك حالياً في اليمن كميات من الخضر والفواكه تفوق حاجة السوق المحلية.

وفي اعتقاد الارياني ان لا بديل امام اليمن من اقرار الاصلاحات. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو هل ان الازمة التي يشهدها البلد لا تزال محصورة بالاصلاحات الاقتصادية، أم ان عوامل كثيرة تداخلت ادت الى مواجهة لا سابق لها بين الجيش والقبائل في منطقة اقل ما يمكن ان توصف به، انها قلب الاقتصاد اليمني ورئتاه.

اذا استمرت الاشتباكات، سيواجه النظام اليمني تحدياً فضّل دائماً العمل على احتوائه والتعاطي معه بالحسنى... والاكيد ان ضحية استمرار الازمة لن يكون سقوط حكومة الارياني فحسب، بل ان اموراً اخرى ستتغير في مقدمها طريقة تعامل النظام مع المجموعات الاسلامية...

علي سعيد

٠٣٠٠١٦٤



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٨

سيارتان و٢٥ لتراً للوزير والمحافظ يومياً

اليمن : اجراءات تقشفية لتقليص النفقات بسبب تراجع أسعار النفط

☐ صنعاء - إبراهيم محمود

■ بدأت الحكومة اليمنية الاسبوع الماضي تنفيذ خطة تقشفية واسعة بهدف تقليص النفقات الذاتية في إطار تخفيف آثار انخفاض اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة.

واصدر رئيس الوزراء الدكتور عبدالكريم الارياني قراراً يحمل الرقم ٣٥ لسنة ١٩٩٨ في شان استخدام سيارات الركوب المملوكة للدولة في الجهاز الإداري والقطاع الاقتصادي.

وحدد القرار، الذي اطلعت عليه «الحياة»، الوظائف التي يجوز تخصيص سيارات حكومية لها والحد الاقصى لعدد السيارات بمعدل سيارتان للوزير ومثلها للمحافظ وسيارة واحدة لكل من نائب الوزير ورئيس المصلحة ووكيل الوزارة ووكيل المحافظة ومدير المديرية ورئيس مجلس الإدارة ونائبه والمدير العام لأي وحدة من وحدات القطاع الاقتصادي.

وجاء الاجراء منسجماً مع وعود اطلقتها حكومة الارياني في برنامجها الذي حازت بموجبه على ثقة البرلمان في شان اصلاحات مالية وإدارية حاسمة وتقليص ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة وحماية المال العام، وهي مسوغات تتناولها الصحف المعارضة منذ سنوات عدة للطعن في الأداء الحكومي.

وتشير تقديرات غير رسمية إلى ان قيمة السيارات المملوكة لمسؤولين في الجهاز الاداري تقدر بنحو ٥٠ بليون ريال (نحو ٣٨٥ مليون دولار).

ويقدر ثمن السيارة الجديدة التي تصرف لوزراء او مسؤولين بنحو ٥ - ٧ ملايين ريال في المتوسط. ويلغي القرار الجديد امتيازات واسعة كان يحصل عليها موظفون عاديون ومدراء عموم في الوزارات.

وقال وزير المال علوي السلامي إن قرار مجلس الوزراء يهدف إلى تنظيم وتحديد المعايير الخاصة باستخدات سيارات الركوب بما يحقق الحفاظ على ممتلكات الدولة ويرشد الاستهلاك. واوضح السلامي ان القرار يتضمن تحديد سقف نفقات التشغيل والوقود وضوابط الاستخدام وشراء سيارات جديدة وطريقة احتساب اهلاكها.

وينص القرار على تامين ٢٥ لتراً من الوقود يومياً لسيارات الوزير والمحافظ و١٥ لتراً لنائب الوزير ووكيل المحافظ و١٠ لترات للوظائف الحكومية الأخرى المشمولة بالقرار.

وطالب القرار الحائزين سيارات ركوب مملوكة للدولة بتسليمها إلى وزارة المال. واكد عدم جواز استبدال السيارات قبل مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ الشراء في المناطق الوعرة وثماني سنوات في المدن.



المصدر : الأهـــرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

بحث النزاع اليمنى الإريترى حول حنيش بعد غد بلندن

لندن - وكالات الأنباء - وصل إلى لندن امس الدكتور عبدالكريم الاريانى رئيس الوزراء اليمنى على رأس وفد وزارى لحضور جلسة التحكيم التى ستعقدها اللجنة الخاصة بالنظر فى النزاع اليمنى - الاريترى حول تبعية جزيرة حنيش الكبرى والتى ستنظرها هيئة التحكيم بعد غد.

ومن المنتظر ان تصدر هيئة التحكيم المؤلفة من خمسة قضاة حكمها فى هذه القضية أواخر شهر يوليو الحالى بعد ان كانت قد اجلت النطق فيه والذى كان مقررا فى شهر مايو الماضى بناء على طلب من اريتريا لتقديم مستندات وحجج جديدة تثبت ملكيتها للجزيرة المتنازع عليها والتى تمثل نقطة استراتيجية عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر.



بدء المرافعات الختامية لترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإريتريا

صنعاء : من إبراهيم العشماوى: بدأت أمس فى مقر محكمة العدل الدولية فى لاهاى المرافعات الختامية بين اليمن واريتريا بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما، وقال عبدالله احمد غانم وزير الشئون القانونية وشئون مجلس النواب اليمنى إن المرافعات تأتى بعد ان قدم كل طرف مذكرته الأساسية حول وجهة نظره بشأن الحدود البحرية والمذكرات الخاصة بالقضية، وأضاف ان المداولات الشفوية سيتم فيها تقديم الشرح التفصيلى للوثائق والخرائط وسيبين كل طرف حقوقه حسب مايعتقد فى المياه التى تفصل بين الدولتين، وأكد غانم ان قضية ترسيم الحدود البحرية شائكة، نظرا لوجود العديد من الجزر فى جنوب البحر الأحمر وعبر عن أمله، ان يكون حكم المحكمة منصفا وعادلا ويحفظ لليمن حقوقها الدولية المشروعة، وكانت لجنة تحكيم دولية حكمت لصالح اليمن بحقها فى أرخبيل حنيش والذى تسلمته بالفعل فى أول نوفمبر ٩٨، وبعد احتلال ارتيرى دام حوالى عامين ونصف العام، وفيما يتعلق بالحدود مع السعودية قال الوزير اليمنى ان الاتصالات والمشاورات جارية بين البلدين ومن المتوقع ان تتواصل حتى نصل إلى صيغة تتعلق بالحدود كاملة بما يحقق المصالح المشتركة وبما يرضى الطرفين.



المصدر : الحيـــــاة المدنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ /٧/ ١٩٩٧

الارياني الى لندن للمرافعة في التحكيم في قضية حنيش

عدن: أحزاب معارضة تدعو إلى الاعتصام احتجاجاً على رفع الأسعار

□ صنعاء - خالد السودي

■ غادر لندن الدكتور عبدالكريم الارياني رئيس الوزراء اليمني رئيس اللجنة الوطنية للتحكيم حول النزاع مع دولة اريتريا على جزيرة حنيش الكبرى. وقال الارياني في تصريحات قبل مغادرته صنعاء انه سيشارك في المرافعات التكميلية امام هيئة التحكيم التي ستعقد لاحقاً في العاصمة البريطانية.

وكان من المقرر ان يصدر الحكم في النزاع اليمني - الاريتري في ٢٢ ايار (مايو) الماضي لكن المحكمة الدولية ارجأت الحكم في القضية حتى يتم استكمال دراسة الوثائق والقرائن التي قدمها الجانبان.

المعارضة

على صعيد آخر دعت أربعة من احزاب المعارضة اليمنية الى الاعتصام السلمي امام مكتب محافظة عدن صباح الأربعاء المقبل للضغط على الحكومة للتراجع عن قراراتها رفع أسعار بعض مشتقات النفط والسلع الغذائية. وتعد دعوة هذه الأحزاب، وهي رابطة ابناء اليمن واتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي اليمني والتكتل الوطني الاجتماعي المستقل، الأولى في مدينة عدن العاصمة التجارية والاقتصادية لليمن منذ اعلان الحكومة رفع الأسعار واندلاع احداث العنف في العديد من المحافظات، خصوصاً صنعاء والجوف ومارب.

وقالت الأحزاب الأربعة في بيان لها امس «ان اصرار السلطة على رفع الأسعار بقرارها الأخير قد دفع الجماهير الغفيرة من ابناء الشعب الى الخروج في مسيرات غاضبة عمت معظم محافظات الجمهورية تطالب السلطة بالرجوع عن جرعة الموت وكف أذى سياستها عنه بحجة الاصلاح الاقتصادي والإداري المزعوم والرجوع عن ممارسة التضييق على ما تبقى من الهامش الديموقراطي».

وزادت الأحزاب الأربعة وهي من أبرز الأحزاب التي قاطعت انتخابات نيسان (ابريل) ٩٧ إلى جانب الحزب الاشتراكي «في ظل إصرار الحكومة على السير في طريق جرعات الموت ورفضها لاجراء اصلاح سياسي واقتصادي وإداري ومالي شامل فإنها بذلك تقدم البرهان على انها ليست سلطة للشعب بل سلطة عليه». وطالبت الجماهير في محافظة عدن الى التعبير السلمي عن رفضها لسياسة التجويع وإلغاء الجرعة الرابعة وقيام السلطة بحماية المعتصمين واجراء اصلاح سياسي واقتصادي وإداري ومالي شامل.

الى ذلك (رويترز)، قال مسؤولون يمنيون ان الانفجار الذي وقع قرب منشآت نفطية في ميناء عدن حدث نتيجة انفجار قنبلة صوتية، لكنهم نفوا تقارير تحدثت عن وقوع اضرار بخط لانابيب النفط يربط بين مصفاة وصهاريج لتخزين الوقود.

وقال العميد محمد صالح طريق مدير الأمن العام في محافظة عدن «ان حقيقة ما حدث هو ان قنبلة صوتية انفجرت في ذلك الموقع ولم ينجم عنها سوى دوي صوتي من دون التسبب بأي اضرار تذكر».

وقال يوسف قاسم قليقل المدير العام لشركة النفط اليمنية ان ما تردد عن ان الانفجار أحدث فجوة في خط انابيب النفط المار في موقع الحادث «محض افتراء واختلاق لكلام يفتقد لأبسط مقومات الصدق والواقعية».



المصدر : الحيـــاة / اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٩

مشايخ من الجوف يستنكرون "التخريب"

■ صنعاء - «الحياة» - رفع العشرات من مشايخ محافظة الجوف رسائل الى الرئيس علي عبدالله صالح اكدوا فيها وقوفهم الى جانب الدولة واستنكروا «اعمال التخريب وقطع الطريق والاعتداء على جنود الامن والجيش».

وحصلت «الحياة» على نسخ من رسائل رفعها مشايخ واعيان قبائل الجوف (١٧٠ كيلومتراً شمال شرقي صنعاء) الى الرئيس اليمني اكدوا فيها انهم يعارضون «ما حدث في المحافظة من اعمال نهب وقطع للطرق واعتداء على مؤسسات الدولة وجنودها» و(...) انهم «مع سيادة النظام والقانون ووصفوا من قاموا بهذه الاعمال بأنهم جبناء ومخربون ومرتزقة». وتأتي هذه الرسائل في الوقت الذي تكثف الدولة من جهودها لملاحقة من قاموا باعمال العنف الاخيرة.

وكانت محافظة الجوف شهدت اشتباكات بالاسلحة النارية بين بعض رجال القبائل وقوات من الامن والجيش اثناء موجة الاحتجاجات التي شهدتها اليمن بعد قرار الحكومة رفع الدعم عن النفط ومشتقاته وسلع اخرى.



المصدر : الأهـــــرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/٧/٧

أحزاب المعارضة تعتصم غدا في عدن احتجاجا على رفع الأسعار

صنعاء - من إبراهيم العشماوي:

أعلنت احزاب المعارضة اليمنية في عدن ان كوادرها وقواعدها سيقومون اليوم بالاعتصام السلمي امام مكتب محافظ المدينة احتجاجا على رفع الاسعار. وذكر بيان وقعته احزاب رابطة ابناء اليمن واتحاد القوى الشعبية والتجمع الوحدوي اليمني والتكتل الوطني الاجتماعي المستقل ان المعارضة قررت دعوة الجماهير اليمنية إلى التعبير السلمي عن رفضها لما سمته «سياسة التجويع والقهر».

وطالبت الاحزاب بإلغاء الجرعة الرابعة للاسعار وإجراء إصلاح سياسي واقتصادي ومالي شامل.

وقال البيان: إن عدن تعاني من ركام هائل من المشكلات التي تتصاعد وتتسع بدءا من التدني السريع في مستوى المعيشة وانتشار البطالة واستمرار تدهور الخدمات.

وتعتبر هذه هي المرة الاولى التي تتحرك فيها احزاب المعارضة في عدن لتوضيح رأيها في الأوضاع الاقتصادية الحالية، ولوحظ غياب الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم عدن قبل قيام الوحدة عن هذه الاعتصامات ونظمت احزاب المعارضة مسيرات ومظاهرات في حضرموت ولحج وصنعاء تعبيرا عن الاستياء من رفع أسعار السلع والخدمات.



المصدر : الحيـــــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٠٧/٠٧/١٩٩٩

اليمن ينفي انباء عن وقوع اعمال عنف

■ صنعاء - رويترز - نفى ناطق باسم الحكومة اليمنية صحة تقارير عن وقوع اعمال عنف جديدة في محافظتي مارب والجوف وقال ان الهدوء يسود البلاد.

واضاف الناطق في تصريحات لـ «رويترز» ليل الاحد ان قوات الحكومة تسيطر على الاوضاع وان الموقف في المحافظتين هادئ. واوضحت مصادر قبلية اول من امس ان رجال قبائل نصبوا مكمناً لسيارة عسكرية في جنوب شرقي اليمن وقتلوا اربعة جنود. واضافوا ان ثلاثة من رجال القبائل على الاقل قتلوا في المكمن الذي نصب على الطريق الرئيسي في محافظة مارب المؤدي الى العاصمة صنعاء.

وافاد سكان ان قتالاً متقطعاً نشب بين رجال القبائل والقوات في مارب والجوف.

واتهم الناطق وسائل الاعلام بالمبالغة في تصوير الاحداث ووصف التقارير عن تجدد اعمال العنف بانها ليس لها اساس من الصحة.

وقال مسؤول يمني الاسبوع الماضي ان الهدوء يسود البلاد بعد اسبوعين من التظاهرات والصدامات العنيفة التي تفجرت بعد رفع الحكومة اسعار الوقود والمواد الغذائية الاساسية.

واعلنت الحكومة في وقت سابق ان ٣٤ شخصاً قتلوا وان ١٠٢ اصيبوا في الاحتجاجات.

وياتي رفع الاسعار في اطار برنامج الحكومة للاصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥ بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.



المصدر : الأهـــــرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٨

■ اليمن :

أزمة مركبة

كشفت المظاهرات الشعبية التى شهدتها بعض المدن اليمنية مؤخراً، احتجاجا على زيادة الأسعار، عن صعوبات اقتصادية عميقة

كما اظهرت الفجوة الواسعة بين الحكومة وغالبية احزاب المعارضة وادت الى تصاعد حدة الاحتقان السياسى فى البلاد حيث جاء تطبيق المرحلة الرابعة من برنامج الاصلاح الاقتصادى، والغاء الدعم عن مواد إستهلاكية أساسية فى أعقاب فترة وجيزة من استقالة حكومة فرج بن غانم السبيبة، والتى تحفظت على بعض إجراءات برنامج الاصلاح

كما أنها لم تأخذ فى اعتبارها انخفاض عائدات النفط الحالية. وفشل الحكومة فى احتواء الآثار الجانبية لعمليات خطف الاجانب. وحدوث بعض الصدامات المسلحة بين عناصر من الجيش والمواطنين فى عدد من المحافظات الجنوبية بالاضافة الى الاخفاق الذى لقيته دعوات المصالحة الشاملة بين القوى السياسية، وفتح صفحة جديدة فى العلاقة بين الحكومة وكافة احزاب المعارضة

كما حاول حزب «التجمع اليمنى للاصلاح» استغلال حالة الفوران الاجتماعى للحصول على مكتسبات نوعية، على ضوء تراكمات علاقته المعقدة مع حزب «المؤتمر الشعبى العام» الحاكم. فرغم اتهامه مباشرة بالتحريض على المظاهرات والاحتجاج على قرارات الحكومة. غير انه - الاصلاح - استطاع خلال الازمة استعادة الاشراف على ملف الحدود المزمن مع السعودية، ثم تهدئة خطابه السياسى. وفى الوقت نفسه لم تتعامل احزاب المعارضة الأخرى بذات الدرجة من البراجماتية. واكتفت بالتنديد بسياسات الحكومة وفشلت فى التقدم برؤية موحدة لمعالجة آثار الأزمة الراهنة، ولم تتفق على خطة للاصلاح الشامل، او حتى تتجاوز خلافاتها البينية وتستوعب التطورات المتلاحقة. بما يؤكد ان صفة الانتقائية لازالت مسيطرة على نهج التعامل مع المعطيات الداخلية.

ويرى بعض المراقبين ان الاحتجاجات الشعبية هى انعكاس للجوانب الاجتماعية، التى تتأثر - غالبا - بأى إصلاحات ترافق عملية التحول الى اقتصاد السوق لكن عدم مواجهة المشاكل الناجمة عنها، قد يطيح ببعض الايجابيات التى حققتها المراحل الثلاث السابقة، وربما يفضى الى مجموعة من المصاعب الفادحة. لاسيما ان تطورات الأحداث كادت أن تتخذ منحى قلبى. عندما وصلت المواجهات التى وقعت فى محافظتى «مأرب» و «الجوف» الى درجة من الصدام المسلح. واوشكت ان تتحول الى معركة ممتدة بين قوات من الأمن والجيش وبعض القبائل. أضف الى ذلك ان التراجع عن برنامج الاصلاح الاقتصادى، سوف يخلق ازمة فقدان ثقة مع المؤسسات النقدية الدولية، والمانحين للمساعدات والقروض لدعم البرنامج. وهو ما يفسر جانبا مهما لاصرار حكومة عبد الكريم الاريانى على التمسك باجراءاتها الجديدة واستمرار برنامجها المحدد سلفا. خاصة أن الحكومة باتت تخشى الدخول فى دوامة من الانهيارات الاقتصادية المتتابعة واعتبر المؤتمر المظاهرات بمثابة «أعمال تخريبية يقف وراءها من اسماهم ب «أعداء الوطن وعشاق الانفصال».

والأرجح ان قدرة حكومة الاريانى على احتواء الاحداث الاخيرة سيدعم دورها فى استكمال خطوات الاصلاحات التالية. لكن احتمال استمرار تذمر الشارع اليمنى، الذى يعانى من ازمات اقتصادية متراكمة، ومن ثم تكرار المصادمات بين المواطنين وقوات الأمن قد يؤدى الى انفلات □ .

محمد أبو الفضل

١٧٢



المصدر : الأهـــــرام القاهرة

التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جماعة يمينية متطرفة تشكل جيشا سريا للبيض في جنوب افريقيا

بريتوريا - ١.ش.١ - اعلن زعيم احدى الحركات اليمينية المتطرفة فى جنوب افريقيا والتى تطلق على نفسها اسم منظمة الجيش الجمهورى السرى للبوير (الافريكانز) ان الحركة تعمل منذ فترة وفى هدوء تام على تشكيل خلايا سرية بهدف استخدام القوة المسلحة لاستعادة سيطرة البوير القديمة على اقاليم ترانسفال وفرى ستيت وشمال ناتال.

وقال اندروفورد خلال مقابلة اجرتها معه وكالة انباء جنوب افريقيا ان عدد افراد الجيش السرى يتزايد يوما بعد يوم

وذكرت ان جهاز مخابرات خاصا بالحركة نجح حتى الان فى اختراق منظمات مثل حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الحاكم والشرطة والقوت المسلحة، وقال ان الحركة التى انبثقت عن التجمعات اليمينية المتطرفة للافريكانز لن تقبل ابدا بتولى الغالبية السوداء للسلطة فى جنوب افريقيا.



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

صدمة النفط تأتي من اليمن

محمد الرميحي *

■ على الطريقة العربية الشهيرة التي ابتدعها الرئيس المرحوم جمال عبدالناصر: توقعناها من الشرق فجاءتنا من الغرب، وهي في مضمونها تعني ان الامور غير المفاجئة تحدث لنا دوماً بطريقة مفاجئة. وللتدليل على ذلك فقد توقعنا نتيجة انخفاض اسعار النفط ان يحدث شيء من الاهتزاز غير المتوقع في الدول المنتجة له، ولكن بدلاً من ذلك اضطربت الاحداث جنوباً في اليمن. ووفق هذه النظرية العربية الكلاسيكية فاجأتنا احداث اليمن التي لم تكن فيها اي مفاجأة للعالمين ببواطن الامور نتيجة لصدمة رفع الاسعار في اليمن، الا ان المفاجأة الحقيقية هي في الخمسين قتيلاً او اكثر وعشرات الجرحى الذين سقطوا في ما يشبه الحرب الاهلية في بلاد اليمن، لأن اسعار الخدمات والسلع بدأت تنسجم مع متطلبات العولمة الجديدة، وهو شيء لافت للنظر ومثير للقلق ويستدعي النقاش، لا لانه حدث في اليمن ولكن ايضاً لان مثله يمكن ان يحدث في القرب منه، ولأن اليمن قريبة من الخليج فانه ان عطس اقتصادياً اصيب الخليج سياسياً بالحمى.

ما قامت به الحكومة اليمنية من خطوات ترشيدية (استخدم المفهوم الذي يناسبك في هذا المقام) بدت كانها مسايرة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين لمواجهة مطالب الاقتصاد العالمي الجديد التي لا مفر منها، او الجرعة الرابعة كما تسمنها الفعاليات السياسية اليمنية، تزامنت ايضاً مع انخفاض حاد في اسعار النفط. واذكر ان واحداً من ألمع الاقتصاديين العرب، وهو الدكتور يوسف صايغ، قال في السبعينات ان الاقتصاد في الدول العربية في مجمله معتمد على النفط سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشرة.

واثبتت الأحداث هذه الحقيقة دوماً، فها هي اسعار النفط وهي تتوجه الى القاع تثير الزوابع من حولها، وتأخذ معها بسرعة تاريخاً ممتداً من الرعاية الشاملة التي قدمتها الدولة العربية، على اختلاف درجاتها او اعتقدت انها تقدمها من بلد الى آخر، ولكنها من حيث المبدأ وتحت شعارات عديدة قبلت بان تقوم بهذه الرعاية للمواطن باشكال شتى.

الاسعار وارتفاعها في اليمن وردود الفعل الشعبية حولها تقودنا الى فتح ملف شائك ليس اكثر من التدليل على حساسيته من عدد القتلى والجرحى من المواطنين اليمنيين الذين سقطوا حتى اليوم. وتأتي حساسية الملف من اكثر من مصدر، فاليمن الموحد وقد شهد نصفه الجنوبي لفترة طويلة اشتراكية الدولة التي احتضنت بقدرتها المتواضعة كل الخدمات ودعمت كل السلع، ولم يكن ذلك بسبب قوة الاقتصاد المحلي ولكن بسبب التدفقات الآتية من المعسكر الاشتراكي إبان احتدام الصراع بين الغرب والشرق ولأسباب ايديولوجية بحتة. اما في الشمال فلم تكن الدولة بمعزل عن اشكال اخرى من الدعم ولون آخر من التطبيق الاشتراكي.

وبدا ان اليمن الموحد قد عود جماهيره عشية التوحد على ممارسات اقتصادية اعتمدت على الدولة، فكان اقتصاده شبه نفطي في الممارسة، اي ان على الدولة ان «تدبر» الدخل وتقوم بانفاقه بعد ذلك في قنوات الاقتصاد، وتتحمل في الوقت نفسه هامشاً من التكلفة كان يتوازن بالمساعدات، ثم اصبح يثقل بالديون، ما يقلل تباعاً من القيمة الشرائية للنقد. في هذا الجو تمت الوحدة اليمنية، ومع تباشير مداخيل معقولة من نتاج النفط اليمني بدا كان الامر القائم يمكن ان يستمر، الا ان اليمن بعدد سكانه والاعباء الملقاة على الدولة المثقلة بمقدار غير قليل من سوء الادارة، وجد نفسه غير قادر على متابعة تلك السياسة الاقتصادية القائمة والمعتمدة على فلسفة انفاق ما في الجيب انتظاراً لما يتمخض عنه الغيب.

كانت هذه السياسة ممكنة في ايام الحرب الباردة وتدفق المعونات والصراع الداخلي اليمني الذي ضخ ايضاً بعضاً من السيولة في شرايين الاقتصاد لبعض الوقت. ولكن الوقت اختلف، واحتاج الاقتصاد المتعثر الى اصلاح ودخلت المقترحات الدولية على الخط، حيث لا مجال آخر للحصول على اي قروض او مساعدات، وبدأت الاصلاحات اليمنية في قطاع الاقتصاد منذ النصف الثاني من التسعينات.

لكن جرعات المعونة الدولية اصبحت مختلفة واصبح من اهم شروطها ان تكون متلازمة مع الجرعات التقشفية، في الوقت الذي لم تخفف الدولة اليمنية من الانفاق على مستلزمات الامن الداخلي والخارجي، ولم تهيئ الساحة المحلية لقبول سياسات شد الحزام، فتراكمت الجرعات كمياً حتى قادت الى تغير نوعي في الجرعة الاخيرة.

توجهت الحلول الى معالجة هذه الاضطرابات التي رافقت الفورة الشعبية الى وجهتين، الاولى امنية، وذلك امر لا يجادل فيه احد وان ناقش في



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/٧/٠٨

مستواه وحدته، والثانية وهي التي اقلقتني، مع اخرين، هي وضع اسباب الاضطراب على كتف «قوى خارجية» بل ان بعض التصريحات اليمنية شبه الرسمية لم يتوان عن تسمية هذه الجهات بالاشارة الى دول بعينها، وكذلك باضافة بعض القوى اليمنية المعارضة في الخارج الى جملة الاسباب.

وبتقديم مثل هذه الاسباب تبدو الحكومة اليمنية كانها فوجئت بهذه الاضطرابات اكثر من اي طرف اخر. فكانها لم تقرا مثل هذه الاحداث التي وقعت قبلها في مصر ايام السادات مروراً بالمغرب والجزائر والاردن والسودان وصولاً الى احداث اندونيسيا وثورتها ضد سوهارتو، كما ان هذه الاحداث تدل على التناقض الحاد في توجهات السياسة الاقتصادية اليمنية التي تحاول ان تتبع الآليات الجديدة في ان يتحمل المجتمع بعض الألم الاقتصادي في الفترة الحالية من اجل خير اعم في المستقبل. فقد انخفض عجز الموازنة اليمنية وانخفضت ايضاً نسبة التضخم في الاقتصاد اليمني الى ارقام معقولة بعد تطبيق البرنامج الاقتصادي الجديد منذ منتصف التسعينات. والتقارير الدولية تستشهد بالحالة اليمنية كحالة من النجاح النسبي في تطبيق اقتصاد السوق، وهو الاقتصاد الذي يدفع اليمن الكثير من اجل تحقيقه، لا حباً به ولكن لانه القاعدة التي يرتكز عليها من اجل جلب الاستثمارات الخارجية التي يحتاجها اليمن، ويقاسي ما يقاسيه بسبب قلتها، وبين الموقف السياسي الذي لا يزال مرتبطاً بالاسلوب القديم ان صح التعبير، وهو القاء اللوم بشان ما يحدث على كاهل الآخرين، والاعتراف ضمناً بعدم الاستقرار السياسي، ومحاولة استنهاض الروح الوطنية اليمنية - التي لا يشك احد في وجودها وفاعليتها - وتوجيهها التوجيه الخاطئ. وهذا في حد ذاته سبب ينفر المستثمر الخارجي الذي اتخذت تلك الخطوات الاقتصادية خصوصاً من اجل اغرائه.

وعمل كهذا لا يقود اولاً الى حلول للمشكلة الاقتصادية على المدى المنظور، وثانياً يشكل عبئاً جديداً على الاقتصاد اليمني الذي يحتاج الى كل مساعدة، عندما تضطر الدولة اليمنية، امام ما قد يفرزه هذا العمل من شعارات وطنية ضد الآخر، الى ان تعزز ميزانيات عسكرية هي احوج الى انفاقها في القطاع المدني، الذي تقوم المؤسسات الدولية بتحديد معوناتها على ما يتم فيه من تنمية.

يكاد المراقب ان يحذر من استمرار مثل هذه المقولات، وهي انه كلما دق الكوز بالجرة في بلد من بلداننا العربية التفتت الى جارتها الاقرب او الابعد ووضعت عليها كل اللوم من انين الجرة، متناسية ما سببه الكوز نفسه من اضطراب.

وقد رافق لغط سياسي واعلامي رحيل الوزارة اليمنية السابقة وقدوم الوزارة الجديدة، اذ قيل ان رئيس الوزراء الذي ترك منصبه فعل ذلك قبل ان ينفذ الجرعة الرابعة من توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ليشعر المواطن اليمني بشيء غير قليل من الضنك. اراد ان يفعل ذلك بعد ان يقوم بشيء من التقشف الاقتصادي لبعض مظاهر الانفاق الحكومي التي يراها غير ملزمة، ولكن صراع الارادات هنا اخرج رئيس الوزراء السابق من منصبه بسبب المقاومة التي لقيها في تنفيذ ما اراد.

قد يكون هذا اللغط صحيحاً وقد يكون مبالغاً فيه، ولكن مجرد ترديده في الشارع اليمني يجعل المواطن اليمني يتوجس خيفة من ان اعباء التضحيات الاقتصادية التي يجبر هو وحده على تحملها من دون القطط السمان، وفي وضع سياسي فيه تنافس شديد، وفي وضع يجد فيه بعض ابناء اليمن انفسهم داخله مهمشين، وخارجه مهملين، قد يتراكم هذا الشعور ليصل الى العامة بصور شتى وينفجر سخطاً.

لا احد يريد او يرغب في ان يدخل اليمن دوامة من الاضطراب، ليس حباً في استقرار اليمن فقط، وهو حب اصيل، ولكن ايضاً حباً في استقرار المنطقة، التي لا تخلو من بذور الاضطراب بسبب هذا الكم من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي لا شك ان تسارعها بعد انحسار مداخيل النفط قد يجعلها تتحول وبلمح البصر الى تداعيات سياسية. والمقام هنا ليس مقام وعظ فما يعانيه المواطن اليمني هو امر حقيقي وملموس، وجني ثمار الاصلاح الاقتصادي يحتاج الى منطق الاقناع لا الى سلاح القوة، وفي وضع يسهل فيه الاستثمار السلبي لكل هذه التداعيات بسبب تداخل الحزبية بالقبلية في معظم المناطق وكذلك حال عدم الرضا من بعض الشرائح من اليمنيين. وكلها امور تجعل الخميرة الشعبية صالحة إما لاضطراب داخلي او لتوتر خارجي. وامام استحقاق رئاسي قريب، مع اجراء انتخابات جديدة لرئاسة الجمهورية، تصبح الخميرة ان انتفت الحكمة في تجهيزها جاهزة للتضخم.

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٧/١٩٩٩

على رغم لقاء "ايجابي" بين صالح وقيادة "الاصلاح"

صنعاء: اتهامات جديدة لـ"الاصلاح" بالتورط في الاضطرابات

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ اتهم مصدر امني في صنعاء، امس، حزب التجمع اليمني للاصلاح، الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، «بالقيام بدور بارز في اعمال الشغب والتخريب واشاعة الفوضى اثناء الاحتجاجات الاخيرة» التي شهدها اليمن، بعد قرار الحكومة رفع اسعار بعض السلع الغذائية والوقود في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وقال المصدر في اول اتهام صريح يوجه الى حزب الاصلاح من السلطات اليمنية، «ان الدلائل تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ان بعض المتطرفين في التجمع اليمني للاصلاح كانت لهم يد ودور بارز في تلك الفتنة التي استهدفت اشاعة الفوضى وزعزعة الامن والاستقرار في البلد».

وكان المصدر الامني يعلق على ما صرح به مصدر مسؤول في الاصلاح، قبل ايام، واكد فيه رفض الاصلاح قرارات الحكومة برفع الاسعار، ودان اعمال العنف وسفك الدماء وإقلاق الامن اثناء الاحتجاجات. وقال المصدر الامني إن هذا التصريح «يدعو الى الاسف لانه لم يحمل ادانة صريحة او استنكاراً من جانب الاصلاح لاعمال الشغب والتخريب التي تعرض لها الوطن وازهقت فيها ارواح بريئة من المواطنين ورجال الامن والجيش ونهبت خلالها ممتلكات عامة وخاصة».

وفي الوقت نفسه اشاد المصدر الامني بموقف من وصفهم بـ «الوطنيين المخلصين في حزب الاصلاح الذين دانوا تلك الاعمال التخريبية ووقفوا ضدها».

وفي هذا السياق علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء ان اتهامات الاجهزة الامنية الموجهة ضد حزب الاصلاح جاءت بعد ساعات قليلة من لقاء جمع قادة الاصلاح بالرئيس علي عبدالله صالح، بعد ظهر اول من امس. ووصفت المصادر اللقاء بانه كان «ايجابياً جداً»، وان اجواء التفاهم سادته بعد حال التوتر التي شابت علاقة الحزبين الحليفين سابقاً، بسبب الاحتجاجات الاخيرة ضد قرارات رفع الاسعار التي ابدت دوائر سياسية وحكومية في الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام شكوكها في تورط حزب الاصلاح في تأجيجها.

ولوحظ ان وسائل الإعلام الحكومية اهتمت امس بنشر تصريحات التجمع اليمني للاصلاح، بعد يومين من صدورها، وابرزتها الصحف الرسمية على صفحاتها الاولى، ما يوحي بان الحكومة اكتفت بالموقف الاخير للاصلاح. إلا أن رد فعل الأجهزة الأمنية التي سارعت الى توجيه تهمة إثارة الشغب والتخريب والفوضى لحزب الاصلاح، تعليقاً على التصريحات الأخيرة، اظهر تناقضاً مع اجواء اجتماع قيادة الاصلاح مع الرئيس صالح، كذلك مع الجو الذي اشاعته الصحف. ولا شك ان اتهامات الأجهزة تبقي حال الحذر السائدة في اليمن منذ بدء الاحتجاجات الشعبية على قرارات رفع الأسعار، التي لم تهدأ إلا بفعل اجراءات امنية واسعة النطاق وقرارات حكومية بمنع التظاهرات.



المصدر : الأهـــرام العالمي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٨

مصادر أمنية باليمن تؤكد تورط حزب إسلامي معارض في الاضطرابات الأخيرة

صنعاء - رويتر: اتهم مسئولو الأمن اليمنيون أعضاء فى حزب التجمع اليمنى للإصلاح، وهو حزب إسلامى معارض بالتورط المباشر فى الاضطرابات الأخيرة التى أعقبت رفع أسعار سلع أساسية.

وصرح مصدر أمنى رسمى - فى بيان - بأن الدلائل تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن بعض المتطرفين فى التجمع اليمني للإصلاح كانت لهم يد ودور بارز في تلك الفتنة التى استهدفت إشاعة الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار فى البلاد

وكانت قد عصفت باليمن مظاهرات ومصادمات عنيفة استمرت أسبوعين تقريبا بسبب قرار رفع أسعار الوقود، وسلع غذائية أساسية بما يصل إلى ٤٠٪ الشهر الماضى.

ويأتى رفع الأسعار فى إطار برنامج للإصلاح الاقتصادى بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥ بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولي.وقالت الحكومة فى وقت سابق، إن ٢٤ شخصا قتلوا وجرح ١٠٢ فى الاحتجاجات. وقالت جماعة معارضة مقرها لندن إن عدد القتلى بلغ مائة شخص..



المصدر : الحيــــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ /٧/ ١٩٩٧

اليمن: محطة لتوليد الطاقة بكلفة ٧٠ مليون دولار

□ صنعاء -
ابراهيم محمود

■ يتوجه وزير الكهرباء والمياه اليمني علي حميد شرف الى واشنطن الاسبوع المقبل لتوقيع اتفاق مع البنك الدولي في شأن قرض لانشاء محطة لتوليد الطاقة في صنعاء تقدر كلفتها بنحو ٧٠ مليون دولار.

وقال شرف ان المشروع سيضاعف القدرة الانتاجية لمحطات التوليد الحالية بما نسبته ٣٠ في المئة. وتوقع انجاز المشروع الذي يعدّ حيوياً للعاصمة اليمنية التي يزيد عدد سكانها على مليون نسمة في غضون سنة ونصف سنة.

وكانت وزارة الكهرباء اليمنية حاولت تغطية العجز في الشبكة عبر توقيع مذكرات تفاهم مع شركات اجنبية ومحلية لانجاز محطة توليد بطريقة الاستثمار والتشغيل والتمليك. غير ان المشروع تعثّر بعدما ابدت الحكومة عزمها على تطوير المنشآت القائمة.

وتغطي خدمات الكهرباء حالياً ٣١ في المئة من السكان ويبلغ نصيب الفرد من الطاقة ١٠٤ كيلوواط/ ساعة.

واكد الوزير اليمني ان الحكومة لا تمانع في تخصيص قطاع الكهرباء شرط اعادة تأهيل المحطات الكبيرة وصيانتها وعدم تحميل المواطن زيادات جديدة في اسعارها. وكانت الوزارة طلبت من احدى الشركات الاستشارية البريطانية اعداد دراسة شاملة عن اوضاع الكهرباء حتى سنة ٢٠٢٥ واساليب التطوير وزيادة الانتاج.



أنباء متضاربة عن تجدد القتال بين الجيش والقبائل اليمنية

صنعاء - من ابراهيم العشماوى:

تضاربت الأنباء أمس بشأن تجدد القتال بين القبائل اليمنية فى محافظتى مأرب والجوف وقوات الشرطة والجيش، ففى حين تنفى المصادر الرسمية وقوع اى مصادمات او اشتباكات بعد توقيع هدنة بين الجانبين الاسبوع الماضي، أكدت مصادر المعارضة ان القتال اسفر عن مصرع ستة جنود في مأرب بعد أن هاجم رجال القبائل دورية عسكرية على طريق صنعاء/ مأرب.



المصدر : الحيـــــاة/اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٧/١٩٩٧

انغولا: حقل "جيراسول" سينتج مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠١

□ باريس - رنده تقي الدين

■ اعلن مدير شركة «سوننغول» النفطية الانغولية جواكيم دافيد ان حقل «جيراسول» الانغولي الضخم سيتمكن من انتاج اكثر من مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠١.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقد في مقر شركة «الف اكيتان» النفطية الفرنسية في باريس لعرض تطورات مشروع حقل «جيراسول» العملاق.

وقال مدير المشروع في «الف» المسؤول عن حقل «جيراسول» انطوان سيرسو ان شركته ستباشر تطوير الحقل الواقع على عمق ١٤٠٠ متر غرب انغولا، واشار الى ان انتاج هذا الحقل الذي يحتوي على احتياط ضخم سيبدا اواخر سنة ٢٠٠٠ بانتاج عند مستوى ٢٠٠ الف برميل يومياً لشركة «الف اكيتان».

ويذكر ان هذا المشروع شراكة بين شركة النفط الانغولية «سوننغول» وشركة «الف انغولا» التي تتولى ادارته.

واشار سيرسو الى ان الاستثمارات ستبلغ ٢,٥ بليون دولار وستركز على حفر ٤٠ بئراً بحرياً.

٤٤٤١٨٠



المصدر : الحوادث البلاد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٧/١٩٩٨

تورط احزاب سياسية في اعمال الشغب والتخريب

الاوضاع في المدن اليمنية تعود الى حالتها الطبيعية بعد موجة التظاهرات

على مدى ثلاثة ايام متتالية شهدت عدة مدن يمنية من بينها العاصمة صنعاء تظاهرات شارك فيها الاف المواطنين اليمنيين الذين خرجوا للتعبير عن احتجاجهم على الاصلاحات السعرية التي اتخذتها الحكومة في سياق اجراءات الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الجاري تنفيذه منذ بداية عام ١٩٩٥.. وفق برنامج طموح تم وضعه بالتعاون مع البنك الدولي يهدف الى تحسين الاوضاع الاقتصادية وتحقيق نهضة تنموية وايجاد اقتصاد وطني قائم على اسس وقواعد صحيحة وقوية.

ومع ان دستور الجمهورية اليمنية قد كفل لجميع المواطنين دون استثناء حق التعبير عن الراي، بما في ذلك المسيرات السلمية، فقد حرصت اجهزة الامن اليمنية على عدم منع المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري ولم تبادر الى اتخاذ مثل تلك الاجراءات التي من شانها قمع المواطنين او منعهم من تنظيم المسيرات السلمية. لكن الذي حدث ان بعض القوى السياسية دفعت بعناصر تابعة لها الى اوساط المسيرات وبصورة منظمة، يمكن القول انه قد خطط لها منذ وقت مبكر على مستوى المناطق التي شهدت التظاهرات. وكانت مهمة تلك العناصر وفقا لاعترافاتها في التحقيقات هي اثارة الشغب والفوضى واحداث نوع من الارباك في صفوف المتظاهرين حتى تتحول المسيرات السلمية الى اعمال عنف وتخريب ومواجهات بين قوات الامن والمتظاهرين والوصول بالموقف الى وضع يصعب السيطرة عليه، ومن ثم وضع الحكومة في موقف حرج امام الراي العام المحلي والخارجي.

وبالفعل كانت الامور قد بدات تسير في المنعطف الذي يصب في ذلك الاتجاه، وهو ما ادركته اجهزة الشرطة والامن، وحالت دون ان يتمكن مثيرو الشغب من الاستمرار في تماديهم وممارساتهم التي تعد تجاوزا للانظمة والقوانين. فبعد ان كان المواطنون قد خرجوا للتعبير عن احتجاجهم على خطوة الاصلاحات السعرية من قبل الحكومة من خلال المسيرات السلمية التي كفلها دستور الجمهورية اليمنية لكل مواطن، وبينما كانت مجاميع المواطنين قد تحركت من عدة مناطق داخل العاصمة صنعاء بطريقة منظمة وبرعاية من قبل اجهزة الامن التي رافقت المتظاهرين دون ان تحاول صدهم او اعتراضهم، لتسير الامور في البداية بشكل طبيعي.. حتى فوجئ الجميع بان هناك من يعمل على اثارة اعمال الشغب في صفوف المسيرات، عندما اخذ الامر يتحول الى ممارسات تخريبية وتصرفات خارجة عن القانون، بهدف خلق حالة من الفوضى والارباك داخل الشارع اليمني، لدرجة ان بعض العناصر التي اندست في اوساط المتظاهرين لجا في بعض المناطق الى اطلاق الاعيرة النارية ولتازيم الموقف وتحويله الى مواجهات دامية بين قوات الامن والمتظاهرين من جهة، وبين المتظاهرين انفسهم من جهة اخرى على اعتبار ان معظم المواطنين اليمنيين عادة ما يصطحبون معهم اسلحتهم الشخصية.

ورغم ذلك انتهى كل شيء على ما يرام، بغض النظر عما اسفرت عنه تلك الاعمال من سقوط بعض الضحايا الذي بلغ بحسب ما اكدته المصادر الرسمية، ثمانية عشرة شخصا بين قتيل وجريح في صفوف المواطنين ورجال الامن، بالاضافة الى الاضرار المادية التي لحقت بالممتلكات الخاصة والعامة.

الرئيس علي عبد الله صالح اكد على حق جميع المواطنين في التعبير عن الراي وفقا للدستور والقانون بالطرق السلمية وبما لا يخل بامن واستقرار الوطن والمواطن وبما يضمن الحفاظ على الممتلكات الخاصة والعامة ورفض كل انواع العنف والشغب والفوضى التي تضر بمصلحة الوطن وتسيء الى سمعة البلاد والنهج الديمقراطي.

وشدد الرئيس صالح اثناء لقائه بقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية على ضرورة تواصل الحوار بين الحكومة والقوى السياسية للوصول الى فهم مشترك لكل القضايا الوطنية الراهنة.

واكد الرئيس صالح تصميم القيادة السياسية في اليمن على تكريس النهج الديمقراطي باعتباره خيارا وطنيا لا رجعة عنه ووسيلة حضارية مثلى لتنظيم المجتمع ومعالجة قضاياه.. واشار في حديثه لقادة الاحزاب الى ضرورة تزامن اجراءات الاصلاح الاقتصادي مع الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد والمفسدين والاهتمام بتحسين اوضاع الناس ومستوى معيشتهم في اطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.



وعلى ضوء التطورات التي شهدتها الساحة اليمنية نتيجة المسيرات والتظاهرات التي تحولت الى اعمال شغب وتخريب ما كان ينبغي لها ان تحدث، قرر البرلمان اليمني تخصيص بعض جلساته خلال الايام الماضية للوقوف امام ذلك، وكلفت اللجان البرلمانية المختصة بدراسة ابعاد هذه التطورات من مختلف جوانبها.. وبحضور الدكتور عبد الكريم الارياني رئيس مجلس الوزراء ومعه عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية واحمد محمد عرفان وزير التخطيط والتنمية وحسين محمد عرب وزير الداخلية ومحمد الخادم الوجيه وزير النفط والثروات المعدنية وعبد الله احمد غانم وزير الشؤون القانونية، عقد البرلمان اليمني جلسة مطولة تخللتها المناقشات الحادة والطروحات التي لم يخل بعضها من الاثارات التي ليس لها مبرر بما اخذته من طابع المماحكات والتعصب الحزبي.. وقد بدا ذلك جليا لدى اعضاء البرلمان الذين ينتمون الى كتلة التجمع اليمني للاصلاح الذين حاولوا الخروج عن الموضوع الذي خصصت الجلسة لمناقشته بحضور رئيس الحكومة والوزراء المعنيين، وهو موضوع الاصلاحات السعرية التي اتخذتها الحكومة واحداث التظاهرات التي تمت في عدد من المناطق اليمنية.. حيث جاءت طروحات اعضاء حزب الاصلاح (المعارض) من منظور حزبي غلب عليه اسلوب التعصب والخوض في امور ومسائل حزبية بدرجة اساسية، وبما يوحي وكان ذلك محاولة لتصفيات معينة لحسابات «قديمة - جديدة» في الاطار الحزبي ايضا.

واذا كان البعض قد تعمّد الخروج عن جوهر القضية، الاّ ان ذلك لم يمنع البرلمان من الوقفة الجادة المسؤولة امام تطورات الساحة ودارت المناقشات وطرحت الآراء من قبل الاعضاء بمختلف انتماءاتهم السياسية والحزبية داخل البرلمان الذي يضم ٣٠١ عضو، اكثر من ٧٠ بالمائة منهم ينتمون الى حزب المؤتمر الشعبي العام. وكانت خلاصة الامر من قبل اعضاء البرلمان هو ادانتهم لاعمال الشغب والتخريب ايا كان مصدرها ومن يقف وراءها ورفضهم لاي عمل يخل بالامن والاستقرار ويضر بالمصلحة الوطنية العامة. واكدوا على ضرورة ان تلتزم الحكومة بتنفيذ اصلاحات ادارية شاملة ومكافحة الفساد في مختلف اجهزة ومؤسسات الدولة ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها الاجهزة القضائية والعمل على تعزيز مناخات الامن والاستقرار بشكل افضل، ليتواكب كل ذلك مع تنفيذ قرارات الاصلاح الاقتصادي. وبدوره اكد الدكتور عبد الكريم الارياني رئيس مجلس الوزراء ان ما حدث من اعمال الشغب والتخريب خلال تلك المسيرات ليس امرا عاديا ولم يكن وليد الصدفة وانما هو مخطط تم الاعداد، والترتيب له منذ وقت سابق.. وقال ان ذلك لا يعبر عن الحس الوطني الغيور ولا يمتّ للديمقراطية بصلة. كما انه لم يكن لخدمة الفقراء والمحتاجين..

واشار الدكتور الارياني الى ان مثل هذه الاعمال من شانها ان تعرض امن الوطن واستقراره لعواقب وخيمة.

واضاف رئيس الوزراء اليمني مخاطبا اعضاء البرلمان بان ما اتخذته الحكومة من اجراء هو في اطار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري الذي بدأ مطلع العام ١٩٩٥.. وكان قد تم اقراره من قبل البرلمان السابق في عام ١٩٩٢ والذي كان يضم عددا من اعضاء البرلمان الحالي.. وقال ان الحكومة لا تملك عصا سحرية وان اية جماعة او صفوة او حزب لديه بديل عليه ان يقدمه للحكومة ويعلن ذلك ان كان صادقا.

واشار الدكتور الارياني الى ان التقاعس عن تنفيذ سياسات الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية سوف يؤدي الى نتائج وخيمة.. واوضح ان الانخفاض العالمي في اسعار النفط ادى الى تزايد العجز في الميزانية العامة للعام الحالي الى ثمانية اضعاف ما كان مخططاً له. كما حدث تراجع خطير في احتياطات النقد الاجنبي.. ونوه الى انه في حال عدم اتخاذ خطوات الاصلاحات السعرية فان العجز سوف يتضاعف، وسيواجه المواطن اي ارتفاع في اسعار السلع الاستهلاكية العامة يتجاوز ضعف ارتفاع سعر مادة البنزين.. بالاضافة الى ان عبء الاصلاحات السعرية على المواطنين يقل عن ١٠ بالمائة من عبء الوضع الذي يترتب على عدم عمل شيء من هذه الاصلاحات.

وقال الارياني ان الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للمشتقات النفطية يصل الى ٢٢ مليار و١٤٥ مليون ريال. وما ستوفره خطوة الاصلاحات الاخيرة من رفع الدعم عن هذه المشتقات باستثناء مادة الديزل يصل الى ١٣ مليارا و١٨٣ مليون ريال.. (مائة مليون دولار تقريبا) واكد رئيس الوزراء اليمني عزم الحكومة على تنفيذ برامج الاصلاح الاداري والقضائي ومكافحة الفساد. وقال انه قد تم الانتهاء من اعداد برنامج الاصلاح القضائي وسوف يقدم الى البرلمان، كما سيتم تقديم برنامج الاصلاح الاداري بعد اقراره بصورته النهائية عبر مؤتمر وطني يعقد خلال شهر اكتوبر (تشرين الاول) المقبل مشيرا الى ان هناك ١٥ الف شخص ينتشرون في مختلف مدن ومناطق اليمن لتنفيذ برنامج المسح الوظيفي الشامل..

وعلى صعيد ما افرزته محصلة اعمال الشغب والتخريب خلال المسيرات التي جرت في اليمن.. قال اللواء الركن حسين محمد عرب ان التصرفات غير المسؤولة لمثيري الشغب الذين اندسوا في صفوف المواطنين اسفرت عن سقوط خمسة قتلى و١٢ جريحا منهم سبعة من رجال الامن، وذلك في مدن صنعاء وتعز ومارب كما حدثت اضرار مادية كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة.

واوضح وزير الداخلية اليمني ان التحقيقات كشفت عن تورط بعض الاحزاب السياسية في احداث الشغب والتخريب من خلال الدفع بعناصرها الى اوساط المسيرات لتنفيذ مخطط يهدف الى زعزعة



الامن والاستقرار ومحاولة ادخال البلاد في مشاكل من شانها الاضرار بمسيرة التنمية وعرقلة جهود الاصلاحات الاقتصادية.. واضاف ان اجهزة الامن حاولت رعاية المتظاهرين وحماية المسيرات وفقا للقانون وتعاملت مع ذلك على اساس انه حق كفله الدستور اليمني للمواطنين.. وبعد ان تحول الامر الى شغب وتخريب كان لا بد من اتخاذ الاجراءات القانونية.

وفي خطوة تعبر عن روح التسامح ورحابة الصدر التي عهدها الجميع في شخص الرئيس اليمني، اكد اللواء حسين محمد عرب ان الرئيس علي عبد الله صالح اصدر توجيهاته بالافراج عن العناصر التي كان قد تم احتجازها والتي كانت قد عملت على اثارت اعمال الشغب والتخريب وحولت المسيرات عن مسارها ومضمونها الصحيح، وهو ما تم بالفعل وافرج عن الجميع.. ولم يوضح الوزير من هي الاحزاب المتورطة في تلك الاعمال.

ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها «الحوادث» من مصادر موثوق بها فان عددا كبيرا من الاشخاص الذين تسببوا في اعمال الشغب في صنعاء ليسوا من المقيمين فيها وانما كانوا قد وفدوا اليها من مناطق اخرى.

واكدت مصادر «الحوادث» التي طلبت عدم ذكر اسمها وكذلك عدد من الشخصيات التي حرصت على متابعة الموقف بتفاصيله المختلفة ان العناصر التي عملت على اثارة الشغب والتخريب هي من طلبة المعاهد العلمية الذين تم استقدامهم الى العاصمة من عدة محافظات يمنية لهذه المهمة.. لكن البيانات التي اصدرتها السلطات الرسمية لم تشر الى ذلك واكتفت بمبادرة «بعض القوى السياسية».

وفي حال ثبوت ان تلك العناصر هي فعلا من طلبة المعاهد العلمية، فمعنى ذلك ان حزب «الاصلاح» الذي يسيطر على هذه المعاهد هو احد الاحزاب التي قيل انها متورطة في احداث التخريب. ومما يذكر ان حزب الاصلاح يعارض بشدة تنفيذ قرار يقضي بتوحيد التعليم في اليمن كان قد صدر في بداية التسعينات، والذي بتطبيقه سيتم دمج المعاهد العلمية التي ظلت مستقلة ماليا واداريا وضمها الى مؤسسات التعليم العام الخاضعة لوزارة التربية والتعليم.

ويرى بعض المراقبين ان حزب الاصلاح مستعد لتقديم تنازلات كثيرة في سبيل الابقاء على المعاهد العلمية التي يعتبرها رصيدا ستراتيجيا بالنسبة له في وضعها السابق.. لكن الحكومة وعلى ما يبدو قد اتخذت قرارا نهائيا غير قابل للتراجع فيما يتعلق بتطبيق قرار توحيد التعليم.. وبالتالي لا يستبعد ان يكون لما حدث خلال الايام الماضية علاقة بهذا الموضوع.

وعلى الرغم من بعض التوقعات التي تشير الى امكانية ضلوع الحزب الاشتراكي اليمني في اعمال التخريب الاخيرة.. لكن يبدو ان هذا الحزب ما زال يعيش اوضاعا صعبة منذ فشل محاولة الانفصال في منتصف عام ١٩٩٤ ولم يكن يرغب او لم يرد التورط المباشر في هذه المرة لاعتبارات تدركها قياداته. وبالتالي وكما اشارت مصادر «الحوادث» فقد فضل الحزب الاشتراكي عدم الظهور في الصورة وقرر ان تكون مشاركته في العملية بصورة غير مباشرة.

والاهم ان الحكومة اتفقت مع البرلمان على مواصلة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية ومكافحة الفساد وتصحيح الاختلالات في مختلف اجهزة الدولة التي تعاني من ذلك، وفق خطوات زمنية مدروسة.. ولعل مهمة حكومة الدكتور عبد الكريم الايراني ستكون صعبة على صعيد البناء الاقتصادي.. بعد ان تعرض الاقتصاد اليمني لضربة مؤثرة بعد ان كان قد اخذ في الانتعاش، وذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط الذي تشكل عائداته ٦٥ بالمائة تقريبا من حجم الميزانية العامة. كما ان عائدات الصادرات النفطية تمثل نحو ٩٥ بالمائة من عائدات اليمن من العملة الصعبة.. وخلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الجاري خسرت اليمن حوالي ٢٣٦ مليون دولار من جراء انخفاض اسعار النفط التي وصلت الى ١٢ دولارا للبرميل الواحد، بينما وضع مشروع الميزانية على اساس سعر البرميل الواحد ١٩ دولاراً.■

صنعاء - عبد المنعم الجابري



المصدر : الشعب القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٧/١٩٩٨

بسبب الأحداث الأخيرة:

المؤتمر والإصلاح ينزعان فتيل «حرب البيانات» قبل أن تشتعل

صنعاء - حسام عبدالحميد

تمكن المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح من احتواء أزمة كانت تنذر بـ «حرب بيانات» بين الطرفين وربما كانت ستؤدى إلى تفجير العلاقة بعد أن اتفق الطرفان على نفى ما جاء فى وسائل الإعلام الخارجية.

وكان مصدر أمنى قد صرح لوسائل الاعلام الخارجية بأن هناك دلائل تؤكد أن بعض المتطرفين فى التجمع اليمنى للإصلاح كان لهم يد ودور بارز فى أعمال الشغب والتخريب التى استهدفت إشاعة الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار فى البلاد.

فقد نفى مصدر رسمى مسئول ما ورد فى تصريح المصدر الأمنى السابق ذكره مؤكداً أن ما ورد فى التصريح لا أساس له من الصحة.

وفى المقابل نفى مصدر مسئول فى الأمانة العامة للتجمع اليمنى للإصلاح ما نشرته صحيفة «البيان» الإماراتية الأربعاء الماضى منسوباً إلى قيادات الإصلاح التى استنكرت فيه ذلك التصريح.

وقال مصدر الإصلاح: ان ما أوردته الصحيفة ليس له أساس من الصحة، ولم يحدث أن أدلى مسئول فى الإصلاح للصحيفة المذكورة بأى تصريح.



المصدر : الحيـــــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٠١ / ٧./٨/١٩٩٩

اليمن: مصدر أمني يتهم ومصدر حكومي ينفي!

□ صنعاء - فيصل مكرم

■ في تطور مفاجئ نفى مصدر رسمي في الحكومة اليمنية ما ورد قبل ثلاثة ايام على لسان مصدر امني عن وجود دلائل لدى الاجهزة الأمنية تؤكد ان بعض المتطرفين في حزب التجمع اليمني للاصلاح كان لهم دور بارز في اعمال الشغب والتخريب واشاعة الفوضى في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدها اليمن بسبب قرارات حكومية برفع الأسعار.

وعلق مراقبون على نفي المصدر الحكومي ما قاله المصدر الامني، بعد اقل من ٤٨ ساعة، بانه يعكس حالاً من القلق والارتباك داخل الدوائر الحكومية في التعامل مع الاحداث الاخيرة، كما يظهر أيضاً قدرة حزب الاصلاح «الذي يعتبر نفسه معارضاً» بالضغط على الحزب الحاكم واجبار الحكومة على تكذيب مصادرها الامنية. وعلمت «الحياة» من مصادر قيادية في حزب الاصلاح ان السيد عبدالقادر

باجمال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية قام شخصياً بالاعتذار عما
جاء على لسان المصدر الامني ضد حزب الاصلاح لانه لا يعبر عن راي
الحكومة والاجهزة الامنية الرسمية، وبحجة ان هذا التصريح صاغته
اياد مجهولة ونسبته زوراً وبهتاناً الى الاجهزة الامنية. واضافت
المصادر نفسها ان وزير الداخلية اللواء حسين عرب ابلغ احد كبار قادة
الاصلاح هاتفياً انه لا علم له بتصريحات المصدر الامني، وانه سمع
هذه التصريحات في نشرات الاخبار على القنوات الفضائية.

ويرى المراقبون ان الدليل على ارتباك اجهزة الحكومة في التعامل
مع الاوضاع الراهنة في البلد ان مصدراً رسمياً حكومياً هو الذي تولى
نفي تصريحات المصدر الامني، ولو كانت تصريحات المصدر الامني
منسوبة الى «مجهول» لكان الاولى ان تنفيها وزارة الداخلية واجهزتها
كونها تتعلق باختصاصها. وعكس الامر ايضاً تبايناً داخل الجهاز
الحكومي، فلو ان وزارة الداخلية هي التي نفت اتهامات المصدر الامني
لعناصر في حزب الاصلاح بالتورط في اعمال الشغب لشكل ذلك اغلاقاً
للباب نهائياً امام اي اتهامات من هذا القبيل ضد حزب الاصلاح.

وفي هذا السياق اعتبر الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب
اليمني زعيم حزب الاصلاح في تصريحات صحافية، امس، ان الحكومة
تبحث عن «كبش فداء». وقال رداً على اتهام حزبه واحد رموز هذا

١٨٥



المصدر : الحيــــــاة اللدنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٧

الحزب الشيخ عبدالمجيد الزنداني بالتورط في التحريض على اعمال الشغب والتخريب اثناء الاحتجاجات ضد قرارات رفع الاسعار: «اي حكومة واي سلطة لا بد ان تبحث لها عن كبش فداء توجه التهمة إليه، مع ان الامر مختلف تماماً وكل مواطن يعرف كيف يعبر عن رأيه وعن رفضه لان الناس يشاهدون ما يحدث في بلدان العالم عبر شاشات التلفزيون من ممارسات ديموقراطية ويتأثرون بها اما اعمال الشغب والممارسات التي يرفضها القانون فهي مرفوضة».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ / ٧ / ١٩٩٩

دراسة تتوقع ان تكسب اليمن قضية حنيش ما لم تقدم دولة وثيقة جديدة

جدة - جمال خاشقجي

توقع الاقتصادي والباحث السياسي يوسف ندا ان تكسب اليمن قضيتها المعروضة حالياً امام هيئة تحكيم دولية بشأن تبعية جزر حنيش التي استولت عليها اريتريا عام ٩٥ «ما لم تحصل مفاجأة وتقدم احدى الدول وثيقة جديدة قد يكون من الصعب رفضها»، حسب قول ندا الذي يترأس ايضاً «بنك التقوى الاسلامي» بسويسرا.

واكد ندا لـ «الحياة» ان جميع الوثائق التي حصل عليها تؤكد ملكية اليمن المستمرة للجزر وان القوى التي حكمت المنطقة قبل استقلال اليمن واريتريا لم تختلف يوماً على ذلك وهي الدولة العثمانية التي كانت حتى تجبي الضرائب من الجزر، وبريطانيا التي تقول وثائقها انها استولت على الجزر في الحرب العالمية الاولى من عدوها «التركي» وايطاليا التي كانت تستعمر اريتريا.

ونفى ندا الذي وزع اخيراً دراسة موسعة وموثقة عن الموضوع ووضعها مع مساعد الامين العام للامم المتحدة السابق للشؤون السياسية جيد نمكو بيكو ان تكون لدراسته اغراض سياسية لمصلحة طرفي النزاع. وقال انه اهتم بالموضوع «لانه من قضايا المسلمين» ولاهتماماته الجيوسياسية.

ومن المقرر ان تصدر هيئة التحكيم التي بدأت جلساتها الاسبوع الماضي في مقر الخارجية البريطانية حكمها قريباً في القضية. وكانت اليمن واريتريا اتفقتا على تشكيل الهيئة المكونة من خمسة قضاة اختارهم البلدان والتزما بقبول حكمها.

وقال لـ «الحياة» مصدر ديبلوماسي طلب عدم ذكر اسمه انه لا يستبعد ان تقبل اليمن حلاً وسطاً رغم احقيتها التاريخية بالجزر يقوم على تقسيم السيادة على الجزر مقابل مشاريع تنموية فيها لمصلحة البلدين تكفلها دول غربية وذلك لاقتناع المسؤولين في اليمن ان هناك قوى غربية مهتمة بممارسة نفوذ على الجزر وهي التي دفعت اريتريا للاستيلاء عليها.

وتؤكد دراسة ندا وبيكو الاحقية القانونية لليمن في كل الوثائق التي درساها، وبعضها يكشف للمرة الاولى، خصوصاً الوثائق العثمانية. وتشير الدراسة الى انه عندما تم تسجيل خرائط المنطقة في القرن التاسع عشر وكانت تتقاسم ملكية جانبي الجزء الجنوبي من البحر الاحمر الدولة العثمانية من جهة اليمن والمملكة الايطالية من جهة اريتريا واثيوبيا، لم تنازع الاخيرة مطلقاً سيطرة العثمانية على الجزر. وعندما احتل البريطانيون الجزر عام ١٩١٥ سجل اسم «العدو» في السجلات البريطانية بانه «القوات التركية»، ووضعت الجزر تحت سيطرة القيادة العسكرية العامة في عدن وادارة الهند البريطانية.

واشارت الدراسة الى قيام الدولة العثمانية باعطاء شركة فرنسية امتيازاً عام ١٨٩٩ لبناء فنار للسفن. وقال الباحثان انهما لم يجدا اي ادعاء من قبل القوى الحاكمة في اريتريا واثيوبيا طوال النصف الثاني من القرن الماضي، وبالتحديد حتى الحرب الثانية، يتعارض مع ادعاء القوى الحاكمة في اليمن ملكية الجزر.

ويشير ندا الى حصوله على معلومات تتعارض مع ما قدمته الخارجية اليمنية في وثائقها فهي ذكرت ان الجزر تبعد عن البر اليمني ١٨ ميلاً بحرياً بينما هي في الحقيقة تبعد ١٦ ميلاً بحرياً فقط مما يعزز حق اليمن الجغرافي في الجزر. ويتحدث ندا عن حسابات جغرافية معقدة تستخدم في حل مثل هذه المنازعات لاحتساب المسافة وهل تكون من اقرب نقطة في البر الى اقرب نقطة في الجزيرة الى البر، ام الى وسط الجزيرة وهل الجزيرة صخرة منفصلة ام امتداد لسلسلة جبلية او للبر على اليابسة. ويؤكد انه في حال اعتماد اي من المقاييس الجغرافية هذه فان جزر حنيش تتبع لبر اليمن اكثر من تبعيتها للبر الاريتري الذي تبعد عنه ٢٤ ميلاً بحرياً.

كما ان حساب خط اعمق نقطة في البحر، والذي يستخدم ايضاً دليلاً في مثل هذه القضية، هو لصالح اليمن اذ تقع الجزر شرق هذا الخط.

وينتهي ندا في دراسته الى ان من الممكن جداً ان تؤسس اليمن حجة اقوى لانها مارست سيطرة مستمرة على الجزر انعكست في بنائها فنارات للسفن واحتفاظها بثكنة عسكرية عليها.



المصدر : الوطن العربي
البنانية

التاريخ : ١٩٩٨/٧/

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحركات واشنطن ولندن
تثير قلق الرئيس اليمني

صنعاء: هل بدأ البحث عن بديل لصالح ؟!

- الجيش اليمني يرفض إطلاق النار على القبائل
- قصة الاتصالات السرية بين علي عبدالله صالح وعبدالرحمن الجفري

جاءت تصريحات الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، حول مخاطر تحول اليمن إلى أفغانستان ثانية، تعكس ما آل إليه الوضع من تفكك وانهيارات .. وعلى تناقض تام مع تصريحات وزير الداخلية والحكومة التي برغم الصدامات الدامية اليومية، مازالت تصر على عودة الهدوء، كاشفة إلى حد بعيد خلافات داخل السلطة حول كيفية معالجة الوضع الذي انفجر في ١٩ حزيران (يونيو) الماضي ضد خطة الحكومة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية.

وإذا كانت تصريحات الرئيس اليمني تهدف عبر طابعها الدرامي إنذار القبائل وقوى المعارضة وتهديدها وإعطاء شرعية لحملة عسكرية واسعة، فإن هذه التصريحات نبهت دولا غربية، وفي شكل خاص، بريطانيا والولايات المتحدة إلى ما يجري في اليمن معتبرة أن جميع الاحتمالات واردة بما فيها العودة إلى حرب أهلية، لاسيما وأن هناك انشقاقات على جميع الأصعدة، وأنه لم يعد هناك كتلة أو حزب في الشمال بوسعه فرض هيمنته. ففي هذا السياق بدأت بريطانيا تتحرك داعية الرئيس اليمني إلى إيجاد مخرج سياسي عبر الانفتاح على قوى المعارضة. وفي المجال ذاته جاء اجتماع سفيرة الولايات المتحدة في صنعاء، بربارة بودين مع قيادات من حزب الإصلاح، وفي شكل خاص مع رموز التيار الإسلامي في هذا الحزب.

لندن - حسن ناصر السبع

١٨٨



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٧/ ٧ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد جاء تحرك كل من بريطانيا والولايات المتحدة إثر معلومات جدية نقلت إلى الدوائر المختصة في كلا البلدين، تشير إلى أن تطور الأحداث، لاسيما في محافظتي مأرب والجوف، كشفا عن وجود خلافات حادة داخل المؤسسة العسكرية حول أسلوب قمع القبائل المنتفضة. فضباط الثكنات في المحافظتين رفضوا الخضوع لأوامر جاءت من صنعاء لمواجهة القبائل، وقرروا عدم تحريك الدبابات كما كان طلب منهم، وحصلت صدامات بين مجموعات من الجيش وقوات النجدة ذهب ضحيتها عدد من عناصر الجيش. وإثر هذه الصدامات وصل إلى منطقة مأرب العقيد عبد الله علي علاوي رئيس الأركان والعقيد رشيد المصري نائب وزير الداخلية المسؤول عن قوات النجدة في محاولة لحل النزاع المسلح الذي اندلع. وقد فوجيء رئيس الأركان بقرار الضباط في المنطقة رفضهم استخدام السلاح في وجه القبائل. لأسباب تتعلق بمسألة الثأر وأخرى تتعلق بمطالب لهم حول دفع متأخرات الأجور.

صالح - الجفري : خطوط مفتوحة

أمام هذه الانهيارات وتسارع الأحداث جاء تحرك بريطانيا باتجاه مخالف لتحرك الولايات المتحدة، فلندن حيث تقيم المعارضة الخارجية المنضوية تحت لواء حركة «موج» بزعامة عبد الرحمن الجفري دخلت على خط المصالحة بين هذا الأخير والرئيس عبد الله صالح، على اعتبار أن زعيم «موج» لم تنقطع اتصالاته بالرئيس اليمني وأن هناك عملية تجاذب قوية بينهما. فالمعلومات عن هذه الاتصالات تؤكد على وجود خطوط مفتوحة بين الجفري وعبد الله صالح ولاتنقطع الاتصالات الهاتفية بينهما لاسيما حاليا.

وتفيد المعلومات المتداولة في الدوائر البريطانية أن هذه الاتصالات تكثفت منذ شهر نيسان «ابريل» الماضي بعد صدور الأحكام في محكمة صنعاء العليا في حق قائمة الـ ١٥ انفصاليا المتهمين بإشعال الحرب الأهلية في اليمن في صيف ١٩٩٤. فمن المعروف أن المحكمة العليا، وبقرار من الرئيس عبد الله صالح، حكمت على عبد الرحمن الجفري بالسجن مدة سبع سنوات مع وقف التنفيذ، في حين حكم على علي البيض بالإعدام غيابيا.

وتربط الدوائر البريطانية نقلا عن أعضاء في اللجنة التنفيذية للجبهة الوطنية للمعارضة «موج» بين الحكم الصادر تجاه الجفري والمفاوضات التي كانت جارية بين هذا الأخير وصنعاء حول عودة زعيم «موج» إلى البلد. ويقال في هذا السياق إن المفاوضات قطعت شوطا كبيرا إلا أنها جمدت قبل اندلاع الأحداث الدامية الأخيرة، بسبب خلاف حول شروط العودة والمصالحة لأن عبد الرحمن الجفري طلب بإعلان العفو العام.

والواقع، تقول مصادر يمنية، إن اتصالات الجفري بالرئيس اليمني لم تكن سرا. بل إن الجفري كان يعلنها في أكثر من محضر. ربما كما تعتقد المصادر ذاتها، ليؤكد على موقعه المركزي في «موج» التي كانت تعيش أزمة داخلية اشتدت بعد صدور الأحكام، حيث استغرب صدور الحكم بالإعدام ضد علي سالم البيض و«تبرئة» الجفري. وباتت قوى داخل «موج» تشكك بتحركات زعيمها. على أساس أن علي عبد الله صالح لم يتمكن من مواجهة المشاكل التي ولدتها الحرب وأنه بالتالي يقوم بعملية استقطاب. وهي العملية التي برزت بالنسبة للحزب الاشتراكي وقيادته في الخارج على أنها جزء من خطة لإعادة تكوين تحالفات جديدة على الساحة اليمنية. ويهدف الرئيس اليمني من تلك تطويق ذيول خروج حزب الإصلاح من التحالف واشتداد التناقضات بين صنعاء والتيار الإسلامي في الإصلاح، والذي يقوده، على الأقل أحد الأطراف الأساسية، الشيخ عبد المجيد الزنداني.

عملية الاستقطاب هذه باتت مكشوفة للحزب الاشتراكي لاسيما بالنسبة إلى علي سالم البيض. ويشير الحزب في هذا الخصوص إلى عدد من المؤشرات الحسية التي تؤكد على شكوكهم تجاه الجفري.

ويقول الحزب إنه خلال الأحداث التي عرفتها محافظة حضرموت، معقل كل أنصار علي البيض وعبد الرحمن الجفري، وهي الأحداث التي أدت إلى اعتقال قيادات محسوبة على الجفري والبيض، قامت عناصر الجفري بإرسال رسائل إلى الرئيس عبد الله صالح تطلب منه الرحمة. وللتأكيد على صدقية موقفها، تضيف مصادر الحزب الاشتراكي، قررت «موج» -جناح الجفري- مقاطعة اجتماع مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة في اليمن لمناقشة كيفية مواجهة السلطة التي كانت قمعت بالأمر مظاهرة في المكلا، عاصمة حضرموت.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ١ / ١٩٩٨

كان الحزب الاشتراكي، وعلي سالم البيض، قد تنبهوا إلى تحركات عبد الرحمن الجفري، وتقول مصادر عليمة أنه تقرر منذ آذار «مارس» الماضي مفاتحة الجفري بالموضوع، وجرى في حينه اجتماع في القاهرة حضره الجفري وممثل عن البيض في فندق ثلاث نجوم قريب من النيل، إلا أن الاجتماع الذي دام ثلاث ساعات، لم يؤد إلى نتيجة حسب معلومات الاشتراكي. بل إن الأمور تطورت فيما بعد إلى إعادة تقسيم في وسائل الإعلام التابعة لموج. غير أن هذا الاجتماع تلاه اجتماعان آخران للهيئة التأسيسية في جبهة «موج» ولجانها التنفيذية. وعقد الاجتماع الأول في لندن في صورة سرية وعلى مستوى القيادات، أكد فيه الجفري على اتصالاته بالرئيس عبد الله صالح، لكنه نفى كل الاتهامات معلنا أن هذه الاتصالات، كما يعرف الجميع، لم تنقطع وأنها كانت تحصل في مناسبات على سبيل التهاني والتعازي، وأكد على أن كل الأنباء حول عودته القريبة إلى صنعاء غير صحيحة، وهو ملتزم كليا بمبدأ المصالحة على أساس طي جميع الملفات والعفو الكامل عن الجميع.

أما الاجتماع الثاني فعقد في ليماسول، حيث جاء الحزب الاشتراكي باقتراح لتصعيد الوضع من خلال تطوير أساليب جديدة للعمل السياسي تقوم على استغلال الظروف المستجدة في البلاد، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. إلا أن هذا الاجتماع لم يعط أيضا نتيجة إذ أن «موج» جناح الجفري لم تعد تشارك بأي عمل تنسيقي داخل اليمن. مع أنها لازمت إصدار بيانات ضد صنعاء مطالبة بإصلاحات سياسية.

في هذا السياق، تقول مصادر يمنية، إن تحرك لندن، ومطالبتها صنعاء بإجراء مصالحة وطنية، جاء في إطار التطورات التي تعرفها حركة «موج». ولا تستبعد المصادر ذاتها أن تكون لندن على تنسيق مع الجفري في موضوع طرح مبادرة للخروج من الأزمة الحالية، لاسيما وأن المعلومات المتداولة في لندن تشير إلا أن الصراع بين التيار الإسلامي بقيادة الزنداني والإخوان، والرئيس عبد الله صالح قد يتطور قريبا لمواجهة مكشوفة تهدد الرئيس كون الجيش مخترقا من التيار الإسلامي وكون حزب المؤتمر، حزب الرئيس، ليس له وجود تنظيمي يمكن أن يواجه من خلاله التيار الإسلامي الأكثر تنظيما، بل يقال إن هناك في المؤتمر تيارا إسلاميا وآخر يعمل بعد انتخابات العام الماضي في اتجاه تجديد التحالف مع الإصلاح.

عزلة الشيخ الأحمر

والواقع، تقول المصادر اليمنية إن الرئيس عبدالله صالح فقد كل إمكانية للتأثير على الإصلاح. فالشيخ عبد الله الأحمر زعيم التيار القبلي في الإصلاح، بات شبه معزول داخل الحزب وقد حاول خلال الأحداث الجارية وقف المواجهة بين التيار الإسلامي والحكومة ولكن من دون جدوى، إذ لم يتمكن في لقاء مع رئيس الحكومة عبدالكريم الإرياني من إقناع هذا الأخير بتعديل برنامجه الإصلاحي. ويقال في هذا الصدد إن الأحمر ترك صنعاء متوجها إلى المملكة العربية السعودية في خطوة للتأكيد على عدم رضاه عن سياسة الحكومة، ورفضه التام الاستمرار بمساعيه لوقف التدهور.

من هنا جاء التحرك الأميركي، فالإدارة الأميركية تتخوف من توسع نفوذ التيار الإسلامي لاسيما وأن تقارير عديدة كانت قد أشارت إلى تقاطع هذا التيار مع «الأفغان العرب». وقد جاء هذا التحرك بعد وصول أنباء عن إطلاق أئمة المساجد نداءات للجهاد ضد «الفاسدين». وتؤكد هذه الأنباء على أن الإصلاح الذي يحكم نفوذ الإخوان فيه، كان قد قرر الانسحاب من التحالف مع المؤتمر في إطار خطة لتوسيع نفوذه والقيام بحملة ضد «الفساد» كسلاح في إطار إستراتيجية أخذ السلطة ويأتي تنسيق الإخوان والإصلاح مع المعارضة جزءا من هذه الخطة.

ولم يأت اجتماع بربارة بودين بقياديي الإصلاح في الجناحين الإسلامي والقبائلي صدفة، بدليل أن قيادة المؤتمر وبإيعاز من الرئاسة انتقدت هذا اللقاء وشككت في نوايا الولايات المتحدة، وتركزت شكوك المؤتمر حول غموض التحركات الأميركية: فكيف تجتمع السفيرة الأميركية مع التيار الإسلامي في حين تهاجم هذا التيار وعلاقاته بالأفغان؟

٤٠٤١٩٠



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٨

غير أن هناك من يعتقد أن الاجتماع، ليس بالروتيني كما تقول واشنطن. فالإدارة الأميركية، كما هو الحال في لندن، وصلت إلى قناعة بأن الرئيس عبد الله صالح فقد المبادرة بسبب فقدانه القدرة على ضبط تحالفاته القبلية. فالقبائل باتت منقسمة، كما هو حال الجيش، وقد حان الوقت للتفكير في ترتيبات سياسية جديدة، إلا إذا قبل الرئيس بمصالحة وطنية وهنا برز بين أوساط اليمنيين سؤال: هل بدأ البحث عن بديل لصالح؟



المصدر : الأهرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٧/١٩٩٨

تفاؤل يمني بصدور حكم لصالح استعادته جزر حنيش أواخر يوليو الحالي

لندن ـ عبدالله عبدالسلام: اكدت السفارة اليمنية فى لندن امس ان هيئة التحكيم الخاصة ببحث النزاع بين اليمن واريتريا حول جزر حنيش فى البحر الأحمر ستصدر حكمها النهائي فى القضية نهاية يوليو الحالي وسط تفاؤل يمني بصدور الحكم لصالح اليمن.

وذكر متحدث باسم السفارة اليمنية للاهرام ان لجنة التحكيم المؤلفة من ٥ قضاه اثنان اختارتهما اليمن وبينهما مصرى واثنان اختارتهما اريتريا والخامس اختارة الاربعة استمعت خلال الايام القليلة الماضية إلى المرافعة النهائية من اليمن واريتريا وستصدر الحكم فى نهاية الشهر الحالي من خلال مؤتمر صحفى عالمى فى لندن. واشار إلى ان وفدا يمنيا من قضاه وقانونيين ودبلوماسيين برأسه الدكتور عبدالكريم الاريانى رئيس الوزراء اليمنى زار لندن لتقديم المرافعة النهائية لليمن كما استمعت الهيئة لمرافعة اريتريا. وقال ان اليمنيين واثقون من ان الوثائق والادلة التاريخية والقانونية والاسانيد المنطقية يمكن ان ترجح كفة الحكم لصالح عودة الجزر لليمن واشار إلى ان هناك تفاؤلا يمنيا حيث ان اليمنيين متاكدون من الحصول على العدالة إلا انه قال لننتظر ونرى ماسيحدث.



المصدر : أخبار اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/١١

من وراء أحداث الشغب والتخريب في اليمن؟!

«ان ما شهدته العاصمة صنعاء لم يكن عملاً عفوياً ولا وليد الصدفة، بل مشروع كتبت مخططاته واعدت مستلزماته ودرب القائمون على تنفيذه منذ حين، ولم تكن القرارات التى اتخذتها الحكومة لمنع الانهيار الاقتصادى إلا ذريعة لحاجة كانت كامنة فى نفس يعقوب».

بهذه العبارة افتتح رئيس الوزراء اليمنى الدكتور عبد الكريم الاريانى كلمته التى القاها امام مجلس النواب بعد ما شهدته العاصمة صنعاء وبعض المدن الاخرى من مظاهرات واعمال شغب وتخريب.. وقد فتحت هذه العبارة الباب امام علامة استفهام كبيرة استمرت تطرح نفسها بل وتتسع دوائرها يوماً بعد يوم.

● من وراء المظاهرات واحداث الشغب والتخريب التى شهدتها اليمن مؤخراً؟

ان المتابع لسيناريو الاحداث الاخيرة يكتشف ان الازمة لها جذور، بدأت عندما قدم فرج بن غانم رئيس الوزراء اليمنى السابق استقالته، بعد ان رفض تطبيق المرحلة الرابعة من سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تقضى برفع اسعار البنزين والقمح خوفاً من انهيار شعبيته، وهو المازق الذى واجه عبد الكريم الاريانى رئيس الوزراء الذى تولى مقاليد الوزارة فى ظل تدهور اقتصادى نتيجة عدة اسباب ياتى فى مقدمتها: الانخفاض الكبير والمفاجئ فى اسعار البترول ثم زيادة عجز الموازنة الذى وصل إلى ٣٦,٢ مليار ريال يمنى، وهو العجز الذى جاء نتيجة التأخر فى تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج الاصلاح السعرى الذى كان من المفروض ان يبدأ فى شهر يناير الماضى وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٢، والذى يقضى بالبدء فى تحرير الاسعار على عدة مراحل.. وقد تم تنفيذ ثلاثة منها، وأجلت حكومة فرج بن غانم تطبيق المرحلة الرابعة، مما أدى إلى تحميل موازنة الدولة أعباء اضافية بلغت قيمتها ١٦,٢ مليار ريال.

ومنذ اليوم الأول لتولى الاريانى رئاسة الحكومة أعلن صراحة انه لا يمتلك عصاً سحرية تعمل على تغيير الاوضاع فى ايام قليلة دون تأثيرات على المواطنين، وكان اكثر صراحة حين قال ان القرارات التى سوف يتخذها والتى تفرضها الاجراءات الاصلاحية قد تهدد شعبيته إلا انه من اجل مصلحة اليمن لا بد من اتخاذها.

وقد حاول الاريانى ان يخفف من صدمة القرارات الاقتصادية التى ستصدرها الحكومة عن طريق زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥٪ بدءاً من شهر يوليو.. ورغم البدء فى تطبيق هذه القرارات إلا ان مظاهرات اندلعت فى العاصمة اليمنية وبعض المدن الاخرى، وحدثت مواجهات بين رجال الامن والمتظاهرين، ادت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.

ثم اخذت المظاهرات طابع العنف والتخريب عقب صدور القرارات، التى بمقتضاها تم رفع الدعم عن القمح والبترول ومشتقاته والكهرباء والمياه.

ان ما يحدث لم يكن امراً عادياً يمر عليه مرور الكرام - على حد قول رئيس الوزراء اليمنى فى كلمته امام مجلس النواب، حيث ذهب ليوضح دوافع قرارات الحكومة، مؤكداً ان هذه القرارات منعت الانهيار الاقتصادى الذى كان سيحدث لو استمرت الامور دون اجراء اصلاح اقتصادى، وان البرنامج الحكومى تضمن الالتزام الواضح بالحفاظ على ما تم انجازه من المكاسب فى مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتوفير الشروط الملائمة للتطور والنمو خاصة وان عجز الموازنة تضخم ووصل إلى ثمانية اضعاف مما كان مخططاً له خلال الاشهر الأولى من السنة وكان يمكن ان يصل إلى ٧٠٪ وإلى تدهور متسارع لسعر الصرف يتجاوز نسبة الـ ٢٠٪ على المدى القريب القادم.

وأوضح الاريانى ان اجمالى العبء الذى يتحمله المواطن اليمنى لا يزيد عن ١٠٪ فى الطبقات الفقيرة بينما يصل إلى ٧٠٪ على الطبقات الميسورة.

وجدير بالذكر ان دعم السلع الذى تم رفعه مؤخراً كان يكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة تذهب هدراً إلى فئة قليلة من غير الفئات المستهدفة، وان برنامج الاصلاح الذى يمتد حتى عام ٢٠٠٠ يركز على الاصلاح الإدارى والوظيفى وفقاً لبرنامج زمنى محدد، ووفقاً لمبدأ الية السوق فى كل التعاملات.. خاصة وان البلاد قد خرجت من حرب صيف ١٩٩٤ باقتصاد منهار ومرافق مدمرة وتبعات اقتصادية واجتماعية كبيرة والتزامات خارجية ضخمة عجزت الحكومة عن الوفاء بها.

لذا عزمت الحكومة على المضى



المصدر : أخبار اليوم
القاهرة

التاريخ : ١٩٩٨/٧/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإرياني لا يملك عصا سحرية لتغيير الأوضاع

قدماً في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ في مارس ١٩٩٥.

ولم يقتصر رد الفعل الحكومي على إلقاء بيان الارياني الذي شجب ما يحدث، وأوضح حقيقة الاوضاع الاقتصادية، بل تم توجيه اتهام رسمي إلى الشيخ عبد المجيد الزنداني - رئيس مجلس شورى حزب الاصلاح بانه المحرض على اعمال العنف الأخيرة، مما يفتح الباب امام احتمال محاكمته، خاصة بعد إلقائه لخطبة الجمعة التي تلت قرارات رفع الاسعار وطالب فيها المصلين برفض قرارات الحكومة والعمل على إلغائها بكل الوسائل.

ومن جانبه اتهم الشيخ ناجي الشايف - شيخ مشايخ قبائل بكيل كبرى القبائل اليمنية - جهات سياسية بتحريضها للشيخ الزنداني على إثارة الجماهير على قرارات الحكومة، كما أكد على ان أعمال الشغب والتخريب والقتل التي حدثت لم تكن احتجاجاً على الغلاء وارتفاع الاسعار وانما كانت بدافع من بعض الاحزاب المعارضة والاصوليين.

ويلاحظ المراقبون التناقض في موقف فصائل المعارضة وانها لا تقف جميعها في خندق واحد.. فبينما طالب الحزب الاشتراكي بوقف اجراءات رفع الاسعار نجد ان حزب التجمع للاصلاح الذي يضم ٦٤ نائباً في البرلمان لا يتفق مع المعارضين اليساريين وصوت ٤٠ نائباً منهم لصالح برنامج الاصلاح الاقتصادي الحكومي.

ويرى المراقبون ان هذا الانشقاق في صفوف المعارضة يشير إلى أنها لن تستطيع ان تجبر الحكومة على التراجع عن سياستها أو ستستطيع ان تطرح الثقة بها داخل البرلمان.

هذا وكانت بعض المصادر قد اشارت إلى وجود علاقة بين المملكة العربية السعودية وأحداث اليمن، إلا ان الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني نفى ذلك وأكد ان ما يثار بهذا الشأن لا أساس له من الصحة.

ويشير المراقبون إلى ان ما يحدث في اليمن من معارضة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي هو سيناريو متكرر حدث في أغلب البلدان التي عقدت اتفاقات مشابهة مع المؤسسات الدولية والعالمية.

ويؤكدون انه رغم مرارة الدواء الذي تتعاطاه اليمن، ورغم ما يحدث إلا ان الاصلاحات ستمضي قدماً، لأن اليمن ليس امامها سوى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، وإلا ستواجه مأزقاً صعباً قد يصل إلى حد الانهيار الاقتصادي.

٠٠٠١٩٤٠



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/١٢

اليمن تنفي قبولها حلاً وسطاً في شأن جزر حنيش

□ صنعاء - «الحياة»

■ عاد رئيس الوزراء الدكتور عبدالكريم الارياني امس إلى صنعاء بعد زيارة للعاصمة البريطانية لندن حضر خلالها جلسة المرافعات الشفوية النهائية في النزاع اليمني - الاريتري على جزيرة حنيش الكبرى الذي تنظر فيه لجنة تحكيم دولية.

ورفض الارياني الادلاء بتصريحات للصحافيين عند وصوله مطار صنعاء غروب امس.

على الصعيد ذاته، نفى مصدر مسؤول ان تكون اليمن قبلت حلاً وسطاً للنزاع حول حنيش، وقال في تصريح وزع في صنعاء امس إن ما نشرته «الحياة» في عدد أول من امس منسوباً إلى مصدر ديبلوماسي «لا يستبعد فيه ان تقبل اليمن حلاً وسطاً رغم احقيتها التاريخية في الجزر يقوم على تقسيم السيادة على الجزر مقابل مشاريع تنموية فيها لمصلحة البلدين» امر غير صحيح. مضيفاً ان «قضية التحكيم حول جزيرة حنيش الكبرى منظورة الآن امام المحكمين وان اليمن واريتريا سبق ان اعلنتا التزامهما القبول بنتائج التحكيم».



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٨

رجال القبائل اليمنية يفجرون أنبوبا نفطيا

صنعاء : وكالات الأنباء : ذكرت مصادر أمنية يمنية ان افراد احدى قبائل محافظة مارب قاموا بتفجير أنبوب لنقل النفط.

وأشارت المصادر إلى ان حريقا هائلا شب فى الانبوب اثر الانفجار الذى لم يسفر عن وقوع ضحايا.



المصدر : الوسط
المدنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٨

«الوسط» في مجلس رئيس مجلس النواب اليمني وزعيم حزب الاصلاح بحضور نواب ومشايخ

عبدالله الأحمر: لا دور للاسلاميين في التظاهرات ولا ندين ممارسة الحق الدستوري بالطرق السلمية

صنعاء - فيصل جلول

استقبلنا الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب رئيس التجمع اليمني للاصلاح شيخ مشايخ قبائل حاشد، كعادته في مجلسه الواسع مع نواب ومشايخ من محافظات يمنية عدة ابتداء من صعدة وصولاً الى إب ومروراً بحجة وجبال صنعاء.

وكعادته في مجالسه يستقبل الاحمر اصحاب المطالب والمراجعين في شؤون عامة وبعض الذين يعانون من مشاكل يطالها العرف في الارياف ولم تجد حلاً قانونياً. وينادي الاحمر الداخلين والجالسين باسمائهم ويسألهم عن تفاصيل صغيرة في مناطقهم ويشير الى الجبال والوديان والنواحي باسمائها، ويعرف احوال الكثير منها فهو زارها منطقة منطقة وتحدث الى قبائلها قبيلة قبيلة.

وتعوّد المراجعون في مجلس الشيخ عبدالله، تدوين مشاكلهم ومطالبهم على ورقة صغيرة، ثم عرض المشكلة او الطلب شفاهة، فإذا كانت المشكلة كبيرة وتحتاج الى شرح طويل يجلس المراجع ارضاً امام الشيخ، اما اذا كان الشرح قصيراً فيكتفي المراجع بالتفوه ببضع كلمات ثم يطلب منه احد المساعدين العودة الى مكانه، وكل الاوراق يحيلها الاحمر الى «صادق» الذي يصنفها ليعرضها لاحقاً على الشيخ الذي يبادر الى الاتصال بالمسؤولين المعنيين لحلها. اما اذا كانت المشكلة عويصة او خطيرة او لا تتحمل التاجيل وإذا كان المعني بها من الاعيان، فإن الشيخ يسعى فوراً الى حلها وان اضطر الى الاتصال باعلى المراجع. ويستجيب المسؤولون عموماً لطلبات شيخ مشايخ حاشد وتدخلاته.

اما القضايا التي عرضت عليه ووعد بايجاد حل لها فتتصل بنزاعات على الأرض بين قبائل وتعيين حدود بين تجمعات اخرى، وقضية علاج طبي في الخارج، ونقل موظف من مكان الى آخر، وقضية ثار بين فخذين من عائلة واحدة... الخ.

ويتوقف حديثنا الطويل مع الشيخ، لتادية الصلاة، هنا يطلب منه احد الحضور القيام بدور الإمام ويقف الجميع صفاً واحداً ثم تبدا الصلاة، ولا يقف الشيخ وسط المصلين وانما في المكان الاقرب الى جلسته في المقيل. اما عدد المصلين الذين اصطفوا يومذاك فيقارب الخمسين.

كان حديثنا مع الاحمر قد وصل الى نقطة حساسة تتصل بعلاقة الدولة مع القبائل وما ينتج عنها من اعمال خطف وثار وتعرض للاجانب، وفجاة طلب الشيخ ان نتوجه بالسؤال الى المشايخ الحاضرين عندما تساءلنا عما اذا كان هؤلاء يحمون خاطفي الاجانب ويعرقلون مهمات الدولة والأمن ويصرون على عدم حضورها في مناطقهم.

الجواب الأول عن هذا السؤال تقدم به الشيخ فيصل مناع من منطقة مسحار الواقعة في أرض «خولان عامر» فقال، «القبائل اليمنية كلها ليست فوضوية كما تظنون فهي تخضع لاحكام وقواعد

اخلاقية وتلتزم بها، وهذه القبائل لا ترفض الدولة كما يتضح من السؤال، وهي تبحث عن حضور اكبر للدولة في مناطقها لأنها تريد الخدمات والتعليم والطبابة وترى ان الدولة مقصّرة في هذا المجال. ونحن اذا تدخلت الدولة لحل مشاكلنا فانها تجنبنا ان نحلها نحن وأن نختلف بين بعضنا البعض من اجلها. فلو اعتقلت الدولة المسؤولين عن حوادث الثأر وقدمتهم للمحاكمة لوفرت علينا محاسبة هؤلاء المسؤولين بانفسنا وبالتالي الدخول في عمليات ثأرية لا تنتهي».

ونسأل الشيخ مناع ما اذا كان يقبل بموظف للدولة في مناطقه غير قبلي وينتمي الى شريحة دنيا، وهل يطيع اوامره ام انه يريد موظفاً من القبيلة نفسها فيقول، «نحن نقبل بممثل للدولة من اية جهة ومن اية فئة اجتماعية شرط ان يكون خلوقاً ويطبق النظام ويحترم العادات والتقاليد، لا بل نريد حملة الشهادات العليا والمنفتحين على العالم ولا تهمنا الجهة التي جاء منها طالما انه يتمتع بمواصفات اخلاقية».

واكد الشيخ ضيف الله يحيى رسام من خولان بن عامر «أن العرف القبلي لا يتناقض مع القانون، لأن القانون اصلاً غير موجود في المناطق القبلية، لذا فان العرف يحل محله ويحفظ الاوضاع من الفلتان وشريعة الغاب. العرف يردع الظالم ويحمي المظلوم ولا علاقة له بالاشياء التي طرات كاختطاف الاجانب وهي حسبت ظلماً على القبائل والعرف القبلي».

ونلفت نظر ضيف الله الى ان الاجانب اختطفوا في مناطق القبائل وان ذلك امر ثابت فيرد، «الاجانب خطفوا على الطرقات العامة ولم يخطفوا في مناطق القبائل، والطرق العامة هي تحت مسؤولية الدولة فلماذا لا تحمي الدولة هذه الطرق. لم يخطف اجنبي واحد في ارض قبلية».

واكد «ان القبائل ترضى بان تفرض الدولة كل ما تريد شرط ان يتماشى ذلك مع معتقداتنا واخلاقنا وديننا ويستجيب لمعالجة مشاكلنا».

وعن الموضوع نفسه قال الشيخ سيف بن احمد القيفي الذي ينتمي الى منطقة قيفة «ان الاجنبي عندما يصل الى ارض قبيلة معينة فهو يعتبر ضيفاً على القبيلة ولا يجوز تعريضه للأذى، لكن نحن لا نريد حتى هذه الحال لأنها تسيء الى سمعتنا. نحن لا نريد ان ندفع ثمناً لغياب الدولة لأن هذا الغياب يولد المشاكل والحروب. ولا يرضى اي مواطن بحال الفوضى الراهنة. وانا اقول ان اعراض الناس ودماءهم وأملاكهم لا تصان الا مع وجود الدولة، واظن انه اذا بقيت الدولة غائبة فان الامور يمكن ان تبلغ درجات اخطر بكثير من الحال الراهنة. اما الحديث عن تناقض بين العادات القبلية ووجود الدولة فهو غير صحيح لأن الدولة تشترك مع القبائل في الايمان بالاسلام والاخلاق والمعتقدات اليمنية الاصيلة، وبالتالي عندما تأتي الدولة الى مناطقنا فهي تأتي الى مكان لا يختلف فيه اعتقاد الناس عن اعتقادها وهي تعرف ذلك ونحن كنا وما زلنا ننتظر قدومها».

بعد هذه المداخلات التي أدلى بها بعض المشايخ في مجلس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، انطلق الحديث مجدداً مع رئيس مجلس النواب اليمني وطال اموراً ومسائل كثيرة متصلة بالشؤون اليمنية الداخلية والخارجية،

● هل اعترض الاصلاحيون أو بعضهم على برنامج الحكومة السابقة أو على برنامج الحكومة الحالية؟

- ناقش الاصلاحيون البرنامج الحكومي وأعطوا آراءهم في البرلمان، وبعض الآراء كان شديداً وقوياً وحصل ذلك في اجواء ديموقراطية كاملة. في النهاية صوت ٤٠ عضواً من الاصلاح الى جانب البرنامج الحكومي وعارضه الباقون أي ٢٤ عضواً من اصل ٦٤ عضواً هم مجموع عدد نواب الاصلاح في البرلمان. اما الحكومة فهي حكومة المؤتمر الشعبي العام وبرنامجها برنامجه والجميع يعرف ان برنامج هذه الحكومة مثل برنامج الحكومة التي سبقتها، وكل ذلك يصب في مصب واحد هو الالتزام بنهج المؤتمر.

● لكن الحكومة تتحدث عن قضايا عامة تتجاوز المؤتمر؟

- بالفعل تتحدث عن قضايا عامة وتقترح حلولا لها، لكن من وجهة نظر المؤتمر، ونحن نريد لهذه الحكومة المؤتمرية ان تتحمل مسؤولياتها وان تحكم وفق برنامجها.

● إذا قرأنا بعناية برنامج الحكومة نجد أنه يركز على قضايا مهمة ومركزية مع التصميم الواضح على معالجتها بقوة، شأن قضية الأمن و... (مقاطعاً)

- نحن طالبنا كل الحكومات بضبط الأمن ونطلب من هذه الحكومة الشيء نفسه، وعندما اقول نحن فهذا يشمل «الاصلاح» ومجلس النواب بكامله، لا تجد عضواً واحداً في المجلس إلا ويطالب بضبط الأمن، ونحن نحمل الحكومة المسؤولية في هذا المجال لأنها مسؤولة والا لمن نحمل قضية الأمن؟

● أنتم تعرفون ان القبائل أو بعضها مسؤول أيضاً عن تدهور الحال الأمنية، فخطف الأجانب يتم في مناطق قبلية ما يعني انكم تتحملون المسؤولية وليس الحكومة وحدها؟

- لقد تحالفت القبائل مع الحكومة وساندتها واتفق المشايخ معها في قضية خطف الأجانب وطالبها مجلس النواب بمعالجة هذه الظاهرة، لكن هذا الموضوع لم يضبط حتى الآن.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٨

● لماذا؟

– هذا موضوع محير لنا كلنا.

● ربما ليس لدى الحكومة الوسائل والامكانات اللازمة؟

– الامكانات متوافرة في المجالين المادي والعسكري، والمجتمع متجاوب مع الحكومة في هذه القضية ويعرب عن استعداده للتعاون معها لا سيما المشايخ والوجهاء، لكن شيئاً لم يحصل بعد. اظن ان هناك بعض النقص في الارادة لدى بعض الحكام، والا كيف تفسر هذا الأمر مع وجود القدرة والقوة والتأييد للحكام؟

● إذا أقدم بعض أنصارك على خطف أجانب كيف تعالج المشكلة؟

– إذا ارتكب احد انصاري مثل هذا العمل فانا لا اقبل به اطلاقاً وادينه واعالج الموقف بسرية وبصورة حاسمة، فانا لا ارضى بقطع الطرق ولا بنهب السيارات الحكومية ولا اتهاون ابداً مع انصاري في هذه المسالة. كيف اتهاون وانا اطالب الدولة بمعالجة هذه الظاهرة على الصعيد الوطني كله؟

● ما حجم تأثير ظاهرة خطف الأجانب على البلاد بنظركم؟

– اعتقد بان التأثير سلبي وكبير جدا وهو يؤدي دائماً الى الاساءة الى سمعة اليمن وشن حملات دعائية ضدها، وهذا يضر بالجميع، الدولة والشعب واليمن كله، والمشايخ كلهم يستنكرون هذه الظاهرة ويدينونها وهم عندي هنا ويمكنك ان تسالهم.

● لكن القبائل هي التي تخطف، فكيف تخطف القبائل من جهة والمشايخ يدينون الخطف من جهة أخرى؟

– مش القبائل تخطف وانما افراد من القبائل يخطفون والقبائل تقف ضد هؤلاء الأفراد.

● لنفترض ان الدولة اتخذت موقفاً حازماً وواجهت الخاطفين بالقوة فعندها ستدافع قبائلهم عنهم؟

– لا يمكن للدولة ان تقول انها ذهبت للتعرض للخاطفين وتعاطفت قبائلهم معهم ولم تدافع اية قبيلة عن هذه الممارسات لانها تضر ايضاً بالقبائل فهي جزء من الشعب.

● يتردد ان دوافع الخاطفين خارجية.

– انا لا اوافق على هذا التفسير لان دوافع الخاطفين معروفة وهي مطلبية وغير سياسية، ولا احد يمكنه ان يبرر ويدعم اعمال مثل هؤلاء الصعاليك.

● لنفترض ان خاطفاً لجأ اليك طلباً للحماية، ماذا تفعل؟

– اعمل على تاديبه واسلمه للدولة واعمل على حل قضيته ان كانت له قضية حقيقية، اما المشاكل المفتعلة فانا لا اتدخل فيها ولا اسمح بتبريرها عبر الخطف. وفي كل الحالات لم يتعرض اي اجنبي للأذى بل اصابهم كل التكريم والاحترام ولا اشير لهذه النقطة كي ابرر الاعمال المذكورة وانما فقط لنقل الحقيقة.

● من بين المظاهر الأخرى التي تثير اشكالات أمنية، ظاهرة الخلافات على الأراضي، فأنتم تعرفون ان مثل هذه الخلافات كانت غائبة أو محدودة قبل ٢٠ – ٣٠ سنة لأن الأراضي لم تكن قد دخلت فيها الرساميل والاستثمارات، أما اليوم فإن دخول الرساميل رفع سعر الأراضي وجعلها مصدراً للتوتر وأحياناً تقع بسببها خلافات كبيرة وتعديات. فهل هذه الظاهرة عامة أم محصورة في المدن وحدها وكيف تعالج؟

– الخلافات على الأراضي ليست بين الدولة والقبائل وانما بين القبائل انفسهم، اما عن حجم الظاهرة فاقول انها كبيرة في المدن ومحدودة في الارياف وهي عموماً قليلة وليست كبيرة الحجم، ونحن نطالب الدولة بمعالجة هذه القضية على رغم انها محدودة كما قلت، لكن من واجب الحكومة حل الخلافات التي تقع على الاراضي؟

● ألا تتدخل شخصياً في حل بعض مشاكل الأراضي؟

– لا. لا اتدخل لحل الخلافات داخل المدن اما في الارياف فانني اتدخل لتسوية بعض الخلافات اذا كانت الدولة غير موجودة أو غير قادرة على ايجاد حل سريع. واعود الى قضية اسعار الأراضي التي ذكرتها لاشير الى ان اسعار الاراضي انخفضت بمعدل ٥٠ في المئة عما كانت عليه قبل سنتين، لكنها لا تزال متقدمة عما كانت عليه قبل أربع أو خمس سنوات. اما عن الخلافات على الأراضي قديماً في المدن فانا اذكر انه لم تكن توجد خلافات قبل ٢٠ – ٢٥ سنة لان الأرض لم تكن لها قيمة كبيرة او اهمية كما هي الحال اليوم.

● لقد وجه أعضاء في الاصلاح انتقاداً الى الحكم في البرلمان، فهل تغطي شخصياً هذه الانتقادات وهل توافق عليها بوصفك رئيساً للتجمع اليمني للاصلاح؟

– عضو البرلمان حر في انتقاد الحكومة وسلوكها وفي قول ما يراه مناسبا عن برنامجها وعن مواقفها، وهذا ينطبق على العضو في الاصلاح وفي كل الأحزاب المعارضة وغيرها. احياناً نسمع انتقادات من اعضاء غير معارضين اكثر بكثير من انتقادات المعارضين، واحياناً يلتقي اصلاحيون ومؤتمريون على موقف واحد تجاه الحكومة.

● هل تعطينا مثالاً؟



– نعم. يلتقون في القضايا التي تتصل بتقاليد وآداب البلاد والاسلام، خصوصاً ما يدور احياناً في وزارة الاعلام بين مواقف تتعارض مع اسلامنا وآدابنا، ومن ضمنها ظهور الراقصات في التلفزيون في بعض الحالات مع الرجال وبملابس غير اسلامية، حتى ان بعض المذيعات لا يلتزمن بالملابس الاسلامية ولا بالحجاب الاسلامي، وتجاه مثل هذا الموضوع يلتقي الاعضاء من مشارب سياسية مختلفة لأن الجميع يريد المحافظة على

التقاليد الاسلامية والآداب الاسلامية. وهنا الفت الانتباه الى ان مثل هذه الانتقادات طبيعي ويتم في اطار ديموقراطي برلماني حر.

● يقال ان المشايخ مسؤولون عن ظاهرة انتشار السلاح غير المرخص في المدن، وكما تعرفون هذه الظاهرة مؤذية للأمن والاقتصاد ولكل وجوه الحياة المدنية، فهل انتم مستعدون للمساهمة في ضبط هذه الظاهرة؟

– إن مظاهر حمل السلاح في العاصمة والمدن الكبيرة هي مظاهر غير سليمة وكلنا يؤيد وزارة الداخلية ويدعمها اذا ارادت ان تجد حلاً لحمل السلاح في المدن من دون تراخيص. إذن انا مع ضبط حمل السلاح وتنظيمه، اما حيازة السلاح فشيء آخر. لكن عندما يرتكب المرء جريمة يُحرم لاحقاً من حمل السلاح وهذا يثبت في قانون واضح وصريح. ونحن نسأل وزارة الداخلية لماذا لا تلاحق المجرمين وتقبض عليهم من اية جهة اتوا ولأية جهة انتموا ونحن نساعدها. واظن لو ان الدولة قبضت على المجرمين لما تصاعدت الجريمة وانتهت حتى الخلافات بين القبائل. وهؤلاء يتقدمون على الدولة في حرصهم على إلقاء القبض على الجناة.

● لكن هذه الظاهرة وصلت الى قبائل الجنوب ايضاً؟

– القبائل اليمنية واحدة في المحافظات الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية. غير ان الحكم الشيوعي في المحافظات الجنوبية عمل على استئصال كل اصيل واستئصال العادات

والتقاليد والقيم والاخلاق والعقيدة الاسلامية ومنع تعليم الدين، وصادر الشيوعيون الممتلكات والحقوق لهذا اختفت في حينه مظاهر حمل السلاح وحكم الناس بقوة الحديد والنار، الآن يعودون الى ما كانوا عليه، مسلمين ومتدينين، مثلهم مثلنا كلنا في اليمن.

● تجتمعون اليوم مع الاشتراكي في المعارضة، مبدئياً على الأقل. هو خارج البرلمان وأنتم داخل البرلمان، فهل تتفقون على قضايا معينة وهل طويتم صفحة الماضي؟

– معارضتهم تختلف عن معارضتنا.

معارضتهم سلبية ومعارضتنا بناءة. نحن نطالب بالاصلاح وهم بالهدم. نحن نسعى لخدمة المجتمع من خلال معارضتنا وحماية حريته وكرامته وهم يعارضون من اجل مصالحهم الحزبية الضيقة، وليسوا وحدهم في هذا الموقع، فمعهم أيضاً احزاب اخرى تعارض من اجل المعارضة فقط وليس من اجل البناء.

● أيعني ذلك انكم لا تلتقون معهم أبداً؟

– ليس هناك ما يمنع اللقاء، لكن شرطنا للقاء هو خدمة البلاد والحفاظ على مصالحها. فإن برهنوا عن الصدق وكانوا جادين نلتقي بهم ونعمل معاً، اذ تهمنا في الاساس مصلحة اليمن. وهنا احيلك الى التجربة السابقة، فقد التقينا مع الاشتراكي قبل الانفصال في حكومة واحدة ولم يكن لدينا مانع من ذلك، اما اليوم فاللقاء ينطلق من مصلحة البلاد والتزام الاشتراكي بالاسلام عقيدة وشريعة.

● أنتم في المعارضة وتتولون رئاسة

البرلمان، وهو الحريص على الممارسة الديموقراطية ومن ضمنها حق التظاهر، فلماذا قمعت احدى التظاهرات في حضرموت؟

– لم تمنع في اليمن اية تظاهرة سلمية وصادقة في اغراضها، اما ما حصل في حضرموت فناتج عن مناخ الإثارة والتوتر الذي اشاعه بعضهم هناك، خصوصاً قبل التظاهرة، حيث تم توزيع بيانات تحريضية ضد الدولة وتبين ان التظاهرة غير سلمية وتريد الاخلال بالأمن. لذا من حق الدولة ان تحافظ على الامن وتمنع العبث بحياة المواطنين وأرزاقهم واملاكهم.

● لكن المسؤولين عن التظاهرة يقولون انها سلمية ولم تكن مسلحة، ثم هي تظاهرة صغيرة من بضع مئات فقط، فهل يؤثر ٣٠٠ متظاهر على الامن؟

– نحن نستند الى البيانات الرسمية، وقد جاء في بيان للشرطة ان المتظاهرين اطلقوا النار على قوات الامن فردّت بالمثل، وان مسؤول الاشتراكي في حضرموت هو الذي بادر الى اطلاق النار. وقد اثار ذلك استياء المواطنين الذين تجمعوا واصدروا بيانات استنكار ضد المتظاهرين الشاغبين. واعتقد بان اي مسيرة سلمية لا تتعرض الشرطة لها وقد حصلت تظاهرات سلمية كثيرة في بلادنا من دون ان تتعرض لها الدولة، اما تظاهرة الشغب فكلنا نرفضها ونؤيد الحكم في منعها.

● تعتزم الدولة القيام بإصلاح اداري واسع وتسريح عدد كبير من الموظفين. هل ستعترضون على طرد اداريكم اذا شملهم



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨

التسريح؟

– لا يعترض حزب «التجمع اليمني للاصلاح» على طرد عناصر منه من الوظائف في الحالات التالية، اذا كان الموظف غير صالح. اذا ارتكب اخطاء او مخالفات كبيرة يطالها القانون. اما اذا كان ابعاد الموظف من وظيفته لدوافع حزبية وسياسية كما يحصل منذ ما بعد الانتخابات النيابية العام ١٩٩٧، فهذا مخالف للقوانين وللدستور، لأن الوظيفة العامة حق للجميع. واكرر القول اننا لا نعترض على ابعاد الموظف من اية جهة، اذا خالف الانظمة والقوانين والدستور وكانت مخالفته تستحق الطرد والابعاد.

● يجري الحديث عن تطور ملحوظ في العلاقات الأميركية – اليمنية، ويتحدث بعض المعارضين عن قاعدة اميركية في الجنوب، في حين يتحدث المسؤولون عن تسهيلات فقط. كيف ترون ذلك؟

– العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة قوية، وقد اصبحت شيئاً مفروضاً علينا وعلى غيرنا، بعدما صارت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة والمتحكمة في كل ما يجري في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان وجوده يحفظ التوازن على الصعيد الدولي.

● زرتم السعودية أخيراً على رأس وفد يمني كبير، فما هي النتائج التي أسفرت عنها هذه الزيارة؟

- النتائج ايجابية وساهمت بدفع المفاوضات إلى الامام وتقريب وجهات النظر إلى حد كبير.

● جرى حديث عن دور للاسلاميين في الأحداث الأخيرة وعن محاولات تحريضية قام بها الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى في «التجمع اليمني للاصلاح» فهل اشترك «التجمع» في أعمال الشغب وما حقيقة دور الزنداني في ما حصل؟

– جاءت الأحداث الأخيرة، وما رافقها من تطورات كنتيجة طبيعية ««للجرعة الجديدة» التي تمت في اطار برنامج الاصلاحات السعرية. والحديث عن دور للاسلاميين فيها هو من باب رمي التهم على الآخرين ورجماً بالغيب. ذلك ان الذين تظاهروا هم من عامة الناس ولم تكن التظاهرات حزبية أو مسيسة كما اعتقد. وفي البلدان الديمقراطية تتخذ الحكومات اجراءات تتعلق بمعيشة الناس وهؤلاء من الطبيعي أن يعبروا عن رأيهم بالاجراءات المتخذة وأن يشاركوا في المظاهرات السلمية كتعبير عن الراي. من جهة ثانية نحن لا ندين من يمارس حقه الدستوري بطريقة سلمية لكننا نرفض التخريب وتدمير الممتلكات، لأن مثل هذه الأعمال مضرة على كل صعيد.

● تعرضت القوات الأمنية في مأرب لاعتداءات فما هو موقفكم منها؟

– الاعتداءات على قوات الأمن ليست مقبولة ولا مبررة فقوات الامن تؤدي واجبها في حماية المواطنين وممتلكاتهم ■



المصدر : الأهـــــرام
القاهرة
التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

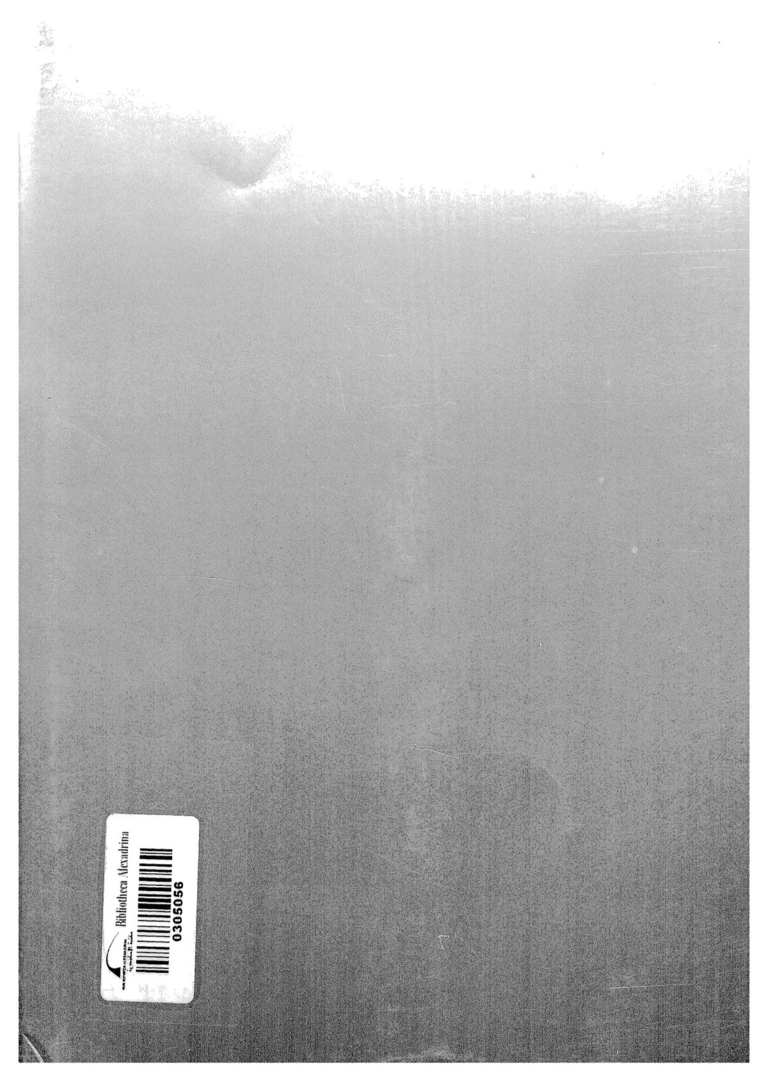
وزير الخارجية اليمني:

قدمنا وثائق تؤكد سيادتنا على جزيرة حنيش

صنعاء - من إبراهيم العشماوي :

تنتهي يوم الجمعة المقبل في لندن جلسات المرافعة الشفوية النهائية من جانب اليمن وأريتريا أمام لجنة التحكيم الدولية المكلفة بالنظر في السيادة على جزيرة حنيش الكبرى المتنازع عليها منذ عامين ونصف.

وصرح السيد عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني بأن لجنة التحكيم ستقوم باستقصاء الحقائق وطلب الإيضاحات من الطرفين تمهيدا لإعلان الحكم نهاية الشهر الجاري، وأضاف أن اليمن قدمت إلى لجنة التحكيم كل الوثائق والحجج والبراهين الكافية لإثبات سيادتها على الجزيرة وكامل جزر ارخبيل حنيش وأكد باجمال أن اليمن قدمت بلجوئها إلى التحكيم ورفضها أية مغامرة عسكرية صورة رائعة على مدى حرصها على سلامة أمنها الوطني وسلامة الأمن القومي والإقليمي.


Bibliotheca Alexandrina
0305056